ج - جازيس - ج. دومينجو

دراسات فى جغرافية التنمية

دكتور محمد على بهجت الفاضلى
استاذ الجغرافيا البشرية
كلية آداب دمنهور - جامعة الاسكندرية

دكتور محمد عبد الحميد الحمادى
استاذ الجغرافيا الاقتصادية
كلية الانسانيات - جامعة قطر

٢٠٠١

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على

سيد المرسلين وعلى آله وصحبه والتابعين

مقـــدمة

تضمنت التـوصـيـات فى الخطط المطورة للبـرامج الدراسـيـة فى أقـسـام الجغرافيا بالجامعات المختلفة أن تحتوى هذه البرامج على تحديث للمناهج الدراسية لتلاحق التطورات الحديثة فى علم الجغرافيا ، ولتواكب الإتجاهات العالمية المعاصرة فى الإهتمام بالجانب التطبيقى للجغرافيا قدر الإهتمام بالجانب الأكاديمى كل ذلك مع التأكيد على الشخصية المتميزة لأبعاد التنمية فى الدول النامية ، وتشمل هذه التوصيات حثاً للأساتذة على الكتابة فى الموضوعات التى استحدثتها هذه الخطط خاصة تلك التى لاتتوفر فيها مادة مباشرة بين أيدى الطلاب .

ولقلة الكتابات العربية فى جغرافية التنمية ، فقد رأينا أن نخوض هذا الموضوع من خلال كتاب - يؤلف أو يترجم - أملاً فى تحقيق واحد من أهداف الخطط المطورة . وانتهى الرأى إلى تعريب هذا الكتاب عن الفرنسية فقد تلمسنا فيه من المزايا مايتكافأ مع الطموح فى أن تأتى الكتابة فى هذا الموضوع متمشية مع المستوى العلمى للطالب الجامعى فى مرحلتى الليسانس والدراسات العليا وأن تعطى للطالب إمكانية إلمام شامل ومتعمق فى هذا الموضوع ، كما تقدم له فرصة الإستفادة مما حصله فى فروع الجغرافيا الأخرى بالإضافة إلى تعريفه بالمفاهيم الأجنبية . والحقيقة أن هذا الكتاب كما نراه - يمكن أن يسد هذه الحاجات إلى حد كبير فهو يتسم بعدد من الخصائص أهمها :-

- الشمولية : حيث يتطرق الكتاب إلى كل مايمكن أن يعرض فى ذهن الدارس

- أو القارىء - من موضوعات تتعلق بتعاريف التنمية والتخلف وبمشاكلها ، وبمسببات هذه المشاكل ونتائجها مع اعطاء أمثلة متنوعة وكثيرة ، تؤكد الحقائق العامة ، كما تؤكد استثناءات هذه الحقائق .

- الموضوعية : حيث يختلف الكتاب عن كتب أخرى كثيرة اهتمت بهذا الموضوع ، فهو يبتعد قدر إمكانه عن التحيز وعن النظرة للعالم الثالث والدول النامية من منظور خارجي يؤكد مصالح الرأسمالية أو الاشتراكية . بل يعتمد في أكثره على الدلالات المجردة للأرقام ، ويعترف بتجارب ذاتية ناجحة لدول نامية استطاعت أن تخرج بها من حيز التخلف ، بل يؤكد في مواضع كثيرة على الدور الاستنزافي للاستعمار وآثاره على جر بلدان كثيرة إلى الهاوية التي لن تخرج منها إلا بحلول ذاتية بعيدة عن التبعية وماسماه بالمعونات العامة والخاصة .

الجغرافية : فالمؤلفان جغرافيان يهتمان بالتوزيع ، وبالربط وبالتعليل ، ويهتمان بسوق أمثلة متنوعة ، من أمريكا اللاتينية ومن آسيا الموسمية ، ومن الشرق الأوسط ، ومن أفريقيا المدارية ، كما يهتمان بالخريطة وبالشكل البياني إلى جانب النص المكتوب . ويؤكدان في تضاعف كتابهما بدءاً من المقدمة على أهمية دور الجغرافيا في دراسة التنمية والبلدان النامية .

ويقع الكتاب في أربعة أبواب تسبقها مقدمة عن ظروف وطريقة تأليفه ، ويهتم الباب الأول بابراز منهج عام لدراسة قرائن التخلف فيصل في فصليه إلى أسس تعريف هذه الظاهرة والصعوبات التي تعترض هذا التعريف وكيف يمكن الوصول إلى تمييز كمي وتركيبي لظاهرة التخلف . بينما يدرس الباب الثاني الخصائص البشرية والإجتماعية للدول النامية فيبرز أثر المعوقات الديموجرافية والسياسات السكانية على هذه الدول وتسلط مشكلتي الغذاء والبطالة ، ثم ينتهي إلى أهمية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في تضييق هوة التفاوتات العالمية في مجالات هذه التنمية . ويوضح الباب الثالث ظواهر عدم التوازن الإقتصادي في مجالات الزراعة والصناعة وفي مجال التحضر والتخطيط الحضري ، ويبرز من خلال ذلك العقبات والخيارات

والسياسات المختلفة التي تنتهجها الدول النامية في سبيل الخلاص من تخلفها . أما الباب الرابع فيدرس التجارة وأثر التبعية التجارية والمالية للدول النامية وينتهي بفصل ختامي عن نماذج ثلاث لخطط التنمية الشاملة .

ونعترف بأن هناك مشاكل قد صادفتنا في هذا التعريب لعل أخطرها هو قدم بعض الأرقام مع عدم إمكانية تحديثها ، لإعتمادها على مصادر إحصائية محلية ليست بين أيدينا ، كما أنها غير متاحة ، وتتمثل الصعوبة في أن هناك أحداثاً قد استجدت بعد طبع هذا الكتاب وقد أشرنا إلى ذلك في هوامش التعريب وذلك حفظاً على سياق التحليل وأمانة التعريب . وكان تعريب المصطلحات صعوبة أخرى فعلى الرغم من الجهد المضني الذي بذلناه في سبيل الوصول إلى المصطلحات العربية المقابلة فلابد من أن نعترف بأن عدداً من هذه عمدنا فيه إلى التقريب وليس إلى المقابل المباشر حينما وجدنا أن هذا الأخير قد يفهم من ذكره معنى غير ذلك المقصود منه مباشرة .

ولابد أن نعترف أيضا بأن هذا التعريب ليس إلا خطوة على الطريق نرجو أن تتبعها خطوات أخرى أثبت وأوقع ولعل في آراء وملاحظات الأساتذة والزملاء مايوجهنا إلى الأفضل ان شاء الله . ان الكمال لله وحده وهو الهادي إلى سواء السبيل .

المعربان

الطبعة الثانية

الإسكندرية ١٩٩٥م

* يود المعربان أن يزجيا الشكر ، وأن يعترفا بفضل سعادة الأستاذ الدكتور نصر السيد نصر رحمه الله ، نائب رئيس جامعة عين شمس وأستاذ الجغرافيا الاقتصادية بالجامعة نفسها ، لتكرمه بمراجعة أصول الطبعة الأولى من هذا الكتاب وتصحيحها ، لغة ، وجغرافية ...

* ومع تشارك المعربين وتضامنهما ، -

- قام الدكتور محمد عبد الحميد الحمادى بتعريب الباب الثالث .

- وقام الدكتور محمد على بهجت الفاضلى بتعريب المقدمة ، والأبواب الأول ، والثانى ، والرابع ، وبإعداد الخرائط والرسوم .

تقديم الكتاب

بدا لنا من الضرورى - قبل أن نناقش موضوع التخلف - أن نتحدث فى لمحة سريعة عن الوقت ، والمبدأ ، والروح التى ينبنى عليها هذا الكتاب .

١ - فأما الوقت ، فيبدو ان اختياره كان موفقاً ، فقد شهدت السنوات الحالية تحولات جوهرية : فهناك من ناحية : الدلائل الدرامية الشاملة ، خاصة فى الدول المتقدمة والتى تشهد على اخفاق سياسة المعونة من أجل تنمية العالم الثالث . تلك السياسة التى بدأت منذ السنوات الماضية ، وما تبعها من اعادة النظر فى المبادىء المعمول بها فى مجالات التجارة الدولية ، والتصنيع ، والمعونات العامة ، والاستثمار ، والضبط السكانى ، وقد برهنت على هذا الاخفاق ، المؤتمرات الكبرى العالمية التى عقدت مؤخراً حول مسائل السكان ، والغذاء ، والتبادل التجارى ، والمواد الأولية . حيث كان الإجماع فيها تاماً على حالة الفشل تلك ، بل وبدأ كثير من المسئولين ومن خبراء العالم الثالث يكتبون - بعد هذا الفشل - عن أمور مثل التجميد ، والمأزق ، والكارثة ... إلخ .

وهناك من ناحية أخرى الشواهد القليلة التى كشفت عن النهوض الإقتصادى والسياسى لدول العالم الثالث والتى عبرت عنها قرارات وانطلاقات لمبادىء جديدة عن التنمية ، وعلى وجه الخصوص النجاح الذى حققه كثير من الدول . ومع الزعامة المعنوية لعدد من الدول النامية التى تبحث لأنفسها عن هوية ووضع عالمى جديدين ، ومحاولة اللحاق بالدول الصناعية التى نصبت من نفسها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عائلاً رحيماً - ولكنه ذو مواقف متناقضة - للعالم الثالث .

٢ - وأما المبدأ ، فاتفاقاً مع العنوان الرئيسى للكتاب *Lea critéres du*

Sous - developpement كان التركيز على الخصائص المشتركة والظواهر العامة والعوامل الأساسية فى اختلاف التطور من مكان لآخر . وقد سمح التركيز على معايير التخلف *critéres* ببيان المشكلات الكبرى مصنفة حسب أنماطها إلى مؤشرات ذات طابع اجتماعى (السكان - الغذاء - البطالة - التفاوتات الداخلية) وأخرى ذات طابع اقتصادى (الزراعة - التصنيع - التحضر) . كما سمحت دراسة التبادل التجارى والمعونات بمناقشة موضوع العلاقت الدولية من زاوية استقلال الدول النامية عن العالم المصنع . وباستثناء الفصل الأخير الذى تم فيه وصف بعض التجارب النمطية فى مجال التنمية (البرازيل - الصين - الجزائر) التى تظهر أحياناً كنماذج *Modéles* بالاضافة إلى الأمثلة التى سقناها فى ملاحق الفصول ، فان الحالات الدولية والإقليمية الخاصة لم تكن موضوع دراسة خاصة ، وذلك للصعوبات التى تكتنف مثل هذه الدراسة بالاضافة إلى مايمكن أن تؤدى إليه من قلب للحقائق العامة وتشويه لوحدة وتضامن العالم الثالث .

٣ - وأما روح هذه الدراسة : فيمثلها العنوان الفرعى لهذا الكتاب : *(Géopolitique du Tiers - Monde)* والذى استعرنا فيه تعريف خوزيه دى كاسترو *J. De Castro* عن الجيوبوليتيكا (ان المعنى الحقيقى لكلمة "جيوبوليتيكا" هو الموضوع العلمى الذى يبحث فى ابراز العلاقات الموجودة بين العوامل الجغرافية والظاهرات السياسية والبرهنة على أن القرارات السياسية لايمكن فهمها إلا فى الاطار الجغرافى . بمعنى أنه إذا فصلت هذه القرارات عن الواقع وعن المتغيرات الطبيعية والبشرية تصبح غير ذات معنى . ويعتبر ذلك منهج لتفسير التغير فى الظاهرات السياسية فى واقعها المكانى وجذورها الضاربة فى (الأرض المحيطة) . ومايبنغى بالضرورة على الجغرافيا فى مواجهة الظاهرات المركبة للتخلف هو أن تأخذ فى اعتبارها ، وعلى عاتقها ، الحقائق التاريخية والإقتصادية والسياسية المهمة ، بطريقة تتجاوز فيها المنهج المكانى التقليدى ، ويساعد ذلك على اعطائها قيمة اجتماعية معاصرة . فالواقع أن هناك بالتاكيد جيوبوليتيكا جديدة فى جغرافية البلدان النامية تعطى فيها التطورات المختلفة فى العالم النامى أهمية خاصة . ورغم

أن هذه التطورات تفرض نفسها على الجغرافى بطريقة لايستطيع أن يتخلص منها بها ، سواء على مستوى الأحداث الماضية المسئولة عن التخلف ، أو الأحداث الراهنة التى تثبت التخلف أو تزيد منه والتى تبرزه أو تقلل منه . والحقيقة أن مشاركة الجغرافيا فى دراسة البلدان النامية تعد أحد العوامل التى تثرى هذه الدراسة ولاتقلل من أهميتها . وهكذا تصبح جغرافية العالم النامى وأنماط التخلف فى نفس الوقت إنسانية ، وإقليمية ، وتجمع دراستها عدد من العلوم المتشاركة .

الباب الأول

منهج عام لدراسة معايير التخلف

الفصل الأول : تعريف التخلف وسماته

الفصل الثانى : التميز الكمى والتركيبى للتخلف

الفصل الأول

تعريف التخلف ومعاييره

أولاً : عناصر التعريف .

ثانياً : المعايير والمؤشرات التقليدية للتخلف .

الفصل الأول
تعريف التخلف وقرائنه

ليس هناك من لايعرف اليوم أنه إلى جانب الدول التى وصلت إلى مرحلة الاستهلاك الضخم والوفرة المطلقة توجد " مساحات شاسعة من الفقر ومن المجاعة ومن سوء التغذية أو هى " حافة البؤس " التى تعيش عليها ٣/٤ سكان هذا الكوكب " حتى لقد أصبح التخلف منذ ربع قرن تقريباً ، حقيقية يومية ، صارمة ، ومتسلطة ومهيمنة ، وكأنها التعبير الشائع عن سوء الأحوال العامة . وقد ظهر تعبير " التخلف *Sous - développement* " للمرة الأولى مع بداية الخمسينيات ولكنه ما لبث أن برز بروزاً شديداً على المسرح الدولى فخصصت له الأمم المتحدة مؤتمرات وبيانات فى سنتى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ فى الوقت الذى أعلن فيه الرئيس " ترومان " فى خطاب ترشيحه فى ٢٠ يناير ١٩٤٩ عن برنامج عام لمساعدة الدول الفقيرة . ومن ثم انتشرت الفكرة على صعيدين مختلفين ولكنهما متكاملان : فقد أصبحت المشكلة من ناحية أكثر تحديداً ووضوحاً وتفسيراً عن طريق عدد من الدراسات والمؤلفات فى مجالات علمية جد مختلفة اقتصادية وجغرافية واجتماعية وسياسية إلى الحد الذى يمكن معه التأكيد على أن التنمية هى دون شك " الموضوع الذى تولدت عنه الكتابات الأكثر وفرة " ، فمن المذهل حقاً أن نرى أن دراسة التنمية والتخلف قد نوقشت بواسطة أبرز باحثى العصر (رستو ، ميردال ، سوفى ، بتلهايم ، دى كاسترو ، ديمون ... الخ) وبفضل كتابات هؤلاء وآخرين غيرهم شاع استخدام كثير من

المفاهيم الأساسية حتى أوشكت على أن تصبح جزءاً من الثقافة العالمية والضمير الجماعى ، ومن هذه المفاهيم مثلاً : شيوع المجاعة والبؤس ، أخطار التضخم الديموجرافى ، العلاقات غير المتماثلة أو غير العادلة بين المجتمعات والأمم أو ببساطة أكثر : الأمية والتأخر التقنى ، ومدن الصفيح ، ومستقبل الطفولة المظلم ..

ومن ناحية أخرى فان قلق المحافل الدولية من زيادة خطورة الموقف الذى تمخض عن قوة متزايدة " لجبهة الدول الفقيرة " التى بدأ تكوينها فى ١٩٥٥ في مؤتمر باندونج قد ترجم من جهة أخرى بتخصيص الفترة الممتدة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ كـ " عقد التنمية " . وقد أوصت منظمة الأمم المتحدة ومكاتبها الفرعية " الفاو(١) - اليونسيف (٢) - البنود (٣) - الكنوسيد (٤) . " بأن تخصص الدول المتقدمة كل عام ١٪ على الأقل من مجموع دخولها القومية لمساعدة الدول الفقيرة ، وكما سنرى فيما بعد فان الاستجابة لهذا النداء القوى لم تكن متكافئة مع الآمال الطموحة إلا خلال فترة قصيرة استمرت من ١٩٦٠ - ١٩٦٤ ، أما فيما بعد ذلك - ودون أن تخفف مشكلة العالم النامى حدتها ولو للحظة واحدة - لانملك إلا أن نجد أنفسنا فى موقف متميع ومستسلم ، أمام ضآلة النتائج التى أمكن تحقيقها .

أولا: عناصر التعريف :-

تستخدم كل الأسماء التى تصف العالم الثالث بالمقارنة بوضع عالمى معروف إلى الحد الذى يصعب عنده اطلاق اسم معين عليه . كما أن هذا الوضع العالمى يبدو " عاديا " إلى حد استخدامه كمعيار عام للمقارنة . وهكذا فان التعبير الذى ليس له صيغة محددة ، والذى يصف العالم الصناعى أو " المتقدم " ، هو التعبير الذى تستقى منه المصطلحات المختلفة التى تميز بقية أنحاء العالم فنقول مثلاً : العالم المتخلف أو محدود التطور ، أو الأقل تطوراً ، أو على طريق التطور ، أو المتخلف

(١) الفاو : منظمة الأغذية والزراعة . FAO
(٢) اليونيسيف : صندوق الأمم المتحدة للطفولة . NUICEF
(٣) البنود : برنامج الأمم المتحدة الانمائى . PNUD
(٤) الكنوسيد : لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . CNUCED

صناعياً ، أو اللاصناعي ، أو المتأخر ،، أو التقليدى ، أو الخاضع ، أو التابع ، أو الفقير ، أو الذى لم يتعد حد الكفاف .. الخ . والحقيقة أن مفهوم " العالم الثالث " قد تعرض لنقد شديد من كل الباحثين سواء من الناحية النظرية أو تبعاً لصعوبة استخدامه . وقد ابتكر هذا المفهوم فى عام ١٩٥٦ بواسطة الفرد سوفى *A. Sauvy* فى أعقاب مؤتمر باندونج ليعبر عن التجانس (الظاهرى) بين الدول المتخلفة ، وذلك من زاويتين لازالتا مبهمتين وغير مؤكدتين : أولاهما مقارنة العالم النامى بالكتلتين الكبيرتين ، الرأسمالية و الشيوعية وثانيهما بالتشبيه بتعبير " الدولة الثالثة " الذى كان مستخدماً فى عام ١٧٨٩ لتأكيد الأهمية الكمية والنوعية لسكان الدولة فى مقابل طبقتى النبلاء والكهنة .

ويمكن أن نقترح فى هذا المقام إجابتين مترابطتين على السؤال الجوهرى الذى طرحه ب . موسى *P. Moussa* فى مجال " الدونية " *Infériorité* الظاهرية للعالم الثالث وهو : دون ماذا ؟ هل دون ماهو ممكن ؟ أم هل دون امتطلبات الأساسية ؟ أم دون بقية دول العالم ؟ :-

(أ) يتفق تعبير " التخلف " مع عدم الاستغلال الأمثل لكل الموارد الإقتصادية والبشرية المتاحة فى الدولة أو مع حالة تراكم غير كاف لرأس المال . غير أن هذا التعريف الجيد يواجه صعوبات فى استخدامه ذلك لأن المثالية والنموذجية فى الاستغلال ليست حقيقة علمية مجردة بل ينبغى بالضرورة مقارنتها بحالات استغلال أخرى وبالتحديد مقارنتها باستغلال الموارد فى العالم الصناعى المتقدم .

(ب) يتحدد مفهوم التخلف - أو المتأخر - بالمقارنة بالدول التى وصلت إلى مرحلة "متقدمة " من الإنتاج والإستهلاك والتنظيم . ومن هنا فان مايوجد وفق هذا التعريف ان هو إلا اختلاف بين دول العالم فى " درجة " التطور " . فإذا ما أخذنا فى الاعتبار درجة التطور الاقتصادى فانه من الممكن أن نقول أن كل المجتمعات تمر بالمراحل التالية : مرحلة المجتمع التقليدى ، مرحلة الاستهلاك الضخم وتصبح البلدان النامية فى هذه الحالة فى موقف مقارنة مع الدول الصناعية كيفما كان حال هذه الأخيرة منذ ثلاثين سنة . غير أن هناك

انتقادات قد أثيرت أيضا حول هذه التعريف التى تعتبر ان المستوى الصناعى للدول الاسيوية يقابل نفس مستوى انجلترا في سنة ١٧٦٠ - ١٧٨٠ ولكنه يقابل مستوى فرنسا والولايات المتحدة في سنة ١٨٠٠ كما يقابل سنة ١٩٠٠ بالنسبة للدول الأحدث تصنعاً .

وقد أراد كثير من الباحثين أن يتعمقوا إلى أبعد من هذا المفهوم المبسط بعد أن انتقدوه بشدة فالنظرة إلى دول العالم المختلفة على اعتبار أن كلا منها يشغل مرتبة متقدمة أو متأخرة فى سباق التنمية الإقتصادية والإجتماعية هى فى الواقع نظرة اصطناعية للأمور . وعلى ذلك فان المعايير الاحصائية كمتوسط الدخل الفردى (الذى يقل عن ٥٠٠ دولار مثلاً) لاتكفى وحدها لتعريف حالة التخلف ، فان مايميز الدول المتقدمة عن تلك المتخلفة ليس اختلافاً فى المستوى ولا فى الدرجة ولكنه اختلاف في التركيب وفى الطبيعة . وقد كتب الاقتصادى الفرنسى المشهور فرنسوا بيرو *F. Perroux* - الذى ندين له بهذا التاكيد - والذى تبعه فيمابعد سلزو فيرتادو *C. Fertado* - عن ذلك قائلاً : يعتبر التخلف ظاهرة تاريخية مستقلة وليس مرحلة مرت بها بالضرورة الإقتصاديات التى وصلت اليوم إلى مرحلة راقية من التطور . ويجب أن نعتبر هذ الظاهرة واقعاً ، معاصراً ، ونتيجة للعوامل التى منعت الثورة الصناعية من أ تستمر حتى أيامنا هذه . وعليه فبدلاً من أن ننظر إلى التخلف بوصفه مرحلة عادية أو وضعاً مؤقتاً لابد أن نفهمها كظاهرة تاريخية وتركيبية خاصة تتسم بالركود ويكساد القطاعات الإقتصادية تبعاً للتسلط الذى مارسته البلدان المتقدمة الاستعمارية . وهكذا ينبغى دراسة العلاقات بين القوى العاملة الكبرى وآثارها على العالم الثالث والبنيات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية للبلدان المتخلفة بعيداً عن المعايير الاحصائية المجردة .

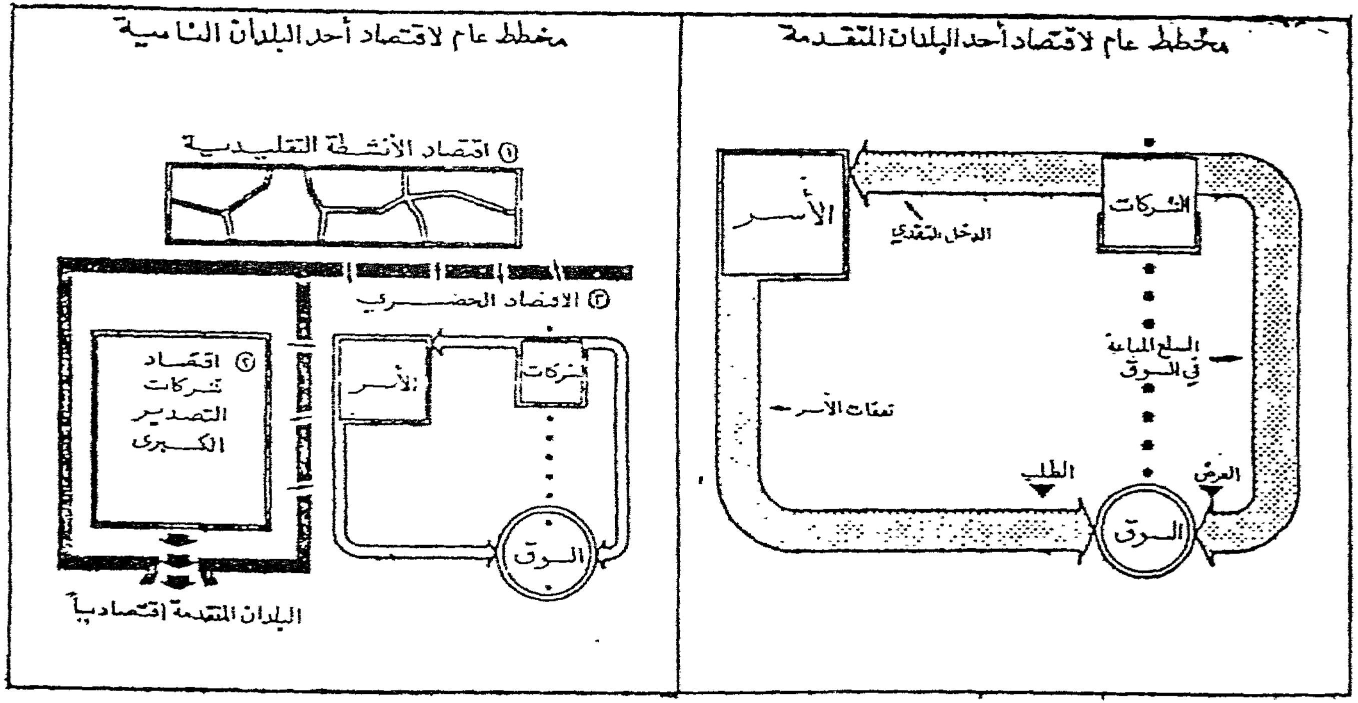
ويجب أن نميز بدقة بين عدد من المصطلحات التى يختلط استخدامها فى معظم الأحيان وأن نفرق على وجه الخصوص بين المفاهيم المحدودة ، لتعبيرى "التوسع" *Expansion* أو " الزيادة " *Croissance* اللذين يصفا ظاهرات النمو الكمى المحدودة فى قطاع اقتصادى أو أكثر ، وبين المفهوم الأكثر رحابة وشمولية

وتعقيداً ، لتعبير التنمية *Développement* التى تعنى العلاقات بين التغيرات المعنوية والإجتماعية للسكان التى تؤدى إلى مزيد من الكفاءة فى سبيل زيادة الناتج المحلى والناتج الإجمالى بينما يقابل هذا التعريف تعريف آخر لإيف لاكوست *Y. Lacoste* عن التخلف الذى يعنى عنده " ظاهرة شاملة تتمثل فى تراكيب مجموعة من المطالب الإقتصادية والإجتماعية والديموجرافية . وينتج عن ارتباط عدد من العوامل التى يترتب كل منها على الآخر .. مجموعة من القوى المعقدة .. ولاينبغى أن نهمل فى دراستنا أيا من العناصر التى تساهم فى تنظيم المجتمع سواء أكانت هذه العناصر اقتصادية أم اجتماعية أم سيكولوجية أو ثقافية أم سياسية .. كما ينبغى أن يكون هناك تركيز على عوامل التغير وخاصة على الطريقة التى تبرز بها ظاهرة من ظاهرات التغير الكمى على مستوى التركيب الإجتماعى والإقتصادى ، والكيفية التى تنتشر بها هذه الظاهرة فى كل المجتمع أو فى بعض أجزاء منه ، والتقنين أو التخطيط اللذين تلقاهما هذه الظاهرة من أجل الاشباع الجماعى للحاجيات الأساسية . والواقع أن الاستخدام الصحيح لتعبير " التطور " يفترض توظيف نتائج التوسع أو الزيادة فى البحث عن اعادة توزيع أفضل وعن المساواة الاجتماعية فى ضوء هدف نهائى هو التقدم الشامل .

وإذا ماوصلنا فى أحسن الأحوال إلى وضع خريطة من خلال المفاهيم التي سبق أن ذكرناها – للبلاد التى تعانى من سوء الاستغلال ومن الاقتصاد التبعى وغير المتميز ، فان الصعوبة تظل كبيرة جداً حول وضع هذه البلاد فى فئات معينة . وترجع تلك الصعوبة إلى اختلاف بين الدول ولنقص المصادر الإحصائية التى تميز بلداً عن آخر . وإذا مااقتصرت دراستنا ، كما هو متبع غالباً ، على متوسط نصيب الفرد من الناتج أو على متوسط الدخل الفردى فان ذلك يؤدى إلى تزييف فعلى للمقارنات :ـ

(أ) تبعاً للنقص أو عدم الانتظام أو عدم التجانس فى الاحصاءات المجمعة على المستوى العالمى خاصة بالنسبة للبلدان الفقيرة فان ذلك قد يؤدى إلى عدم امكانية المقارنة فالقطاع الثالث من الحرف مثلاً (التجارة والخدمات) يشكل

اضطراب النظام الإقتصادي في البلدان النامية



(شكل ١)

جـزءاً من الناتج القومـي الإجمـالي فـى البلدان الرأسمـاليـة فى الوقت الذى يستبعد فيه أحياناً فى البلدان الاشتراكية .

(ب) نظراً لما هو متبع عادة من تحويل أرقام الدخل الفردى إلى معيار نقدى عالمى واحد هو الدولار الأمريكى فان ذلك لايعطى دلالة على القوى الشرائية ولا على اختلاف الأسعار بين بلد وآخر . وعموماً فان القوة الشرائية الداخلية لعملة معينة هى فى البلدان النامية أقوى مماهى عليه بالنسبة لسعر التحويل الرسمى . فالدخل الأسمى الذى يبلغ ٩٠ دولاراً كان يسمح فى الهند فى سنة ١٩٥٩ بشراء فعلى لسلع تعادل ٣٢٥ دولاراً ، وعلى ذلك فان نسبة القوى الشرائية بين الهند والولايات المتحدة هى فى الحقيقة ١ : ١٢ وليس ١ : ٣٠ وينبغى اذن أن يكون هناك تفريق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية .

(جـ) ومن هنا فليس هناك جزء آخر من العالم عدا العالم الثالث تكون فيه متوسطات الانتاج والدخل والاستهلاك أقل تعبيراً عن الواقع الاجتماعى . وترجع ضالة التعبير تلك الى التناقضات الداخلية ، الاجتماعية والثقافية والاقليمية ، التى تتخذ فى العالم الثالث أبعاداً أكبر مماهى عليه فى خارجه حيث تقف الحواجز الحقيقية فيه كفواصل بين العناصر الاقتصادية أو بين الفئات الاجتماعية المهنية وتقود دراسة هذه التناقضات خاصة بواسطة الاقتصاديين والاجتماعيين الى تعبيرات يشيع استخدامها مثل الثنائية *Dua-lisme* والهامشية *Marginalisme* (انظر شكل ١) ويعنى التعبير الأول تجاور النظام الإجتماعى التقليدى مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي الحديث والمتطور والذى يرتبط على المستوي العالمى بالدول المتسلطة تجاوراً يؤدى إلى التوتر . أما التعبير الثانى فيعني وجود جزء من المجتمع ، يشكل أحياناً الأغلبية ، ويعيش من النواحى الانتاجية والوظيفية والمعيشية – جزئياً على الأقل – على هامش التحديث ، والسلطة والاهتمامات القومية .

ثانياً : المعايير والمؤشرات التقليدية للتخلف :ـ

. أدى افتقاد التعريف المقبول من الجميع ، وعدم وجود تصنيف شاف

للتخلف ، إلى أن تجمع الدراسات المختلفة على قائمة ، تختلف فى كمالها وفى تفصيلها للخصائص المشتركة فى معظم بلدان العالم الثالث . ويقدم ألفرد سوفى A. Sauvy مثلا عشرة اختيارات تصلح تقريباً للتطبيق على البلدان المتخلفة فى عام ١٩٥٢ وعلى البلدان المتقدمة قبل تطورها . بينما يعدد ايف لاكوست Y. La-costre فى كتبه المختلفة اثنى عشر أو خمسة عشر مؤشراً رئيسياً . أما كريبيستيان كاستيران C. Casteran فيذكر ثمانية مثالب كبرى . ويجمع جانى مارى البرتينى J. M. Albertini عشر مؤشرات حول ثلاثة مناهج متتابعة : ديموجرافى وإجتماعى وإقتصادى . والواقع أن معظم العناصر المكونة للتخلف تتكرر وتترابط أو تتكامل من مؤلف لآخر وقد جمعناها هنا لنحصل على قائمة كاملة بقدر الإمكان ورتبناها فى ستة محاور أساسية :-

(أ) على المستوى السكانى : قيم مرتفعة في معدلات المواليد والخصوبة ووفيات الأطفال ، أمد الحياة أقصر ، سكان من الشباب ، نسب عالية من السكان العاطلين .

(ب) على مستوى الاستهلاك : غذاء غير كاف كماً ونوعاً ، ضعف فى متوسط استهلاك الفرد من الطاقة ومن الصلب ، ومن الأسمنت .

(جـ) على مستوى الانتاج والتنظيم الإقتصادى : سيادة القطاع الأول والتعدين وخاصة الزراعة ، ضآلة القطاع الصناعى ذى النمط الثنائى ، تضخم نسبى فى القطاع الثالث (التجارة والنقل والخدمات العامة والخاصة) ، تجاور مضطرب فى فروع المركب الإقتصادى وارتباط ضعيف فيما بينها ، ضعف الانتاجية العامة ، التكنولوجيا العتيقة ، العائد المنخفض ، تصديرات هائلة من المواد الخام ، ضعف فى تراكم رءوس المال والاستثمار الانتاجى ..

(د) على المستوى الإجتماعى : ضعف متوسط الدخول ومستويات المعيشة ، وضوح الطبقية الاجتماعية والبنيات الاجتماعية البالية ، غياب أو محدودية الطبقات المتوسطة ، اتساع البطالة ونقص فرص العمالة رغم دخول الأطفال إلى مجال

العمل في سن مبكرة ، دونية وخنوع المرأة ، نسبة مرتفعة من الأميين ، نقص فى كفاءة التجهيزات الصحية ، وضآلة المعونات الإجتماعية .

(هـ) على المستوى السياسى : تتابع الأنظمة السياسية السلطوية ، التبعية الإقتصادية والدبلوماسية ، الوعى العام بحالة الفقر الإقتصادى والطموح إلى التنمية ..

(و) على المستوى المكانى : ضعف الإندماج المكانى على المستوى الوطنى تبعاً لنقص مرافق الاتصال والتكامل الاقتصادى ، وضع هامشى لبعض الأقاليم ، تناقضات حادة بين الأقاليم بعضها بعضاً ، تركز اقتصادى وبشرى مفرط فى التجمعات الحضرية الكبرى .

وهناك خاصيتان ضمن هذه القائمة التوضيحية أصبح لهما أهمية خاصة فى وصف وتفسير التخلف وتعنى بهما :-

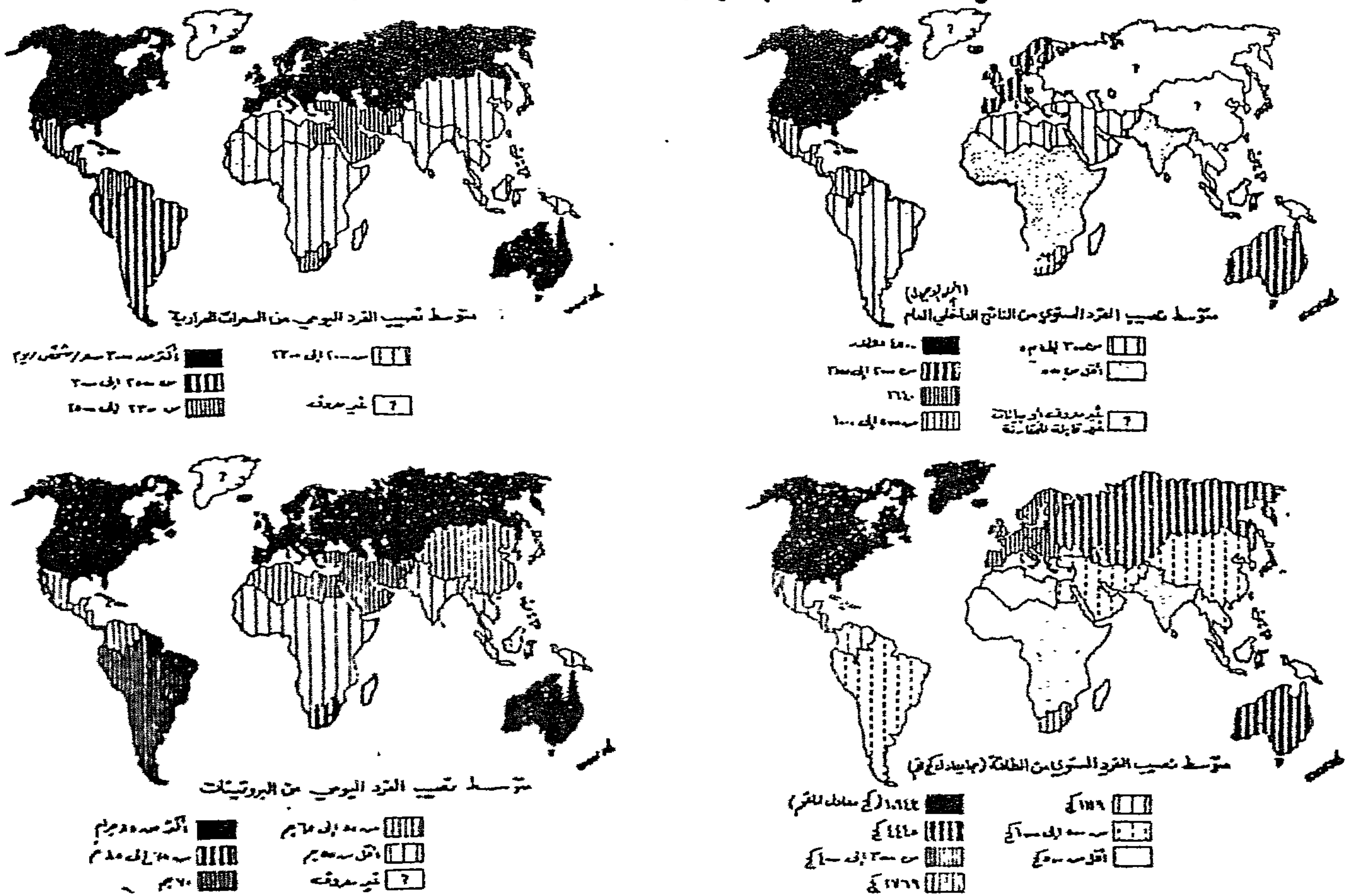
أولاً : الركود المالى الذى تتضاعف اثاره تبعاً للاضطرابات النقدية العالمية التى يعانى منها العالم الثالث معاناة شديدة تبعاً للنقص التقليدى فى المدخرات الداخلية وفى الاستثمار بالاضافة إلى تسرب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج والإعتماد على المعونات والإستثمارات الأجنبية ومايترتب عليهما من ديون ثقيلة وكذلك نتيجة لضعف العملات المحلية التى تتدهور وتقل قيمتها بطريقة مستمرة حيث توجد أمثلة عديدة على معدلات تضخم تزيد على ٥٠ ٪ (الأرجنتين - شيلى - فيتنام الجنوبية ..) ومن ٣٠ - ٥٠ ٪ (بوليفيا - اندونيسيا - اليونان ..) ومن ٢٠ - ٣٠ ٪ (تركيا - السودان - الهند) وكذلك انخفضت قيمة العملة بمعدل ١٨ ٪ فى كمبوديا و٦٤ ٪ فى أوروجواى و٦١ ٪ فى شيلى و٦٠ ٪ في فيتنام الجنوبية .

والخاصية الثانية هى المشكلات التقنية التي لاتتمثل فقط فى إتباع التقنية البدائية وعدم القدرة أو صعوبة البحث عن المخترعات الجديدة وانتشارها ، وضعف الانتاجية . وتتمثل أيضاً فى مصطلحات التبعية المتزايدة . فلقد فرض علي البلاد النامية أن تستورد التقنية والآلات المعقدة لكى تهيىء لنفسها التجهيزات الضرورية

للنهضـة الصناعـية . ومن هنا تزداد الهـوة اتسـاعـاً يومـاً بعـد يوم ازاء الأنشطة التقليدية وتزداد الثنائية الداخلية ممايؤدى إلى تشوهات لايمكن علاجها ، بالاضـافة إلى صعوبة تكييف أساليب التقنية المتقدمة وصعوبة فهمها أو اخضاعها فى البلاد المستقبلة لها . كما تزداد تكاليف استيـرادها زيادة مستـمرة حيث تبلغ تكاليف التحويلات الفنية للعالم الثالث (البراءات – الماركات – الهندسية – الالات ..) حوالى ٩ مليار دولار فى ١٩٩٠ فى مقابل ٥ر١ مليار فقط فى ١٩٦٨ ، كما أن البحث عن التقنية " الوسيطة " التى تسمح بالاحتفاظ بفرص العمل ويتبنى المستحدثات التقنية يبالغ فى تقدير قيمتها وقد بلغت هذه الظاهرة مرحلة التطبيق الكامل فى الصين حيث وجدت طريقتان لفهم الأمور : الأولى مبدئية تتمثل فى افتراض كل شىء سواء كان ذلك مناسباً أو غير مناسب لظروف البلد وهذه الطريقة ليست هى الأفضل . والأخرى تتمثل فى أعمال العقول ومحاولة فهم مايتناسب وظروف البلد أى الاستفادة من التجارب التى يمكن أن تكون مفيدة وذات جدوى ، ويتم دراسة كل ماهو مفيد فى الخارج لا لكى تقلد تقليداً أعمى ولكن من أجل التفكير والابتكار اعتماداً على القوى الذاتية .

وتميل المعايير العامة التى ذكرناه آنفاً إلى اعطاء العالم الثالث صورة من التطابق والتجانس يجب أن لا يجرنا ذلك إلى الوقوع فى الخطأ . فالواقع أن التباين السائد فى الحضارات وفى الموارد وفى الاختيارات الاقتصادية والسياسية تجعل من كل دولة أو مجموعة من الدول رابطة لبعض الخصائص . وسوف تهيىء الفصول القادمة الفرصة لفهم هذه التفاوتات الأساسية . (انظر شكل ٢) .

التفاوتات العالمية حسب مؤشرات التنمية الرئيسية الاربع



(شكل ٢)

الفصل الثانى

التمييز الكمى والتركيبى للتخلف

اولاً : التفاوتات العالمية الشديدة .

ثانياً : اتساع الفروق العالمية .

ثالثاً : تفسير التخلف .

الفصل الثانى
التميز الكمى والتركيبى للتخلف

بعد أن عددنا (بطريقة وصفية) التعريفات العامة والموشرات التقليدية للتخلف ، يبدو من الضرورى أن نلقى نظرة أخرى على الأمر بطريقة أكثر شمولاً ، وأكثر تأصيلاً ، وأكثر دينامية . والواقع أن " النسبية " التى ترتبط بتعبير "التخلف " – والتى سبق أن أشرنا إليها – تقتضى بالضرورة أن نحدد بدقة موقف " التنمية " و" التخلف " كلا منهما بالنسبة للآخر ، والاتجاه العام لتطورهما المقارن ومدى قوة العلاقات العضوية التى تربطهما والمعنى الحقيقى الذى تعطيه لكلا الظاهرتين سواء كان هذا المعنى غامضاً أو شديد الوضوح . وطبيعى أن يكون هذا المعنى مـ أ عند باحث أو اخر وهو ماسوف نضطر إلى الاشارة إليه فى ايجاز .

أولاً : التفاوتات العالمية الشديدة :ـ

يعبر مصطلح " التنمية " – من خلال مؤشرات مثل قسمة الناتج المحلى على عدد السكان والاستهلاك الفردى من الطاقة الميكانيكية ومن الصلب ومن الأسمنت – واحداً من أهم معايير تحليل الأحوال العالمية الراهنة . وكما تشير هذه العبارة فإن الاحساس بالتفاوتات العالمية يتم عادة وفق مستويات الدخل والاستهلاك . ولابد أن يبرز فى هذا الصدد أن العالم الثالث الفقير فى انتاجه وفى دخوله يعد من ناحية أخرى غنياً جداً بموارده المستغلة أو الكامنة . ويمكن التاكيد على هذا التناقض فى اطار سوء استغلال الموارد القومية التى هى أكبر من أثر الفقر الذاتى الذى يصعب علاجه . كما كتب عن ذلك ايف لاكوست *Y. Lacoste* بمقولته المجازية " ان خزانة حفظ الطعام فى العالم الثالث ليست فارغة على الاطلاق ولكن أبوابها مغلقة بالمفاتيح " .

وإذا ماوضعنا في الاعتبار معامل بيرسون الذى يضع خطاً فاصلاً بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة يحدده مستوى دخل قومى يصل إلى ٥٠٠ دولار سنوياً للفرد الواحد فان العالم الثالث يضم حالياً ٧٠ ٪ من سكان العالم الذين لايتشاركون إلا فى ١٥ ٪ تقريباً من الناتج المحلى العالمى . وتؤدى الصعوبات الاحصائية العديدة التى تجعل من المقارنة أمراً صعباً إلى تقدير متفاوت لهذا الناتج الكلى فهو يبلغ ١٤،٥ ٪ عند هـ . كان *Khan* و٢١ ٪ عند كوزينتس و١٢،٥ ٪ عند بيرسون و١٥،٤٪ عند انجيولوبولس و١٢ ٪ عند بنييه و١٨٪ عند لامبير .

وتعطى تقديرات أخرى للعالم الثالث ١٣،٥ ٪ من الدخل القومى و٦٦ ٪ من السكان فى مقابل ٨٧،٥ ٪ و٣٤ ٪ على التوالى للدول المصنعة . وتمثل الدول المتخلفة الرأسمالية نسبة السدس فقط من اجمالى الناتج فى البلدان المتطورة كما تمثل ثلث ناتج الولايات المتحدة و٨٠ ٪ من ناتج السوق الأوروبية المشتركة فى الوقت الذي تحتوى فيه اليابان وحدها على دخل يزيد كثيراً على ١/٢ الناتج الكلى لكل البلدان المتخلفة غير الاشتراكية فى اسيا وأفريقيا وأمريكيا . ولم تحتو الدول الآسيوية في ١٩٣٠ إلا على ١٣،٧ ٪ من الناتج العالمى مع احتوائها على ٥٠،٢ ٪ من السكان . وعلى الطرف الآخر تقع أمريكا الشمالية التى تحتوى على أقل من ١/١٢ من سكان العالم بينما تحتوى على ٣٥،٥ ٪ من الناتج المحلى العالمى .

وتزداد هذه الاختلافات هذه حسب درجة التنويع والتحديث الاقتصاديين : فلاتضيف بلدان العالم الثالث رغم احتوائها على أكثر من ٢٥ ٪ من الانتاج الاستخراجى العالمى ، وأكثر كثيراً من ذلك من بعض الموارد مثل البترول والحديد والبوكسيت والرصاص سوى ٧ ٪ من الانتاج الصناعى العالمى (٣،٤ ٪ من أمريكا اللاتينية - ٣،١ ٪ من آسيا و٠،٥ ٪ من أفريقيا) .

يزداد على مستوى المؤشرات الجزئية الحد الأقصى للفروق بين الدول الأكثر غنى وتلك الأكثر فقراً بحسب معيار المقارنة المستخدم ، فتبلغ هذه الفروق مثلاً نسبة ١ : ١١ بين الهند والولايات المتحدة من ناحية الاستهلاك اليومى من البروتين

الحيوانى ، كما تصل إلى ١ : ١٣٦ بين نيجيريا والسويد من ناحية استهلاك الصلب وتبلغ ١ : ٣٠ بالنسبة لعدد الأطباء مقارناً بعدد السكان بين المتوسط الافريقى والمتوسط الأوروبى . والواقع أن معيار استهلاك الفرد من الطاقة هو الأكثر دلالة فى هذا المجال حيث يتراوح المتوسط من ١١ طن طاقة (مايعادل طن واحد من الفحم من أى مصدر آخر للطاقة) فى أمريكا الشمالية إلى ٨ر٤ طن طاقة فى أوربا الغربية وإلى ٧٧٥ر٠ فقط فى الشرق الأوسط و٧٠٦ر٠ فى أمريكا اللاتينية و٤٨٠ر٠ فى أسيا و٣١٢ر٠ فى أفريقيا . أى أن نسبة الفروق القصوى تصل إلى ١ : ٣٥ . ومن ناحية استهلاك الكهرباء وحدها تتراوح النسب من ٩ كيلووات ساعة / شخص فى النيجر إلى ١٤٧٥٤ فى النرويج أى بفروق قصوى تصل إلى ١ : ١٦٣٨ .

وهناك مؤشرات أخرى يمكن أن تستخدم فى هذا المجال ومنها مثلاً معدلات البطالة ومعدلات الأمية التى تقتصر نسبتها على ٥ - ١٠ ٪ في البلدان المتقدمة بينما تصل إلى أكثر من ٧٥ ٪ فى بلاد عديدة من العالم الثالث خاصة فى أفريقيا (الجزائر - الكاميرون - أثيوبيا - ليبيا - المغرب - النيجر ..) وفى اسيا (أفغانستان - ايران - باكستان ..) .

ويتمثل المؤشر الأساسى : فى متوسط الدخل الفردى . ولكى نبسط الحقائق لاينبغى أن نزج بأنفسنا فى الحسابات المعقدة على المستوى الدولى التى تقارن بين الناتج المحلى والناتج القومى وبين الناتج الكلى والناتج الصافى وبين الدخل الخام والدخل المتاح والتى تسجل الفروق - وهى طفيفة غالباً - بين الاحصائيات المختلفة .

ومع ذلك فهناك ثلاث حقائق أساسية لابد من ابرازها فى هذا المجال :-

١ - **الفروق القصوى** : *Les écarts extrémes* بين الدول المختلفة والتى قدرت بحوالى ١ : ٧٠ عند بعض المتخصصين و١ : ٧٦ بواسطة الأمم المتحدة وهى تمثل الفرق بين الحد الأدنى للدخل المتاح (فى رواندا وبوروندى) الذى يصل إلى ٦٠ دولار تقريباً وبين الحد الأقصى له (الولايات المتحدة) الذى يصل إلى ٤٥٧٠

دولار . ويصل الفرق بين هذه الأخيرة وبين المجموعة التى تضم بنجلاديش وبوركينا فاسو ومالى (٧٠ دولار) تصل النسبة إلى ٦٥ : ١ .

٢ - **الفروق المتوسطة** : *Les écarts Moyens* بين القارات (١ : ٣٢ بين الدخول فى اسيا الجنوبية الشرقية وأمريكا الشمالية) أو بين مجموعات معينة من الدول (١ : ١٣ أو ١ : ١٥ بين العالم المتقدم والعالم الثالث) وتعتبر هذه الفروق المتوسطة عن التناقضات العالية بطريقة أكثر صدقاً من الفروق القصوى .

جدول (١)

متوسط الدخل الفردى حسب الاقليم

مجموعة الدول النامية		مجموعة الدول المتقدمة	
المتوسط العام :	٢١٠ دولار	المتوسط العام :	٢٢٧٠ دولار
جنوب وجنوب شرق اسيا :	١٣٠ دولار	أوربا البحر المتوسط :	١٠١٠ دولار
أفريقيا	١٨٠ دولار	أوربا الشمالية :	٢٠٨٠ دولار
الشرق الأوسط :	٤٢٠ دولار	الاوقيانوسيه :	٢١٣٠ دولار
البحر الكاريبى وأمريكا اللاتينية :	٥١٠ دولار	السوق الأوربية المشتركة :	٢٣٢٠ دولار
		أمريكا الشمالية :	٤٢٥٠ دولار

٣ - **الفروق الحقيقية** : *Les écarts réels* الأكثر دلالة لأنها تأخذ فى الاعتبار اختلاف الأسعار وليس فقط السعر الرسمى للتحويلات النقدية الذى أشرنا إلى ضآلة دلالته سابقاً . وتبعاً لذلك فان الفروق الحقيقية تصل إلى ١ : ٨ تقريباً .

وبرغم ذلك فان الطرق الحسابية السابقة لاتوضح التناقضات العالمية إلا جزئياً . ذلك أنه إذا أدخلنا فى اعتبارنا التناقضات الداخلية ، فسوف نصل إلى

نتيجة مؤداها أن ٢ مليار نسمة على الأقل يحصلون على دخول تقل عن ٢٠٠ دولار/ شخص ، وأن هناك ٣٠٠ مليون من بين هؤلاء لايصل متوسط دخل الفرد منهم إلى حتى ١٠٠ دولار سنوياً .

وإذا استعرضنا جدول متوسطات الدخل الفردى والقومى ، فسوف يتضح أن العالم الثالث يضم ثلاثة أنماط مختلفة حسب درجة وضوح التناقضات الداخلية :-

(أ) تناقضات هائلة فى الشرق الأوسط (١ : ٣٢ بين اليمن والكويت) وذلك تبعاً لوجود النفط .

(ب) اختلافات شديدة فى شرق آسيا (١ : ٣٠ بين بنجلاديش واليابان و١ : ١٧ بين بنجلاديش وسنغافورة) وكذلك فى جزر الكاريبى (١ : ٢٢ بين هاييتى وبورتوريكو) .

(جـ) تجانس داخلى قوى فى أمريكا الوسطى (١ : ٣ر٢ بين السلفادور والمكسيك) وفى أمريكا الجنوبية (١ : ٦ر٤ بين بوليفيا وفنزويلا ، ٢٠٠ : ٩٢٠ دولار) وفى أفريقيا المدارية (١ : ٥ر١٣) وفى أفريقيا الشمالية (١ : ٥ر٦ بين مصر وليبيا) .

وتؤدى مثل هذه الاختلافات إلى التساؤل عن التميز الدقيق للتخلف . ويعتبر هذا فى الواقع مشكلة معقدة ، فهل ينبغى مثلاً أن نستبعد شيلى والمكسيك وجامايكا وليبيا وحتى الامارات العربية المتحدة من العالم الثالث لأن متوسط الدخل الفردى فيها يتجاوز قليلاً أو أكثر حد الـ ٥٠٠ دولار ؟ لابد أن نفعل ذلك دون شك إذا اقتصر تعريف التأخر على هذا الأساس الاحصائى وحده ولكن التخلف فى الحقيقة هو نتيجة لبيانات وظاهرات نوعية لاتصورها البيانات الاحصائية إلا بقدر ضئيل جداً .

ثانياً : اتساع الفروق العالمية :-

يمكن أن نؤكد دون نقاش أن الفروق الشديدة التى كانت تفصل البلدان المتقدمة عن تلك النامية فى ١٩٥٠ – وهو الوقت الذى زاد فيه الوعى بالمشكلة – قد

زادت أكثر فى خلال الخمس والخمسين سنة الماضية حتى ان كثيراً من الخبراء والباحثين يقتبسون كلمات " بريبش " التى قالها فى سنة ١٩٦٩ " فيما عدا بعض الاستثناء الملحوظ ، فأن الدول النامية تنحرف عن مساراتها . ولابد من الوقف الفورى لهذه الظاهرة الخطيرة وتحويل اتجاهها " . وسوف نتبنى هنا وجهة نظر بيروش وتقديراته حسبما جاء فى كتابه ذى العنوان " العالم الثالث فى المأزق " . *Le Tiers - Monde dans L'impasse*

جدول (٢)

تطور الفروق فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بين الدول المتقدمة والدول النامية (من ١٨٥٠ حتى ٢٠٠٠)

	الفروق الاسمية القصوى	الفروق الاسمية المتوسطة	الفروق الحقيقية المتوسطة
منتصف ق ١٩م	١ / ٨	١ / ٥	--
١٩٠٠	١ / ٢٠	١ / ٦	--
١٩٣٠	--	١ / ٥ر٧	--
١٩٥٠	--	١ / ١٠	--
١٩٧٠	١ / ٧٠	١ / ١٤	١ / ٨
٢٠٠٠ (تقدير)	--	١ / ٢٥	١ / ١٥

وتنبىء الأرقام الواردة فى الجدول عن قسوة الموقف ، ففى الوقت الذى تضاعف فيه متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الكلى ٨ر٢ مرة فى البلدان

المتقدمة فيما بين ١٩٠٠ – ١٩٧٠ ، فان هذا المتوسط لم يزد فى العالم الثالث عن ١ر٨ مرة ، وتبعاً لذلك اتسعت الفروق بين هاتين المجموعتين من ٤ر٦ : ١ فى ١٩٠٠ وإلى ٧ر١٣ : ١ فى ١٩٧٠ . وفى خلال الأربعين سنة الممتدة بين ١٩٣٠ – ١٩٧٠ ، تضاعفت الفروق فعلاً ، رغم أنها لم تزد فى خلال القرن الماضى على ٥٠ ٪ .

وهكذا فان الهوة تتسع أكثر فاكثر بين المجموعتين (المتقدمة والنامية) وحتى الحديث عن تضييق هذه الهوة (أو سدها) لازال غير وارد ، بل أن ذلك يعتبر حتى الآن ضرباً من ضروب الخيال . ويقتصر الحديث فقط على انشاء " كبارى " عبر الفراغ الذى يفصلهما " . ويبدو المنطق الرياضى صارخاً فى هذا المجال : فحتى الزيادة السنوية (فى مجال الاقتصاد) التى يبلغ معدلها ٥ ٪ تضيف ١٥٠ دولار إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالى فى الدول الصناعية بينما تضيف فقط عشرة دولارات فى البلدان الفقيرة . وفيما بين ١٩٦٠ – ١٩٧٠ ازداد متوسط الدخل الفردى بمقدار ٦٥٠ دولار (ثابتاً) فى المجموعة الأولى بينما وصلت زيادته بالكاد إلى ٤٠ دولار فى المجموعة الثانية . وفي الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٦٩ زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى بمقدار ٤٠ دولار فى جنوب شرق اسيا و٦٠ دولاراً فى أفريقيا و١٧٠ فى أمريكا اللاتينية فى الوقت الذى زاد فيه هذا المتوسط فى نفس الفترة بمقدار ٩٨٠ دولاراً فى أوربا الغربية و١٧٦٠ دولارا فى أمريكا الشمالية . وهكذا فقد ازداد الأغنياء غنى بينما يزداد الفقراء فقراً ..

ولايمكن – وفق هذه الأسس – للاستقطابات المتعلقة بنهاية هذا القرن إلا أن تكون مزعجة فمن المرجح أن يتراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج الكلى بين ٨٠٠٠ – ١٠٠٠٠ دولار فى العالم الصناعى بينما لايزيد سقف هذا المتوسط عن ٣٠٠ دولار بالنسبة للخمسة مليارات نسمة التى سوف تعيش فى العالم الثالث ومن بين هؤلاء لن يزيد متوسط نصيب الفرد عند مليارين من السكان عن ١٠٠ دولار أو أقل ..

ومن المقدر أنه يلزم ٨٠ سنة للبلدان النامية لكى تدرك المستوى الذى وصل إليه متوسط الدخل الفردى فى أوربا الغربية . كما يلزم ذلك ٢٠٠ سنة بالنسبة البلدان

الأكثر فقراً فى العالم الثالث . كما أن هناك تقديرات أخرى متشائمة حيث يقول " بافتراض أن العالم الثالث سوف يحقق فى المستقبل زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل أعلى بنقطة واحدة من متوسطه فى العالم المتقدم فسوف يلزم الأول ٢٧٠ سنة تقريباً لكى يصل إلى مستوى الثانى ، ولكى يتحقق هذا التساوى فى خلال نصف قرن لابد أن يزداد متوسط نصيب الفرد من الدخل بمعدل ٧ر٣ ٪ سنوياً أى بمعدل يزيد ٥ر٢ مرة على المعدل الذى سجل فى خلال العشرين سنة الأخيرة و٨ مرات أعلى من الذى سجل فى النصف الأول من هذا القرن - وتوضح هذه الأرقام صعوبة الموقف وقسوته غير أنها - فيما نعتقد - مفيدة حيث أنها تبرز مدى ضخامة المشكلة والطريق المسدود الذى يجد فيه العالم الثالث نفسه " .

ولم تعرف الدول المتقدمة على الاطلاق خلال مجريات تاريخها وحتى أثناء النهضة الصناعية فى القرن الماضى ، معدل نمو اقتصادى مرتفع مثل ذلك الذى الذي سجلته منذ الحرب العالمية الثانية . فقد ارتفع معدل النمو السنوى فى الناتج القومى الإجمالى - الذى لم يزد إلا بنسبة ٥ر٠ ٪ - ١ ٪ سنويا فى ق ١٩ وبنسبة ١٪ - ٢ ٪ فيماقبل ١٩٤٠ - ارتفع هذا المعدل ليصل إلى أكثر من ٥ر٣ ٪ سنويا فيما بين ١٩٥٠ - ١٩٧٠ . ولم تنقطع هذه الزيادة أبداً إلا فى خلال الأزمة الاقتصادية العالمية التى ظهرت منذ نهاية ١٩٧٣ . وقد تمخض ذلك عن تعدد المعجزات الاقتصادية ممثلة فى اليابان وايطاليا وفرنسا وأسبانيا والانتشار المالى للولايات المتحدة . وبعيداً عن الحقيقة الاحصائية التى تؤكد أن هذه الزيادة تفوق كثيراً تلك التى حدثت فى العالم الثالث فان هذا الأخير يعانى من نتائج ثلاث رئيسية : فهناك من ناحية حركة مستمرة نحو تركز الثروات العالمية فى البلدان الأقدم فى تطورها ، ومن ناحية ثانية تنشيط سريع فى التبادل التجارى فى داخل هذه الكتلة المتطورة مما يقلل كثيراً من دور الدول النامية فى التجارة الدولية حيث تناقصت اسهاماتها فى الصادارات العالمية من ٢ر٣١ ٪ فى ١٩٤٨ إلى ٧ر٢٢ ٪ فى ١٩٦٠ وإلى ١٩ ٪ فى ١٩٦٨ و١٧ ٪ فى ١٩٧٢ . ثم هناك ثالثاً الاعتماد المتزايد على الاستثمارات الأجنبية العامة والخاصة وثقل الديون التى تترتب عليها . وقد عانت

الدول النامية دائماً - أكثر من غيرها - من الانخفاض الذى صاحب هذا النمو فى قيمة عملاتها النقدية .

ويتفق مصطلح " فى طريق النمو *En Vole de developpement* " من وجهة نظر التوسع الاقتصادى القومى مع حقيقة مؤكدة ، هى أن معدلات النمو السنوى للناتج القومى الإجمالى فى العالم الثالث قد حققت زيادة سريعة جداً . فقد انطلقت تلك الزيادة من ١ر٢ ٪ فى ١٩٠٠ - ١٩١٣ ، إلى ٩ر٪ فى ١٩١٣ - ١٩٢٩ وإلى ٢ر٢ ٪ فى ١٩٢٩ - ١٩٥٤ و٦ر٤ ٪ فى ١٩٥٠ - ١٩٦٠ ثم إلى ٨ر٤ ٪ فى ١٩٦٠ - ١٩٧٠ . وفيما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٧ سجلت كل دول العالم الثالث زيادة سنوية فى هذا المجال أعلى من ٣ ٪ أى أكثر ارتفاعاً من المملكة المتحدة . وذلك فيماعدا حالتين فقط من التراجع (هاييتى والجزائر : ٤ر١ ٪) وبعض الحالات الأخرى القليلة (افريقية خاصة : تشاد - مدغشقر - مالى - السنغال - الكاميرون) التى سجلت ثباتا فى معدل النمو . وقد فاق هذا المعدل فى ثمانى دول حد الـ ٧ ٪ كما تجاوزت أربع دول ١٠ ٪ (ليبيا - هونج كونج - المملكة العربية السعودية - تايوان) وهو مايماثل معدل نمو اليابان . وفيما بين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، عرفت معظم الدول التى توصف بأنها " متأخرة " معدلات نمو أعلى من نظائرها فى الولايات المتحدة (٣ر٤ ٪) وقد كان هذا التفوق كبيراً أحياناً (كوريا الجنوبية ٥ر٩ ٪ - زامبيا ٩ر٨ ٪ - تايلاند ٤ر٨ ٪ ..) .

ولكن هل يوجد تحسن ملحوظ فى ظروف معيشة السكان فى البلاد التى حققت مثل هذه النهضة الاقتصادية ؟ ان الاجابة التى يمكن أحياناً أن تكون بالإيجاب فيمايتعلق بالنهضة الاقتصادية هى بالضرورة بالنفى بالنسبة لتحسين مستوى المعيشة وذلك بسبب الآثار الخطيرة للزيادة السكانية .

ويتضح أنه على الرغم من أن معدلات النمو الكلية كانت دائماً مرتفعة . فان العالم الثالث يعانى بشدة ، سنة بعد أخرى من اتساع الهوة بين مستوى معيشة سكانه ومستوى معيشتهم فى الدول الصناعية . فقد كان معدل نمو الدخل فى الدول

المتقدمة أعلى بنسبة ٤٦ ٪ بين سنة ١٩٥٠ – ١٩٦٧ وبنسبة ٣٩ ٪ بين سنة ١٩٦٠ – ١٩٧١ . وحتى مع تساوى معدلات النمو ، فان متوسط الدخل الفردى قد زاد فى إيطاليا بسرعة ٢٫٢٥ ضعفاً بالمقارنة بنظيره فى سوريا و٢٫٥٠ ضعفاً بمقارنته بنظيره فى سوريا و٢٫٥٠ ضعفاً بمقارنته بنظيره في فنزويلا . ويمكن المقارنة بين بلجيكا والفلبين مثلاً ، أو هولندا والباكستان أو كولومبيا ، وسويسرا وتونس ، وفرنسا وجواتيمالا ... إلخ .

وسوف تأتى الفرصة فى الفصول القادمة لمناقشة تفصيلية ودقيقة للعلاقة بين السكان والتنمية ، ورغم ذلك فينبغى أن نسوق هنا مقولة بيير جورج *P. George* " يعتبر عدد السكان من معوقات التقدم وتميل البلدان النامية إلى العقم الاقتصادى والاجتماعى الذى تسببه عوامل هوجاء من بينها حركة السكان " .

ثالثاً : تفسير وشرح التخلف :-

ليس من اليسير أن نقدم نظرة واضحة شافية للتفسيرات المختلفة لظاهرة التطور غير المتوازن . وذلك لثلاثة أسباب رئيسية أولها : صعوبة توضيح المشكلة عند كثير من الباحثين أو على الأقل صعوبة تمييزها تمييزاً محدداً حتى فى حالة وجود مفهوم شخصى للمشكلة ، وثانيها : تقويم الموضوع – وخاصة عند الاقتصاديين – بمنهج ثنائى متعمد ، تظهر فيه الإيجابيات بنفس القدر الذى تظهر به السلبيات *Manchéen* وذلك فى سبيل اعطاء مزيد من القيمة للآراء المهمة . وثالثها : احتواء معظم الدراسات على جرعة مركبة وعلاقات ارتباطية معقدة لمختلف الآراء ، التى تعتبر محتوياتها متراكبة ومتكاملة فى الواقع العملى . وعلى ذلك فان استخدام القائمة التى سوف نوردها هنا يعد أمراً نافعاً ، علماً بأن التمييز بين هذه العناصر ليس له من هدف سوى تسهيل عرض الموضوع .

١ – الآراء المتعلقة بالجانب الطبيعى والمناخى : -

يؤدى الربط بين حالات عديدة ، فى العالم المتخلف والمناطق المدارية إلى كثير من البلبلة . ولايمكن لنا أن نفيد من هذا الارتباط إلا كأساس لبعض التفسيرات

الجزئية . ويلتصق هذا الارتباط بطريقة مباشرة أو تعميمية بالحتمية الجغرافية والحيوية القاصرة ، ويكفى أن نتذكر هنا تعبير " القدرية المدارية " التى كتب عنها الجغرافيون الأوائل مثل همبولدت وراتزل ، أو بطريقة أكثر وضوحاً فى تعبير " سوء الحظ الجغرافى " على حد استخدام جورو *P. Gourou* والواقع أن هناك عقبتين أساسيتين لابد من ابرازهما :-

(أ) **العزلة المدارية** : تعانى المجموعات القارية الثلاث : أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا من وجودها فى شكل كتل ضخمة مما يجعل التوغل فى أى منها أمراً صعباً . وتعانى أيضاً من انفصالها بمسطحات محيطية شاسعة . وعليه فعلى النقيض من أوربا كانت حركة البشر والسلع والتكنولوجيا معدومة أو ضعيفة جداً في هذه القارات الثلاث (باستثناء آسيا المدارية الهندية ، والهندية الصينية ، والصينية التى كانت الاتصالات عبرها أسهل وكان التطور فيها أكثر) . وبدون أن نبالغ فى أهمية ظاهرة الانغلاق والاعتماد النسبى على الذات فيمكن لنا أن نذكر أنه من بين الدول الخمس والعشرين الاكثر فقراً توجد الغالبية فى أفريقيا (السودا .) الداخلية التي ليست لها أية منافذ بحرية .

(ب) **الآثار المتعددة للمناخ** : يمكن أن نسوق عدداً من الملاحظات التى لاتقبل الشك والتى تفوق فى أهميتها مقارنات منتنجتون التى تثير كثيراً من الجدل بين المناخ " المنشط " فى المناطق المعتدلة والمناخ " المبدد للطاقة " الذي تدعمه الحرارة الشديدة والمستمرة والرطوبة العالية مما يؤدى إلى انتشار الأمراض المدارية المتوطنة (الملاريا – الحمى الصفراء – والزمراض الباطنية ..) بالاضافة إلى غزارة الأمطار التي تؤدى إلى تعرية التربة وتجريدها وكذلك تميز التربات بالفقر فى المواد العضوية والفوسفات والجير والبوتاس والأزوت ، وغسيل مكوناتها نتيجة الغمر وتغطيتها باللاتيرايت . ويعتبر جورو *P. Gourou* – الذى يصف التربات المدارية بكونها أكثر فقراً وأشد ضعفاً من التربات المعتدلة – أن الكثافة المنخفضة والندرة فى السكان التى تميز المناطق المدارية إلى حد كبير نتيجة للإرتباط بين المستوى الحضارى والتربة وخاصة بعد القطع العشوائى للغابات . ورغم ذلك فهناك

كثير من الاستثناءات لهذه التأكيدات (مثل بعض الدلتاوات الآسيويه " الغنية ") بالاضافة إلى شواهد كثيرة تؤدى إلى عدم امكانية تعميم هذه القواعد . وعلى أية حال ينبغى أن تعطى الأهمية للطريقة التى يمكن بها اخضاع - أو عدم اخضاع - هذه المعوقات أكثر من الاهتمام بالمعوقات ذاتها .

٢ - الآراء المتعلقة بالجانب الانثروبولوجى والإجتماعى : -

تجاوزنا سريعا - هنا أيضا - عن التفسيرات السلالية المشكوك فى صحتها (" الأبيض " : الصناعى ، الماهر ، والقيادى فى مقابل " الاسود " أو " الأصفر " : المتخلفان إلى حد بعيد) لنركز على آراء أكثر دقة ولكنها أيضاً فى جملتها مضللة وغير مؤكدة ، ومنها عدم المهارة فى العمل وفى الابتكار ، بالاضافة إلى الخنوع وتوارث الروح المحافظة .. والواقع أن هذ الأحكام جميعاً تبدو - حين فصلها عن أى سياق تاريخى أو اجتماعى أو سياسى محدد - ليس لها أى أهمية عملية . ولكنها تستمد قيمتها مع ذلك من حيث أنها تدعو إلى الملاحظة الواعية والفاحصة لعوامل " الركود " فى مجتمع معين والتى تتمثل فى النفوذ المفرط لأقلية معينة ، وضعف الطبقات المتوسطة ، نقص فرص العمالة ..الخ ، ومن ثم فهى تدعو إلى تحليل محكم للمعايير الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التى سوف يتكرر ذكرها فيمابعد .

٤ - الآراء المتعلقة بالجانب التاريخى : -

تمكنت مجتمعات عديدة خلال واحدة من فترات تاريخها الطويل من أن تظهر كنماذج رائعة للقدرة على التكيف مع الوسط المحيط ، والتنظيم المكانى الجيد والمتوافق (مثل الصين ودول الأنديز والتوازن بين الموارد الطبيعية والإمكانات البشرية ورغم ذلك ، كان لهذه المجتمعات خصائص مشتركة تتمثل فى جمودها وتعثرها وضعفها العام فقد أصابتها جروح عميقة حينما اتصلت فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بالنظم الاقتصادية الغربية التى اتصفت بالدينامية وبسط السيطرة . والواقع أن هذه الاتصالات لم تتمخض دائماً عن الاستعمار القهرى . ولكنها اتخذت غالباً أشكالاً من التدخل الذى يؤدى إلى نتائج بعينها ، مثل البحث الملح عن المواد

الأولية الزراعية أو التعدينية وانشاء " جيوب " حديثة (مثل المزارع العلمية والمصانع والموانى والمدن) ، مما أدى إلى الازدواجية الاقتصادية والإقليمية ، وإلى إعادة توجيه الإقتصاد نحو التجارة الدولية وتيارات الحركة النقدية العالمية ، وتقوية لوضع الطبقات الموسرة بل وتدنى من الحكم، الذاتى إلى التبعية .. وكما رأينا فان نتائج هذه الظاهرات تتمثل فى أن الفروق العالية فى الدخل التى ثبتت عند نسب متواضعة حتى ذلك الحين (ق ١٨ ، ١٩) دخلت فى مرحلة متصلة من الزيادة التى لايمكن وقفها رغم حركات التحرر من الاستعمار .

٤ – التفسير الاقتصادى والسياسى الشامل : التسلط والهيمنة : ـ

يمكن أن نصل إلى هذا التفسير كنتيجة للحقائق التاريخية التى ذكرناها آنفاً حيث كان لتطور وسائل النقل والتبادل التجارى الدولى اللذين هما السمتان الرئيسيتان فى العالم المعاصر – آثاره فى مضاعفة فرص الاتصال بين الشعوب وبين المجموعات الاقتصادية . وانتهى الأمر سريعاً إلى تعديلات أو اضطرابات فى التوازنات التقليدية . حيث ارتبط " التخبط " الذى نتج فى البلدان الضعيفة ارتباطاً وثيقاً بالتسلط الخارجي الذى ألقى بثقله على الاقتصاد وعلى المجتمع .

ويمكن الحديث بطريقة أكثر وقعاً عن : " البلدان المستغلة والخاضعة وذات الاقتصاد المشوه والنظم الاقتصادية المطحونة والمنخنقة " كما يمكن الحديث عن " البلدان التابعة الخاضعة والمستغلة بواسطة النظام الاستعمارى " والتركيز على ظاهرات التبعية والتوجيه نحو الخارج للاقتصاد المتخلف الذي يصفه بكونه مجموعة من قطاعات ومن شركات متجاورة لا تتكامل فيما بينها ولكنها تتكامل بطريقة منفصلة وقوية مع مراكز الجاذبية التى توجد عادة فى العالم الرأسمالى .

وسوف تهيىء الصفحات القادمة الفرصة للتدقيق أو التعديل فى هذه التفسيرات .. ويكفى أن نعدد هنا النتائج الرئيسية التى تنبثق من هذه المفاهيم : ـ

(أ) يعتبر التخلف حقيقة ناتجة عن ظاهرة التسلط العالمية . فهو النتيجة "المقابلة " للعالم المتقدم أو ظاهرة مكافئة لغنى الدول الصناعية فقد أدى ميلاد وتقدم وفعل النظام الرأسمالى الى وجود قطبى التخلف والتقدم فى نفس الوقت .

(ب) أدت استمرارية آثار وظروف النظام العالمى " المتضامن " الثروات العالمية فى البلاد الأقدم فى غناها وأن المركز يتقوى دائماً على حساب الأطراف التى يستغلها حيث يهيىء لها وظائف تابعة ولكنها أساسية مثل امداده بالمواد الأولية والمواد المصنعة وأيضا بالبشر (هجرة العقول) وبالأرباح الوفيرة . ويمكن التاكيد أيضا على أن كل القوى الطبيعية للنظم الاقتصادية التنافسية والطبيعية لصالح الأغنياء .. وإذا ماأهملت التفاوتات الرئيسية فى الاقتصاد العالمى فاننا نشوه بذلك الحقيقة الاقتصادية التى تتأسس عليها دراستنا التى تتعلق بالمعونات أو بالتجارة أو بالسيولة أو بالديون " ومن هنا تتأكد ضرورة دراسة هذه العناصر المختلفة بالاضافة إلى كل المعايير الأخرى من خلال هذا النظام العالمى الذى يحكمها .

(جـ) وأخيراً ، إذا ماوضعنا فى إعتبارنا الأشكال الحديثة التى يتخذها التسلط " الاستعمار الجديد - تعدد جنسيات الشركات " فان الدائرة الجهنمية التخلف لايمكن تحطيمها إلا بالقطيعة التامة مع النظام الرأسمالى العالمى . ونضع هذه النظرية آمالها فى التجارب الاشتراكية الواضحة فى العالم الثالث مثل : الجزائر وبيرو وكوبا والصين .

الباب الثانى

الخصائص البشرية والاجتماعية

الفصل الثالث : نمو السكان وخصائصهم .

الفصل الرابع : نقص استغلال الموارد - سوء التغذية والبطالة .

الفصل الخامس : التناقضات العميقة والمزمنة .

الفصل الثالث

نمو السكان وخصائصهم

أولاً : السرعة الهائلة فى نمو السكان .

ثانياً : الأسباب والمكونات الأساسية للمشكلة .

ثالثاً : الآثار المترتبة على التركيب الديموجرافى .

رابعاً : سياسات سكانية متفاوتة وغير ثابتة .

الفصل الثالث
نمو السكان وخصائصهم

تحتل دراسة السكان عادة مكاناً جوهرياً فى تحليل مشكلات العالم الثالث ، ورغم ذلك فلاينبغى لهذه الدراسة أن تظهر فى التحليل كعامل ذى ميزة خاصة أو كعامل وحيد في تفسير هذه المشكلات ، حيث أن التخلف يظهر كحقيقة مركبة وشاملة ، لابد وأن تدرس على أسس متعددة ومترابطة . وقد يظهر العنصر الديموجرافى ضمن هذه الأسس كمجرد مؤشر أوضح وأكثر تاكيداً من المؤشرات الأخرى . وينبغى من ناحية أخرى أن تعتمد الدراسة والتحليل فى هذا المجال على الحقائق المتغيرة (الديناميه) أكثر من اعتمادها على المعطيات الثابتة (الاستاتية) فان معدلات النمو مثلاً تبدو أكثر أهمية ودلالة من حجم السكان ، رغم الأهمية الظاهرية لهذا الأخير .

أولاً : السرعة الهائلة فى نمو السكان :ـ

تستخدم عادة تعبيرات معينة للدلالة على الظاهرات الديموجرافية فى العالم الثالث التى هى من الضخامة بحيث يصعب التنبؤ بمستقبلها ، من هذه التعبيرات " المد الديموجرافى .. الانفجار السكانى .. إلخ " .

يحتوى العالم منذ نهاية عام ١٩٧٥م على أكثر من أربع مليارات من السكان . كما سوف يصل سكان العالم مع نهاية هذا القرن إلى ٦٫٥ مليار نسمة وذلك وفق الفروض المتوسطة للنمو التي قدمتها منظمة الأمم المتحدة ، ووفق نمو متوسط يتراوح بين ٧٥ - ٨٠ مليون نسمة سنوياً - ومعنى ذلك أنه يلزم بدءاً من سنة ١٩٧٠ ، أكثر قليلاً من ٣٠ سنة لكى يتضاعف سكان العالم . ويكفى أن نعلم أن هذه المدة كانت مقدرة على أساس معدلات النمو التى سجلت فى القرن الثامن عشر بألف عام . وقد كان من الواجب أن ينقضى قرن كامل بعد عام ١٨٠٠ حتى يزداد سكان العالم مليار

نسمة أكثر مما كانوا عليه ، أما اليوم فان عشر أو اثنتى عشر سنة تكفى تقريباً لمثل هذه الزيادة . وحينما أريد تطبيق معامل ارتباط بيرسون فى سنة ١٩٦٩ بناء على طلب رئيس البنك الدولى وبعد ماتكرر ذكر حقيقة أن معدل النمو السنوى الذى يصل إلى أقل من ٢ر٥ ٪ يكفى لكى يتضاعف السكان فى ٣٠ سنة . ولكى يصل عددهم إلي ١٣ ضعف عددهم الكلي فى كل مائة عام ، أبان معامل الارتباط هذا حقائق مفزعة : ففى كل ثانية يزيد سكان العالم بمعدل شخصين ويزيد هؤلاء ٨٠٠ نسمة كل ساعة كما يزيدون في كل سنة بمايوازى عدد سكان فرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج مجتمعة . ويولد فى كل دقيقة وكل ساعة وكل سنة من البشر ضعف عدد من يموتون .. فى الوقت الحالى يزيد السكان فى العالم بمعدل ٢٠ر٠٠٠ شخص كل يوم و٦ مليون كل شهر ، وفى كل عام تحدث ١٢٧ مليون حالة ولادة ويصل ٩٥ مليون طفل إلى سن التعليم .. (ك . فالدهايم) ويوجد فى كل شهر مليون هندى فى حاجة إلى الطعام .. وتكشف أرقام الاسقاطات السكانية - القاسية - عن أمور مذهلة : سوف يوجد فى اكوادور ١٠ مليون نسمة في سنة ٢٢٠٠ بينما لم يزد سكان هذه الدولة عن ٦ مليون فى ١٩٧٠ ، وسوف يوجد في الهند ٢ر٥ مليار فى سنة ٢٠٧٠ في مقابل ٥٥٠ مليون فى سنة ١٩٧١ .. وهكذا فقد بدأت الحسابات المخيفة تفعل فعلها ..

جدول (٣) تطور سكان العالم

الفترات	عدد السكان	المدة اللازمة لكى يتضاعف السكان
العصر الحجرى الحديث	١٠٠ - ١٢٠ مليون	عدة الاف من السنين
بداية التاريخ الميلادى (العصر المسيحى)	٢٥٠ مليون	عدة الاف من السنين
منتصف القرن السابع عشر	٥٠٠ مليون	١٧ - ١٨ قرنا
حوالى ١٨٤٠م	١٠٠٠ مليون	أقل من قرنين
فى سنة ١٩٣٠م	٢٠٠٠ مليون	أقل من قرن
فى سنة ١٩٨٠م	٤٠٠٠ مليون	أقل من نصف قرن

ويتضاعف سكان البلدان المتقدمة – وفق معدلات النمو الحالية – مرة فى كل مدة تتراوح بين ٧٠ – ٨٠ عاماً ، بينما تقتصر هذه المدة فى بلدان العالم الثالث على ٢٥ – ٣٠ عاماً . وفى الوقت الذى يتضاعف فيه سكان أندونيسيا مرة كل ٢٤ سنة يتضاعف سكان المملكة المتحدة مرة كل ١٤٠ سنة . ويأتى فى كل عام إلى العالم الثالث سكان جدد (مواليد) يصلون إلى ٣/٤ مواليد العالم ، فيضخمون من حجم دولهم . ولم يتوقف الوزن النسبى لهؤلاء الوافدين الجدد مع مطلع القرن الحادى والعشرين ٨٠ ٪ من سكان الأرض ، أى مايعادل ٥ مليار نسمة فى مقابل مليار واحد فقط فى عام ١٩٠٠ . وتصور الأرقام الانقلاب الذى حدث على المستوى العالمى ، ففى غضون القرن العشرين ، احتلت الدول المحدودة التطور ، مكان السبق الذى كانت تشغله الدول المصنعة *Industrialisés* ، وأصبحت كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية على الرغم من نصيبهما المتواضع من السكان تتميزان حاليا بمعدلات نمو ملحوظة .

والواقع أن التغير فى الوزن الديموجرافى النسبى ، لوحظ على وجه الخصوص فيمايتعلق بالأمريكتين ، حيث كانت السيادة لأمريكا الشمالية فى عام ١٩٠٠ (٨١ مليون نسمة فى مقابل ٦٣ مليوناً فى أمريكا اللاتينية) ثم انقلب الوضع فى عام ١٩٧١ (٢٩١ مليون نسمة فى أمريكا اللاتينية فى مقابل ٢٣٠ مليوناً فى أمريكا الشمالية ثم ٦٨٠ مليون فى مقابل ٣٤٠ مليون – أى الضعف – حسب التوقعات المحتملة فى سنة ٢٠٠٠) .

وتوضح معدلات الزيادة الطبيعية ، التى تحسب بالفرق بين معدلات (المواليد والوفيات) كثيراً من التغاير على المستى العالمى .

ثانياً الأسباب والمكونات الأساسية للمشكلة :-

١ – اختلال التوازن التقليدى : -

يعتبر النمو الديموجرافى الحالى فى العالم الثالث شاهداً ونتيجة لإتصال المجتمعات التقليدية بالعالم المتطور ، الذى حمل إلى العالم الثالث من أساليب التعمير

ومن أنماط الثقافة مالم يكن معروفاً من قبل . مماأدى إلى اختلال عميق وفجائى فى التوافق الديموجرافى الضعيف ، المبنى على ارتفاع المواليد والوفيات ، والذى يتسم - بالاضافة إلى المسببات العامة للأمراض - بوجود " الثالوث الفتاك " الذى كتب عنه الفريد سوفى *Alfred Sauvy* وهى " المجاعات ، والأوبئة ، والحروب " وهى عوامل يمكن أن تتمخض - بالطبع - عنها أوخم العواقب . وعليه فان الصين - مثلاً - فى واحدة من فترات تاريخها الصعبة بين عامى ١٨٥٠ - ١٩٢٠ لم تستطع أن تزيد سكانها بأكثر من من ١٠٠ مليون نسمة - فى مقابل ٣٥٠ مليون فى بداية هذه الفترة - أى بمعدل نمو سنوى يصل بالكاد إلى ٣ ٪ وكانت المواليد المرتفعة والأسر المتضخمة هى الاستجابة الطبيعية للحالة البائسة التى عاشتها الأسرة الصينية التى كانت دائما مهددة ، يقلقها ألا يكون لها امتداد - خاصة من الذكور - وكذا فقد ظل الطفل رمزاً لاستثمار " إقتصادى ومالى واجتماعى فعال " : فالطفل يد عاملة ، ودخل ، ومظهر اجتماعى ، وضمان مادى حال شيخوخة الأبوين " . ولكل ذلك فقد كان الطفل دائماً أملاً تستقبله الأسرة بوصفه " هبة توهب " ورغم كل شىء . فقد عرفت بعض المجتمعات التقليدية فى بعض الفترات ضغطاً سكانياً زائداً على مساحة محدودة من الأرض ، وكانت هذه المجتمعات تلجأ إلى التحديد الاختيارى للنسل ، وفق طرق مختلفة منها ، وأد الأطفال ، والزواج المتأخر والاجبار على عدم الزواج والامتناع عن الزواج ، لأسباب عقائدية .. الخ . وقد كان للاستعمار آثار معقدة على الواقع الديموجرافى وكانت البداية عادة هى العمل على تصفية السكان الوطنيين سواء بالصراعات الداخلية أو بالمذابح الجماعية ، أو بنقل الجراثيم المرضية ، مثلما حدث فى أفريقيا وفى أمريكا الجنوبية ، إلا أن الأمر كان ينتهى غادة وفى مرحلة متأخرة إلى تشجيع التناسل من أجل تأمين الحاجة إلى اليد العاملة وكان الاستعمار فى كل ذلك عامل تحطيم للضوابط التقليدية خاصة بعد ادخال الحضرية *Urbanisation* مما يؤدى إلى ضبط أفضل لحالة التوالد . غير أن التغيرات الديموجرافية الرئيسية التى سجلت فى خلال الثلاثين سنة الأخيرة ترجع فى الأساس إلى الانتشار الأفضل للوسائل الطبية والصحية التى أصبحت تشمل

عدداً أكبر من السكان والتى واجهت بكفاءة الأمراض المتوطنة – والمعدية مثل الملاريا والحمى الصفراء ومرض الجذام *Lépre* والبلهارسيا ومرض العمى النهرى وأمراض أخرى لم نصل إلى مواجهتها .. الأيدز .

٢ – المواليد : ميل إلى الثبات : ـ

فى خلال الفترة من ١٩٦٥ ومابعدها ، سجلت ٢١ دولة معدلات مواليد تقترب من ، أو تساوى ، أو تزيد على ٥٠ فى الألف . ومن بين هذه الدول الإحدى والعشرين تنتمى ١١ دولة إلى أفريقيا " السوداء " (خاصة النيجر وليبريا وبنين وأنجولا ، وتوجو وبوركينا فاسو) وتنتمى ٤ دول إلى الشرق الأوسط (العراق والأردن واليمن والسعودية) ودولتان إلى شمال أفريقيا (الجزائر والمغرب) و٣ دول إلى آسيا (أفغانستان وباكستان وماليف) ودولة واحدة إلى أمريكا الوسطى (هندوراس) . وهكذا فان المواليد هى دون شك العامل الأساسى فى التغاير الديموجرافى فى الوقت الحاضر .

والواقع أنه يصعب كثيراً الوقوف على العوامل المسئولة عن التطور الكبير والمتزايد فى معدلات المواليد فى العالم الثالث فى خلال هذه العقود الأخيرة . وترجع الصعوبة إلى سببين رئيسيين أولهما : غياب البيانات الاحصائية أو نقصها أو ضعفها أو سوء تقديرها ، وثانيهما : التضارب وعدم التجانس فى الأرقام المتداولة . ويمكن مع ذلك أن نتبين أنماطاً ثلاثة من التطور وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وفى البلدان المعروفة احصائياً : ـ

(أ) تناقص مستمر فى معدلات المواليد بدأ غالباً قبل عام ١٩٤٠ : ويشمل ذلك شيلى (من ٣٩ إلى ٢٥ فى الألف) وجواتيمالا (من ٥٢ إلى ٣٩ فى الألف) وسرى لانكا (من ٣٨ إلى ٢٩ فى الألف) وتايوان (من ٤٢ إلى ٢٩ فى الألف) والسكان السود فى اتحاد جنوب أفريقيا (من ٤٧ إلى ٤٠ فى الألف) .

(ب) حركة تكشف عن عودة ارتفاع المواليد بعد فترة من التناقض : وهذه الحال فى تونس وكوستاريكا وكولومبيا وبيرو والفلبين .

(جـ) معدلات تميل إلى الثبات على مدى أكثر من عقد واحد : وتشمل تلك ، المكسيك (٤٣ - ٤٤ فى الألف) والهند (٤١ - ٤٢ فى الألف) والباكستان (٤٩ - ٥١ فى الألف) والبرازيل (٣٨ - ٤١ فى الألف) وفنزويلا (٤١ - ٤٣ فى الألف) ومصر (٣٤ - ٣٧ فى الألف) وتضم هذه الفئة من الدول الأقطار المزدحمة سكانياً فى العالم الثالث . وهى تصور جيداً الميل العام نحو البطء فى نمو معدلات المواليد وفى الحد الأقصى لهذه المعدلات . ومازال معدل النمو السنوى يدور حول أرقام مرتفعة جداً : بين ٣ر٥ - ٥ ٪ سنويا .

٤ - الخصوبة : الإحتفاظ بمستويات مرتفعة جداً : -

رغم أن معدلات المواليد هى الأكثر شيوعاً فى استخدامها فهى لاتعبر بكفاءة عن الاتجاهات السكانية . وذلك لأن هذه المعدلات تدخل فى الاعتبار جملة السكان على عكس معدلات الخصوبة التى تعبر فقط عن العلاقة بين عدد المواليد الأحياء فى سنة ما وعدد النساء فى سن الحمل (١٥ - ٤٩ سنة) فهى تسمح بالتالى بالمقارنة الصحيحة بين " الحيوية الصافية *Vitalité nette* " للمجموعات الديموجرافية المختلفة . وتعبر معدلات الخصوبة عن فروق على المستوى العالمى تصل نسبتها إلى ١ : ٥ وذلك بين مجموعة أوربية تقترب فيها هذه المعدلات من ٥٠ فى الألف وتشمل المانيا والمجر والاتحاد السوفيتى (سابقا) وبين مجموعة أخرى ذات المعدلات الأكثر ارتفاعاً (٢٥٠ فى الألف فى مالى و٢٤٧ فى الألف فى باكستان) . وهناك ١٨ دولة تنتمى جميعها إلى العالم الثالث تسجل سنوياً أكثر من ٢٠ حالة ولادة بالنسبة لكل ١٠٠ امرأة فى سن الحمل وتشمل هذه المجموعة احدى عشرة دولة فى أفريقيا " السوداء " وأربع في الشرق الأوسط والمغرب ودولتين فى آسيا والاقيانوسة ويتجاوز متوسط الإنجاب فى الدول الأفريقية عشرة أطفال لكل امرأة ويقترب هذا المتوسط من ثمانية فى جزر الانتيل الفرنسية وإذا ماوضعنا وفيات الأطفال فى الاعتبار ، فان متوسط عدد الأطفال فى أسرة فى العالم الثالث يتراوح بين ٤ر٥ - ٦ر٥ رغم توصيات الجهات المسئولة عن تحديد النسل التى تعلن فى ملصقاتها الدعائية : " ثلاثة أطفال : هذا يكفى .. مع كثرة الأطفال يتربص الفقر بنا .. "

(الفلبين ١٩٧٦) أو " طفل واحد ؛ نعم ، طفلان ، هذا يكفى " ، (الهند) . والحقيقة أنه باستبعاد الفئات الاجتماعية المتحضرة ذات المستوى التعليمي وذات الدخل المرتفعين فان متوسطات الخصوبة لم تتعرض للكثير من التغيرات في العالم المتخلف أثناء هذه السنين الأخيرة . ذلك لأن العوامل الأسرية والإجتماعية التي تساهم في ارتفاع الخصوبة لازالت أكبر أثراً من جهود من يحاولون كبحها . ويبدو أن المستوى الغذائي ليس له دخل كبير في تفسير مستوى معين من الخصوبة : إذا كان دى كاسترو *Jousé de Castro* قدم نظريته التي تنادي بأن النقص الغذائي قد يؤدى إلى ارتفاع الخصوبة ، فان آراء كل من الفرد سوفى وايف لاكوست *Y. Lacoste* وملاحظات العديد من المؤرخين قد أثبتت أن الخصوبة الطبيعية *Fécondite Naturelle* تنخفض في فترات الحرمان والمجاعات والاضطرابات .

٥ – الوفيات : تناقص سريع وملحوظ : -

توضح احصاءات الأمم المتحدة المنشورة مؤخراً ، أنه بينما تتراوح معدلات الوفيات في بعض البلدان المتقدمة بين ٦ – ٨ في الألف (كندا – اليابان – اسرائيل – بولندا – هولندا) فان خمس عشرة دولة من دول العالم الثالث تسجل معدلات وفيات تزيد على ٢٥ في الألف أي مايوازى ثلاثة أو أربعة أضعاف نظيراتها في العالم المتطور . ومن بين هذه الدول نجد أن الأغلبية أيضا هي في أفريقيا السوداء : ١٣ دولة من بينها أنجولا وتشاد والجابون وتوجو وبوركينا فاسو وغينيا ومالي وأثيوبيا يضاف إليها دولتان آسيويتان هما أفغانستان وتيمور البرتغالية . وفيما عدا هذه الحالات فان الوضع الأكثر انتشاراً هو اشتراك الدول المتخلفة في احتوائها على معدلات وفيات قريبة – بل وأقل أحياناً – من نظيراتها في الدول الصناعية . وعليه فان هناك تماثلاً غير متوقع ، يمكن أن يذكر بين عدد من الحالات : الجزائر وبلجيكا (١٢ – ١٣ في الألف) بيرو والمملكة المتحدة (١١ في الألف) منغوليا وفرنسا (١٠ – ١١ في الألف) البرازيل والولايات المتحدة وايطاليا (٩٫٥ – ١٠ في الألف) شيلي والاتحاد السوفيتي (سابقاً) (٨ – ٩ في الألف) سرى لانكا وفنزويلا وهولندا (٧٫٥ – ٨٫٥ في الألف) ، وينبغي أن نذكر في هذا المجال أن

سرعة التطور تبدو هائلة . ففي الوقت الذى كان ينبغى فيه مضى عقود عدة بدءاً من القرن التاسع عشر ، لكى تنخفض معدلات الوفيات إلى النصف فى البلاد التى تعتبر الآن متقدمة ، فان عدداً قليلاً من السنين يبدو كافياً لكى نصل إلى نفس النتيجة فى العالم الثالث .

ويعزى الانخفاض الهائل فى معدلات الوفيات إلى التقدم الذى سجل فى النضال ضد وفيات الأطفال المفرطة . والواقع أن توزيع حالات الوفاة حسب مراحل الحياة مختلف إلى حد بعيد بين الأمم : ففى العالم الثالث نجد فى المتوسط أنه من بين كل حالتى وفاة توجد حالة لطفل لايزيد عمره على ست سنوات وهذه النسبة التى تصل إى ١ : ٣ فى جزر الانتيل الفرنسية ينبغى أن تقارن مع النسبة التى سجلت فى فرنسا ذاتها *France Métropolitaine* والتى وصلت فقط إلى ١ : ١٨ ومن الجدير بالذكر أن المواليد الأموات والمواليد الذين يموتون فى خلال السنة الأولى من أعمارهم لازالت أموراً مفزعة فى دول عديدة فهى تصل إلى ٢٥٠ فى الألف فى بورما وفى زامبيا . وإلى ٢٠٠ فى الألف أو أكثر فى الجابون وفى غينيا وفى النيجر أى بمعدل طفل واحد فى كل ٥ حالات وفاة وفى كل ٤ حالات على التوالى . وتصل الفروق العالمية فى هذا المجال إلى أبعد مايكون حيث تزيد بين معظم البلدان المتقدمة (١١ - ١٢ فى الألف فى السويد وهولندا واليابان) وبين الدول الأفريقية التى سبق ذكرها عن ١ : ٢٠ . ومازال سوء التغذية يتضافر مع الأمراض المعدية فى الفتك بالسكان في سنىّ عمرهم المبكرة حيث تقل المقاومة الجسدية ، ففى السنغال مثلاً هناك ٤٠ ٪ من الأطفال مصابون بمرض بلهارسيا المثانة وذلك فى اقليمى كازامانس *Casamance* وسنيسالوم *Siné - Saloum* وفى اقليم جامبيا العليا يوجد ٤٩٪ من السكان مصابون بمرض الحمى النهرى الذى يسبب الاضطرابات البصرية المزمنة . وعلى العكس من البلدان المتقدمة حيث تسود الأسباب الداخلية (الوراثية) *Endo-génes* (مثل الأمراض الوراثية) تبو الأسباب البيئية *Exogénes* (مثل الأمراض المعدية) هى المسئولة عن وفيات الأطفال فى العالم الثالث . وعلى ذلك فان تحسين الأحوال الطبية والصحية يمكن أن يتمخض عن تقليل معدلات وفيات الأطفال . وقد

انخفضت هذه المعدلات فعلاً في الفترة من ١٩٣٨ حتى ١٩٦٨ ومابعدها من ٢١٣ في الألف إلى ٨٧ في الألف في شيلي ومن ١٣٠ – ٦٨ في الألف في المكسيك ومن ١٤٥ إلى ٢١ في الألف في تايوان ومن ١٤٦ إلى ٣٥ في الألف في ماليزيا . كما أن استمرار التقدم الاقتصادى والاجتماعى سوف يخفض هذه المعدلات من جديد والواقع أن هناك علاقة مباشرة بين وفيات الأطفال *Mortalité Infantile* وبين مستوى الدخل والتعليم . كما أنها تعبر أكثر من أى معدل آخر عن مدى اتساع الفروق الاجتماعية : ففى الجزائر وفى عام ١٩٦٠ كان هذا المعدل ٣٦ فى الألف بالنسبة للأوربيين و١٦٥ فى الألف بالنسبة للسكان " المسلمين " وفى اتحاد جنوب أفريقيا يبلغ المعدل على التوالى ٢٩ ، ١٣٦ فى الألف بالنسبة للسكان البيض وبالنسبة للملونين .

ثالثا - الآثار الرئيسية المترتبة على التركيب الديموجرافى :-

١ - القصر النسبى فى أمد الحياة : -

تبين الاحصائيات الأساسية عن وجود خمس فئات كبرى على المستوى العالمى تتعلق بمتوسط أمد الحياة : -

(١) قريب أو أكثر من ٧٠ سنة : (مع ثلاث سنوات أكثر بالنسبة للسكان الاناث) : وتشمل هذه الفئة الدول المتطورة فى مجموعها ، مع بعض الحالات (الاصطناعية) مثل اسرائيل وبورتوريكو .

(ب) من ٦٠ – ٦٥ سنة : وهى فئة تضم بعض دول أمريكا اللاتينية المتقدمة اقتصاديا : المكسيك – البرازيل – فنزويلا – الارجنتين – كوبا .

(جـ) ٥٠ – ٥٩ سنة : وتضم هذه الفئة مجموعتين أساسيتين الأولى فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط (الجزائر – تونس – المغرب – مصر – ايران) والثانية فى دول الانديز بأمريكيا الجنوبية *Amérique Andine* والوسطى (بيرو – شيلى – نيكارجوا) .

(د) من ٤٠ – ٤٩ سنة : وتشمل هذ الفئة كل الدول الآسيوية تقريباً وبلاد أمريكا اللاتينية المتخلفة (هاييتى – بوليفيا) والبلاد الأفريقية الأكثر تقدماً (كينيا – جنوب أفريقيا – كوت دوفوار – السنغال) .

(هـ) من ٢٥ – ٣٩ سنة : وهى فئة متجانسة تتكون فقط – باستثناء أفغانستان – من دول افريقيا السوداء التى تعتبر آماد الحياة فيها أحياناً قصيرة للغاية (الجابون وغينيا : من ٢٥ – ٢٨ سنة فقط ويمكن أن نلاحظ بسهولة الاتفاق التام بين هذه الظاهرة الديموجرافية البسيطة) وبين الترتيب العام حسب الوضع الاقتصادى . والواقع أن متوسط أمد الحياة عند الميلاد حقيقة مركبة ونتيجة مباشرة لعدد من العوامل منها التركيب الديموجرافى الداخلى للسكان ، ومعدلات المواليد والوفيات وخاصة وفيات الأطفال . ويترتب على هذه الأخيرة القصر الشديد فى آماد الحياة . كما يترتب على تناقصها طول آماد الحياة الذي سجل منذ عقود عدة (من ٣٥ إلى ٦١ – ٦٤ سنة فى المكسيك ومن ٢٩ – ٥٠ فى الهند) وكما يقول ج . بورسان *J. M. Poursin* فانه منذ عشر سنوات وفى جهات عديدة من العالم يزيد أمد الحياة سنة أو أكثر فى كلّ عام يمر .

٢ – سكان من الصغار : ـ

يعيش فى العالم الثالث فى الوقت الحاضر أكثر من مليار شخص تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ويمثل هؤلاء عادة من ٤٠ – ٥٠ ٪ (المكسيك ٤٣ ٪ – باكستان ٤٥ ٪ – توجو ٥٠ ٪) من جملة السكان فى مقابل ٢٠ – ٢٥ ٪ فى البلدان المتقدمة . ويمكن القول – مع التعميم – بأن السكان الذين تقل أعمارهم عن عشرين عاماً يشكلون النسبة الأعظم من جملة سكان البلدان النامية – مع وضعنا فى الاعتبار للمعدلات الديموجرافية التى سبقت نمو الفئات العمرية الأخرى فهم يزيدون بنسبة ٦ – ٧ ٪ أكثر من معدل نمو مجموع السكان والنتائج التى تترتب على هذه الظاهرة عديدة ومتوقعة ، منها الفرصة الضئيلة لتقليل المواليد ، والضغط المتزايد والمقلق على

فرص العمل ، والتكاليف الكبيرة والمتراكمة فى التعليم ، والتكوين المهنى ، والرعاية الطبية والاجتماعية والعجز الوراثى (١٢٠ مليون طفل بين السادسة والحادية عشرة عمراً لايجدون مدارس) . كما أن تكاليف الغذاء والملبس والمسكن والتعليم بالنسبة للطفل يمثل نحو الزيادة مع التطور الذى يصيب متوسط الدخل كما تشكل هذه التكاليف وزناً يزداد ثقلاً على كاهل الأسرة والمجتمع القومى . ويلفت ب . بيروش *Bairoch* الأنظار إلى صعوبات هذه المرحلة الانتقالية حينما يقول " تكمن المشكلة برمتها فى أنه يجب اطعام هذا الفم الزائد قبل أن تتمكن الذراعان من المساهمة فى العمل " .

"Tout Le probléme reside dans le fait qu'il faut nourrir cette bouche en plus, avant que les deux bras supplementaires soient á même travailler ..." .

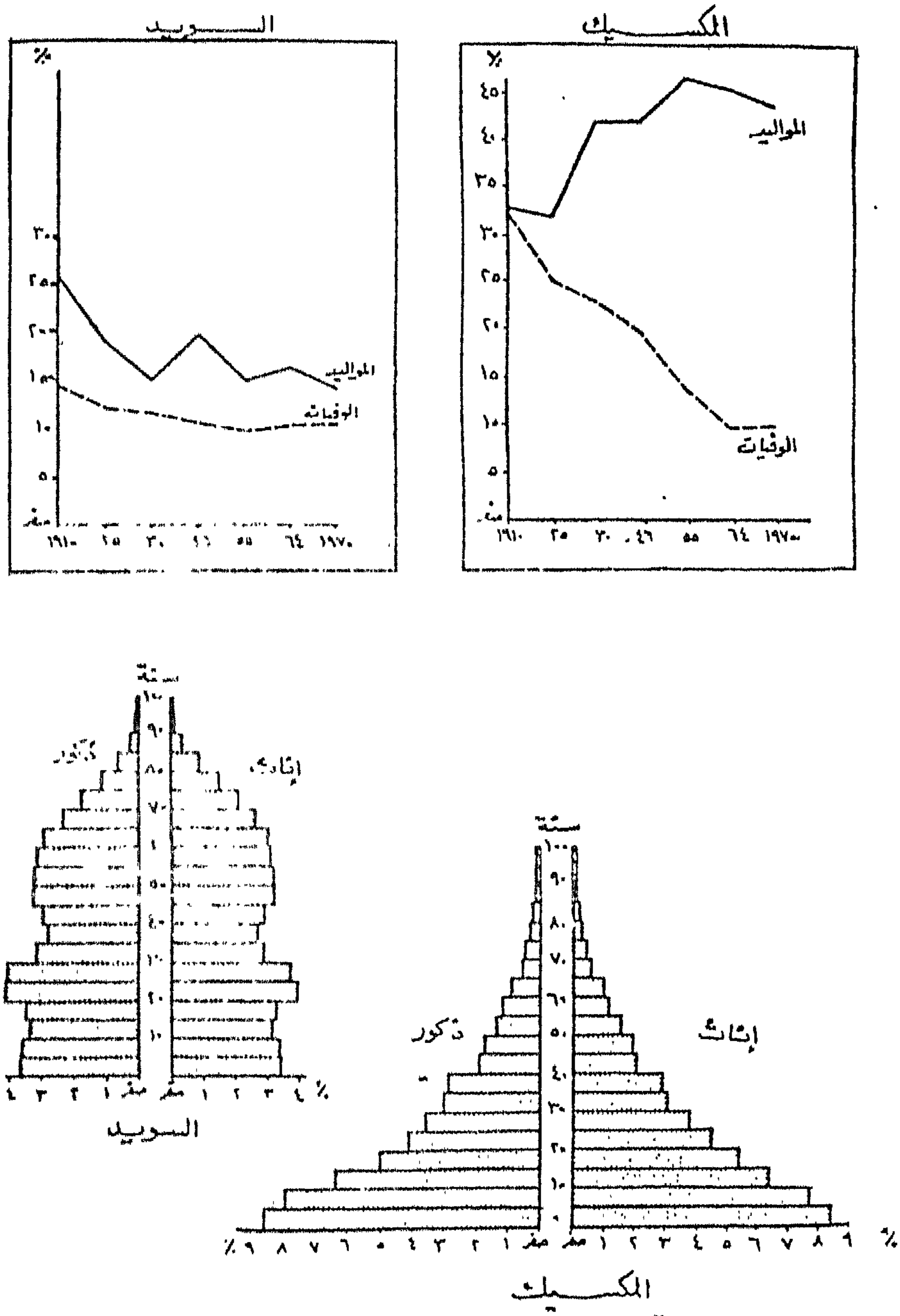
وقد كان من المفروض على الهند مثلاً في سنة ١٩٧٤ أن توفر فرصة الدراسة لـ ٨٦ مليون طفل أعمارهم بين السادسة والرابعة عشرة فى مقابل ٢٢ مليوناً فقط فى سنة ١٩٥٠ .

٣ - السكان العاملون محدودو العدد : -

وترجع هذه الظاهرة إلى مجموع العوامل التى سبق ذكرها ، حيث يبدو فى المتوسط أن نسبة من هم فى سن العمل أضعف من نظيرتها فى البلدان المتطورة بل وتميل هذه النسبة إلى القلة نظراً لحالة اعادة الشباب *Rajeunissement* السكانى ، وهكذا فان معدلات العمالة المحتملة *Taux d'activité potentiels* أقل - فى المتوسط - فى العالم الثالث رغم مايتطرق إلى الذهن من الافراط المقلق فى البطالة .

وعلي سبيل المثال لم يزد السكان العاملون فى البرازيل أثناء المدة من ١٩٤٠ - ١٩٥٠ إلا بنسبة ١١ ٪ (مايوازى ١٧ - ١٩ مليون نسمة) بينما بلغت الزيادة الإجمالية في السكان ٢٦ ٪ (٤١ - ٥٢ مليوناً) ويمكن التاكيد على أن معدل نمو العمالة الوظيفية يقل بنسبة تتراوح من ٣٠ : ٥٠ ٪ عن معدل نمو التحضر ، وتساهم

أنماط السلوك السكانى



شكل رقم (٣)

الزيادة السريعة فى أعداد الصغار بالاضافة إلى طول متوسط أمد الحياة فى أعباء يزداد ثقلها المالى على كاهل السكان الذين فى سن العمل حيث ينبغى على الجهد الانتاجى لهؤلاء أن يعول أعداداً متزايدة من غير العاملين *Inactifs* ويرى ج . م . بورسان *Jean - Marire Poursin* أن معدل الاعالة الاقتصادى (عدد الأشخاص ذى الأعمار دون الخامسة عشرة وفوق الخامسة والستين بالنسبة لكل ١٠٠ شخص فى الفئة العمرية ١٥ - ٦٤) يصل إلى ٧٦ر٨ ٪ فى البلدان النامية فى مقابل ٥٨ر٦٪ فقط فى البلدان المتطورة . وهكذا فان الدخل الذى يحصل عليه الفرد - على قلته - ينبغى أن يوزع على عدد أكبر من المستفيدين وهؤلاء بدورهم حالما يصبحون شباباً ويتوفر لهم فرصة العمل عليهم أن يوجهوا حاجيات الفئات الأصغر عمراً والتى تزداد باستمرار .

رابعاً : سياسات سكانية متفاوتة وغير ثابتة :-

١ - صحوة عامة : -

منذ أكثر من عشرين عاماً والخبراء فى العالم أجمع يعلنون عن مخاطر التضخم الديموجرافى وآثاره المفترضة التى تجسم على فرص التطور الحقيقية مماأجبر دول العالم الثالث على أن تنتهج سياسة رسمية لمجابهة هذه المشكلة وتشير الأرقام الحديثة والمتاحة إلى أن ٣١ دولة نامية تمثل ٤٧ ٪ من مجموع سكان العالم الثالث مارست منذ سنة ١٩٧٢ سياسات تهدف إلى الحد من المواليد ، وأن ٢٨ دولة أخرى يمثل سكانها ١٣ ٪ من مجموع سكان العالم الثالث ساندت بشكل أو بآخر برامج تنظيم الأسرة *Planning familial* أي أن تسعة أشخاص من بين كل عشرة أصبحوا معنيين - أو على الأقل مستهدفين بجدية تختلف أهميتها - بنداءات رسمية تهدف إلي تحديد النسل . ورغم كل شيء فان هذه الأرقام - التى يقلل من صدقها أحجام السكان الضخمة فى البلدان المكتظة (الصين والهند وباكستان) ينبغى أن تذكر على أساس القارات : والواقع أن سياسات تنظيم الأسرة تستهدف ٩٨ ٪ من الآسيويين و٢١ ٪ فقط من الأفريقيين و٤ ٪ من سكان أمريكا اللاتينية ، بين الوزن الديموجرافى للدولة ودرجة الالتزام بسياسات تحديد النسل .

٢ - اختيارات مترددة : -

وخارج هذه الاختلافات بين دولة وأخرى ، كثيراً مانلاحظ اختلافات جوهرية في الموقف الداخلى لبلد معين وذلك فى ضوء الأهداف الاقتصادية أو السياسية الخاصة ، وتبدو حالة الصين مثالاً ، لهذه الاختيارات المترددة فهى تمارس الحث على تحديد أو زيادة المواليد كأداة للانطلاق أو الإصلاح الاقتصادى فعلى مدى فترة تمتد لأكثر من عشرين سنة هوت خلالها الزيادة الطبيعية من ٥ر٢ ٪ إلى ٧ر١ ٪ (ويتوقع أن تكون الزيادة ٥ر١ ٪ فى المتوسط بين عامى ١٩٠٠ - ٢٠٠٠) تتابعت سياسات حكومية على الأقل كانت المعلومات عنها كافية أو قدر الباحثون أنها حقيقية .

٣ - نجاحات محلية وغامضة : -

تتعلق السياسات الناجحة التى يتكرر ذكرها - بوصفها الأكثر نجاحاً - إما بدول ذات مساحات محدودة أو بحالات يبدو فيها النجاح اصطناعياً تبعاً لتكريس الجهود والأموال لحساب الزمان والمكان من تلك الأمثلة نذكر تايوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة وسرى لانكا وجزر موريشيوس وترينداد وبورتريكو .. غير أن ممارسة تحديد النسل ترتبط فى العادة بتقدم ملحوظ فى الأحوال الصحية . وعليه ففى سرى لانكا - وبعد حملة ناجحة لمكافحة الملاريا انتهت معها الكوارث بعد عام ١٩٦٠ - طال أمد الحياة من ٣٥ سنة فى ١٩٤٠م إلى ٦١ - ٦٢ سنة منذ ١٩٧٠ وانخفضت معدلات الوفيات من ٢٥ ٪ الي ٦ر٧ ٪ وفى نفس الوقت لم تنخفض معدلات المواليد إلا من ٤ر٣٨ ٪ إلى ٩ر٢٩ ٪ مما قلل من قيمة النجاح الحقيقى للسياسة المطبقة . وكانت النتائج أقل قيمة فى بورتريكو . فعلى أثر سياسة تنظيم الأسرة الكبيرة التكاليف والتى تحملتها الولايات المتحدة التى رغبت فى أن تجعل من هذه الجزيرة نموذجاً يحتذى به فى كل أمريكا اللاتينية ، انخفضت المعدلات بين عامى ١٩٤٠ - ١٩٧٠ من ٤٠ إلى ٨ر٢٤ فى الألف بالنسبة للزيادة الطبيعية كما انخفض متوسط عدد الأطفال بالنسبة لكل امرأة من ٦ إلى ٣ تقريباً . ومع ذلك فلاينبغى أن نتجاهل الحقيقة فى أن هذا النجاح المؤثر يرتبط ارتباطاً عضوياً بحركة نزوح هائلة للفئات الشابة من السكان فعلى مدى عشرين عاماً هاجر ٠٠٠ر٧٠٠ شخص من الجزيرة التى ازداد سكانها فى نفس الوقت ٠٠٠ر٥٨٨ نسمة

فقط . ويعيش الآن ٥ر١ مليون من سكان بورتريكو فى الولايات المتحدة وهى نسبة هائلة تزيد على النصف بالمقارنة بالسكان المستقرين فى الجزيرة . وهكذا فان تجربة بورتريكو تكشف عن تكلفة زائدة سواء على المستوى البشرى أو على المستوى المالى .

٤ - تجارب مؤسفة : -

اهتمت بلاد كثيرة فى العالم الثالث بسياسات تحديد نسل مماثلة دون أن تحقق حتى الان نتائج مؤكدة . هذه هى الحال مثلاً فى الفلبين حيث ظلت معدلات المواليد فيها أعلى من ٤٤ ٪ وفى الباكستان لم يحدث فيها حتى الآن تناقص فى المواليد ، وفى تونس التى أباحت وشرعت الاجهاض منذ ١٩٦٤ والتى تشجع برامج التحديد دون أن تتوقف المواليد فيها عن النمو (من ٣٨ إلى ٤٢ فى الألف) وفى مصر التى لم تسجل فيها حتى الآن تناقص إلا لدى الطبقات الحضرية الغنية : ولازال ربع سكانها يحتفظ بمعدلات مواليد تصل إلى ٥٢ فى الألف حتى أن كثافة السكان فيها فى الأرض المنتجة تتجاوز الان ١٠٠٠ نسمة / كم^2 ويمثل الاتحاد الهندى من زاوية معينة النمط التقليدى لهذه الهزائم الديموجرافية . فقد كانت الجهود مساندة فى هذا البلد أكثر من أى مكان آخر دون أن يتحقق من النتائج حتى الآن إلا مايمكن أن يوصف بالفشل . فقد كرست خطتا التنمية الأوليتان ٥ ١٠ مليون دولار على التوالى من أجل حملة تحديد النسل وزادت الاستثمارات فى هذا المجال منذ ١٩٦١ إلى ٥٠ مليون دولار فى الخطة الثالثة وإلى ٢٠٠ مليون دولار فى الخطة الرابعة - وقد كان الجهاز العامل يتكون من ٢٦٠٠٠ مركز توعية بطرق ضبط النسل منها ٦٨٠٠ مركز ثابت و١٩٢٠٠ ملحقاً ، يضاف إليها ٧٥٠٠ وحدة متنقلة ومع ذلك فلم يصل التأثير إلا إلى ربع السكان كما أن ١/٧ الأزواج فقط أمكن " حمايتهم " . والواقع أن علامات النجاح والفشل تبدو متوازنة . حيث أن مايقرب من ١٠ مليون شخص قد عقموا فعلاً (منهم ١٠ ٪ من الأيدى العاملة فى مصانع تاتا *TATA*) وقد أحل الاجهاض . غير أن نتائج وضع " المعقمات " تبدو محدود للغاية وكذا التناول اليومى لأقراص منع الحمل ، لم يقبل عليه إلا الحضريات المتطورات . غير

أن الزيادة الطبيعية قد نمت من ٢ر٢ ٪ فى ١٩٥٠ إلى ٤ر٢ ٪ منذ ١٩٧٠ . ولم تتمكن من الوصول بمعدلات المواليد إلى ٥ر٢ ٪ كما كان متوقعاً فى الخطة الثالثة ولكن احتفظت هذه المعدلات بنسبة ١ر٤ - ٢ر٤ ٪ . والواقع أن المعوقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية أمام سياسات تحديد النسل لازالت تشكل قوة ومقاومة تدعوان لليأس . فرغم القانون الذى يمنع الزواج قبل سن السادسة عشرة لازالت فتاة واحدة من بين كل خمس تتزوج قبل أن تبلغ سن الرابعة عشرة .. ومازالت معدلات الخصوبة الأكثر ارتفاعاً هى بين الخامسة عشرة والعشرين . وتعطى هذه الجهود الهندية المضنية مثلاً حقيقياً على الصعوبات الجمة التى تعترض سياسة تحديد النسل فى بلد واسع ومكتظ بالسكان حيث تبدو مستويات التعليم والدخل وامكانيات العيش ضعيفة إلى حد تصعب معه الصحوة الشاملة والحقيقية . ومن زاوية أخرى فهى مثال للوضع " المعطل " *Bloquée* وتبدو فيه الديموجرافيا والتنمية مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً . وحسب طريقة الدراسة يمكن أن يكون كل منهما السبب أو النتيجة .

٥ - توصيف الأولويات : -

وفى مواجهة هذه المعوقات بدأت بعض الدول المهتمة بسياسات ضبط النسل - التى تمتص نسبة ضخمة من دخولها الهزيلة - تتساءل عن مدى فائدة وأولوية توظيف هذه الأموال فى هذا المجال . وتعتمد مثل هذه التساؤلات أساساً على الآراء المتقاربة لعلماء الديموجرافيا المعروفين والتى تبرهن على أن حالة المواليد ليست إلا نتيجة لعدد من المتغيرات ذات الطابع الاجتماعى الاقتصادى ، والسياسى الثقافى *Socio - économique et politico - culturel* وقد تم التعرف على عوامل كثيرة تؤدى إلى التحديد " التلقائى " للمواليد نذكر منها خاصة : -

- التغيرات الثقافية : مثل تناقص الحماس الدينى وقلة الارتباط بالقيم التقليدية ، وتفكك التراكيب الأسرية والعشائرية وارتقاء المرأة .

- التغيرات الإجتماعية : تحسن الأوضاع الصحية (انخفاض وفيات الأطفال عامل فى ابطاء حركة المواليد) وتحسن وسائل التعليم والتدريب والحماية الاجتماعية .

- التغيرات الاقتصادية : مع الاستقرار الوظيفى وزيادة الدخل تميل الخصوبة إلى التراجع بانتظام بعد فترة انتقالية تتزايد فيها باستمرار هذا التناقص حسبما تشير الأبحاث الحديثة - بمعدلات أسر من معدلات زيادة الدخل الاضافى الذى يساهم فى تحقيق المساواة الاجتماعية الصادقة .

والواقع أن المناقشة حول الدور المهم الذى تلعبه السياسة الديموجرافية فى برامج التنمية، فوق كونها أمراً عصرياً فهى مناقشة واسعة ومعقدة ومشوقة .. وتطرح المشكلة من ناحية أخرى بطرق جديدة متغايرة بحسب ماإذا كانت الدولة مثلاً مكتظة بالسكان مع امكانيات نمو اقتصادى غير مؤكدة أو إذا كانت بلداً مخلخلاً من ناحية السكان مع موارد مؤكدة أو محتملة مثل البرازيل (١١ نسمة / كم٢) والجزائر (٦ نسمة / كم٢) والجابون (٣ نسمة / كم٢) . كما يمكن أن تتدخل عوامل أخرى فى التوسع الديموجرافى *Expansionnisme démographique* منها مثلاً الخوف من الجار القوى : تحاول الأرجنتين مضاعفة عدد سكانها فى ٢٥ عاماً لكى تتمكن من مقاومة الضغط البرازيلى .

ومن مؤتمر بوخارست (المؤتمر السكانى الأول) الذى انتهى فى أغسطس ١٩٧٤ (العام العالمى للسكان) كانت هناك نتيجتان أساسيتان ينبغى أن نذكرهما فى الختام :-

(أ) ان البلدان المتطورة وحدها هى التى تساند نظرية (الكبح الديموجرافى) التى تشيع فى العالم الآن وذلك خوفاً على سيطرتها . والواقع أن الاختلافات الكبيرة بين الأوضاع الاقتصادية والديموجرافية والسياسية فى العالم الثالث تكفى وحدها للرد على هذه النظرية وان كل أمة لتسعى أن تؤكد سيادتها فى هذا المجال أكثر من غيره .

(ب) لم يعد من الممكن تحقيق سياسة ضبط ديموجرافى مستقلة عن التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى ينبغى أن تصاحب مثل هذه السياسة أو أن تسبقها . وفى خطة لها مثل هذه الضخامة تنبغى اعادة النظر فى البنيات الأساسية للبلدان المعنية حيث تبدو هذه البنيات مرتبطة أحياناً ارتباطاً وثيقاً بالمشاكل التى يجب معالجتها . كما يطالب بذلك اعلان الأمم المتحدة : " ان المشكلة التى يسببها سكان العالم ليست فى كونها تسبب خطراً بل أن السكان أنفسهم فى خطر " ، وعلى هذا أجابت السنغال مثلاً حينما اختارت : " اليوم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغدا – ربما – لموانع الحمل " .

الفصل الرابع

نقص استغلال الموارد

سوء التغذية والبطالة

أولاً : تسلط مشكلة الغذاء .

ثانياً : خطورة البطالة .

الفصل الرابع

نقص استغلال الموارد

سوء التغذية والبطالة

لاتتمثل المشكلة الرئيسية فى دول العالم الثالث – خاصة فى الخمس والعشرين دولة التى عرفتها الأمم المتحدة باعتبارها " الأكثر فقراً " – فى نقص كمية الموارد المادية والبشرية بقدر ماتتمثل فى استغلال هذه الموارد وتوظيفها لسد حاجات التنمية القومية . وقد يبدو منطقياً قبل أن نتناول بالبحث الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة أن نذكر حقيقتين هامتين تعبران معاً عن حقيقة التناقض الدرامى : حيث نجد دولاً ذات انتاج زراعى مهم، ، يعيش معظم سكانها فى الريف لكنها تعانى رغم ذلك – من نقص خطير فى المجال الغذائى .. ومن ناحية أخرى نجد دولاً يتمثل رصيدها " الطبيعى " فى موارد بشرية غنية وشابة ومتاحة وتمتلك قوى عاملة وانتاجية كامنة ولكن تتمثل مشكلاتها فى أن ايجاد العمل الدائم لهذه القوى العاملة يعتبر – دائما – معوقاً قد يؤدى إلى الخراب . وينبغى إذن عند دراسة هذا العالم الثالث – الذى حكم عليه من وقبل الطبيعة والإنسان بتأخر يصعب تخطيه – أن ننظر للأمر من زاويتين : للمناطق التى مازالت حتى الآن غير مستغلة استغلالاً كاملاً ، والمناطق الأخرى التى لازالت تشكل " مناطق من البور " *Monde en friche* كما وصفها الاقتصادى ج . أردان *G. Aradant* فى عام ١٩٥٩ .

اولاً : تسلط مشكلة الغذاء :-

١ – شيوع المجاعة : -

أشار مؤتمر السكان العالمى الذى عقد فى روما خلال نوفمبر ١٩٧٤ إلى أن

المجاعات قد أصبحت على المستوى العالمي ذات خطر يصل إلى حد الكارثة حقيقة أن بعض مظاهر القلق قد أثيرت منذ حوالى عشرون سنة فى صورة تنبؤات اعتبرت فى حينها متطرفة ومغالية ، مثلما قال رينيه ديمون *René Dumont* (نحن نسير إلى المجاعة .. إلى المعجزة أو الموت) وكذا بول ايرلش *Paul Ehrilch* (ان معركة اطعام البشر قد انتهت .. وقد خسرناها : *(The Pop. Bomb, 1971)*) واللورد سنو *Snow* الذى أكد أن ملايين عدة من سكان الدول النامية سوف يموتون جوعاً تحت أعيننا وسوف نرى احتضارهم على شاشات التلفاز .. وسوف تكون المصائب على أشدها قبل نهاية هذا القرن ، ومن الآن حتى ذلك الحين ، فان البلاد الغنية سوف تكون محاطة دائماً ببحر من المجاعة يبتلع من البشر مئات الملايين ، وسوف تشيع المجاعات المحلية وتزداد خطورتها فيمابعد فتنتشر مثل محيط هادر من الجوع " . ودون أن نقحم أنفسنا فى مثل هذه التنبؤات باقتراب نهاية العالم ، فانه فى بلدان الساحل *Sahel* الافريقية (السنغال - موريتانيا - بوركينا فاسو - النيجر - مالى - تشاد - نيجيريا) وفى أثيوبيا وفى شبه القارة الهندية (باكستان - الهند - بنجالاديش - سرى لانكا) وفى الفلبين سجلت أعداداً كبيرة ومتزايدة من حالات الوفاة بسبب المجاعات . ففيما بين الصحراء الكبرى ودائرة عرض ١٤ " شمالاً " كان هناك ٥ر١ مليون افريقى دون أى مورد غذائي خلال السنوات الراهنة ، وبلغ عدد حالات الوفاة بسبب سوء التغذية مثلاً فى سنتى ١٩٧٣ - ١٩٧٤ (ويشمل ذلك أثيوبيا أيضا) حوالى ألف حالة يومياً . وفى الهند نجد أن ربع مجموع السكان معرضون لخطر المجاعة وهناك أكثر من ٢٠ مليون شخص مهددون بالفناء ، وفي بنجلاديش مات ٢٥٠ ألف شخص جوعاً فى خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٧٤ وكذلك المجاعة الكبرى التى تعرضت لها هذه البلاد عام ١٩٤٣ والتى راح ضحيتها أكثر من ٢ مليون شخص وفى نهاية ١٩٧٤ كان هناك عجز يبلغ قدره ٣ مليون طن من الحبوب أى مايعادل استهلاك أربعة أشهر كاملة ممايدعو إلى تشاؤم فى إمكانية استئصال أخطار المجاعة المستقبلية .

وترجع فداحة الكارثة الحالية - التى تعتبر شاهداً على ضالة التوازن

العالمى - إلى عدد من العوامل والتى يمكن أن نعدد منها :-

- **عوامل طبيعية** : الجفاف المتطرف والممتد عبر اقليم الساحل ، وأثيوبيا والهند الداخلية ، بالاضافة إلى آثار الرياح الموسمية الخطرة التى أدت إلى اغراق ٢/٢ أراضى بنجلاديش .

- **عوامل مالية عالمية** : ارتفاع أثمان الأسمدة وارتفاع أسعار الحبوب على مستوى العالم إلى أربع أمثالها بعد عام ١٩٧٣ ، تناقص بنسبة ١/٣ فى المساعدة الدولية للبلدان المتخلفة .

- **تقلبات سياسية واقتصادية خاصة** : ترتب عليها تناقص فى المخزون العالمى من الحبوب (هبورط بين سنتى ٧٢ - ١٩٧٣) من ٤٩ إلى ٢٧ مليون طن أى إلى أقل مستوى منذ عام ١٩٤٥) ، توزيع ضئيل للحبوب من دول المجموعة الأوربية إلى العالم الثالث (١ر٣ مليون طن) ، شراء الاتحاد السوفيتى (سابقاً) للحبوب (٢٠ مليون طن منها ١٠ مليون طن قمح) من أكبر منتج عالمى : الولايات المتحدة .

وهكذا ترابط هذه العناصر جميعاً فتزيد من حدة المشكلة الغذائية وتملى ضرورة التفكير الجدى فى حلها . غير أن امكانيات التدخل لحل هذه المشكلة تتحدد وفق العادات التى تأصلت الآن لدى الدول المتطورة : فكما يقول ر . ديمون *R. Dumon* " قدمنا لماشيتنا فى عام ١٩٧٤ أكثر من ٤٠ مليون طن من الحبوب .. فى الوقت الذى لم نقدم فيه إلى الجوعى فى اقليم الساحل سوى ٦٠٠ ألف طن .. فاذا ماتغاضينا - كبلاد غنية - عن غفلتنا وعن بخلنا سوف يمكن دون شك لمائة ألف شخص أن يظلوا على قيد الحياة " .

٢ - انتشار الجوع : *L'omniprésence de la faim*

يمثل الجوع فى العالم - حتى مع غض النظر عن قدرات استثنائية من الكوارث مشابهة لتلك التى ذكرناها - سمة أساسية لدى جموع الريفيين - وغالباً الحضريين أيضاً - خاصة أثناء الفترات الصعبة التى تفصل بين محصولين والتى

يشتد فيها الطلب . بيد أن اتساع ظاهرة الجوع يعتمد على ماتعطيه لهذه الكلمة من معنى بدءاً بالمظهر القائم والرهيب للجوع الكامل والهزال الشامل الذى يحول ضحاياه إلى أشباح حية .. وانتهاء بمظاهر أخرى متخفية لاتكاد ترى لها علامات ظاهرة ، ويشمل النوع الأول (الجوع الكامل) واحداً من بين كل ثمانية أفراد بينما يشمل النوع الثانى (الكامن) واحداً من بين كل اثنين يعانى بانتظام من سوء التغذية . ويعتبر سوء التغذية هذا " خطراً " على واحد من كل ثلاثة أفراد ، ويبدو أن سوء التغذية هو دائماً – وفى العالم أجمع – السبب الرئيسى للوفاة والمسئول – بطريقة مباشرة أو غير مباشرة – عن وفاة ١٠ – ٢٠ مليون شخص من مجموع ٦٠ مليون حالة وفاة . وحسب تقديرات أخرى ، يتسبب الجوع فى وفاة ٢٥٠ ألف طفل سنويا فى البرازيل ، ٣٥ ألف طفل فى كولومبيا وعموماً فان سوء التغذية يعد فى أمريكا اللاتينية سبباً فى حدوث ٥٠ – ٧٥ ٪ من حالات الوفاة المبكرة وتقدر هيئتا اليونسكو *UNESCO* واليونيسيف *UNICEF* أن هناك ٣٠٠ – ٥٠٠ مليون طفل فى العالم يعانون من سوء التغذية المزمن ، وقد تنبأ نادى روما بأنه لولا الاستيراد الغذائى الضخم فان جنوب شرق آسيا يمكن أن يشهد اختفاء ٥٠٠ مليون طفل بسبب الجوع فى خلال الخمسين عاماً القادمة .

وتؤدي أولوية البحث وحتميته علي الغذاء الضرورى ، إلى تقييد فرص التنمية المتنوعة والمتوازنة وذلك فى مجالات ثلاث : ـ

(أ) بتعبئة الجزء الأعظم من الدخل الفردى والجماعى ،، فالهندى مثلاً ينفق ٨٠ ٪ تقريباً من دخله على المواد الغذائية بينما لايزيد ماينفقه الأوربى عن ٤٠٪ والأمريكى عن ٣٠ ٪ .

(ب) باجبار عدد كبير من دول العالم الثالث – والتى كانت حتى عام ١٩٦٠ مصدرة للانتاج الزراعى على الاستيراد المتزايد والمكلف للمنتجات الغذائية : أقل من مليار دولار فى ١٩٥٥ فى مقابل ٢ مليار في ١٩٧٦ وحوالى ١٠ مليار فى ١٩٧٤ . هذه هى حال الهند مثلاً التى يجب عليها أن تتحول تدريجياً إلى

الاعتماد على الخارج (٥ر١ مليون طن من الحبوب فى ١٩٧٢ و٥ر٥ مليون طن فى ١٩٧٤) وذلك رغم زيادة الانتاج الوطنى من الحبوب والخضروات الى الضعف في خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة وهذه هى حال الجزائر أيضا التى كانت سابقاً مصدراً للقمح والتى يجب عليها أن تستورد الآن ٧ مليون طن قمح سنوياً بالاضافة إلى استيراد اللبن والسكر والزيوت النباتية حتى أصبحت المنتجات الغذائية تشكل ٣٠ ٪ من جملة الاستيراد .

(جـ) بجعل الدول المتخلفة معتمدة على المساعدة الدولية فى الغذاء عن طريق الدول القليلة التى يتوفر لديها الفائض (الولايات المتحدة وكندا واستراليا) وتعتمد هذه المساعدات إلى درجة كبيرة على الظروف السياسية والدبلوماسية المتغيرة والتى لاتؤدى فى البلاد التي تستقبل هذه المساعدات إلى تطور سريع ولازم فى الانتاج الزراعى .

٣ – العجز الكمي : نقص التغذية : ـ

يعبر عن الكمية اليومية من الطاقة اللازمة للانسان بالسعرات الحرارية *Calories* وينبغى لهذه الكمية أن تكون ١٥٠٠ سعر حرارى / يوم على الأقل لكى يبقى الإنسان على قيد الحياة وينبغى أن تحتوى كمية الغذاء التى يتناولها الإنسان يومياً على كمية تتراوح بين ٢٣٠٠ – ٢٥٠٠ سعر حرارى حسب الاقليم المناخى . وأن ماتؤكده الاحصاءات الأخيرة هو أن كمية السعرات التى يستهلكها الفرد الواحد يومياً تختلف من ١٧٠٠ سعر (تنزانيا) الى ٣٥٠٠ (نيوزيلند) وفيما بين هاتين النهايتين نجد أن هذه الكمية تصل فى شبه القارة الهندية إلى ١٩٥٠ سعراً بينما تتراوح بين ٣٢٠٠ – ٣٣٠٠ فى القارة الأوروبية أي بنسبة تقل عن ١ : ٢ . ورغم كل شيء فان التفاوتات العالمية فى هذا الشأن تعد حاسمة : فمن بين ١٣٠ دولة نجد أن ٨٦ منها (٦٦ ٪) تنتمى إلى العالم الثالث ولايزيد الاستهلاك فيها عن ٢٥٠٠ سعراً ولايتوفر لربع سكان العالم أكثر من ٢٠٠٠ سعر . ويوجد هذا المعدل فى عشر دول من أفريقيا والشرق الأوسط وخمس فى أمريكا الوسطى والجنوبية وأربع فى آسيا .

وإذا كانت الفترة بين سنتى ١٩٣٩ إلى ١٩٥٤ قد شهدت تدهوراً خالصاً فى كمية السعرات المستهلكة حيث زادت أثناءها نسبة السكان الذين تتوفر لهم أقل من ٢٢٠٠ سعر حرارى من ٣٩ ٪ إلى ٦٠ ٪ – فانه قد تبع هذه الفترة تطور ملحوظ على المستوى الاقليمى فقد سجلت بعض الدول تحسناً ملحوظاً فى هذا المجال بين سنتى ١٩٦٠ – ١٩٧٠ (الفلبين – سرى لانكا – هندوراس – شيلى – وليبيا) فقد تطور المعدل فيها ١٧٣٠ الي ٢٦٣٠ سعر حرارى) بينما بقيت بلاد اخري ذات معدل ضعيف (مصر وأندونيسيا وكينيا) وتدنت بلاد ثلاثة (كولومبيا – نيجيريا – الهند) فقد هبط المعدل فى هذه المجموعة الأخيرة من ٢٠٣٠ إلى ١٩٩٠ سعراً . ومن هنا يمكن القول بأن مايوجد اليوم هو سعرات أقل بالنسبة للشخص الواحد ويوجد أعداداً أكبر من البشر لايمكن لهم " أن يدعوا أنهم قد وصلوا إلى الحد الأدنى المطلوب " فبينما يزيد السكان بمعدل يصل إلى ٢٫٣٥ ٪ سنويا أى أن هناك ١٤ مليون انسان جديد فى كل عام فان انتاج الحبوب الغذائية (القمح والارز والعدس .. الخ) مازال ثابتاً منذ ١٩٧٠ (١٠٨ مليون طن فى ٧٠ – ١٩٧١) و(١٠٤ مليون طن فى ٧٣ – ١٩٧٤) و(١٠٥ مليون طن ١٩٧٤ – ١٩٧٥) وعليه فان هناك مشكلة كبرى لايمكن تحاشيها رغم التهافت الجماعى واليائس على الاستيراد أو على الهبات الأجنبية .

٤ – العجز النوعى : سوء التغذية : ـ

لايقتصر النظام الغذائى *Régime Alimentaire* فى البلدان النامية على كونه غير كاف وفقير فى كميته بل أن المساوىء النوعية للمركب الغذائي – على ضيق معرفتنا به – تبدو أكثر دلالة على التخلف وقد أكد كاسترو *J. de Castro* فى مؤلفاته المشهورة عن الجوع على بعض المظاهر والنتائج التى نسوق منها بايجاز : ـ

---

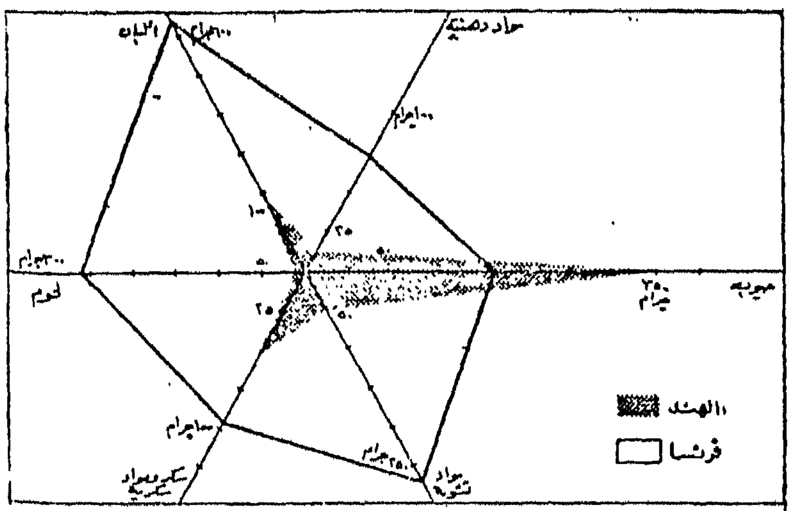
(١) مرض يحدث نتيجة لنقص الفيتامينات (أمراض الفاقة) : افيتامينوس (نقص فيتامين أ) افيتامينوس ب (مرض البرى برى *Béri - Béri*) افيتامينوس ج (الاسقربوط *Scorbut*) افيتامينوس د (تشوهات العظام *Rachitisme*) (المعرب) : عن *Dictionnaire Robert* .

(أ) نقص الفيتامينات الضرورية (الافيتامينوس) [1] *Avinaminoses* الذى يؤدى إلى وجود أمراض نوعية نوعية لازالت واسعة الانتشار مثل البرى برى [2] والبلاجرا [3] والاسقربوط والعمى ، كما تؤدى أيضاً إلى حالات من الاحباط والتبلد كثيراً ماتوصف بأنها راجعة إلى " القدرية *Fatalisme* " أو إلى خنوع *Résignation* " السكان .

(ب) نقص المعادن : خاصة الكالسيوم (تشوهات العظام – تأخر النمو – الضمور *Nanisme*) والحديد (فقر الدم *Anémie* العام) واليود (الغدة الدرقية المتوطنة – الخرس والصمم – الضعف العام التأخر العقلى) والصوديوم (الاحباط العصبى – الضعف العضلى) .

الاختلاف الشديد فى الأنظمة الغذائية

مقارنة بين الهند وفرنسا من حيث الغذاء اليومى المتاح للفرد الواحد)



(شكل رقم ٤)

(١) مرض ينتج من نقص فيتامين ب ويسببه الاستهلاك المفرط للأرز ومن ثم فهو منتشر فى جنوب شرق آسيا . (المعرب) .

(٢) مرض جلدى يصحبه اضطرابات هضمية وعصبية ويصيب عادة السكان المعتمدين فى غذائهم على الذرة . (المعرب) .

(جـ) النقص البروتيني : وخصوصاً نقص العناصر الغذائية والكربوهيدراتية والدهنية والبروتينية وتعتبر الأخيرة هي أهم هذه العناصر كما أنها أسوأها توزيعاً على مستوى العالم . وعليه فان كمية البروتينات المتاحة تختلف بين ٩٠ جراماً / يوم للشخص الواحد في البلدان المتطورة ومتوسط ٥٧ جراماً في العالم الثالث ، وتبدو الفروق أشد وضوحاً بالنسبة للبروتينات الحيوانية الأكثر غنى والاكثر ضرورة (اللحم - اللبن - البيض - السمك ..) فهي تتفاوت بين ٦ جرامات في الهند و٧٠ جراماً في نيوزيلندا أي بنسبة ١ : ١٢ وتبدو العواقب المترتبة على النقص البروتيني متعددة ومنذرة بالخطر مثل أمراض " الاوديما *Oedémes* التي يسببها الجوع والانهاك الشديد المصاحب لبعض الأمراض مثل الدرن الرئوي والدوسنتاريا وسرطان الكبد وربما بالأخص مرض (الكواشيوركور) *Kwashiorkor* وهو مرض يصيب الأطفال بين الستة أشهر والست سنين عمراً خاصة أولئك الذين يعتمدون في غذائهم على المواد النشوية فيجعلهم ذوي بطون منتفخة ومتضرسة تحملها سيقان رفيعة جداً ويبدو الجلد كما لو كان مسلوخاً " الأطفال الحمر " . ويرجع ضعف الأطفال الصغار على وجه الخصوص إلى حقيقة أن الطفل في سن الستة أشهر الأول يحتاج إلى ضعف السعرات الحرارية وإلى خمسة أمثال البروتينات التي يحتاجها الشباب البالغ في الوقت الذي لايتم فيه الإرضاع - حتى وان طالت مدته - سوى مرة واحدة ولذلك يحدث عادة في الفترة التي تعقب الفطام تحولات خطيرة " حيث يموت عدد كبير من هؤلاء الأطفال ويعد موتهم نتيجة مباشرة لسوء التغذية بالبروتين وبالسعرات الحرارية *Calorico - Protéique* وربما موت بعضهم إلى أمراض لم يمكنهم التغلب عليها ولكن أيضاً بسبب سوء التغذية " . ويعتبر الطفل الذي يولد لأم تعاني من النقص الغذائي ، أنه قد حرم حال كونه جنيناً من كثير من العناصر اللازمة لنموه الطبيعي ولاكتمال نمو مخه " وقد ينتج عن هذا الحرمان تحولات خطيرة في القوى العقلية للطفل " وعموماً فان التنويع المطلوب في العناصر الغذائية لايتوفر في معظم البلدان النامية فان النظام

الغذائي الضعيف هو في نفس الوقت فقير وغير متنوع ومعتمد على مصدر واحد تقريباً مثل الأرز أو المانيوق أو الذرة بالاضافة إلي بعض الجذور أو الخضروات التي يعتمد عليها في سد الحاجة من المواد الدهنية (الزيوت) أو مواد أخرى فقيرة تكاد لاتشبع من جوع (الكوكا في الانديز وكحول السكر في جزر الانتيل) . ويكشف كثير من الباحثين عن المسئولية الجسيمة للدول الغربية التي ساهمت في تأخر واضمحلال الزراعة المعاشية المتنوعة والمتوازنة من أجل تطور الزراعات التصديرية التي تحتاجها هذه الدول . وقد أدى الأمر إلى تدهور خطير للتربة (البرازيل والانتيل وغانا والسنغال) وإلى انقلابات زراعية حرمت الفلاح من أرضه وأدت إلى افقار نوعية وتعدد النظام الغذائي وقد لعبت الزراعة الأحادية (زراعة المحصول الواحد *Mono - Culture*) دوراً مخرباً لايمكن تجاهل اثاره فقد أدى إلى تقليل أهمية تربية الفلاحين للماشية التي كان من الممكن أن تمدهم بالبروتين الحيواني اللازم . ولاتلعب الأسماك دوراً مهما إلا في حالات نادرة منها السو . الافريقية وسواحل جنوب شرق أسيا . ولازالت الهند تستهلك مايقل عن كيلو جرام واحد للشخص في السنة في مقابل ٥ كيلو جرامات في فرنسا أو الولايات المتحدة أما اللحوم فقد كانت متاحة يومياً بنسبة ٤ جرام للشخص في (الهند) في مقابل ٢٥٦ جرام (فرنسا) و٣١٠ جرام (الولايات المتحدة) أي ٦٤ مثلاً و٥ر٧٧ مثلاً على التوالي .

٥ - نتائج سيئة : " استنزاف الموارد البشرية " : -

Erosion du Capital Humain

يبدو العجز الغذائي ، كماً وكيفاً ، في حالة ارتباط قوي وموجب مع عدد من الظاهرات المعروفة للتخلف مثل : ضعف الدخل ، وضعف المردود ، وضعف الانتاجية ، والمعدلات المرتفعة في وفيات الأطفال وقصر أمد الحياة . وقد سبق أن أشرنا إلى أن هناك اتفاقاً بين عدم التنويع الغذائي ونقصه من ناحية ، ومعدلات

الخصوبة المرتفعة من ناحية أخرى ، رغم عدم وجود ارتباط فسيولوجى مقنع بين هاتين الحقيقتين . غير أنه يبدو من الضرورى هنا أن نتجاوز مرحلة تحليل مثل هذه العلاقات البسيطة بين ظاهرة وأخرى ، لكى ندرس الجوع باثاره المتعددة ، والمتراكمة والمتشعبة كعنصر أساسى فى تصوير وتفسير التخلف . وهناك " شهادات " عديدة تجتمع حول هذه النقطة ويكفى أن نذكر منها ماهو أكثر ارتباطاً بموضوعنا : ـ

- " لاتقتصر آثار الجوع فى تصفية الانسانية والعمل فى أجساد البشر بنحت قاماتهم ، وبتحطيم هاماتهم ، وبتقطيع أوصالهم ، وبحفر الجروح والحفر فى جلودهم ، ولكن الجوع يفعل فعله أيضا فى روح الإنسان ، وفى تركيبه العقلى ، وفى سلوكه الاجتماعى .. وليس هناك من مصيبة قادرة – بمثل هذا العمق وهذه الشراسة – على أن تضيع الشخصية الانسانية مثلما يفعل الجوع " (خوزيه دى كاسترو) .
- " ان الجوع وسوء التغذية يثيران فى الواقع ردود أفعال متصلة تكون نتيجتها المحتومة هى تصفية امكانيات العمل البشرى . وتبعاً لهذين العاملين فقد هبط النشاط البشرى والحيوية والطاقة والمهارة العقلية .. والرغبة فى النجاح والإرادة فى عمل مجهود ما .. كل هذه الصفات البشرية هبطت إلى مستوى العدم " (ر . ماكنمارا) .
- " ان المجاعة المزمنة تمنع البشر الذين تصيبهم من أن يصلوا إلى تفجير كل طاقاتهم الجسدية والنفسية بل تؤدى بهم إلى شيخوخة سابقة لأوانها وإلى الموت المبكر .. وحتى بعد استئصال المجاعة يظل الجوعان يعانى طوال حياته من النتائج الخطيرة لحالته السابقة .. ان المجاعة تلد رجالاً منهوكى القوى " (ر. ريمون ، ب . روزييه) .
- " ان العالم الثالث قد أضحى عالماً من المعوقين . من المشوهين .. من مكفوفى البصر .. من المرضى .. ان هى إلا صالة ضخمة فى مستشفى " (أ . لاكوست) .

٦ – محاولة للتفسير : أسباب متباعدة ومعقدة : ـ

ان السمة الأساسية قد أصبحت معروفة : برغم التقدم السريع فى الانتاج

الغذائى فلازال العالم الثالث عاجزاً عن أن يسير بخطى ملاحقة لسرعة النمو الديموجرافى بحيث أصبح ماهو متاح من غذاء لكل فرد فى حالة ثبات أو فى حالة تناقص .

وتعبر النتائج عن استمرار الاتجاهات التى سجلت فى غضون العشرين سنة السابقة ، فان الغذاء المتاح لكل فرد يعانى من صعوبة ثباته على نفس المستوى مما يصور خطورة الموقف وتذبذبه ، والواقع أن الفروق العالمية لازالت واسعة : ففى الوقت الذى زاد فيه انتاج الحبوب بالنسبة لكل فرد فى أوربا من ٣٦٣ إلى ٤٢٩ كجم منذ سنة ١٩٦١ زاد هذا الانتاج فى أفريقيا من ١٦٨ - ١٧٢ كجم فقط . وان الحديث عن هذه الظاهرة لايعفينا من البحث عن مظاهرها الأساسية والتى تتمثل فى سوء استخدام الامكانيات الطبيعية وضعف وسائل الانتاج وضآلة العائدات الانتاجية وجمود المركب الزراعى ونقص وعدم كفاءة الاستثمار ، والتوجيه المخرب للانتاج الزراعى نحو التصدير وعدم الشمول للزراعة ولحاجات الريف فى برامج التعمير والتصنيع والتنمية .. وكل هذا يعيدنا من جديد إلى التساؤل عن أسباب التأخر الزراعى ، والتخلف عموماً ، وسوف يكون هذا موضوعاً يدرس فى فصول قادمة .

ثانياً : مشكلة البطالة :ـ

كما سبق أن أشرنا فان وجود الامكانات الديموجرافية الواسعة يمكن أن ينظر إليه - حسب الحالة وحسب آراء الباحثين - من زاويتين : أولاها : باعتبار هذه الامكانات عقبة يصعب تخطيها أمام كل ارتفاع فى الانتاجية وثانيهما : باعتبار السكان رأس مال مؤكد يمكن أن يستخدم مباشرة فى خطط التنمية . والحقيقة أن المشكلة الأساسية تتعلق بالظروف وبالتكاليف وبالصعوبات المرتبطة بتعبئة السكان من أجل تحقيق أهداف التنمية أى أن المشكلة بايجاز هى مشكلة العمالة *L'emploi*

التى يتوقف عليها عادة نجاح أو فشل تجربة معينة . أو كما لخصها الفرد. د. وفى *A. Sauvy* بقوله أن المشكلة الأساسية فى العالم الثالث ليست " هـ " بز بقدر ماهى كسب العيش *"Gagne Pain"* .

١ – الاتساع المفرط فى البطالة : ـ

يبلغ عدد السكان العاملين ٥ر١ مليار . ومن بين هؤلاء العاملين يوجد مليار واحد (أى الثلثين) فى دول العالم الثالث وكان عدد السكان فى . من العمل (١٥ – ٦٤ سنة) فى العالم ٢ مليار نسمة منهم ٦ر١ مليار فى العالم الثالث . وسوف يصل هذا الرقم الأخير فى نهاية هذا القرن الى ثلاثة مليارات : " ويعنى هذا أنه من بين كل مائة شخص في سن العمل يوجد ٨٣ فى المنطقة التى نعتبرها حاليا محدودة التطور و١٧ فقط فى " الاقاليم الصناعية " وهكذا فان البطالة وسوء الاستخدام *Chômage et Sous - emploi* هما من الاتساع والافراط بقدر مانداد . اليه هذه الأرقام . وخاصة وأن التوقعات تبدو سيئة على المستوى العالمى : فالبنسبة للعالم الثالث تشير الأرقام المحتملة – للبطالة بمفهومها الرسمى أو لسوء الاستخدام بأشكاله المختلفة – الى تطور يسير من ٨ ٪ من جملة السكان العاملين .

وتدل كل المؤشرات على تدهور عام فى هذا الوضع الذى يمكن أن تبرهن عليه بصفة أمثلة لدول أو لمجموعات من الدول : فقد قدر مثلاً بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية فى سنة ١٩٦٠ أن ٢٧ ٪ من مجموع سكانها النشطين [(١)] *Pop. Active* كانوا فى حالة بطالة تامة وأن ٤٠ ٪ كانوا يعانون من سوء الاستخدام كما أنه من بين كل عشرة أشخاص من سكان المدن فى سن العمل فى سنة ١٩٧٠ كان هناك واحد فى بطالة كاملة وثلاثة فى بطالة جزئية أو مقنعة .

وهناك فى آسيا حالات مماثلة فقد أبانت السجلات الرسمية فى اندونيسيا أن هناك ٣٧ طالب عمل من بين كل ١٠٠ شخص فى سن العمل ، وسجلت سرى لانكا ٨٠٠ر٠٠٠ عاطل من بين السكان النشطين البالغ عددهم ٥ر٥ مليون وفى سنغافورة

---

(١) يقصد المؤلف بهذا التعبير السكان الذين هم فى سن العمل (١٥ – ٦٤ سنة) . المعرب .

وصل عدد الأشخاص العاطلين الى سبعة أمثالهم فى الاتحاد الهندى . وفى هذا البلد الأخير وصل معدل نمو البطالة السنوى إلى ٢٠ ٪ بل زاد إلى ٨ر٤٢ ٪ ، كما تطور إجمالي عدد العاطلين من ٣ر٥ مليون إلى ٦ر١٥ مليون وإلى ٧ر١٨ مليون (منهم ٩ مليون بدون أى عمل و٧ر٩ مليون يعملون أقل من ١٤ ساعة فى الاسبوع) .

وسوف نتناول حالة الجزائر بالدراسة فيمابعد – أما الوضع فى تونس فيمكن أن يعطى تصويراً دقيقاً للمشكلات الإفريقية . فحسب التعدادات كان هناك ٢٠ ٪ من اجمالى السكان النشطين بدون أى عمل وقد كان من المفروض أن تنشأ كل عام من ٥٠ – ٦٠ ألف فرصة عمل جديدة لكى تحتفظ البطالة بمعدلها هذا – على افراطه – كما أن الأنشطة الثانية (الصناعية) والثالثة (التجارة والخدمات) الجديدة لم تنشىء أكثر من ١٢ – ١٥ ألف فرصة عمل فى السنة . وحسب توقعات الخطط التونسية للتنمية فان عدد السكان فى سن العمل (سوف) يزيد فى خلال هذه الفترة بمقدار ٣٨٤٫٠٠٠ شخص ومن بين هؤلاء – دون طلبة المدارس وربات البيوت – (سوف) يكون هناك ١٩٨٫٠٠٠ طالب عمل . وسوف تنشأ – حسب أكثر الفروض تفاؤلاً – ١١٨٧٠٠ فرصة عمل جديدة أى سيكون هناك عجز لابد أن يقبل ولايمكن تقليله – بمقدار ٧٩٣٠٠ فرصة عمل حتى فى حالة استيعاب الزراعة لكل العاملين بها وهو أمر مشكوك فيه .

وتقدم جزر الانتيل الفرنسية مثالاً أخيراً هو أقرب إلى الافراط : فان معدلات العمالة هناك ضعيفة جداً ولاتتعدى ٢٨ – ٣٠ ٪ كما أن اتساع البطالة يكاد يكون مذهلاً فمع عدد متساو من السكان تقريباً في كل المارتينيك وجواد يلوب (٣٤٠٠٠٠ نسمة تقريباً) وصل عدد العاطلين كلياً أو جزئياً إلى ٢٥ – ٣٠ ألف فى كل من الجزيرتين كما تضاعف هذا الرقم أى بنسبة ٤٠ ٪ من السكان " النشطين " فى مقابل ١٠ ٪ فقط فى بداية الخمسينات . كما أن العاملين المؤقتين يشغلون ٢/٣ فرص العمل العمل ويتجاوز نسبة العاملين منهم فى الزراعات التصديرية والصناعات الغذائية نسبة ٨٠ ٪ ، أما جزر الرينيون *Réunion* فهى تحتوى أيضا من بين سكان يصلون إلى ٤٥٨٠٠٠ على ٥٠٠٠٠ عاطل أى بمعدل يزيد على عشرة أمثال نظيره

فى فرنسا (المتروبوليتانية [1]) ومن الجدير بالذكر أنه ، وفى معظم هذه الحالات ، فان اتساع ونمو البطالة سوف يزداد إذا لم يرتبط الأمر بهجرة السكان الذين هم فى سن العمل ، وسوف ندرس هذه الظاهرة فى موضوع آخر .

٢ - الأشكال المتعددة للبطالة : -

لاتعطى الأرقام الرسمية المنتظمة الصدور والمسجلة عن البطالة سوى دلائل جد ناقصة بل وفى معظم الأحيان مضللة من الخطورة العالية التى ترتبط بمشكلة سوء الاستخدام .

ومن الممكن أن تكشف عن مظاهر عددية لأشكال الندرة أو النقص فى فرص العمل حيث تتفاوت هذه الأشكال ابتداءاً من البطالة المطلقة إلى طلب العمل المقبول أو المرفوض إلى الأعمال الخداعية [٢] *L'empoi Trompeur* أو غير المستقرة أو غير الانتاجية أو غير النافعة [٣] . ويمكن فى هذا السبيل أن تظهر ثلاثة مظاهر رئيسية من حيث علاقة العمالة بالواقع الاجتماعى : - .

(أ) المظاهر البنيوية *Structurelles* : وتتمثل فيذ ضآلة فرص العمل النسائية (مثل الحال فى الجزائر حيث نجد فى مقابل ٥ر٣ مليون امرأة لا عمل لهن سوى الأعمال الأسرية والمنزلية ، ٠٠٠ر١٠٠ امرأة فقط يعملن فى وظائف ذات عائد مالى) يتمثل نسبة ذلك أيضا فى نقص فرص العمالة أمام الشباب حيث لاتمثل نسبة العاملين من الفئة العمرية ١٥ - ٢٠ سوى ٢٠ - ٣٠ ٪ ، وينتج عن

---

(١) يستخدم هذا التعبير *France Métropolitaine* أو المتروبول للدلالة على الأرض *La Métro-pole* التى تشغلها الجمهورية الفرنسية فى أوربا دون اعتبار المستعمرات أو الأراضى التى هى جزء من الدولة ولكنها تقع خارج أوربا والتى يطلق عليها أحياناً " ماوراء البحار *L'outre - Mer* " المعرب .

(٢) لعل المؤلف يقصد بهذا التعبير تلك الأعمال أو الحرف التى تضم فى بعض الدراسات فى فئة واحدة والتى تشمل : الحواة والمشعوذين وبائعى السلع المغشوشة ... الخ - المعرب .

(٣) يقصد بتلك الأعمال *Emploi Somptuaire* الوظائف التى تستدعى قدراً كبيراً من المصروفات مع كونها قليلة العائد . المعرب .

ذلك بالطبع ظاهرة " الطفيلية الأسرية " [1] *Parasitisme Familial* فإن الموظف الواحد عليه أن يعول أحياناً أسرة قد يصل عدد أفرادها إلى عشر أشخاص فأكثر .

(ب) المظاهر القطاعية *Sectorielles* : حيث تصبح الزراعة والأعمال الحرفية والتجارة والخدمات ملاذاً لطالبي العمل ومن ثم تزدحم هذه القطاعات بأعداد مفرطة وزائدة عن الحاجة مما يؤدى فى النهاية إلي تضاؤل الانتاجية . ففى قطاع الزراعة تشترك الأسر كبيرة العدد فى العمل الذى يعد غير كاف وفى مساحات زراعية محدودة ، الأمر الذي لايدع فرصة عمل للعمال الزراعيين إلاّ فى فترات " الذروة " ويقدر المختصون بأن نقص فرص العمل الريفية كان مرتفعاً فى أمريكا اللاتينية حتى شمل ١/٣ عدد الزراعيين ولعل هذه النسبة قد تضاعفت منذ ذلك الحين والواقع أن فرص العمالة الزراعية المهيأة هى دائماً جزئية أو مؤقتة فالفلاح المصرى مثلاً يعمل فى المتوسط من ١٦٠ - ١٨٠ يوماً فى السنة والفلاح الهندى يعمل ٢٢٠ يوماً وفى الريف التونسى يمثل فائض العمالة أكثر من ٦٠ - ٧٠ ٪ من بين السكان المعتبرين " ذوى أنشطة *Occu-pée* " وبدون هذا التعبير المضلل فان نسب البطالة ، سوف تكون أعلى من ذلك بالطبع . وفى القطاع الثانى (الحرف والصناعات) يرتبط نقص الفرص فى الحقيقة بالأعمال الحرفية - حيث يؤدى أى تحديث فى تكنولوجيا الانتاج إلى موجة جديدة من العاطلين - وكذلك الحال بالنسبة لصناعة البناء *Bâtiment* التى تبدو نشطة فى أغلب الأحوال ولكنها حرفة تتأثر كثيراً بالتذبذبات الاقتصادية . وبالنسبة للقطاع الثالث (التجارة والخدمات) فان أشكال البطالة المقنعة أكثر تعدداً وأكثر تضليلاً : حيث يبدو التضخم واضحاً فى المؤسسات التجارية الصغيرة (الحرف الصغيرة المرتبطة بالشوارع) وكذلك فى خدمات النقل (التاكسى الجماعى .. العجلات المدفوعة ..) وخدم المنازل " والطفيلية "

---

(١) المقصود هو اعتماد بعض أفراد الأسرة فى معيشتهم على جهود ودخل بعض أفرادها الاخرين ويستخدم تعبير " الطفيلية " كذلك للدلالة على العمالة الزائدة فى أى مجال : الطفيلية الادارية مثلاً . المعرب .

الادارية والعسكرية والشرطية ... الخ .. والواقع أنه يمكن وضع مثل هذه "النفايات الخدمية الحضرية " *Résidu tertiaire* في قائمة طويلة جداً . ونسوق في ذلك على سبيل المثال ماجاء في تقرير عن خطط التنمية في السنغال من أن نسبة الوظائف الثابتة لم تتعد ٨ ٪ من مجموع السكان النشطين أي مايساوى ١٣٠،٠٠٠ فرصة عمل بينما لم تشمل الأعمال الحرفية (الملابس الجاهزة خاصة) سوى ١١٠،٠٠٠ والتجارة ١٥٠،٠٠٠ وأما عدد المحال الصغيرة فهو ليس معروفاً ! .

ومن بين الأعمال المسماة " حديثة *Modérnes* " كان حوالى النصف (٦١٠٠٠) في القطاع العام وهو نسبة قد لايدانيها نظير في بقية الدول الافريقية وقد يترتب على وجود هذا العدد الضخم من هؤلاء الموظفين استهلاك جزء كبير من ميزانية الدولة كرواتب في الوقت الذي لايتبقى فيه لمجالات الاستثمار سوى نسبة ضئيلة .

(جـ) المظاهر المكانية *Spatiales* : وتشمل المقارنة بين نقص فرص العمل الريفى التي لا تظهر واضحة للوهلة الأولى فهى كامنة أو مشتتة وفرص العمل الحضرى التي تبدو مشكلتها أعظم وأكبر ولكنها لاتصل رغم ذلك إلى مستوى " درامى " . وقد أدى الضغط السكانى في الريف على الأرض الزراعية إلى أن ينخفض متوسط نصيب الفرد من الأرض المزروعة الى نصف هذا المتوسط في بداية هذا القرن . وقد أدى الأمر إلى وجود بطالة مقنعة يحجبها " التكافل الأسرى والتضامن القروى . ولعل هذا هو العامل الرئيسي وراء الهجرة اليائسة إلى المدينة التي تعاني هي الأخرى من نقص في فرص العمالة الثابتة لأن الصناعة فيها لازالت محدودة . أما البطالة الحضرية فكثيرة ، فهى تشمل ٢٧ ٪ من اجمالي النشطين في المدن الجزائرية و٢٠ ٪ في أبيدجان و١٩ ٪ في كنجستون (جامايكا) و١٦ ٪ في بوجوتا ، وبصفة عامة من ١٠ - ١٥ ٪ من سكان المدن الكبرى وهى تأخذ أشكالاً متعددة ومعقدة وغامضة تؤدى إلى عدم الاستقرار وإلى عدم التماسك وإلى جعل السكان الحضريين على هامش

الحياة . وتتعدد فى المدينة المهن التى تسمى " العمل المجازى " *Pseudo - emploi* وتتمثل فى بحث يومى مضن عن دخل ضئيل يقابل العمل المنهك أو الالحاح الذى قد لايستجاب له : فقد بلغ عدد الشحاذين فى الهند فى سنة ١٩٧٣ ٥ره مليون (١ ٪ من جملة السكان !) منهم ٠٠٠ر٥١١ كانوا دون الرابعة عشرة عمراً و٠٠٠ر٨٠٠ أعمى و٠٠٠ر٣٠٠ أخرس أبكم و٠٠٠ر١٥٠ مريض بالجدرى و٠٠٠ر١٠٠ متأخر عقلياً .

وعلاوة على أن سوق العمل فى العالم الثالث تبدو مسدودة فأنها سوق سيئة التركيب وتخضع لتناقضات مثيرة : ففى الهند هناك ١٤ مليون طفل زج بهم فى العمل فى سن مبكرة بينما هناك أفواج من الكبار يبحثون عن عمل ما ، وكذا نجد فى العديد من البلاد المتخلفة الندرة فى الفنيين المؤهلين ، والبطالة بالنسبة لحملة المؤهلات العليا خاصة فى الهند والسنغال ، وكثير من هذه البلاد محروم من الكوادر الفنية العليا اللازمة لانجاز التنمية فى حين أن معظمها يعانى من :" هجرة العقول " إلى البلاد الصناعية وتدفع أموال طائلة لاجتذاب المتخصصين الأجانب .

٣ - حلول متفاوتة الفعالية : -

ينبغى أن نميز بين نمطين من الحلول لمشكلة نقص فرص العمل حسب شمولية، وطموح هذه الحلول . فأما النمط الأول : فيقتصر على تخط محدود ومؤقت للمشكلة مثل تجميد الارتقاء الوظيفى للمرأة أو إطالة مدة التعليم ومدة الخدمة العسكرية (التجنيد) بهدف تقليل أعداد طالبى العمل . ويدخل فى هذا المجال أيضاً الاستثمارات الحكومية التى تهدف إلى " تجميد " *Refroidir* سوق العمل وإلى مضاعفة أعداد الوظائف الادارية أو تعبئة بعض أفراد من جمهور العاطلين فى المشاريع الكبرى ذات الصبغة الوطنية مثلما كانت عليه الحال فى تونس حيث ساهمت " مجالات النضال ضد التخلف " أو مجالات " العمل الكامل " مع مشاركة بعض المعونات الأجنبية إنشاء ٢٠٠ ألف فرصة عمل لأيدى عاملة ذات رواتب محدودة ومن أصل ريفى . وقد انخفض هذا الرقم إلى ٠٠٠ر٦٠ فقط بسبب الهجرة النازحة إلى خارج البلاد . ويتوخى أول أشكال التدخل الحكومى الشامل فكرته من مبدأ مشابه - مع انسحابه على كل الجهاز الاقتصادى والبنية الاجتماعية - لنظرية

الادخار / العمل *L'epargne - Travail* أو الاستثمار / العمل *Investissement Travail* وحسب المبادىء التى التزمت بها الصين - والتى استوحى منها العالم الثالث مبادئه - فان المحتوى البشرى يمكن أن يساهم مساهمة فعالة فى النمو الاقتصادى وذلك بقدرة البشر على العمل وعليه فان من الواجب تعبئة هذه الموارد أولاً وقبل النظر لوسائل الانتاج الأخرى التى قد تكون نادرة أو مكلفة أو غير محسوسة . وهكذا قد كان تشييد خزان بواسطة ٤٠٠ ألف عامل وفى خلال ستة أشهر فقط دون الاستعانة بأى آلة معقدة رمزاً مشهوراً لهذا المبدأ ساهم في شهرته تقارير مصورة عديدة نشرت عنه . ومن ثم فان سياسة العمل " الكامل " تصبح الوسيلة الأساسية لتجهيز بلد ما بمرافق غنية وحديثة مثلما فعل الانسان فى الصين وفى فيتنام الشمالية . وفى سياق اجتماعى اقتصادى مغاير اتبعت البرازيل سبيلاً آخر منذ عدة سنوات مثل بناء مدينة برازيليا ومن الطرق العابرة لحوض الامزون وبناء المدن الزراعية *Agrovilles* على طول هذه الطرق . وتحاول بلدان افريقية عديدة أن تستوحى لنفسها خططاً مشابهة .

أما الاستجابة الوطنية الثانية فتتمثل فى الهجرة النازحة *L'émigration* سواء أكانت عن طريق التشجيع الرسمى أو بمجرد السماح بها . ورغم أن الهجرة ظلت أمداً طويلاً مقصورة على بلدان قليلة من العالم الثالث وشديدة الارتباط بالعواصم الاستعمارية ، فقد ازداد انتشارها فى خلال هذه السنوات الأخيرة بسبب ازدياد حاجة البلدان المتطورة إلى الأيدى العاملة غير المؤهلة : فاوربا الصناعية التي تحتوى الان على ١٢ مليون عامل مهاجر تقريباً (منهم ٤ مليون فى فرنسا) قد مدت اقليم نفوذها إلى ماوراء حدودها المباشرة على البحر المتوسط فوصلت إلى تركيا وإلى شمال أفريقيا وإلى أفريقيا المدارية بينما استقبلت الولايات المتحدة وكندا النازحين من جزر الانتيل ومن أمريكا الوسطى . ولقد أصبحت الهجرة النازحة صمام أمان تقليدى وضرورى لدول كثيرة ففى اليونان مثلاً لولا نزوح ٩٠٫٠٠٠ - ١٠٠٫٠٠٠ مهاجر سنوياً لاصبح فيها الآن أكثر من ٦٠٫٠٠٠ عاطل .

وهناك حالتان لهما أهمية خاصة : الأولى : هى بورتوريكو التى سبق أن

أشرنا إليها حيث هاجر منها سنوياً إلى الولايات المتحدة فيما بين ١٩٤٦ - ١٩٦٢ من ٤٥٫٠٠٠ - ٦٠٫٠٠٠ شخص ووصل العدد أقصاه (٧٥٫٠٠٠) في سنة ١٩٥٣ في مقابل سكان يبلغ اجماليتهم ٢ مليون نسمة . لكن تيار الهجرة قد أخذ يضعف منذ ١٩٧٠ (١٢٠٠٠ مغادر) بسبب تحديث الجزيرة ومع ذلك فان البورتريكيين يمثلون الآن ١٣ ٪ من سكان نيويورك ، ويمثل هؤلاء هناك طبقة " دون بروليتارية " محدودة الرواتب وتعانى من نقص فرص العمل ، ويستفيد ٤٨ ٪ من هؤلاء من المعونة الاجتماعية كما يشكلون نسبة الربع من بين الخارجين على القانون .

وأما الحالة الثانية في الجزائر التي أفردنا لها ملحقاً خاصاً - فعلى الرغم من وجود ٨٥٠٫٠٠٠ مهاجر يعملون في فرنسا فان هذه البلد تحتوى على أقل تقدير على ٦٠٠٫٠٠٠ عاطل كامل وحوالى ضعف هؤلاء من العاطلين جزئياً . وهنا تبدو الهجرة عنصراً حاسماً في سياسة التعمير والتنمية الوطنية فقد تسمح الهجرة في وسط هذه المرحلة الصعبة من التطوير بالا تصبح البطالة مشكلة اجتماعية لاتطاق . بيد أن الهجرة في هذه البلد ليست إلا مسكنا وقتياً مثلماً هى فى البلدان الأخرى فان الفريق بين العائد والتكلفة لواحدة من الهجرات الجماعية ليست موجبة إلا في مراحلها الأولى ولكنها مع طول الأمد تصبح غير حميدة والملاحظ أن القوى العاملة المهاجرة تمثل في الحقيقة تحويلاً في القيمة الكامنة من " الهوامش " *La Périphérie* نحو " المركز " *Centre* حيث أن " الهوامش " قد تحملت عبء التكوين المهنى لهذه القوى العاملة " (١) .

٤ - آمـال ضيقة : -

تتمثل المشكلة الرئيسية اذن في امكانيات وتكليف توظيف أعداد هائلة من السكان تعانى من البطالة أو من نقص فرص العمالة ، وقد أوضح الاقتصاديون الصعوبات والقيود الحالية في بلدان العالم الثالث بتاكيده لمبدأ " نسبة

---

(١) يستخدم هذان التعبيران " الهوامش " و" المركز " للدلالة على البلدان النامية والمتخلفة " الهوامش أو الأطراف " بينما يمثل " المركز الدول المتطورة والمصنعة . المعرب .

العائد *Output Ratio* أو معامل كثافة رأس المال " أي العلاقة بين قيمة رأس المال الذي ينبغي استثماره ، وزيادة الانتاج التي تترتب على هذا الاستثمار . وإذا ما اتفقنا على أن تكون هذه النسبة في البلدان المتخلفة هي ٤٫٥ (أي باستثمار يعادل ٩ لكي نحصل على زيادة انتاجية تعادل تعادل ٢) فانه لكي يظل مستوى المعيشة على حاله في العالم الثالث – مع تضخم سكاني قدره ٢٫٧ ٪ فلابد من معامل للاستثمار يساوي ١٢ ٪ من الناتج القومي (٤٫٥ × ٢٫٧ = ١٢٫٢) . ولكي نحصل على معدل نمو متواضع في مستوى المعيشة بالنسبة للفرد معدلاً لـ ١ ٪ فان معامل استثمار رأس المال لابد أن يصل نظرياً إلى حوالي ١٧ ٪ من الناتج القومي وإذا كان نمو مستوى المعيشة مساويا لـ ٢ ٪ فلابد من معامل استثمار يساوي ٢١٫٣٪ ولابد أن يصل هذا المعامل إلى ٢٥٫٦ ٪ بالنسبة لنمو في مستوى المعيشة يصل إلى ٣ ٪ . وحتى في حال تحقيق هذا الفرض الأخير فان البلاد المتخلفة تكون قد نجحت فقط في تحقيق معدلات نمو توازي نظائرها في العالم المتقدم وعليه فلاتكون هذه البلاد قد فعلت شيئاً في سبيل التخلص من تأخرها . هذا مع العلم بأن معدلات الاستثمار الحقيقية في العالم هي بين ١٠ – ١٦ ٪ في مقابل ٢٠ – ٣٠ ٪ في العالم المتطور . ولعل في هذا القول مايكفي للتعبير عن ضخامة وإلحاح الجهود المطلوبة لتكثيف الاستثمار الانتاجي لا لكي تقنع الدول المتخلفة – بمتابعة نموها الديموجرافي بل بالأحرى لكي تمتص البطالة المخيمة عليها . ويقابلنا هنا أيضا واحدة من اثنتين من " الدوائر المفرغة للتخلف " التي أشار إليها كثيراً المتخصصون والتي تتمثل في أين توجد أو كيف تعبأ المبالغ الضخمة لانشاء فرص عمل لسكان عاطلين تزيد أعدادهم بسرعة رهيبة ؟ .

الفصل الخامس

التناقضات العميقة والمزمنة

- مقدمة

أولاً : تناقضات إجتماعية صارخة .

ثانياً : التركيب والتغير الإجتماعيان .

ثالثاً : تفاوتات إقليمية حادة .

رابعاً : التنمية الإقتصادية وتضييق التفاوتات .

الفصل الخامس

التناقضات العميقة والمزمنة

- مقدمة : -

يبدو التناقض الواضح بين الغنى المفرط لقلة قليلة من السكان ،والفقر المدقع لدى أغلبيتهم من الخصائص الأساسية فى البلدان النامية ففى تلك البلاد يكون الأغنياء أكثر غنى ، والفقراء أكثر فقراً من أى مكان آخر .

وقد أكد كل الخبراء المهتمين بشئون العالم الثالث هذه الحقيقة القاسية والمنذرة بالخطر . ويمكن أن تترتب التناقضات الداخلية العميقة فى أربعة أنواع أساسية :-

(أ) عدم التوازن التقنى : بين مناطق " حديثة " تستخدم فيها التقنية الصناعية وأخرى ملتزمة بالاقتصاد التقليدى القائم على التقنية الحرفية .

(ب) عدم التوازن الاقتصادى (أو الوظيفى) بين قطاعات انتاجية حديثة ذات عائد نقدى مرتفع نسبياً وأخرى تقليدية راكدة تتميز بضعف الانتاجية من حيث العائد والاستهلاك .

(جـ) عدم التوازن الجغرافى (أو المكانى و الإقليمى) بين أقاليم ذات اقتصاد حديث (مرافق عامة - صناعات - مدن - موانى) ومناطق ذات استغلال عشوائى تبدو فى وضع هامشى .

(د) عدم التوازن الاجتماعى (أو التركيبى) بين الأفراد والطبقات والجماعات من نواحى مستوى الدخل ، واطار ونمط الحياة ، والسلوك ونمط العلاقات المالية المختلفة . .

والواقع أن مفاهيم " الثنائية *Dualisme* والهامشية *Marginalisme* " التى سبقت الاشارة إليها – والتى تتعلق بأنماط التناقض هذه : الإجتماعية والمكانية ، والتقنية والاقتصادية – إنما تنبثق من تلك الملاحظات التى أشرنا إليها . ورغم ذلك فينبغى أن نذكر – طبقاً لما أورده عدد من اباحثين الذين انتقدوا مفاهيم الثنائية ويؤكد الواقع على أن القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر تناقضاً يرتبط كل منها بالآخر كما أنها تتطور معتمدة على بعضها البعض فالأكثر رفاهية فى المجتمع يعتمد فى حياته على من هو أكثر بؤساً . كما أن هذه القطاعات ليست جامدة – على عكس ماوصفناه أحياناً – فان المجتمعات فى العالم الثالث يستغرقها – رغم أنفها – حركة مضادة للتنظيم الاجتماعى التقليدى ، وتبدو نتائج هذه الحركة عادة مختلطة أم متناقضة أو متنافرة . فمن ناحية يلعب التحديث *Modérnisation* دوراً فى تحقيق التوافق والتناغم فى السلوك الاجتماعى ومن ثم فى الغاء التفاوتات ، ولكن من ناحية أخرى هناك ملاحظات عديدة أثبتت أن مظاهر التحسن والارتقاء والتقدم قاصرة فقط على بعض الفئات الاجتماعية المحدودة العدد ومن ثم فان التفاوتات تصبح أكثر حدة وتطرفاً – والحقيقة أن نقص الاحصاءات عن الدخل والاستهلاك ومستوى المعيشة لايسمح بمناقشة هذه المشكلات إلا فى ضوء ملاحظات تقريبية يصعب تعميمها .

اولاً – تناقضات إجتماعية صارخة :-

ويمكن أن تستشعر هذه التناقضات على مستويات مختلفة ووفق معايير متعددة مثل الاتجاهات الديموجرافية والأسرية ، ومستويات الأمية ، والتغذية ، والاستهلاك ، والمرافق العامة ، والسكن ، والعمالة ، والتحضر ، ودرجة المشاركة فى أمور الحياة القومية على المستويات الاقتصادية والمهنية والنقابية والسياسية ...إلخ .

والواقع أن تفاوت ثبات ودقة المعلومات لاتسمح بعقد المقارنات الضرورية إلا فى أضيق الحدود . ولعل المعيار الأكثر استخداماً في هذا المجال هو مستوى الدخل وتوزيع الدخل الدخل القومى على الفئات الاجتماعية المختلفة .

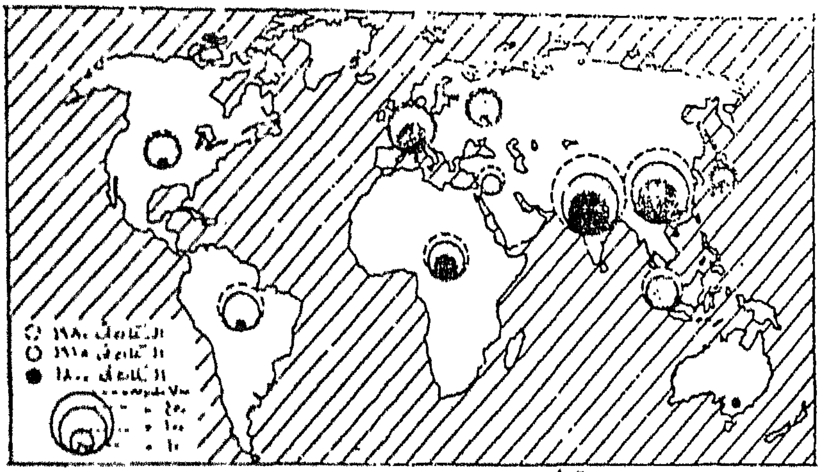
وتبرز بعض المعلومات ذات الدلالة الخاصة على المستوى العالمي والتى يمكن أن نلخصها كما يلي :ـ

- فى عام ١٩٦٠ وفي ٤٠ دولة من دول العالم الثالث كانت الفئة الأكثر غنى من السكان (٢٠ ٪ من جملة السكان) تستقبل ٥٦ ٪ من الدخل بينما كانت الطبقات الفقيرة (٦٠٪ من السكان) تستقبل فقط ٢٦ ٪ .

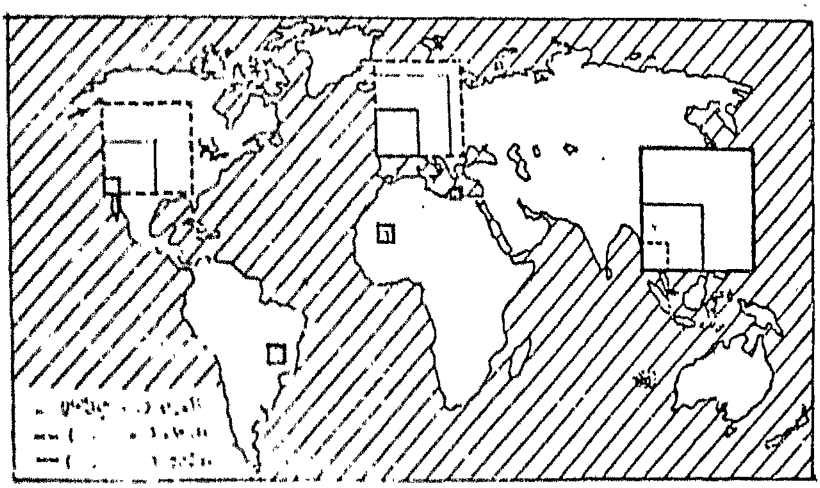
- وفى عشر دول يصل فيها متوسط الدخل الفردى السنوى إلى ١٤٥ دولار كانت الفئات الفقيرة من السكان لايتوفر لأفرادها سوى ٥٠ دولار سنويا . وفى عشر دول أخرى التى وصل فيها متوسط الدخل الفردى إلى ٢٧٥ دولار سنوياً لم يصل مستوى هذا الدخل لدى الفقراء (٤٠ ٪ من السكان) إلا إلى ٨٠ دولار للفرد الواحد . وفي الهند يصل متوسط الدخل إلى ٤٠ دولار . وفى العالم الثالث هناك حوالى مليار نسمة يستقبلون دخلاً سنوياً يقل عن ١٠٠ دولار .

- وفى حوالى ٤٠ دولة متخلفة يصل متوسط دخل الـ ٥ ٪ من السكان الأكثر غنى إلى ضعف دخل الـ ٤٠ ٪ الأكثر فقراً . وفى ثمان من هذه الدول يصل دخل الفئة الأولى إلى ثلاثين ضعفاً أعلى من الفئة الثانية بينما فى ١٦ دولة أخرى تصل النسبة إلى أقل من ١٥ ضعفاً (النسبة فى الولايات المتحدة هى ١ : ٥ فقط) .

وتبلغ درجة تركز الثروة *La Concentration de la Richesse* أقصاها حيث يحتكر ١ ٪ من السكان أى الأقلية الموسرة فى المكسيك ١٢ ٪ من الدخل القومى ، ١٥ ٪ فى الفلبين و١٦ ٪ فى كوستاريكا والأرجنتين و١٨ ٪ فى السلفادور والبرازيل و٥٦ ٪ فى الجابون وعلى الطرف الاخر من سلم الدخول لم تستقبل الفئات الأكثر فقراً والتى تمثل نسبتها ٢٠ ٪ من جملة السكان إلا على ٥ر٢ ٪ فى أمريكا اللاتينية . وحسب الدراسة التى قام بها مكتب العمل الدولى على ٥٦ دولة استقبل الـ ٥ ٪ الأكثر غنى ٧ر٢٨ ٪ من الدخل فى البلدان النامية فى مقابل ٩ر١٩ ٪ فى البلدان المصنعة وفى البرازيل يمتلك ١٠ ٪ من المزارعين ٧٥ ٪ من الأرض المزروعة ويمتلك ٣ ٪ من هؤلاء ٥٣ ٪ من الأرض . ويحتكر فى الهند ١٢ ٪ من المزارعين



شكل رقم (٥) نمو سكان العالم بين سنتى ١٨٠٠ و١٩٨٠م .



شكل رقم (٦) المقارنة بين السكان والدخل والغذاء .

نصف مساحة الأرض المزروعة ، وفى اكوادور يحوز ١١٠٠ مالك (١ ٪ من الجملة) ٤٠ ٪ من الأرض ، وفى عام ١٩٧١ كان هناك فى الباكستان ٢٢ أسرة تتحكم فى ٦٦ ٪ من القطاع الصناعى و٨٠ ٪ من قطاع البنوك وأودع هؤلاء حوالى نصف مليار دولار فى البنوك الأجنبية أى مثلى مجموع الاحتياطى النقدى القومى .. ويمكن أن نتابع سرد حالات أخرى كثيرة دون أن نجد تغييراً فى الصورة العامة .. ولكن المهم هنا هو أن نؤكد أن هذه التفاوتات فى متوسط الدخل بين الطبقات المختلفة يصاحبها ويدعمها بل يزيد خطورتها تناقضات أخرى فى مجالات الاستقرار الوظيفى ومستوى المعيشة والاستهلاك والانفتاح على التقدم والارتقاء الاجتماعى فى سياق خطير ومتراكم من عدم العدالة المتزايدة .

ثانياً - التركيب والتغير الاجتماعيان :-

يوجد فى معظم دول أمريكا اللاتينية هرمان طبقيان لايتفقان فى أى شىء . بينما يوجد فى المجتمعات الحضرية المتطورة والتى تشمل كل الطبقات فى الدول الصناعية بالعالم الغربى - طبقة تتولى زمام الادارة وأخرى متوسطة كبيرة العدد وثالثة من العمال وهذه الأخيرة ذات خصائص متنافرة تبعاً لاحتوائها على مهاجرين وافدين من مناطق ذات حضارات قديمة ولكن بغض النظر عن هؤلاء المهاجرين فان المجتمع الحضرى فى مجموعه يبدو كطبقة متوسطة بالمقارنة بالمجتمع الريفى الذى لايؤدى التراتب الهرمى *Hiérarchie* البسيط فيه إلا إلى مقابلة بين طبقة من الارستقراطية الصغيرة وجمهرة تنتمى إلى الطبقة الدنيا .

١ - الأقلية المتميزة والموسرون الجدد : -

ينتج وضع السيادة لفئة اجتماعية معينة من الارتباط بين مكونات التراث قبل الرأسمالى (مثل الملكية الواسعة للأراضى والامتيازات ذات الطابع الاقطاعى أو المالى) والمزايا التى حصلت عليها هذه الفئة تبعا لوجود الاستعمار أو نتيجة للاتصال الخارجى (التجارة الخارجية - إدارة الاعمال الصناعية والمالية - الادارة العامة ... الخ) .

ولازالت الملكية العقارية رغم ذلك – تمثل القاعدة الأساسية للغنى ممثلة فى العائدات المباشرة وغير المباشرة للملكيات الزراعية الفردية الواسعة (المزارعة – المشاركة – الايجار – الريع) والمزايا التى تكفلها هذه الملكيات مثل وجود الأيدى العاملة المتاحة ، وإمكانية التمثيل السياسى للمناطق الريفية ، واحتمال تعطيل أى تقدم لأى من أشكال الاصلاح الزراعى فى الريف ... الخ وهنا نلاحظ أن أمريكا اللاتينية تمثل حالة خاصة حيث نجد أن كبار ملاك الأراضى *Terratenientes* الذين يمثلون الأحفاد المباشرين لزعماء القبائل *Caciques* يتحولون منذ عدة قرون الى المدن فيوظفون فيها الموارد المقتطعة من الوسط الريفى ويضيفون إلى هذه العوائد المالية للمضاربات والعقارات التى تتم فى الوسط الحضرى . ويشجع هؤلاء الملاك على ذلك التطور السريع والعشوائي للمدن وقد لوحظت مثل هذه الظاهرات أيضاً فى الهند وفى المغرب وفى ايران .

ويأتى المصدر الثانى للسلطة من احتكار العلاقات مع العالم الخارجى وهى ظاهرة يمكن تلمسها فى عديد من الميادين الاقتصادية الكبرى مثل الزراعات التصديرية ، واستخلاص المعادن والصناعات التحويلية الأولية وعلى وجه الخصوص عمليتا التصدير والاستيراد وتجارة الجملة ، ومصاريف الادخار والقطاعات البنكية ، وحلقات توزيع السلع فى الداخل . وتعطى جزر المارتينيك مثلاً على اقتصاد يتحكم فى مجموعه قرابة عشرة مستوردين يتحكمون فى استقدام المنتجات الأساسية مثل اللحوم والأسماك ومواد البقالة والأخشاب والنبيذ والطباق والبنزين والسيارات ويتحكمون أيضا فى عدد من القطاعات الأساسية منها التجارة والنقل الداخلى والترفيه والسياحة .. وتلك هى الحال نفسها فى أفريقيا المدارية وفى أمريكا اللاتينية حيث تعمل الشركات التجارية الكبرى – التى تكون فى الغالب ذات أصول أجنبية – على دفع كبار الزراع وذوى المناصب الادراية العليا الى أن يكونوا أصحاب أهمية قومية ولأن يصبحوا منافذ لبلادهم على الخارج ومن ثم تكون الأولوية لهؤلاء فى استقبال وتوجيه المعونات الدولية والاستثمارات الخارجية مما يقوى من ناحية أخرى من نفوذهم السياسى .

وتمثل الخدمات العامة على المستوى القيادى مصدراً ثالثاً للسلطة حيث تؤدى الاوليجاركية (تحكم فئة قليلة) الاقتصادية إلى السيطرة على الادارة العليا وعلى الجيش وعلى الشرطة وعلى الجهاز القضائى وعادة ماتكون هذه السيطرة متضامنة مع السلطات الدينية ذات النفوذ القوى أحياناً (مثل الطرق الصوفية فى اقليم الساحل *Sahel*) ونلاحظ فى معظم دول العالم الثالث أن هناك طبقة بيروقراطية أو تقنوقراطية آخذة فى التكون دون أن تكون لها علاقات واضحة مع طبقات الملاك المهيمنين على الاقتصاد . ويمكن أن نتلمس بسهولة النتائج التى تترتب على هذا النفوذ المتزايد : التضخم الادارى والعسكرى وسوء الخلق ، والغش والتزييف ، والرشوة وهى أمور قد يقال عنها " أنها أمراض الطفولة فى كل البلدان المتخلفة " . قبل أن يضيف سنجور *Senghor* رئيس السنغال السابق إلى ذلك " يسبب التزييف وسوء استغلال الأموال العامة خسائر فادحة فى كل عام فى ميزانية الدولة (السنغال) تقدر بعدة مليارات . وتمثل المشكلة الأخطر فى رغبة الفرد فى انفاق أموال أكثر مما يتوفر لديه . ما يدفع بالبعض إلى أن يبقى على هامش المجتمع فى محاولة لإتخام البطون حينما يكون الإنسان موظفاً ، وفى ممارسة الغش فى كل صورة حينما يكون رجل أعمال " (من خطاب فى ٢٩ مارس ١٩٧٤) . وتقدم الهند أمثلة مشابهة من الرشوة والسوق السوداء .

وتتكون " الصفوة " التقليدية من فئة اجتماعية عاطلة أو شبه عاطلة . ويميل هؤلاء ميلاً خاصاً إلى حب التظاهر والتقليد الذى يتمثل فى محاولة التطبع بالعادات الاستهلاكية فى المجتمعات الصناعية بطريقة مكلفة ومظهرية . ومايقلق هؤلاء فقط هو محاولة ريجاد هوية لهم تتفق وأحد النماذج الأجنبية التى يعتبرونها أعلى مكانة . ويؤدى موقف الطبقة الادراية الممتازة إلى : " تكاثر " وزارى – سياسة تمثيل دبلوماسى " مخربة " – راتب شهرى لعضو البرلمان يوازى دخل الفلاح فى ست سنوات – استهلاك ترفى – سيارات – ملابس – خمور – اسكان ممتد – فيللات أنيقة فى أحياء تقل فيها الكثافة ممايؤدى إلى ضخامة نفقات توصيل المرافق العامة – خدم عديدون ... الخ . ويعانى ميزان المدفوعات فى هذه البلاد من

الاستيراد الباهظ التكاليف لسلع أجنبية معقدة ولتصدير العملات الوطنية التى ينفق منها أفراد هذه الفئة القليلة فى رحلاتهم إلى الخارج ، خاصة عن طريق التحويلات المالية إلى البنوك الأجنبية ويعمد الرؤساء والوزراء الحذرين إلى تأمين أيامهم الصعبة بعمل احتياطى لهم فى البنوك السويسرية وتشترى زوجاتهم فيللات على شواطىء بحيرة ليمان . ويكفى أن نقول بأن الطبقات الموسرة فى أمريكا اللاتينية تودع فى البنوك الأوروبية والأمريكية (الشمالية) أكثر من ١٤ مليار دولار . تؤدى مثل هذه المواقف التى لايزعجها كثيراً الاهتمامات الوطنية ، إلى أن تجعل من الاوليجاركية التقليدية عنصراً أساسياً فى الكبح بل التعطيل الكامل للتطور والتنمية الضروريين - وقد أبرز كثير من الباحثين أن " السبب الرئيسى للتخلف هو أن السلطة المفرطة للأقلية الممتازة التى لايشغلها إلا العمل على استمرار نفوذ أفرادها مع تعطيل التقدم الاقتصادى أكثر من محاولة تشجيعه والتمسك بسوء الاستغلال الزراعى ونقص فرص العمالة ونقص المستوى التعليمى والاعلامى مع جعل تضخم الخدمات الادارية والعسكرية والشرطية كصمام أمن مؤقت واتخاذ علاقاتهم مع القوى الخارجية أداة لتاكيد سلطانهم الاقتصادى والسياسى . ورغم ذلك فهناك علامات ظاهرة من التحول ينبغى أن نبرزها .

وتحتوى الدول والأقاليم التى مستها عمليات تحديث أقدم وأقوى - بالإضافة إلى طبقة القياديين التقليدية - على نواة لطبقة من الملاك ورؤساء المؤسسات يتميزون بنشاطهم ويعدم ركونهم إلى البطالة وتشغلهم قضايا التنمية والادارة أكثر مما يشغلهم الاحتفاظ بالمراكز التى حققوها . وفى أمريكا اللاتينية يخرج هؤلاء الصناعيون وكبار التجار عادة من بين المهاجرين الجدد الذين لاتربطهم علاقات قديمة مع الاوليجاركية التقليدية ، وهو يرتبطون فى نفس الوقت بروابط مالية وثيقة مع الدول المتطورة بل يتحملون أحياناً عبء ادارة الاستثمارات الأجنبية . وكان دور هؤلاء مهماً فى توطيد الصناعات التجهيزية الثقيلة ،ويحتفظون بدرجة عالية من التركيز المالى . ففى البرازيل وفى سنة ١٩٥٥ كان هناك خمس شركات تتحكم فى ٨٥ ٪ من سوق الصلب وأربع شركات تسيطر على ٧٠ ٪ من انتاج الفحم وثلاث بالنسبة لكل انتاج

الأسمنت ، وعشر بالنسبة لـ ٥٦ ٪ من مصانع القطنيات وتكونت تبعاً لمثل هذه الأمور تكتلات احتكارية مثل حلف باتيو *Trust Patio* وفى بوليفيا ومجموعة ماتارازو *Matarazzo* فى البرازيل (النسيج والصناعات الغذائية ولوتارديلى *Lunardelli* (البن) والمجموعة الهندية بورلا وتاتا *Burla & Tata* (الحديد والصلب) .وكان صعود البورجوازية الصناعية محسوساً فى دول كالمكسيك (مونترى جوادالاجار) والبرازيل (حول ساوباولو) وعلى الإجمال كان هذا التطور ملحوظاً على وجه الخصوص فى أمريكا اللاتينية على عكس الحال فى أفريقيا المدارية وفى آسيا حيث تمثل " الصفوة الجديدة " دوراً أقل أهمية بالنسبة للجيش والإدارة العليا وحيث يتاكد الوضع الاجتماعى لهذه الصفوة عبر هذين الأخيرين .

٢ - الوضع الهامشى للطبقات الدنيا : -

يعتبر يعتبر الخبراء المتخصصون - كما سبق أن أشرنا - أن ٤٠ ٪ تقريباً من سكان العالم الثالثيحصلون على دخل ضئيل وغير ثابت ويعيشون فى ظروف سيئة للغاية ومايزالون بعيدون عن أى تقدم اقتصادى وعن مجالات الخدمات الإجتماعية وعن عمليات الارتقاء الاجتماعى .

هذه هى الحال مثلاً فى الهند حيث تمثل الطبقات الدنيا نسبة تتروح بين ٤٠ - ٥٠ ٪ من إجمالى السكان وحيث تشكل الطبقات " المتأخرة " حوالى ٢٠ - ٢٥٪ من إجمالى السكان . والواقع أن الوسائل التى يحدث بها هذا الوضع الهامشي متعددة ومتراكمة ويمكن أن نشير إليها كمايلى : -

- مظاهر العزلة والانغلاق فى أقاليم أو مناطق أو أحياء مخدومة بطريقة سيئة ، أو غير مخدومة على الاطلاق بالمرافق العامة الأساسية : الطرق والشوراع - المياه - الكهرباء - الصحة العامة .

- استعمال محدود وثانوى للنقود وضعف التبادل التجارى بين المناطق الواسعة أو بين الطبقات الاجتماعية التى تحرص على الحصول المباشر على الحاجيات المعيشية الأساسية .

– تأخر حضرى شديد حيث تحمل الأرقام نسباً مرتفعة من الأمية (عادة أكثر من ٨٠ ٪ فى الفئات العمرية الشابة) ولكن هذه الأرقام لاتعبر تماماً عن كل الحقيقة ، ففى الهند يؤدى وجود أعداد غفيرة من طلبة المدارس إلى ظاهرات خطيرة من التكاسل والإهمال تصل نسبتها إلى ٦٠ – ٧٠ ٪ بعد السنة الحادية عشرة من العمر .

– الظروف المؤسفة لهجرات الريفيين إلى المدن المزدحمة والعوارض الاجتماعية والنفسية التى تصاحبهم مثل عدم الشعور بالانتماء وعدم الاحساس بوجود العشيرة ، عدم القدرة على التكيف ، فقد المقومات الحضارية .

– حياة هشة ومهددة دائماً فى القطاعات القديمة مثل الحرف البسيطة والتجارة المحدودة الحجم وليست هذه هى حال القطاعات الأحدث وأكثر تنظيماً سواء فى الانتاج أو التوزيع .

– مستويات منخفضة جداً من العمل ومن الدخل لاتسمح بالوصول إلى أنماط الاستهلاك التى تمارسها الطبقات الميسورة وتؤدى استحالة الوصول إلى هذا المستوى إلى تحلل فى القيم المتوارثة ممايؤدى أيضا إلى احساس عام بالاحباط تفسره سلوكيات الجريمة والتعصب والثورة .

– ارتباط مستمر بين هذه الأسباب المختلفة للعزلة الاجتماعية وبين مظاهر الرفض الأخرى التى يرجع إلى اختلاف اللون والجنس والدين والثقافة والأصل القبلى . وحتى فى البلاد التى تعد – ظاهرياً – أقل ميلاً إلى العزلة الاجتماعية الجنسية مثل دول أمريكا اللاتينية تحدث فيها مثل هذه الظاهرات ، أما البرازيل فى الخمسينات فان ١٦٫٦ ٪ من النساء السود كن خادمات فى مقابل ٣٫٦ ٪ فقط من النساء البيض . وفى مقابل ٣٧٫٢ ٪ من العمال السود فى ساو باولو كان هناك ٦٫٧ ٪ فقط يمارسون أعمالاً حرة .

ويميز الكتاب عادة بين شكلين من الهامشية أحدهما يتعلق بسكان الريف والمدن الصغرى ، والثانى يرتبط بسكان المدن الكبرى *Agglomération* . ففى

الوسط الحضرى ترتبط الهامشية بالمهاجرين الجدد الذين يبحثون عن العمل وعن السكن والذين تكون أعدادهم أحياناً - مع الزيادة الحضرية السريعة - كبيرة . ففى عواصم دول أمريكا اللاتينية يصل عدد السكان الذين لايندمجون فى الحياة الاجتماعية إلى الثلث - ويعيش الربع فى مدن الصفيح *Bidonvilles* ويصور كثير من الباحثين بدقة مفهوم " الهامشية السكنية " فى بضعة أرقام ذات دلالة خاصة ، فيعيش ٥٠ ٪ من سكان كلكتا وكنشاسا فى مناطق الأكواخ وتصل هذه النسبة فى مانيلا ، وليما وريودى جانيرو إلى ٢٥ ٪ وتصل النسبة إلى الثلث فى مدينة المكسيك وفى كاركاس . وتمثل مدينة الصفيح - التى لن نسهب فى وصفها - حيث نفعل ذلك فى موضع آخر - الاسقاط المكاني والاجتماعي لظاهرة الهامشية وهى تشابه فى نموها وتركيبها ووظائفها جزيرة ريفية فى محيط حضرى مع كونها مرتبطة فى نفس الوقت بالريف ارتباطاً عضوياً يضمن لها الحصول على ضروريات الحياة .

- وفى الوسط الريفى تبدو التناقضات الاجتماعية - رغم كونها أقل ظهوراً فى بعض الأحيان - أكثر عنفاً مما هى فى المدن - وترتكز هذه التناقضات على نظام ملكية الأرض الزراعية فتترك الفلاحين غير المالكين للأرض وصغار الملاك والمزارعين والمستأجرين فى وضع هامشى أدنى وتجعلهم محاصرين بنظام اقطاعى تتسم به علاقاتهم بمالك الأرض . وتساهم ممارسة الاقتراض الربوى واتساع نقص فرص العمالة وعدم انتظام الدخل إلى اتساع الهوة فتشكل عاملاً قوياً يدفع إلى النزوح إلى المدينة حيث تستمر التناقضات ولكن بأشكال أخرى .

٣ - محدودية الطبقات الوسطى : -

ان ظهور الطبقات المتوسطة هو النتيجة المنطقية لتطور طويل فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الآخذة بأسباب التحديث . ويعتبر هذا الظهور مؤشراً حقيقياً لقياس التغيرات التى حدثت وحدود هذه التغيرات التى وأن كانت جد متفاوتة ويصعب تلمسها أحياناً - تبدو واضحة فى كل مجال . وعلى ذلك فكما تشير حالة تونس التى وصفها جان بونسيه *J. Poncet* حيث تسير الدينامية الاجتماعية

بخطى متعثرة أو مترددة فى اتجاهات معقدة ومضطربة يمكن أن نتبين منها :-

– اتجاه عام نحو نشر التحديث *Deffusion de la Modérnisation* ويتمثل ذلك فى نهضة تعليمية ملحوظة يستفيد منها ٢٠ ٪ من إجمالى السكان وتجهيزات صحية واستشفائية خاصة فى مجالس الطب الوقائى وحماية الطفولة ، وتنظيم الأسرة .. الخ .

– تفريغ للريف *Dérualisation* وتضخم فى المدن الرئيسية : حيث تضم تونس العاصمة ١٨ ٪ من مجموع السكان فى مقابل ١٢ ٪ فى ١٩٥٦ وتضاعف عدد سكانها فى خلال هذه المدة .

– نمو فى طبقتى الموظفين والعمال فى الريف كما هو فى المدينة : حيث تحول أكثر من نصف العاملين بالزراعة ليصبحوا عمالاً *Prolétarisés* وتضاعفت أعداد الموظفين فى مجال الصناعة والخدمات " فان محاولة الوصول إلى أسلوب رأسمالى فى الانتاج وإلى عمالة وظيفية منتظمة تعتبر خطوة فى سبيل التقدم باعتبارها تمس جمهوراً ريفياً يعانى من نقص فرص العمل ويمارس الزراعة تحت وطأة أصحاب النفوذ والمقترضين الربويين والملاك الذين لايوفرون فرص العمل إلا موسمياً أو وقتياً " ومع ذلك فلازال هؤلاء العمال محدودى العدد وضعيفى الرواتب وغير مستقرين وغيرمنظمين .

– ظهور طبقة صغيرة من رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات ذات علاقة وطيدة مع المستثمرين الأجانب ويميل هؤلاء عمداً نحو قطاعات التجارة والفندقة والعقارات أكثر من ميلهم إلى الصناعة الحديثة .

– تقوية الطبقات المتوسطة التى تشمل المثقفين والاداريين وحملة المؤهلات والموظفين الذين يشكلون " القطاع الحضرى الثالث *Citadinité Tertiaire* والذين يمكن مقارنتهم بطبقة البورجوازية الصغيرة والعلاقات بين هؤلاء وبين عامة الناس علاقات ضعيفة فهم ممزقون بين " القديم التقليدى " الآخذ فى التلاشى وبين " الحديث " غير المتناسق والمخيب للآمال .

والواقع أن التحولات الملحوظة فى تونس منذ عقدين تقريباً تعتبر علامة وشاهداً على التغيرات الاجتماعية التى حدثت فى العالم الثالث مثل التدهور السريع فى القطاع الزراعى وتضخم القطاع الثالث *Tertiaire* وتغلب الحركات " الأفقية " (من الريف إلى المدينة) على الحركات " الرأسية " (الارتقاء الاجتماعى) ومحدودية الشواهد العملية على التصنيع .

تبدو المعرفة الاحصائية لهذه الطبقات الوسط معرفة محدودة للغاية ، لصعوبة تمييزها من بين المركب الاجتماعى الناقص والمتغير فى دول العالم الثالث . ورغم ذلك فمن المنطقى أن نشير أولاً إلى الاداريين الذين يوجدون عادة بأعداد ضخمة ويتمتعون بالاستقرار الوظيفى وبالدخول المرتفعة وبالسلطة الادارية والسياسية الممتدة ويأتى بعد هؤلاء حملة المؤهلات العليا والمتوسطة الذين يعملون فى القطاع الخاص والذين يكونون دائماً محدودى العدد (٤٠٠ فقط في السنغال من بين ٩٠٫٠٠٠ موظف فى القطاع الخاص و٣٠٫٠٠٠ فى القطاع العام) وتشمل هذه الفئة أيضا مجموعة محدودة من " غير اليدويين " أى من أصحاب المهن الحرة مثل التجار المتوسطين والصناع الصغار والمهندسين والفنيين والجامعيين وموظفى الصحافة .. الخ . وقد ارتقى كثير من هؤلاء إلى هذه المراكز بحلولهم محل الكوادر التى أتى بها الاستعمار ومحل المتخصصين الأجانب الذين لازالوا كبيرى العدد نسبياً (٧٠٠٠ مغترب فى السنغال أي ٣ ٪ من موظفى الحكومة و١٠ ٪ من مناصب القطاع الخاص) . ويجب أن نفرد أخيراً مكاناً خاصاً لعمال القطاع الصناعي الحديث الذين يصنفون فى كل مكان خارج العالم الثالث ضمن طبقة البروليتاريا ولكنهم يحتلون فيه مكاناً تبعاً لاستقرارهم الوظيفى ودخولهم الأكثر ارتفاعاً من المتوسط العام وبداية تكوينهم للتنظيمات النقابية ، ونفوذهم السياسى المتزايد وفى الوسط العمالى الذى لازال محدوداً وسيء التركب وغير مستقر ، وبائس . يمثل هؤلاء نوعاً من الارستقراطية العمالية المتضامنة ، تدفعهم امكانياتهم البسيطة - عن طريق الادارة أو التجارة - إلى الطبقة البورجوازية الصغيرة ، ويستتبع ميل الدولة لأن تصبح المستثمر الرئيسى وصاحب العمل الصناعى الأول توطيداً لمثل هذه الاتجاهات

كما يقوى هذا الميل من الاتجاه إلى الفردية *Individualisme* وإلى الخنوع *Sou-mission* ونظراً لاعتماد هذه الطبقات المتوسطة على التدخل الأجنبى وعلى السلطات الحكومية وعلى الطبقات المتوسطة على التدخل الأجنبى وعلى السلطات الحكومية وعلي الطبقات القيادية فان ذلك يمنعهم من أن يكونوا كما كانت الحال فى زمن الثورة الصناعية فى البلاد التى تعتبر الآن متقدمة – أداة محركة للديناميه والتغير الاجتماعيين – ويعتبر كثير من الكتاب أن القلة العددية وعدم القدرة الحالية لهذه الطبقات المتوسطة عوامل أساسية فى استمرار التخلف . وعلاوة على ذلك فان التوتر الاجتماعى يظل كامناً ، إلا فى حالات استثنائية تتمثل فى توجيه الاتهام للتركيب الاجتماعى ذاته . وقد يعبر عن ذلك أحياناً بانتفاضات هامشية وتلقائية (الاضرابات الجامعية – الجريمة الحضرية – الاضطرابات فى الريف) ، وقد يحدث أن تكون القوات المسلحة وهى جزء من الطبقة المتوسطة تتميز بكونها ضخمة وقادرة وقد تحدث من خلالها بعض عمليات الارتقاء الاجتماعى – هى المنفذ الذي يعبر منه هذا التوتر الاجتماعى من خلال تجارب " ثورية " (بيرو – مصر – الكنغو) فيتحقق من ذلك بعض المطالب التى يصعب صياغتها .

ثالثاً - تفاوتات إقليمية حادة :ـ

تتنوع " الثنائية " *Dualisme* التى لاحظناها على المستوي الاجتماعى بشكل مناظر فى الحدة على المستوى المكانى والجغرافى وان ماينبغى الآن هو أن نبحث عن تفسير هذه الظاهرة ليس فقط فى تفاوت الأنشطة الإقتصادية (زراعة معاشية أو زراعة تصديرية ، مناطق صناعية وتجارية ، مجمعات حضرية) ولكن أيضا فى التفاوتات الآتية :ـ

– التناقضات السكانية الإقليمية : التى تتضح غالباً – باستثناء الجزر المدارية وأقاليم الشرق الأقصى المزدحمة بالسكان – بالمقارنة بين مناطق شاسعة شبه خالية من البشر وبين نطاقات أو بقع كثيفة السكان والاستغلال ، (تحدث أوليفيه دولفوس *O. Dolfuss* عن بيرو بوصفها "تجمعات سكانية فى شكل أرخبيلات") .

– الظروف التاريخية المختلفة لاستقرار الجماعات البشرية حيث فضل الإنسان في غالبية بلدان العالم الثالث سكنى السواحل على حساب الداخل .

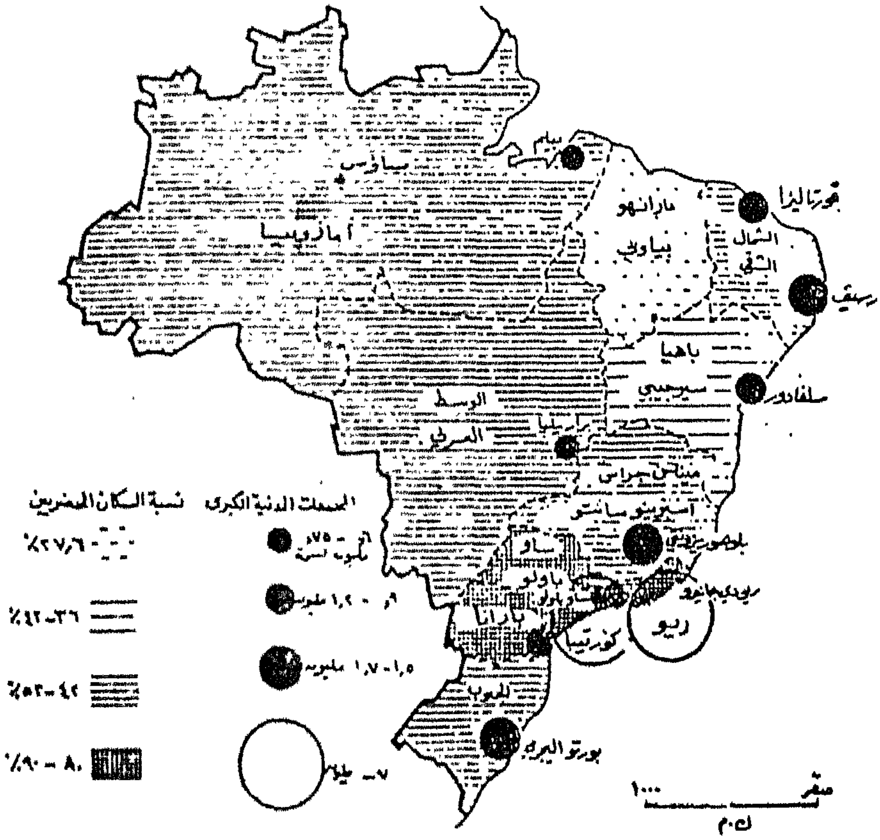
– النقص العام في المرافق الأساسية اللازمة لتوغل الإنسان في مكان ما والخاصة بتجهيز هذا المكان . ويبدو النقص صارخاً بالنسبة للسكك الحديدية ولمصادر الطاقة بمايدع أجزاء واسعة من الأقليم بعيدة عن المسارات الاقتصادية الحديثة ويجعلها منغلقة أو مفتقرة إلى الخدمات بل ومخصصة – تبعاً لذلك – لأنماط من الاستغلال العشوائي .

يعاني الوسط الريفي – فيما عدا المناطق المخصصة للزراعة التصديرية وبعض الجيوب التعدينية – من عملية اهمال متزايدة سواء في ذلك بواسطة الشبان العاملين والمثقفين الذين يهاجرون إلى المدن ، أو التجار والصناع الذين لايجدون في الريف الأيدي العاملة مدفوعة الأجر ، أو المخططين الذين يفضلون تكريس الجهود والأموال العامة أو الأجنبية في التصنيع وفي التعمير الحضري ، أو كبار الملاك أنفسهم الذين لايقلقهم كثيراً أن يروا بواكير الخراب تصل إلى الريف . وبدلاً من أن تعمل مؤسسات التعمير الزراعي على تحديث الانتاج والتركيب الاقتصادي في هذه الأقاليم المتأخرة فهي تعمد بالأحرى إلى استزراع مناطق جديدة بتكاليف أقل ، رغم ضخامتها (مثلما هو الحال في اقليم أمازونيا بالبرازيل وفي دول الأنديز) .

وقد تتغلغل المدن التي تلعب دور مراكز الجذب التنموية (أقطاب التنمية الجديدة *Nouveaux Pôles de Croissance*) في هذه البيئة الريفية أحياناً ، ورغم ذلك فلكون هذه الأقطاب ترتكز على نشاط اقتصادي واحد (الصناعة الثقيلة : الصناعات الحديدية التكرير – انتاج الطاقة أو السياحة الدولية أو تهيئة الموانئ ..) فأنها تعجز عادة عن نشر التطور المرتقب وتعتبر هذه النويات المنعزلة مع ضخامة النزوح الريفي والتدهور الزراعي كأقطاب حقيقية للتخلف .

ونلاحظ في البلاد التي تطل على جبهة بحرية واحدة على الأقل – ومن المؤسف أن نلاحظ أنه من بين البلاد الفقيرة لاتمتلك الغالبية هذه الميزة – تركزاً في الأنشطة الحديثة على السواحل وعلى طول محاور النقل الكبرى التي تخدم ظهير

الاختلافات الإقليمية فى البرازيل



شكل رقم (٧)

الموانى الرئيسية . وترتبط الأنشطة البنائية السائدة فى أغلب الأحيان وبطريقة واضحة مع المجتمعات الحضرية الرئيسية حيث تحتكر المدن الكبرى حسب أحجامها واتساع نفوذها كل مجالات التنمية وتصل إلى مستويات غير عادية من التركيز الديموجرافى والاقتصادى – وتلاحظ مثلاً أن مدينة داكار قد تحتوى على أكثر من ١٧ ٪ من مجموع سكان السنغال ويتزايد سكانها بمعدل يصل إلى ضعف نظيره بالنسبة لمجموع سكان البلاد وتحتكر هذه المدينة من ناحية أخرى ٦٦ ٪ من الموظفين و٤٧ ٪ من الحرفيين و٥٣ ٪ من الأطباء و٦٠ ٪ من طلبة المدارس الثانوية ، ويشمل الاقليم الحضرى لمدينة نيروبى (كينيا) ٤ ٪ من السكان ولكنه يمتلك ٤٠ ٪ من الدخل القومى ، وكان اقليم ساوباولو الحضرى ذا وزن خاص فى البرازيل فى مقابل ١٩ ٪ من جملة السكان يعيشون فى هذا الاقليم كان هناك ٣٧ ٪ من العاملين فى قطاع الصناعة والحرف و٢٧ ٪ من العاملين فى قطاع التجارة والخدمات و٧٦ ٪ من العاملين فى الصناعات الميكانيكية والكهربائية و٤٣ ٪ من الأرصدة البنكية و٤٣ ٪ من جملة السيارات الصالحة للسير .

رغم ضآلة المقاييس فأنها تشير بالفعل إلى تناقضات أكثر عمقاً مما هو موجود فى البلاد الصناعية وعلى سبيل المثال فبالمقارنة بفرنسا التى تصل فيها الفروق الاقليمية لمتوسط الدخل إلى نسبة أقل من ١ : ٢ ، تصل هذه الفروق فى المكسيك إلى نسبة ١ : ٦ (أقل من ٢٠٠ دولار فى ولاية تشياباس وأكثر من ١١٠٠ فى ولاية مكسيكو) ، وإلى ١ : ٨ فى البرازيل بين اقليم ريودى جانيرو وولاية مارانهوا ، وإلى ١ : ١٠ فى السنغال ، وإلى ١ : ١٣ فى كينيا . ويزيد النمو المتراكم فى المدن الكبرى إلى اتساع الهوة بين الأقاليم بدلاً من أن يسد هذه الهوة . فحيثما يصل نمو المدينة إلى سرعة معينة تعتمد المدينة على مدينة مثلها أكثر من اعتمادها على الاقليم . ومن المؤكد أن المدن الأفريقية تمثل من بعض النواحى واجهة زجاجية لحضارة معينة .. ولكنها تبدو غريبة على أفريقيا ذاتها " .

رابعاً : التنمية الاقتصادية وتضييق التفاوت :ـ

تجمع نتائج الدراسات " المخلصة " عن العالم الثالث على ابراز ملاحظة تدعو

إلى القلق ، ذلك أن عمليات انماء الدخل القومي على سرعتها وايجابيتها ليست مصحوبة (دائماً) بتحسن عام في مستوى المعيشة أو بانقاص متدرج للاختلافات الكثيرة ، ولكنها تؤدى بالأحرى إلى تعميق التناقضات الاقليمية والاجتماعية ، والنتيجة هي مزيد من الغنى للأغنياء ومزيد من الفقر للفقراء : ففى خلال الفترة بين ١٩٦٠ – ١٩٧٠ ازداد نصيب فئة الـ ٥ ٪ الأكثر غنى من ٢٩ – ٣٨ ٪ بينما تناقص نصيب فئة الـ ٤٠ ٪ الأكثر فقراً من ١٠ – ٨ ٪ وفي المكسيك تزايد نصيب الـ ١٠ ٪ الأكثر غنى من ٤٩ – ٥٠ ٪ بينما انخفض نصيب الـ ٤٠ ٪ الأكثر فقراً من ١٤ – ١١ ٪ وتناقص نصيب الـ ٢٠ ٪ الأكثر بوساً من ٦ – ٤ ٪ . وقد لوحظت هذه الظاهرة على المستوى الرسمي كما أشار إليها رئيس المكسيك السابق بقوله (كان هذا العقد بالنسبة لمعظم شعوبنا يمثل فترة من الهامشية المتزايدة .. فان أعداد العاطلين والأميين كان أعلى من نظيره منذ عشر سنوات مضت) .. وكذلك لاحظ رئيس جمهورية كوت دوفوار أن (التفاوت في الدخل يتزايد والهوة التي هي دائماً واسعة – التي تفصل بين من يقومون على أمر التنمية ومن يستفيدون منها فقط أصبحت حقيقة مقلقة في مركباتنا الاجتماعية) ، ومن الملاحظ أن هذين البلدين (المكسيك وكوت دوفوار) قد شهدا تنمية اقتصادية سريعة وصفت في بعض الأحيان بكونها " معجزة " وأدت إلى تزايد مستمر كما حققت تزايداً في الانتاج الصناعي وصلت نسبته إلى ٤ر٨ ٪ و١٥ ٪ ولكن البطالة سارت أيضاً على نفس الخطى في طريق الزيادة حيث وصل عدد العاطلين كلياً أو جزئياً في المكسيك إلى ٨ر٥ مليون أي نسبة ٤٤٪ من إجمالي أعداد السكان النشطين كما يعيش١٢ ٪ من العاطلين كلياً في مدن كوت دوفوار . وهناك حالات أخرى عديدة لحالة " النمو دون تنمية " وصفت بأقلام عديدة من مصر والبرازيل والهند وتنزانيا . وحتى يمكن تفسير مثل هذه الظاهرات ينبغي أ نميز بين مستويين من ردود الأفعال : ـ

(أ) الاعتراف بمؤشر اجتماعي مشترك بين كل حالات الاقتصاد الليبرالي يجعل من التفاوتات *Inégalités* حافزاً وناتجاً عادياً للتمويل ويعتمد هذا الأخير على سرعة زيادة التفاوتات وقد ميز مكتب العمل الدولي على هذا الأساس ثلاث مجموعات من الدول : ـ

- دول تتميز بكون متوسط الناتج فيها بالنسبة للفرد يصل إلى أقل من ١٠٠ دولار (بورما · بنين - تشاد ..) ومن ثم فالفروق في الدخل تبدو طفيفة .

- يصل التفاوت إلى أقصاه في مجموعة الدول التي يتراوح فيها متوسط الناتج للفرد بين ٢٠٠ - ٥٠٠ دولار (البرازيل - العراق - جامايكا - لبنان - المكسيك - بيرو ..) .

- تعود مستويات التفاوت إلى تناقصها بازدياد متوسط الدخل وذلك في البلاد التي يتراوح فيها هذا المتوسط بين ٥٠٠ - ١٠٠٠ دولار ، (الأرجنتين - اليونان - فنزويلا) وتتزايد هذه الظاهرة في البلدان المتطورة .

(ب) وضع خاص بالدول المتخلفة - التي يجب أن تبحث عن الاستثمارات الأجنبية الضرورية لتحقق النمو الاقتصادي ولاتستطيع اذن الاستفادة من هذه الاستثمارات : من استخداماتها أو من نتائجها ، إلا في أضيق الحدود (وهي البلاد التي سبق ذكرها مثل البرازيل - المكسيك - كوت دوفوار - تونس والتي استعانت أكثر من أي دول أخرى برأس المال الأجنبي) والواقع أن النظم الضريبية العاجزة أو المترددة والمرتكزة في هذه البلاد على فرض ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك لاتشكل اضافة مهمة إلى المساواة بين الدخول مثلما تفعل الضرائب المفروضة على الدخول في البلدان المتطورة . وتنبغي الاشارة أخيراً إلى أن معدلات النمو تعتبر عادة مقياساً للنجاح ومن ثم يضحي بكل شيء في سبيل تحقيق التقدم وهو أمر يقضي في خطوة تالية إلى أهداف الخطة من نواحي توفير العمالة الكاملة والتسوية بين الدخول ويذكر بعض الباحثين أن الآخرين يفكرون في أنه حينما تصل الفاقة إلى مستوى معين فان محاربته على كل الجبهات يجب أن تكون الهدف الأساسي للتنمية حتى ولو كان على حساب البطء الشديد في النمو الشامل وهذا هو الاتجاه الذي سارت فيه بعض التجارب مثل تجربة الصين وكوريا الشمالية وكوبا وقد أثبتت هذه التجارب أن النمو والعدالة الاجتماعية لم يكونا بالضرورة منفصلين طالما كانت البنيات الأساسية والوصاية الأجنبية موضع اعادة نظر .

الباب الثالث

عدم التوازن الاقتصادي

الفصل السادس : الزراعة المعاشية وتطورها .

الفصل السابع : التخصص فى التصدير .

الفصل الثامن : تقويم ومشاكل : محاولات الحل .

الفصل التاسع : طموحات التصنيع وصعوباته .

الفصل العاشر : التحضر : محصلة متناقضة .

الفصل السادس

الزراعة المعاشية وتطورها

اولاً : تنوع وضعف الأنظمة المعاشية التقليدية .

ثانياً : الانفتاح التجارى .

الفصل السادس

الزراعة المعاشية وتطورها

تتمثل فى البلدان النامية نماذج متنوعة للزراعة ويظهر التعارض بين الزراعة التقليدية المعاشية التى تمثلها أنظمة تقليدية كزراعة الحريق أو زراعة الأرض المغمورة (الأرز) ، وبين زراعة التصدير أو العلمية ، تتمثل بالمزارع العلمية الكبيرة *La plantation* والتى تنوعت كثيراً فى الوقت الحاضر ، بين هذين المثالين تطورت كل أشكال الانتاج فى العالم ممثلة فى الانتقال من زراعة الاكتفاء الذاتى المعاشية ، إلى الزراعة التجارية . وهذه الأخيرة يمكن أن تكون زراعة محلية أو اقليمية أو وطنية . وسوف يلقى الفصلين التاليين الضوء على هذه التحولات ، وسوف يكون البدء بفصل يختص بتقويم وتحليل المحاولات التى هدفت إلى وضع الحلول لمشاكل الزراعة فى البلدان النامية .

أولاً : تنوع وضعف الانماط المعاشية التقليدية :-

يعيش العاملون حالة اكتفاء ذاتى ، لم يبق منها سوى فى بعض المناطق النادرة من الأرض : فى الغابة الأمازونية ، فى غينيا الجديدة ، وفى أفريقيا المدارية . مع ذلك إذا أدخلنا فى هذه المجموعة أنماط الانتاج التى يكون فيها الفائض بسيطاً ، لوجدناها تمتد على الجزء الأكبر من أفريقيا وآسيا المدارية ودون المدارية وأمريكا اللاتينية .

ومن خلال نماذج الانتاج المتنوع : تنوع فى التنمية الزراعية ، تنوع في درجة تنظيم الأرض وما عليها من السكان ، لانجد سوى بعض النماذج الخاصة التى تنطبق عليها المواصفات .

١ - زراعة الحريق المتنقلة : -

وصف بعض الباحثين الزراعة المميزة للبلدان المدارية بكونها تقوم على الحقل المؤقت ، الذى يستصلح بشكل عام ، ثم ينظف بواسطة النار ، ويذر أو غرس المحاصيل مباشرة ، أو بعد تسوية سطحية التربة لمدة سنة أو ثلاث سنوات متعاقبة ، ثم يترك بوراً لمدة تتراوح بين ١٠ - ٢٠ سنة أو حتى ٢٥ سنة ، تعود بعدها الخصوبة للأرض خلال تكاثر النبات الطبيعى عليها ، أما جنى الثمار ، فيمثل فى الغالب نشاطاً تكميلياً ، يتم خلاله الاستفادة من ثمار الأشجار الطبيعية المتبقية فى الحقول بعد المرور السريع للنيران ، أو تلك الموجودة فى المناطق غير المزروعة . ويوجد الحقل المؤقت المحروق فى أغلب البلدان المتخلفة المدارية ويأخذ أسماء محلية : لوجان *Lougan* فى أفريقيا المدارية ، ولادنج *Ladang* فى أندونيسيا ، وراى *Ray* فى لاوس ، وميلبا *Milpa* فى المكسيك ، وكونيكو *Cunuco* فى فنزويلا . وقد كان هذا النوع من الزراعة شائعاً فى أوربا فى القرن التاسع عشر إذ كان يحرق العشب على حدود الغابات فى أوربا الوسطى ، واستمر الحال إلى وقت متأخر فى أوربا المتوسطية الفقيرة (الجبال الوسطى والجنوبية فى البرتغال مثلاً) .

وتتعدد تبعات هذا النمط الانتاجى ويبدو المنظر الريفى مشوشاً بسبب هذه الحقول ذات الشكل غير المنتظم والحدود غير الواضحة ، وعندما تصبح الحقول بعيدة جداً ، تنتقل القرى ، إذا لم يتم اللجوء لسكن موقت يشغل فى وقت العمل الزراعى . وفى هذه الحقول المؤقتة ، فان الملكية الخاصة غير معروفة ، فالأرض هى من حق المجموعة . وهناك مسؤول خاص عن الأرض يمكن تمييزه عن رئيس الجماعة فهو الذى يمنح حق الانتفاع بالأرض للعائلات .

ان مثل هذا النمط الزراعى لايقدم سوى انتاج متواضع لايسمح بتغذية إلا عدد قليل من السكان . وتظهر دورة مكونة من سنة زراعة و٢٤ سنة بور ، فان السطح المحسود يمثل ٤ ٪ من المساحة القابلة للزراعة ، ويسمح بكثافة ١٢ شخصاً / كم٢ . عند الهانونو *Hanunoo* الذين يشغلون جزيرة فى الفلبين ، تصل الكثافة إلى ٣٠ شخصاً / كم٢ ، فى دورة زراعية من ١٢ سنة ، كما لوحظ فى بعض الحالات أن الكثافات تصل إلى ٥٠ شخصاً / كم٢ .

وتحقق زراعة الحريق المتنقلة توازن هش بين طبيعة لم تتم السيطرة عليها بشكل جيد ، ومجموعة بشرية مرغمة على حياة بائسة ويكمن ضعفها الأساسى فى عدم قدرتها على الاحتفاظ بخصوبة التربة . فالرماد الناتج عن الاحتراق عند استصلاحها السنوى ، يكون فى أغلب الحالات العنصر المخصب الوحيد الذى يقدم للأرض .

ومن أجل التعرف على الصورة التى قدمناها آنفاً ، يجب أن نلاحظ أنه لايتم اللجوء إلى النار مباشرة فى مناطق الغابات الكثيفة ، وإنما لابد من قطع الجزء الأكبر من النباتات . وتزرع هنا أنوع من الدرنيات (مانيوك ، تيام *Igname* ، تاروس *Taros*) التى تتفوق على زراعة الحبوب . أما فى الحقول التى قامت على أثر احراق السافانا والغابات الجافة فتسود زراعة الحبوب (وخاصة الذرة والسورغو *Sorgho*) وفى كل هذه الحقول تكون النار هى العنصر الأساسى فى استصلاح الأرض كما تكون ضرورية لتسوية الأرض وإزالة الجذور والسيقان .

٢ - أشكال التغير فى الزراعة (أمثلة أفريقية) : -

من الشائع أن تخلط زراعة الحريق المتنقلة مع أنماط أكثر تعقيداً . وقد تم دراسة أفريقيا الغربية بعناية من قبل مجموعة من المهندسين الزراعيين والجغرافيين وعلماء الأجناس الفرنسيين والانجليز ، مقدمين العديد من الأمثلة عن هذه الأشكال من التحول نحو الزراعة المستقرة بشكل دائم : -

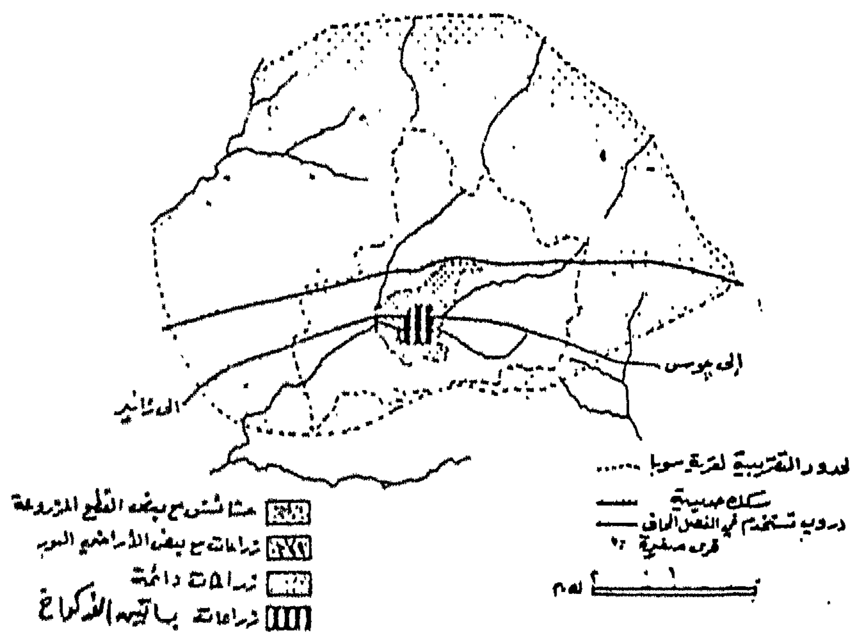
(أ) أنظمة النطاقات ذات المركز المشترك : تختلف الأراضى المزروعة من قبل الجماعة من حيث النطاقات ذات المركز المشترك ، وهو نموذج بسيط يختلط مع الحقول البدائية فى حالة الراحة الطويلة . ويظهر نطاق من بساتين الاكواخ *Jardins de Case* شبه المستمر ، ويكون نواة مزروعة بشكل دائم من قبل النساء فى الغالب ، وتتجدد خصوبة الأرض هنا من خلال تقديم النفايات المنزلية وفضلات الحيوانات الصغيرة .

وتم وصف نظام النطاقات الثلاثة فى مالى ، وفى مناطق السافانا فى شمالى

كوت ديفوار ، وفى بوركينافاسو ، وفى بوروندى .. الخ ، ان نطاق حدائق الأكواخ ، الذى يشكل العنصر المركزى ، يلتقى معه حزام من الحقول المزروعة كل سنة ، أو مع فترة راحة قصيرة (زراعة ١ - ٢ - ٣ سنة) وحقول مؤقتة .

وتوجد أمثلة عن أنظمة ذات أربع نطاقات *Auréoles* مرتبة إما حول قرية كما فى الحالة السابقة (مثال بلاد هاوسا فى نيجيريا ، أو حول سكن العائلة الأبوى القديم كما فى منطقة واجادوجو *Ouagadougou* وكل نطاق منها يتلقى قليلاً من الأسمدة ويترك للراحة مدة أطول من النطاق الواقع إلى الداخل أكثر (انظر شكل٨) .

استغلال الأرض فى قرية سوسا (بنيجيريا)



شكل رقم (٨)

والحقيقة أن العنصر المتميز فى هذا التنظيم ، يكمن فى النطاقات المتوسطة حيث تجدد الخصوبة بأسمدة أعدت بأشكال مختلفة : سماد المزرعة (خليط من بقايا عضوية ومواد معدنية مختمرة) سماد محضر من بقايا منزلية ، أو سماد من بقايا الحيوانات . وعلى الرغم من كل هذا ، فان ماذكر من بقايا ليست كافية فى أغلب الأحوال . وكثيراً ماتوجد حقول قديمة استهلكت بين بساتين الاكواخ والحقول الدائمة .

(ب) زراعة السيرير : *L'agriculture Sérére*

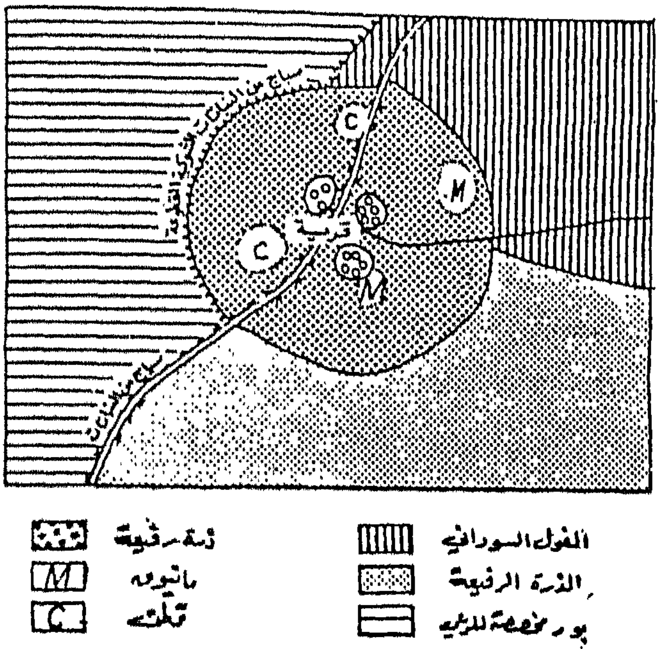
ان تكامل تربية الحيوان مع الزراعة يقود فى بعض الحالات إلى إزالة شبه كاملة للحقول المؤقتة . فسرير السنغال تعطى مثلاً جيداً لهذا الشكل المتطور .

فالنطاق الأوسط (زراعة الاكواخ) تحتله قطع صغيرة من الأرض مخصصة للمنازل ، وتنتج فيها الذرة الرفيعة كل سنة مع قليل من القطن والمانيوق . أما النطاق الثانى فيتضمن الحقول الدائمة ، وهو مقسم إلى ثلاثة أقسام شعاعية ، تتابع فيها الذرة الرفيعة ، والفول السودانى (زراعة تجارية أدخلت منذ زمن بعيد فى النظام الغذائى للسرير) ، وتكون الأرض التى تترك بوراً معزولة بواسطة سياج متحرك ، ترعى فيها الحيوانات ، وإن كانت هذه ترعى فى القطاعين الآخرين بعد جنى المحاصيل . وتصان الخصوبة بواسطة أشجار خاصة تنتشر فى الحقول ولها خاصية إعادة الآزوت إلى التربة ، حيث يستفاد من فصولها وأوراقها كغذاء للأبقار . (انظر شكل ٩) .

وتتفق هذه الزراعة ، والتى أصبحت كثيفة ، مع كثافة سكانية تصل إلى ٥٠ – ٦٠ شخص / كم٢ ، وهى تشبه كثيراً نظام حقول القمح الذى كان ينتشر فى أوربا حتى الثورة الزراعية فى نهاية القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر .

وتظهر هذه الأنظمة الزراعية الكثيفة (مثل دوجون *Dogons*) فى مالى (وباميليكى *Bamilékés*) فى الكاميرون ، وجزيرة أوكارا *Ukara* ، هى أقل ندرة وانتشاراً .

نظام زراعة السيرير (السنغال)



شكل رقم (٩)

٣ - زراعة الأرز في آسيا الموسمية : -

توجد فى اسيا الموسمية أكثر الأمثلة انتشاراً للزراعات التقليدية الكثيفة ، مستغلة الأرض بشكل دائم من ناحيتى المكان والزمان . وأصبحت اليوم تقليدية فى دلتا التونكين حيث ترتفع الكثافات السكانية إلى ٥٠٠ شخص / كم^{٢} بشكل عادى ، وتتجاوز أحياناً ١٥٠٠ شخص / كم^{٢} .

تستغل جميع الأراضى بشكل كامل تقريباً : غابات ، أراضى البور ، المراعى ، ولاتوجد المراعى الطبيعية إلا فوق فواصل الحقول (اللحف) ، والتلال

والهضاب المحيطة بالسهول . أما القرى ذاتها فقد أبعدت مع حدائقها إلى قمم التلال والمرتفعات . أما خارج هذه المرتفعات فتمتد حقول الأرز ، والتى لاتتجاوز مساحة كل منها بضعة أفدنة .

ويفترض هذا النظام المتكامل التحكم بالمياه ، إنما هو نتيجة عمل مشترك تكامل خلال قرون ، وتحقق تحت ظل سلطة تتجاوز نطاق الجماعات القروية ، وخاصة بالنسبة لتنظيم السدود والحواجز المحاذية للأنهار ذات الفيضانات المدمرة . يمكن الحصول هنا على محصولين أو ثلاثة فى السنة فى المناطق ذات الارتفاع المتوسط فى الدلتاوات ، والتى لاتصاب بالغرق فى فصل الأمطار ، ويمكنها الحصول على المياه فى فصل الجفاف وانخفاض مستوى الماء .

وتستند الزراعة هنا على تقنية معقدة وعلى كمية ضخمة من العمل : تحضير الأرض بواسطة الحراثة ، والتمشيط المتكرر فى المشاتل ثم فى المزارع ، ونقل الشتلات على شكل مجموعات مكونة من ٣ – ٤ شتلات ، والاحتفاظ بالماء علي مستوى معين بواسطة أدوات مناسبة وإن كانت ذات مردود ضعيف ، كالسواقى ، والشادوف ، أو مجرد السطول ، وحصاد بالمنجل ، ويتم هذا ٢ – ٣ مرات فى السنة عندما يكون ذلك ممكناً . ويحتاج اتمام العمل إلى (٦٠٠) يوم عمل للهكتار الواحد بالسنة من أجل محصول من ٣٠ – ٤٠ كنتال / هكتار [١] ، عندما يعمد إلى زراعة الأرض مرتين متتاليتين . وتبلغ انتاجية العامل (حاصل الانتاج / العمل المبذول) فى كل الحالات أقل من الانتاجية فى الأنظمة الواسعة .

يستخدم الثور والجاموس فقط للحراثة والتسوية . وقد تناقص هذا الحيوان الضخم ، الذى لايوجد له مرعى ، إلى الحد الأدنى ، وبذلك أصبحت الأسمدة الحيوانية نادرة . ولابد من اضافة السماد الطبيعى إلى المشاتل بعناية (سماد حيوانى أو إنسانى) ، أما المزرعة فلاتتلقى إلا الطمى المجروف فى المستنقعات

---

(١) الكنتال فى الفرنسية بما يساوى ١٠٠ كجم وتذكر المعاجم أن الكنتال تعريب لكلمة قنطار العربية . ويقابل الهكتار ٠٠٠ر١٠ متر مربع . المعرب .

والسواقى أو الأوراق المدفونة وهى خضراء ، ومع عدم كفايته فان هذا السماد يؤمن مع ذلك استمرار المحاصيل .

وتتطلب الزراعة المستقرة تنظيماً دقيقاً للأراضى الزراعية . وتترافق زراعة الأرز مع الملكية الخاصة والاستغلال الفردى ، وأحياناً تستغل بشكل غير مباشر (الإيجار أو المزارعة) . أما الأمور السلبية الأخرى لهذا النظام فتعود إلى ضيق المساحة المستثمرة ، وإلى التبعية الشديدة للمستثمر بالمالك والمرابى .

وهناك بعض الفروق فى هذه الزراعة . فمزرعة الأرز الاسيوية ليست كثيفة فى كل مكان . ونجد مايماثل الزراعة فى دلتا التونكين فى (بورما) (حوض مندلاى) وفى تايلاند الشمالية ، وفى جاوه ، وفى بالى *Bali* ، حيث تشتهر مزارع الأرز المدرجة . أما فى كمبوديا ، كما فى الشمال الشرقى من تايلاند ، وفى ماليزيا ، وفى الشمال الشرقى من الهند ، نجد زراعة الأرز الأكثر انتشاراً هى الزراعة التى تعتمد على مياه الأمطار ، وأحياناً على الفيضانات المنتظمة ، حيث تتطلب عملاً أقل (٦٠ – ٧٠ يوماً / هكتار فى السنة) ، ولاتعطى إلا مردوداً ضعيفاً (١٠ – ١٥ كنتال / هكتار) . وتعود إلى هذا النمط أغلب زراعات الأرز الغذائية خارج أسيا .

٤ – تربية الحيوانات : -

وحتى في أنظمة الانتاج الزراعي الاكثر كثافة والمذكورة سابقاً ، فقد بينا ضعف تقنية تخصيب الأرض ، فى الوقت الذى يقل فيه استهلاك الأسمدة الصناعية . فالاشتراك المحدود بين الزراعة وتربية الحيوان يمكن أن يحل المشكلة . لكن الغالب أن تكون تربية الحيوان عبارة عن نشاط جانبى ، هذا ان لم يكن منفصلاً عن الزراعة .

ترافق الهجرات البشرية القطعان للبحث عن المراعي من خلال البداوة والتنقل وقد تكون هذه التنقلات دورية (مثل الرعاة القاطنين على أطراف الصحارى ، الذين يمضون فصل الجفاف على أطراف الصحارى والفصل الرطب فى الصحارى . مثل الأطراف الشمالية والجنوبية للصحراء الكبرى الافريقية) . كذلك الرعاة الجبليون

الذين يلجأون إلى التدرج فى الارتفاع للاستفادة من الشروط المناسبة حسب الفصول : (مثال جبال آسيا الوسطى) . ويمكن أن تكون التفاعلات غير دورية ، فى وسط الصحارى ، حيث تكون الأمطار ذاتها غير منتظمة .

ويبدو الدور الاقتصادى للحيوان عند هؤلاء البدو ضعيف " فهو ليس رأسمالاً لاستثماره وتنميته ، ولكنه قبل كل شىء علامة الغنى التى يجب تأملها والعمل على جعل الجيران الأقل غنى يتأملونها ، وهو أداة للادخار فيجب زيادة عدد القطيع لاقتله أو بيعه " . فجماعات البول *Peul* والطوارق لاتبيع عادة الحيوان إلا من أجل دفع الضرائب ، ولايذبح إلا من أجل الاحتفال بالعيد أو الزواج مثلاً ، أما الموارد الناتجة عن الحيوان (حليب ، جلود ومنتجات جلدية) فتكون مادة لتجارة القوافل ، أو تتم مبادلتها بالمنتجات الزراعية الناتجة من الواحات (تمور) أو المقايضة بمواد أخرى . ولكن هذا النمط من الحياة يشهد اليوم تدهوراً واضحاً ، إذ استقر عدد كبير من البدو . أما بالنسبة لبدو الصحارى ، فان هذا التحول ناتج عن مزاحمة السيارات الشاحنة للقوافل ، وسيادة الأمن فى الصحراء ، أما بالنسبة لبدو الأطراف فان التحول ناجم عن مزاحمة المزارعين الذين يستولون على الأراضى الرعوية . وأخيراً أنه نتيجة رغبة السلطات الادارية فى السيطرة على هؤلاء السكان المتنقلين من الناحية الضرائبية بشكل خاص .

وهناك شكل آخر من أشكال التحول ، وهو الانتقال إلى مرحلة شبه البداوة *Semi - Nomadisme* . وهذه المرحلة ليست خطوة لتراجع البداوة . انها تتميز بوجود سكن مستمر ، وأراضى زراعية ، يتفق جزء من السنة للعمل فيها . تنتقل قبائل البول *Peul* فى جنوب الصحراء الكبرى ، على مسافات قصيرة فى حدود (٢٠ – ٣٠ كم) ويشعلون النار فى الأدغال من أجل أن تنمو مكانها الأعشاب الطرية فى نهاية فصل الجفاف (وهم مسئولون عن امتداد السافانا الافريقية أكثر من أصحاب الزراعات المتنقلة .. ويقومون بزراعات بسيطة) . وقاد تناقص أراضى التجوال ، وانهاك المراعى إلى التحول نحو الاستقرار .

وقد فرضت البداوة وشبه البداوة الانفصال الكلى تقريباً بين الزراعة وتربية الحيوان ، وتتمثل العلاقات مع الفلاحين ، عدا تبادل المنتجات الكمالية ، باتفاقيات الرعى وعقود تربية الحيوان .

وإذا وجدت الماشية أحياناً كما فى الحالات السابقة ، فأنها تكون بالنسبة للمزارعين مصدراً للتفاخر والمباهاة ؛ ويمكنها أن تلعب دوراً ثانوياً كمصدر للتسميد . ويوضح ذلك سلوك قبائل الديولا *Diola* فى باس – كازامانس *Basse - Casa-mance* الذين لايعرفون كيف يعتنون بحيواناتهم ، عملياً ، فانهم يمتنعون عن حلب أبقارهم ، فالحيوان بالنسبة لهم لايوجد إلا من أجل سببين : انتاج السماد الطبيعى الذى تحتاجه الحقول ومزارع الأرز ، ثم استخدامها للأضاحى الدينية وإظهار غنى ملاكها . ولم تتغير هذه الأغراض من تربية الحيوان حتى اليوم . ويلاحظ أن تربية الحيوان أصبحت تعود بفائدة أفضل منذ بدأ الديولا *Diola* الاعتماد على رعاه من قبائل البول *Peul* لرعاية قطعان جماعية كبيرة .

أما فى آسيا ، فان عدم فائدة القطيع الهندى هى فى الغالب مضرب المثل . ولتوضيح ذلك نذكر : وجود أكبر قطيع أبقار فى العالم (١٧٧ مليون مقابل ١١٨ مليون فى الولايات المتحدة ، و١٠٢ مليون فى الاتحاد السوفيتى "سابقا") ليس نتيجة للمعتقدات الدينية فقط (منع ذبح واستهلاك اللحوم) ، فالأبقار ضرورية لأعمال الحقول ، والرى ، ونقل البضائع الثقيلة ، بينما ليس لها فائدة فى مجال التسميد . وبالمقابل ، فنظراً لندرة الغابات (وهى مسؤولة جزئياً عن هذه الندرة ، فان روث الأبقار المجفف يستخدم كوقود لطهى الأغذية) .

ويعد المزارعون فى الشرق الأقصى أن تربية الحيوان فى مزارع الأرز شراً لابد منه ، لأنه ينتج السماد الضرورى لتهيئة المزارع ، وهى شر من جهة أخرى لأن الحيوان يحتاج إلى جزء من الحبوب لتربيته ، والتى يحتاج إليها الفلاح الذى لايملك فائضاً ، بل يعانى من سوء التغذية ، وإن كان يستفيد عرضياً من بعض الكماليات الزهيدة من الحليب .

وتقل الحالات التى تجتمع فيها تربية الحيوان من الزراعة بل هى نادرة فى البلدان النامية . وتربية الحيوان عند جماعات السيرير *Séréres* تعد مثالاً فى هذا المجال . ولكن حتى فى هذه الحالة ، فان غياب زراعة الأعلاف الخضراء لم يساعد على التخلص من الأرض البور . ان هذه المرحلة التي لازمت الثورة الزراعية ، تصلح كمقدمة ومرافق للثورة الصناعية في أوربا لم يتم تجاوزها بعد فى بلدان العالم الثالث ماعدا بعض المناطق أو المزارع النادرة .

والخلاصة ، إذا كان ليس صحيحاً أن لا نرى فى البلدان المتخلفة إلا " تربية الحيوان العاطفية *Élevages Sentimentaux* أو الادخارية *Thésaurisation* " فليس صحيحاً أيضاً أن قطعاناً هامة لايستفاد منها إلا بشكل هزيل فى الأنظمة الماشية التقليدية .

مع الأخذ بكل الاعتبارات ، فان المعايير الرئيسية التى يمكن استخراجها من هذا العرض لأهم أشكال الزراعات الماشية هى العجز والتبذير . العجز عن الانتاج الكافى لمجموع السكان الذين يزدادون ، بمقادير تم ايرادها سابقاً ، تبديد فى الأرض ، لأنها لم تستغل بكاملها ، وأنهكت بصورة مبكرة ، تبذير فى الماء باستعمال وسائل الرى التقليدية ، تبذير بالأيدى العاملة المتعطلة خلال جزء كبير من السنة ، عدم القدرة على حفظ المحاصيل : فقبل الحصاد كانت الفئران تدمر ١٥ - ٢٠ ٪ من مزارع الأرز فى أندونيسيا . كذلك عدم القدرة على حفظ المحاصيل التى تم تخزينها بصعوبة : عفونة ، حشرات وقوارض تلتهم من المحصول جزءاً ليس باليسير كان ضرورياً لاستهلاك الناس . فالجوع باق اذن ، وهو حقيقة يومية .

ثانياً : الانفتاح التجارى :-

تنتشر الزراعات المخصصة للبيع وتبدو ظاهرة تسير نحو التعميم فى الأنظمة الانتاجية حتى أكثرها قدماً . فالأمر يخص زراعات أقيمت بهدف التصدير أو من أجل الدخول إلى أسواق قريبة . وليس من الضرورى أن تسود هذه الزراعات فى المزارع الكبيرة ، بل يمكن أن تنتج فى الزراعات المختلطة *La Polyculture* الغذائية

التقليدية ، ولاتتطلب اللجوء إلى الأيدى العاملة المأجورة . وهكذا ، من خلال هذه القرائن يمكن أن نقيم الحاجز بين الزراعة المتوجهة بشكل واسع إلى السوق والمزارع الصغيرة المحلية

١ - النشأة الأولى اجبارية وموجهة : -

تعود الأصول الأولى تاريخياً إلى إدخال عدد لابأس به من الزراعات التجارية تحت ضغط الادارات الاستعمارية ، سواء بادعاء اقامة المشاريع الكبيرة للمبادلات مع الأسواق الخارجية ، سواء بادعاء أسباب اقتصادية أو اجتماعية .

(أ) الزراعات الإجبارية : أدخلت الأمثلة عن الزراعات الجبرية من قبل الادارات الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (وأحياناً قبل ذلك) بصورة ليست قليلة . وتعطي أندونيسيا مثالاً واضحاً لمختلف وسائل ادخال الزراعات الاجبارية ، حيث تم ذلك تحت ظل الاحتلال . لقد طبق البرتغاليون منذ القرن السادس عشر ماسمى : " قاعدتان من ذهب *"Les 2 Regles d'or* وهما القاعدتان اللتان كانتا مطبقتين من قبل الهولنديين اعتباراً من عام ١٦٠٢ ، تاريخ تكوين شركة الهند الشرقية . وتشمل هاتان القاعدتان : -

١ - فرض دفع بعض الأطنان من منتجات زراعية محددة اعتماداً على القوة العسكرية وسلطة الأمراء المحليين أو الشركاء .

٢ - تحتكر السلطة الاستعمارية شراء تلك الشركة المشهورة ، كان المندوبون يفرضون تجارياً ، وتدريجياً ، وبالقوة ، الوجود الهولندى فى الحياة الاقتصادية وقد أصبح الأمراء متعهدين للزراعات ، بينما أصبحت شعوبهم خاضعة للشركات .

وقد وافقت الحكومة الهولندية على أن تتابع الشركة سياستها ذلك حتى عام ١٨٧٠ ، حيث تغير النظام لفائدة المصالح الخاصة .

أما من حيث نجاح النظام بالنسبة للقوة الاستعمارية ، فقد وصل إلى

الازدهار من خلال الأنظمة التي طبقها *Van Den Bosch* " فان دون بوش " حاكم الهند الهولندية ، ثم وزير المستعمرات للفترة من ١٨٣٠ إلى ١٨٣٥ . وتم خلال ذلك الحصول إلى اقتطاعات على شكل ضريبة مفروضة على المحاصيل ، كما كانت تتم مصادرة الأرض وأعمال السخرة في جاوة ، وغربي سومطرة ، وشمالي سيلبيس ، فكل قرية يجب أن تتنازل عن خمس أراضيها السهلية ، كما يجب على الأهالي أن يقدموا خمس عملهم سخرة . وقد تم ادخال زراعات جديدة بشكل اجباري (قصب السكر ، البن ، النيلة ، التبغ ، الشاي ، وأشجار الكينا) في نظام الزراعات المعاشية التقليدية وإيجاد مزارع الدولة ، التي انتقلت في عام ١٨٧٠ ، إلى الملكية الخاصة . وقد أدخلت شجرة الكاكاو إلى كوت دوفوار عام ١٩١٢ ، وشجيرة القطن إلى تشاد عام ١٩٢٥ ، اعتماداً على نفس الأساليب .

وقد كان هناك تارجح تاريخي بين تفوق سلطة التجار على سلطة الادرايين أو العكس . ويوضح مثال أندونيسيا الضغط الذي تبادلته القوتان . وعلى كل فأن الوسائل هي التي تتغير ، وربما كانت في بعض الأحيان أقل عنفاً .

(ب) المقايضات : ويعني ذلك مبدئياً التجارة ، وفي الغالب تجارة المقايضة *Le Troc* التي كانت تتم منذ القرن الخامس عشر على شواطيء البلدان المدارية من قبل الأوروبيين للحصول على منتجات يزداد الطلب عليها (بهارات ، عاج صمغ ، عبيد حتى القرن التاسع عشر) مقابل بضائع قليلة الأهمية (أدوات زجاجية منسوجات ، كحوليات ، أسلحة قديمة ..) وقد تطور هذا النظام تدريجياً نحو الاستقرار وذلك بايجاد مؤسسات مصرفية أو وكالات تجارية أقيمت علي السواحل ، ثم تسللت شيئاً فشيئاً إلى الداخل ، على طول طرق المواصلات ، والطرق المائية ، والسكك الحديدية والطرق البرية .

ان هذه الوكالات كانت تدار عملياً من قبل التجار الأجانب في البلاد : صينيين في الهند الصينية وأندونيسيا ، وسوريين ولبنانيين في أمريكا الجنوبية وأفريقيا الغربية ، صينيين وهنود ويونانيين في أفريقيا الشرقية .. وقد كان

المقايضون يستفيدون من جهل الزراع ليغشوا فى الوزن (وقد كان هناك أربع طرق للغش) والثمن ، والنقود ، وبقدر ماكانوا يجمعون من المنتجات ، بقدر ماكانوا يتخلون عن بضائع مستوردة مقابلها (وهى حتى يومنا هذا قطن وثياب ، راديو ترانزستور أو منتجات غذائية) . هؤلاء هم الذين كونوا أولى الحلقات ، وإن لم يكونوا دائماً من الأغنياء ، من السلسلة التى أفضت إلى تكوين شركات استيراد وتصدير أقيمت فى المدن الكبرى ، وخاصة الموانىء .

وقد حصلت هذه الشركات أحياناً على احتكار قانونى لأحد المنتجات أو البلاد ويكون فى الغالب احتكار عمل . وفى الوقت الحاضر ، ترتبط (الشركة التجارية للغرب الافريقى *CFAO*) بكبار المؤسسات المصرفية الفرنسية ، كماتسيطر (الشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية *CFAO*) على الجزء الأكبر من التجارة الخارجية لأفريقيا الغربية بواسطة شبكتها التجارية .

وقد أخذت الدول الجديدة ، ومنذ استقلالها ، تعمل على ضرورة مراقبة تجارة المواد الحيوية من أجل موازنة مبادلاتها الخارجية . ففى السنغال مثلاً ، فان تجارة الفول السودانى كانت موكلة إلى (مكتب التسويق الزراعى السنغالى *O. C. A. S.*) ثم أسندت إلى (المكتب الوطنى للتعاون والمساعدة من أجل التطور *O.N.C.A.D.*) اعتباراً من عام ١٩٧٢ ، بعد أن فشلت المنظمة السابقة ، وهو ممول من (١٥٠٠) تعاونية ويدار من قبل الدولة .

(جـ) الضريبة ونموذج الاستهلاك الحضرى : وهما فى الوقت الحاضر العاملان الأساسيان لتطور الزراعات التجارية .

لم تهمل السلطات السلطات الادارية الاستعمارية الضريبة كوسيلة للضغط فى أندونيسيا . فنظام (فان دن بوش) طبق بسبب ضعف العائد من الضرائب العقارية كما أصبحت الضريبة على الرأس عامة فى أفريقيا المستعمرة . وكان جاليني *Galliéni* يرى فيها المنشط الضرورى للفعالية المحلية .

ومع الاستقلال ، حلت الدول محل التوفير الخاص العاجز ، لكى تتدارك الأموال اللازمة لعملية التطور ، مما أدى إلى فرض ضرائب داخلية باهظة .

ومع تواصل الاحتكاك مع أشكال الحياة في المدنيات الحديثة ، دفع إلى زيادة الاستهلاك (ثياب أوربية ، أدوات كهربائية ، دراجات ... الخ) وهذا ماقاد إلى اتجاه الريف نحو النقود . وإذا مااستقرت هذه الحلقة ، فانها تتطور بصورة آلية بواسطة معاملات البنوك والربا .

(د) الدور الثانوى للأسواق المدنية : أصبح تضخم المدن سريعاً فى الوقت الحاضر ، وهو من أهم العوامل ، لأن السوق الوطنية هى أقل تأثراً بالتقلبات التي تحدث فى الأسعار والأسواق والتي تميز زراعات التصدير . لذلك يلاحظ فى ضواحى المدن ، اتجاه المزارعين التقليديين ، حيث يخصص انتاجهم لتغذية المدن بصورة طازجة . نحو الزراعة المتنوعة التجارية . وتتولد نشاطات جديدة ، حتى على شكل استثمارات خاصة : زراعة البقوليات ، تربية الحيوان من أجل اللحم أو الحليب تربية الدواجن ..الخ .

ولكن مستويات تضخم المدن هى ، مع بعض الاستثناءات (خاصة فى أمريكا اللاتينية) ضعيفة فى البلدان النامية ، من جهة أخرى فان المدن الكبرى فقط هى التى يكون لها تأثير بين فى هذا المجال ، بينما لاتشكل المدن المحلية محركاً حقيقياً (ضعيفة الاستيعاب ، ومستوى الأسعار أكثر انخفاضاً) . ويبدو تأثير المدن الكبرى فى تناقص فى المناطق البعيدة والمنعزلة ، كذلك فان الدوافع إلى البيع فى الأسواق المتحركة قد تعرقلت بسبب رداءة شبكة الطرق ، والتخزين ، والتغييرات المحتملة ، وكذلك بسبب رداءة الشبكات التجارية المنظمة .

وتعد أفريقيا القارة الأكثر تخلفاً فى مجال تطور اقتصاد السوق ، وهى أيضا التى قدمت التحليلات الأكثر دقة حول أشكال انفتاح الزراعة الغذائية على السوق .

(هـ) تسويق منتجات الالتقاط : وهذا هو نمط الانتاج الذى يحتاج إلى أقل الجهود الاضافية . فى (موم *Mom*) فى الجنوب الغربى من (ياونده *Yoaundé*) يوضح كيف أن أشجار نخيل الزيت فى الغابات الاستوائية ، التى

دخل استثمارها فى نظام الزراعة التقليدية ، ينتج أكبر كمية من المنتجات التجارية التى تبيعها القرية : إذ يكفى تنظيف أسفل شجرة نخيل الزيت لتسهيل عملية جمع المحصول . ويتم الحصول بعدها على زيت النخيل ، ومستخلص لب الثمار ، ونبيذ النخيل إضافة إلى جوز النخيل ، تباع كلها فى السوق المحلية ، أو فى المسافرين فى القطارات الذاهبة إلى دوالا *Douala* وهكذا ، فبواسطة عمل اضافى قليل يتم الحصول على دخل قليل أيضاً ولكنه منتظم ، ومع ذلك يجب أن نسأل أنفسنا بأى من تحولات هذا المثال يمكن أن نطور نظاماً زراعياً ، إذا لم تظهر أى تقنية جديدة ؟ .

(و) **تسويق الفائض** : هذه طريقة بسيطة جداً للانفتاح على السوق ، ففى سهل (نيارى *Niari*) فى جمهورية الكنغو ، كيف أن زراعة تعتمد على مجموعة عريضة من المنتجات (مانيوق *Manioc*) وذرة ، وفول سودانى *Arachide* و١٤ نوعاً من الموز) تعطى ، رغم التقنية المتخلفة ، حيث لم يعمل شىء من أجل تجديد الخصوبة خلال الزراعة ، فائضاً كبيراً للتسويق ، فانتاج الغلات الزراعية للشخص الواحد ليس له معادل فى هذه البلاد ، ان هذا التطور يمكن أن يساعد على تكثيف الزراعات ، ويمكن أن يقود إلى اتلاف المبكر للتربة إذا لم يتحقق التكثيف .

وتعتبر الصفة المشتركة لهذين الشكلين من التطور ، هى أن القطاع التجارى بقى هامشياً ، ولم يدخل تحولاً هاماً فى نظام الانتاج يستطيع التخلص من تحكم التجار .

(ز) **ادخال زراعة جديدة** : يمكن لنظام الانتاج أن يتغير كلياً ، فعند السيرير *Séréres* قد أعطى الفول السودانى المجلوب من أمريكا إلى أفريقيا فى القرن الثامن عشر ، فى البداية مردوداً غذائياً ذا قيمة ، بسبب غناه بالزيت والبروتين فى ظل زراعة الكوخ ، وقد تطور بفعالية بسبب فرض الضريبة ، وقاد إلى استصلاح الأراضى ، وإنحسار زراعة الأرز ، فعند الولوف *Wolof* فان الفول السودانى هو أكثر أهمية بالنسبة للمساحة المزروعة ، مما قلب مواعيد العمل رأ أ

على عقب . ان زراعة الذرة الرفيعة يتم إما مبكراً أو متأخراً ، مع الأخطار المحتملة فى مناخ الساحل ، وفى الحالتين فان جزءاً كبيراً من مستوى الحياة يرتبط بنجاح ريف الفول السودانى .

٢ - النتائج : -

تعتبر الفاو .F. A. O (منظمة الأغذية والزراعة) ، أن تحول الزراعة الغذائية إلى زراعة تجارية يشكل مرحلة ضرورية لتطور أفريقيا ممثلاً فى رفع مستوى معيشة الفلاحين ، تغيير الأنشطة ، إدخال طرق فنية جديدة ، الحصول على أرباح يمكن أن توظف في شراء البذور المحسنة ، والأسمدة ، والمبيدات ، والآلات الزراعية . هذه هى النتائج الجيدة التى يمكن استخلاصها منها ، وبالمقابل ، فان بعض الافراط ، أو اهمال مراقبة سير النتائج يمكن أن يكون لها عواقب سلبية على الأرياف .

(أ) نتائج غير متعادلة : لم يتمكن المخلب التجارى *Le Greffe Commerciale* ولم يكن كافياً من حيث الانتاج للإمساك بالفريسة ، وكثيراً ماقامت مظاهرات للرفض والاحتجاج . ان هذه الحقيقة صحيحة فى بعض حالات الزراعة القسرية . ففى تشاد مثلاً قاوم الفلاح ، بل وناضل ضد زراعة القطن ، بينما كان غير مبال بالنسبة لزراعة الأرز ، أما النتائج . فقد كانت ضعيفة ، سواء من حيث الانتاج أو التقدم التقنى . فقد ازداد انتاج القطن من ٩٩٫٠٠٠ إلى ١١٠٫٠٠٠ طن من القطن . أما المردود فانه لم يرتفع ، على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الادارات والفنيين لتحسينه (ادخال التهجين ، محاولات لادخال الزراعة القرنية *Culture Attelée* ، توزيع الأسمدة) . أن أسباب هذه النتائج يعود إلى نقص الفائدة الحقيقية بالنسبة للمزارعين ، لذلك بقيت زراعة القطن كعادة قديمة ، تتكرر كل سنة بدون حماس . أما زراعة الأرز . فقد كان الاخفاق فيها جلياً : لم يجاوز الإنتاج ٥٠٠٠ طن عام ١٩٧٢ ولم يزد عن أن يتضاعف بين عامى ١٩٦٥ - ١٩٧١ ، أما المردود ، فلم يتجاوز ٧ - ١٠ كنتال فى الهكتار .

وفى السنغال ، حيث تم تبنى زراعة الفول السودانى بحماس ، فان المردود لم يتجاوز مردود الدخل والسورغو *Sorgho* ، ولاالسعر أسعارها ، ان المال المدفوع ثمناً لها لايكفى لشراء هذه الحبوب لأغراض الاستهلاك العائلى . وبالمقابل ، فعند جماعات اليوروبا *Yoruba* فان الكاكاو يعطى عائداً يعادل ثلاثة أضعاف ماتعطيه الزراعات الغذائية للهكتار الواحد ، مع تلكفة فى العمل أقل بنسبة ٣٠ ٪ . علماً بأن المستوى الغنى لزراعة الكاكاو بقى أدنى من غيره بكثير : كثافة الأشجار سيئة ، غياب التسميد والتهيئة وانتقاء البذور . ان الأموال العائدة من زراعة الكاكاو والتى جعلت من ابن اليوروبا الفلاح الميسور فى نيجيريا ، تنفق على الحاجات الاستهلاكية الدائمة وغيرها ، دون أن يوظف أى جزء منها فى الزراعة . لقد تحسن مستوى حياة اليوربا ، ولكن علم الزراعة المحلى لم يستفد شيئاً . كما قاد تطور انتاج الكاكاو إلى إيجاد شبكة طرق جديدة وإيجاد شبكة تجارية خاصة باليوربا .

(ب) **تدهور متزايد للتربة** : أدى انفساح المجال للزراعات الجديدة ، ثم العمل على زيادة المساحة المزروعة بايجاد حقول جديدة ، إلى تقليص مدة الاستراحة للأرض والتعجيل بانهاك التربات . ففى تشاد ، فان ادخال زراعة القطن زاد من مساحة الأرض المزروعة بنسبة ٣٠ ٪ تقريباً ، مما اعتبر مؤشراً للتقدم من قبل السلطات الاستعمارية . وعندما تظهر القشرة الحديدية المتصلبة فى محل التربة ندرك بدقة نتائج هذه السياسة " التنموية " كما يقول بمرارة " كريسيان بوكيه *Ch. Bouquet* " . ويمكننا أن نعدد أمثلة كثيرة لهذا التفريط . أن تطور نظام زراعة الفول السودانى عند " السيرير " أدى إلى التخلى ، عملياً ، عن كل سبات للأرض ، وانخفضت مخصصات الأسمدة لوحدة المساحة ، وهذا ماقاد إلى انخفاض واضح فى المردود .

(جـ) **تراجع الزراعات الغذائية** : لقد هبطت مكانة الزراعات الغذائية ، سواء من حيث المساحة المزروعة ، سواء من حيث أن الوقت الذى كرسه الفلاح للزراعات التجارية ، مما أدى إلى إهمال الأولى . فى أوبانجى *Oubangui* ، فان وقت بذار القطن يتوافق مع وقت بذار الذرة الرفيعة . لذلك تم استبدال هذه

الأخيرة بزراعة المانيوق . ان الحصول على محصول جيد من القطن لايمكن الحصول عليه إلا بتعدد الأنماط الزراعية . ويقودنا ذلك إلى المرحلة الثانية من اهمال الزراعات الغذائية الثانوية ، افقار النظام الغذائي ، انقاص النصيب الغذائي اليومي هما من نتائج الانفتاح التجارى الذى لم يترافق بتقدم تقنى .

وإذا وضعنا هذا التحول ضمن نطاق الزيادة السكانية ، وبالتالى الطلب المتزايد على الأرض التى يجب عليها اشباع الحاجات الغذائية التى تتزايد بشكل سريع ، فهمنا إلى أى مأزق قد وصل مثل هذا التطور الفوضوى للزراعات التجارية .

(د) **الديون والمرابات** : بعد أن دخل المزارعون فى الدائرة الرأسمالية ، اكتشفوا أخطار التبعية الاقتصادية ، وأصبحوا أمامها بدون أسلحة ، كما هى حالهم أمام تقلبات الوسط الطبيعى . وتعمل تقلبات البورصة فى كل الأوقات فى غير صالحهم . وينعكس انخفاض الأسعار عليهم ويناسب الوسطاء الذين هم داخل الدائرة التجارية ، وإذا ارتفعت الأسعار ، خفضها نفس الوسطاء ، فلايستفيد منها المنتجون . وبالمقابل ، فان مشترياتهم من المنتجات الغذائية تصبح ضرورية بعد تبنيهم لهذه الزراعات التجارية . أما توقيت بيعها لهم فيكون فى زمن واقع بين محصولين ، أى فى الوقت الذى تكون فيه الأسعار أعلى ماتكون – كما هو مر تعلم آلية السوق – وقد أشرنا إلى الاختلاسات التى حاول ممارستها المولون .

وأدخلت المشكلات المالية المزارع فى الحلقة الشيطانية للدين والفائدة ، فالتاجر فى القرية يكون ممولاً فى بعض الأحيان ، فيقدم قروضاً للاستهلاك لقاء رهن على المحصول القادم بفوائد هى بصورة عامة باهظة . ففى اسيا الجنوبية الشرقية ، تقدم القروض لدورة زراعية ، أى نحو عشرة شهور ، تدفع عليها فوائد تساوى ١٠٠ ٪ من القروض . وفى الزمن العصيب فيما بين محصولين ، يمكن أن تصل قيمة الفائدة ١ ٪ كل يوم . ويكون القرض متنوع الأشكال . ففى الفلبين يدفع الفلاح على المحصول ٣٠٠ ليتر من الأرز غير المقشور لكل ١٥٠ ليتر من الأرز المقترض ، و٦٠٠ ليتر إذا لم يستطع تسديدها فى المحصول القادم . ويمكن أن يصل الأمر فى بعض الحالات إلى أقسى الأوضاع عندما يضطر الدائن أن يدفع

لغريمه بأحد أبنائه ليصبح خادماً عنده ، أو حتى بيعه ، ويظهر هنا الشكل الأخير للعبودية من أجل الدين . وفى الهند ، فان المرابين الذين يديرون تعاونيات يقدمون قروضاً إلى عملائهم وذلك من أجل سداد ديونهم . ونأخذ مثلاً أخيراً من أمريكا اللاتينية : تقدم القروض الرسمية فى المكسيك بفائدة قدرها ٦ ٪ سنوياً . ولكن كثيراً من الفلاحين الذين لايستطيعون الحصول على قرض من المصاريف العامة يتوجهون إلى الأفراد المرابين الذين يتقاضون فائدة تتراوح بين ٧ إلى ١٠ ٪ فى الشهر .

(هـ) تحول البنيات الاجتماعية ، بتحويل الاقتصاد إلى نقود : تحت تأثير التزايد السكاني ، أصبح للأرض قيمة تجارية عظيمة . ففى أفريقيا نشهد فى الوقت الحاضر تفتت الملكيات الجماعية للأرض المتفقة مع الاستثمار العائلى ، لصالح الملكية الفردية : فكل واحد من العائلة الأبوية ، من أجل الحصول على الموارد ، يلجأ إلى زراعة قطعة من الأرض يدعى ملكيتها بسرعة بعد ذلك .

وتتراجع أنماط الاستغلال الجماعية للأرض . ان حقل الفول السودانى أو القطن ، وان الأرض المزروعة بالكاكاو أو البن تتطلب عملاً تضامنياً ، أكثر مماتطلبه الزراعات الغذائية .

وفى المناطق التى انتشر فيها النقد بشكل كبير ، قاد الدين والفوائد إلى تركيز الأرض بين أيدى متوسطى أو كبار الملاك ، الذين أخذوا يقطنون المدن ويستغلونها بصورة غير مباشرة . وأصبح المجتمع يبنى على أسس جديدة مقسماً بين عدد قليل من الملاك الذين أصبحوا زعماء محليين أو الأغنياء الجدد ، وبين جماهير الفلاحين التى تحولت إلى طبقة من العمال ، إذ تردت إلى وضع اقتصادي مزعزع ، ممادفعها إلى النزوح الريفى .

هذه هى إذن نتائج تطور زراعات السوق ، فى مجال خاص بالزراعات الغذائية التقليدية . وينتج عن الاندفاع نحو التخصص التجارى فى الزراعة له نتائج سلبية أعمق أثراً وأكثر وضوحاً .

الفصل السابع

الزراعة العلمية

- مقدمة .

أولاً : المزارع العلمية الكبيرة وخصائصها .

ثانياً : ظروف نشأة المزارع العلمية وتطورها .

ثالثاً : مكانة المزارع الوطنية الصغيرة ودورها .

الفصل السابع
الزراعـــة العلميـة

- مقدمة : -

منذ وقت مبكر ، حيث قامت الامبراطوريات الاستعمارية البرتغالية والاسبانية ظهر لها أنه من الأفضل العمل على انتاج السكر والتبغ والبن والبهارات ... الخ ، فى مشاريع أوجدها المستعمرون ، تقوم على تجميع الانتاج المحلى . وهكذا نشأ نموذج الاستغلال المتخصص وهو المزرعة العلمية الواسعة *La Plantation* . ويمكن أن نميز بين نوعين من المزارع : المزرعة الكبيرة الصناعية ، والمزرعة العائلية المحلية .

وتتفاوت أهمية المزارع العلمية كثيراً من بلد لآخر ، وقد أورد بعض الباحثين أن نسبة المساحة المزروعة والتى تشملها المزارع العلمية هى أكثر من ٥٠ ٪ فى ماليزيا ، وفى سرى لانكا (تغطى شجرة المطاط وحدها ٦٠ ٪ من المساحة المزروعة) وفى كوت دوفوار والبرازيل ، وجزيرة موريشيوس (٩٨ ٪) . أما كولومبيا ، وكوستاريكا ، وبيرو ، والاكوادور فان النسبة فيها تتفاوت من ١٥ الى ٤٠ ٪ ، وتبلغ ١٠ - ٢٠ ٪ فى الهند وأندونيسيا ، ونحو ٥ ٪ فى الكاميرون وتنزانيا .

أما بالنسبة للمحاصيل المنتجة ، فيمكن القول أن ثلثى الموز والبن ، ونصف قصب السكر ، يأتى من مزارع أمريكا اللاتينية . كما أن مزارع أفريقيا المدارية بدورها تنتج ثلثى الكاكاو والنبات الليفى (السيزال *Le Sisal*) ويمكن أن نشير منذ الآن إلى الدور الكبير الذى قامت به صادرات هذه المنتجات فى عدد كبير من البلدان النامية .

اولاً : المزرعة العلمية الكبيرة وخصائصها :-

١ - تقنيات حديثة : -

تزيد مساحة المزرعة العلمية الواحدة عن فئة المائة هكتار وأحياناً في بعض الأصناف العديدة : تبلغ المساحة المتوسطة للمزارع الصناعية لشجرة المطاط في ماليزيا نحو ٣٠٠ هكتار (تبلغ مساحتها الدنيا حسب الاحصاءات المحلية ٤٠ هكتار) بينما تبلغ مساحة مزرعة قصب السكر التقليدية في أمريكا اللاتينية (١٠٠٠ - ٢٠٠٠ هكتار) . ولكن هذه الأرقام ليس لها دلالات كبيرة ، لأن للمزارع أحجام عديدة أخرى . ويلاحظ في الشمال الشرقي البرازيلي ، أن أكبر ثلاثة مصانع للسكر يملك كل منها أكثر من (٣٥٠٠٠ هكتار) أما في بورتوريكو حيث أن الأمر بعيد عن الحالات القصوى ، فان المساحة التي تم جني محصول قصب السكر منها في أكبر ثماني عشرة مزرعة (يبلغ متوسط مساحتها ٦٠٠ - ٤٠٠٠ هكتار) تمثل ٢٤ ٪ من المساحة العامة . يلي ذلك (١٦٦) مزرعة (مساحة متوسطة ١٠٠ - ٤٠٠ هكتار) تغطي ٢٩ ٪ من المساحة العامة ، يليها (٥٠٨) مزارع ذات مساحة من ٢٠ - ١٠٠ هكتار وأكثر من (٧٠٠٠) مزرعة عائلية تساوي ٢٣ ٪ ، ٢٤ ٪ من المساحة الكلية على التوالي .

ويظهر المثال الواضح هنا ماتقدمه شركة " فيرستون *Firestone* " التي حصلت على امتياز في ليبيريا مقداره (٤٠٠,٠٠٠ هكتارر) ولمدة ٩٩ عاماً . ولكن لم يزرع سوى ثمان ملايين شجرة مطاط علي مساحة (٣٥٠٠ هكتار) بالقرب من منروفيا في مزرعة صغيرة مساحتها (٨٠٠٠ هكتار) ، وفي جامايكا ، تحتل نصف زراعة قصب السكر مساحة لاتزيد عن ثلث المساحة التي بحوزتها ، أما باقي الأراضي فقد أهمل أو أصبح مراع خفيفة . أما لو تمت زراعة الأراضي جميعها فان ذلك سيؤدي إلى فائض في الانتاج ، ولذلك تستحوذ الشركات على الأراضي كنوع من الدفاع على النفس ضد المنافسة .

ونظراً لعدم الانضباط الدقيق الذي يميز الزراعات التقليدية ، تقسم الأراضي

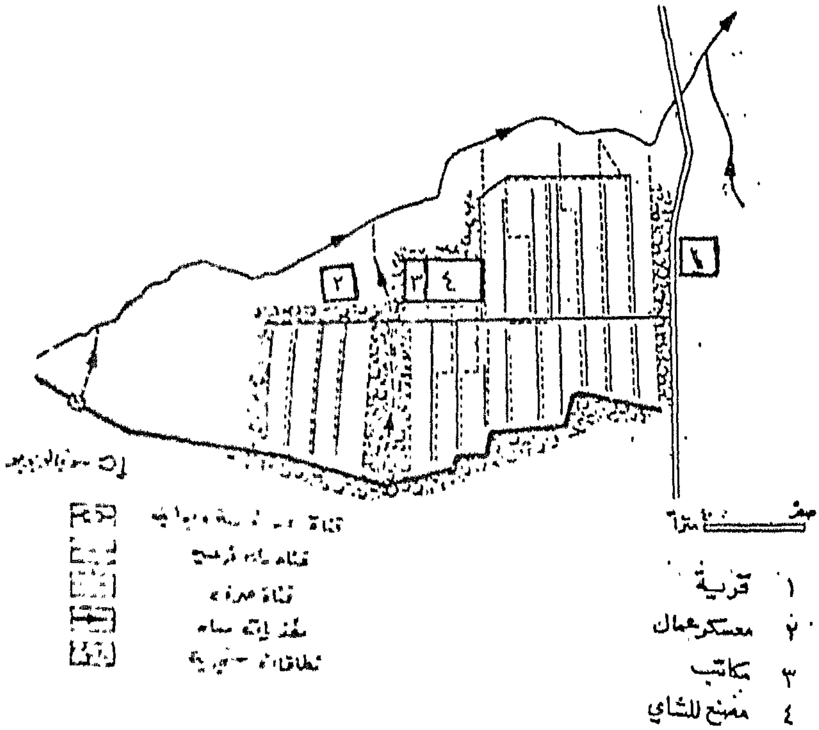
إلى حصص واسعة بصورة غير هندسية ، يفصل بينها شبكة من الممرات ، وأحياناً السكك الحديدية . ويقوم في الوسط ، أو بالقرب من محطة القطار ، مصنع لمعالجة الانتاج : مصنع سكر ، أو مصنع زيت ، أو منشآت لقشر ثمرات البن ، أو لصناعة العصير .. الخ . ويعد مثال هذا المصنع من العناصر الأساسية للمزارع الكبيرة . وفي الشمال الشرقي من البرازيل ،، حيث موطن صناعة السكر في البرازيل ، فان صاحب المزرعة الكبيرة يعرف بلقب " سيد الطاحونة *Maître du Moulin* " (أي مصنع السكر وليس بلقب سيد المزرعة) .

والمزرعة عالم صغير قائم بذاته ، بنماذج أبنيتها المتسلسلة : سكن صاحب المزرعة أو المدير معزول بواسطة حديقة زينة ، ثم مجموعة بيوت المهندسين ورؤساء العمال ، ثم أكواخ للعمال بالقرب من المصنع أو موزعة إلى عدة مجموعات ذات أشكال قروية . أضف إلى ذلك سلسلة شبه كاملة من الخدمات الجماعية : محلات تجارية (ملك لصاحب المزرعة تستعيد جزءاً من أجور العمال) إضافة إلى مستوصف ومدرسة .

تعتمد المزارع الحديثة على تقنيات متطورة ممثلة في استهلاك مرتفع للأسمدة ، ومكافحة الحشرات والطفيليات ، وفحص البذور والشتلات وتبني سريع للمكتشفات الزراعية المتحققة في المعاهد المختصة (مركز بحوث النباتات المدارية *Buitenzorg* في جاوه مثلاً) ، حيث تبدو الميزة الصناعية من خلال دقة استغلال الوقت والأيدي العاملة . وغالباً ماكانت النتائج ممتازة . فشجرة المطاط ، مثلاً تعطي اليوم (٢) طن من الكاوتشوك في الهكتار الواحد بدلاً من نصف طن في بداية ادخالها إلى أندونيسيا .

ويجب مع ذلك أن تكون كل المزارع صورة صادقة لهذا النموذج المرتفع الكثافة . أن عدداً لابأس به من فازندا *Fazenda* ، القهوة (الفازندا : مزرعة كبيرة) في البرازيل ، ومزارع القطن في الشمال الشرقي من هذه البلاد ، أو مزارع السكر في الكاريبي يبحث عن الربح الأقصى مع الحد الأدنى من الأموال المستثمرة

مخطط عام لواحدة من المزارع العلمية - (مالى)



شكل رقم (١٠)

واستخدام الأيدى العاملة الكثيرة بأجور بخسة ، وغياب الملكية ، والتبذير فى الاراضى المزروعة بدون أسمدة . ويظهر فى هذا المجال صفة المضاربة *Caractére Spéculatif* فى الزراعة ، خاصة فى مزارع الكاكاو البرازيلى ونقله .

٢ - يد عاملة مستغلة ويائسة : -

تستخدم المزارع الكبيرة عدداً هاماً من الأيدى العاملة ، فمزرعة " فيرستون *Firestone* " فى ليبيريا ، تضم (٢٠,٠٠٠) عامل فى مساحة (٤٣٠٠٠ هكتار) وتضم مزرعة " ديزانجه *Dizangué* " للمطاط فى الكاميرون ، ومساحتها (٥٠٠٠ هكتار) نحو (١٥٠) عامل مع عوائلهم ، أى مايعادل (٨٠٠٠) شخص تقريباً . أما فى مجال زراعة قصب السكر ، فان مزرعة " بوبورت *Beauport* " لقصب السكر ، فى جواديلوب ، استغلت (١٨٠٠ هكتار) مستخدمة (٢٠٠٠) عامل ، بالاضافة إلى تأجير أراضى إلى (٤٠٠٠ شخص) بموجب عقود لقطع من الأرض تتراوح مساحتها من ١/٢ إلى ٢ هكتار .

وتتكون الأيدى العاملة هذه من العمال الدائمين ، ومن العمال المؤقتين . وإن كانت بعض الزراعات لاتتطلب الاستعانة بالعمال المؤقتين ، كما هو الحال في جنى المطاط ، حيث يستمر جمع العصارة ، أو بعض مزارع الموز الى تدار بشكل جيد ، كما هى حال " شركة الثمار المتحدة *L'United Fruit* " ، حيث يتم الحصول على محصول جيد كل أسبوع . ولكن المعتاد أن يسبب موسم جنى المحاصيل تضخماً فى الطلب على الأيدى العاملة ، ففى بورتوريكو ، فى عام ١٩٥٠ ، خلال موسم زراعة القصب ، وصل الطلب على الأيدى العاملة إلى قمته ، إذ وصل عدد المشتغلين فى قطع القصب ، ونقله إلى مصانع السكر نحو ١٢٥ - ١٥٠ ألف عامل ، خلال الفترة الممتدة من شهر آذار (مارس) إلى شهر تموز (يوليو) ، أما باقى السنة فان (٢٥) ألف عامل يكفون للأعمال فى الحقول والصيانة ، فى شتى أنحاء الجزيرة .

وتخضع الأيدى العاملة المستغلة بصورة سيئة ، إلى تشريعات متفاوتة . ففى المزارع الحديثة يتم تشغيل المأجورين *Les Salariés* ومن المعتاد أن يضاف إلى

الأجر الضعيف ، الحق فى استغلال قطعة من الأرض ، أو ممارسة زراعات اضافية (بين أشجار البن مثلاً) . ولكن بالنسبة للقسم الأكبر من العمال ، خاصة في المزارع القديمة فى أمريكا الجنوبية ، فان الأجرة تكون عينية : ويكون للعمال الدائمين حق ممارسة الزراعة الغذائية فى قطعة أرض صغيرة تقع على أطراف المزرعة ، أو على أجزائها الأقل خصوبة (منحدر شديد) مقابل أن يعمل ٣ - ٤ ساعات أيام فى المزرعة أسبوعياً . أما العمال الموسميون فتؤجر لهم أرض أكثر اتساعاً مقابل تقديم العمل المجانى أيام الحصاد . وتستمر المزرعة أحياناً حسب نظام المزراعة ، وهو نوع من الاستثمار يزخذ المزارع بموجبه ٢/٣ أو ٣/٤ المحصول . وهنا يحتفظ المالك بادارة المزرعة ، وحق اختيار المزروعات ، ويقدم البذور أو الشتلات ، والأسمدة ، والعمليات الكبرى الخاصة بتهيئة الأرض ، أما الفلاح فيقدم جهده في باقى الأعمال الزراعية .

ومهما كان وضعه القانونى ، فان العامل الزراعي يبقى مرتبطاً بالمزرعة بواسطة الديون التى ترتبت عليه من خلال مشترياته الاستهلاكية من المحلات التجارية التابعة للمزرعة ، أو بواسطة عقود موقتة خاصة بقطع الأرض التى يستغلونها . أما الأجور النقدية ، ان وجدت ، فانها تكون منخفضة جداً ، ففى بورتوريكو ، كان العامل الزراعى يتقاضى (٩٠ سنتا) فى الساعة ، فى حين كان يتقاضى العامل الصناعى (١٫٧٥) دولاراً فى المتوسط ، وفى عمل أكثر استقراراً .

٣ - أنظمة الانتاج القريبة : -

ان بعض الأنشطة الزراعية فى البلدان النامية يمكن أن تتشابه مع المزارع الكبيرة بأمور مختلفة : بكونها زراعة سوق ، بالتنظيم الاجتماعى ، بدو رؤوس الأموال الخارجية (من الخارج أو من المدن) . كحال زراعة الحبوب فى الأرجنتين بشكلها القديم الواسع ، أو بشكلها الكثيف الحالى أو المزارع الكبرى (الاستانسيا *Estancias*) فى أمريكا الجنوبية .

وأصبحت زراعة الحبوب فى الأرجنتين ، والتى تتعاقب مع تربية المواشى ، زراعة أحادية *Monoculture* فى الباميا الشرقية ، خلال القرن التاسع عشر فى أراضى تمتد على عدة آلاف من الهكتارات . وكما فى المزارع ذات النظام القديم ، فان الزراعة الأحادية (ذات محصول واحد) تتعرض لأخطار كثيرة فى مجال التربة وأسواق تصريف الانتاج ، مما أدى إلى تغييرات أكثر توازناً : يتعاقب القمح اليوم مع البرسيم ، أو الذرة الصفراء ، مشتركة مع التربية الحديثة للأبقار . وهناك بعض المزارع الصناعية الكبيرة التى تعد مجالاً واسعاً لتربية الحيوانات فى منطقة البلاتا أو فى داخل البرازيل . ففى الأمازون مثلاً ، يلاحظ اليوم امتداد جبهة رائدة متجهة نحو تربية الحيوان بشكل فازندا *fazandas* (مزرعة برازيلية كبيرة) ضخمة تشبه المزارع : انخفاض سعر الأرض هو عامل جذب أساسى (٦ر٣ ٪ من الاستثمارات) ومناطق خالية من البشر (وسطاء خاصون يكلفون بالبحث عن العمال) ، وترتفع تكلفة التوطن (٣٦ - ٥٠ ٪ من النفقات الكلية) بسبب اقامة منشآت التصنيع وتنظيم تربية الحيوان . وقد أثرت العوامل الجاذبة على رؤوس الأموال الأجنبية فجاءت لتكمل الصورة : نستله *Nestlé* ، وجوديير *Goodyear* أقامتا فيها مشاريعهما . ويملك فرع فلوكسفاجن *Volks Wagen* هناك أيضاً مزرعة ضخمة بمساحة (٢٢٠ر٠٠٠ هكتار) .

ثانياً : ظروف نشأة المزارع العلمية وتطورها :-

١ - ظروف النشأة : -

تحتاج المزرعة الكبيرة إلى توظيف رأسمال ضخم ، من أجل تنظيم وتجهيز وحدة كبيرة للانتاج والتصنيع ، حيث تعرضنا لأمورها التقنية . فاذا كان الأمر يتعلق بزراعة أشجار أو شجيرات ، فانها تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ، لأن عوائد المزرعة لاتبدأ إلا بعد عدة سنوات (فشجرة المطاط مثلاً لاتبدأ بالانتاج إلا فى السنة السابعة من عمرها) . وحتى فى حالة الزراعات السنوية (قصب سكر ، قطن ..) فان شراء البذور أو الشتلات الجيدة ، هو فى حد ذاته عملية مكلفة مالياً ، وهكذا فقد

قدر منذ سنوات ان اقامة مزرعة قصب سكر ومصنع ، بطاقة انتاجية تساوى (٤٠) ألف طن من السكر سنوياً ، فانها تكلف نحو (٦٠) مليون فرنك فرنسي . تكون رؤوس الأموال فى الغالب عائدة إلى شركات أجنبية كبرى ، يكون الانتاج بالنسبة لها عبارة عن حلقة في سلسلة من الأنشطة : نقل ، تصنيع محتمل في البلد المعينة ، وأحياناً تغليف وتسويق . ولايوجد في هذا مايدهش إذا علمنا أن أكبر صانع للإطارات موجود على رأس مزارع ضخمة لأشجار المطاط . (فيرستون *Firestone* دنلوب *Dunlop* ، وميشلان *Michelin*) وإذا كان " ترست يونيلفر *Trust - Uni-lever* قد أقام في أفريقيا الاستوائية ، بواسطة فرعه " شركة أفريقيا المتحدة *United Africa Company* " مزارع للنباتات الزيتية ، فقد تخلى فرعها " شركة زيوت الكنغو البلجيكية *S. H. C. B.* " عن (٢٥٠,٠٠٠ هكتار) إلى " كويلو *Kwilu* وفى أمريكا اللاتينية ، يلاحظ سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية . فقد أقامت الشركة الشهيرة (شركة الثمار المتحدة *United Fruit Company*) عدة مزارع للموز – زالت غالبيتها – على سواحل أمريكا الوسطى وجزر الانتيل ، وقد وصلت في عام ١٩٤٩ إلى أقصى قوتها العقارية ، إذ كانت تكتلك أو تستأجر نحو مليون ونصف هكتار .

وتتجاوز بعض أعمال التنظيم والامداد القدرات المالية للمزارعين ، وخاصة بالنسبة لأعمال الرى . فعلى الساحل الجنوبى لبورتوريكو ، الذى يتلقى أقل من (٢٥٠ مم) من الأمطار ، فى حين يتطلب قصب السكر (١٨٠٠ مم) فان مجرد حفر بئر واقامة قنوات ذات قطر صغير لايكاد يفى بالغرض ، عندما حلت الدولة محل المزراعين ، لاقامة نظام للرى أضخم يعتمد على أربعة سدود يمكن أن تكفى لرى (٢٠ ألف هكتار) ، مما رفع قيمة أرض المزارعيين بشكل خطير ، إذ يتضاعف ثمنها من ٥ – ١٠ مرات . ان بناء " سد لويدز *Lioyds Barrage* " على نهر الهندوس الأدنى فى زمن الامبراطورية البريطانية ، كان من نتائجه تطور زراعة القطن ذى التيلة الطويلة . وكان أول سد أقيم فى الجواديلوب ، تم بمساعدة مالية بلغت نصف التكاليف ، وكان لمصلحة أهم مزارعى الموز .

وعبر هذه الأمثلة ، يتبين لنا ضرورة التعاون بين أصحاب المزارع والسلطة ، ونلاحظ في بعض الحالات اختلافات لها دلالتها . ففي " جمهوريات الموز " في أمريكا الوسطى ، مارست شركة الثمار المتحدة وهي في أوج قوتها ، السلطة الحقيقية في هذه الدول من خلال أشخاص فرضتهم . كما جرى نفس الأمر مع فيرستون في ليبريا . ماعدا هذه الحالات الاستثنائية ، بقي مع ذلك أن يؤخذ بعين الاعتبار عامل الأمن السياسي ، عند اختيار البلاد التي ستقام فيها المزارع الكبيرة . ونلمس هنا واحداً من عوامل الضعف الكبرى في النظام السياسي .

وعندما يكون الانتاج مخصصاً للتصدير ، فان تسهيلات النقل تصبح ضرورية . عندها يصبح أفضل مكان لاختيار المزرعة هو الساحل ، كما يجب يكون الوصول إلى الموانيء سهلاً . وهكذا أقيمت مزارع المطاط في الغرب من شبه جزيرة ماليزيا بسبب وجود شبكة جيدة من السكك الحديدية في المنطقة وميناء جيد .

ان أمثلة التكامل بين وسائل النقل والمزارع ليست نادرة . وقد بدأت من قبل شركة الثمار المتحدة ، التي أنشئت عام ١٨٨٩ من دمج شركة لنقل الموز وشركة للسكك الحديدية . والتي كانت قد أقامت في كوستاريكا مزرعة مخصصة لتمويل تجارتها . وحتى الوقت الحاضر ، فان نصف شبكة الطرق الحديدية في هذه البلاد تعود إلى الشركة ذاتها . كما أن بواخرها الخاصة بنقل الموز إلى الولايات المتحدة . وحدث نفس الشيء في البرازيل ، فان تصاعد موجة زراعة البن ، قاد إلى انشاء شركات للسكك الحديدية في منطقة ساوپالو تحت ضغط مجموعات من المزارعين . وقد صممت الطرق الحديدية هذه لنقل البن فقط نحو ميناء سانتوس *Santos* لذلك تتعرج خطوطها من أجل خدمة المزارع .

وفي مثل هذه الحالات ، كانت السلطات السياسية هي التي تتدخل في الغالب وتقوم ببناء مسلتزمات النقل (كما هو الحال في الطرق الحديدية العابرة لمنطقة مابين المدارين في أفريقيا) .

وتقام المزارع من حيث الافضلية مكانياً ، في الأراضي الخالية أو المشهورة .

ويجرى فى الغالب توزيع الأراضى من قبل المسئولين الاداريين ، بسعر منخفض ، على اعتبار أن تلك الأراضى غير مستغلة ، سالبين من الفلاحين المحليين قسماً من أملاكهم التى هى فى حالة بوار طويل ، أو قسماً من مراعيهم . ومن المعروف أيضاً أن الدولة لاتعطى الامتيازات إلا للشركات الأجنبية : كما هى حال الشركة المتحدة للثمار فى كوستاريكا ، وفيرستون فى ليبيريا ، وأونيلفر فى كويلو *Kwilu* . وتستطيع المجموعات البشرية الكبيرة أو المنظمة تنظيماً سياساً جيداً الوقوف والانتصار على هذا الاغتصاب والسلب وهذا ما دعا إلى التحدث عن " القوة الأقل طغياناً " بالنسبة للمزارع الكبرى فى بلدان خليج غينيا .

ويوجد نوع من التناقض بين ضرورة الاقامة فى مناطق قليلة السكان ، والحاجات الملحة إلي الأيدى العاملة . لذلك فان الاستعانة بعمال أجانب يفرض نفسه لذلك فان تجارة السود كانت تمثل التطبيق الوحشى لهذا الحل . وفى بداية القرن العشرين ، فان الحصول على العمال لمزارع (أونيلفر *Unilever*) فى كويلو ، لم يصبح ممكناً إلا بالعديد من الضغوط الاقتصادية والجسدية ، وحتى فى المناطق المأهولة يمكن الاستعانة بعمال من الخارج : فى سرى لانكا ، وبسبب تمرد مجموعات السيلانيين على الأجور ، تم المجيء بهنود التاميل فى وسط القرن التاسع عشر . وإذا كانت فيرستون لم تستطع استغلال المزرعتين الضخمتين ذات المساحة الواسعة التى تصل (٢٠٠٫٠٠٠ هكتار) لكل منهما ، فان ذلك كان بسبب نقص الأيدى العاملة .

٢ - نظام ضعيف : -

ظهرت الصفة المدمرة للمزارع العلمية الكبيرة واضحة فى عدة مناطق من أمريكا اللاتينية فى البرازيل مثلاً ، حيث ازداد الزحف نحو الغرب من قبل مزارعى البن ، بسبب زيادة الطلب العالمى ، ان هذا صحيح ، ولكن هناك سبباً آخر لهذا الزحف يتمثل فى افقار الأراضى بصورة سريعة فانخفض المردود بشكل كبير . وقد ترك التقدم المبكر خلفه مزارع مهملة . كذلك فان الخاصية المدمرة لأشجار الموز

(بعض أنواع من التربة لاتتحمله أكثر من ٥ – ٦ سنوات يفسر الوجود العابر لمزارع شركة الثمار المتحدة في أمريكا الوسطى : وتتراوح عمرها الانتاجي بين ١٥ - ٣٠ سنة بصورة عامة . في كوستاريكا انتقلت مزارع الموز بصورة تدريجية من الساحل الكاريبي إلى الساحل الهادي . ويضاف إلى عدم الاستقرار في المكان ، تحرك آخر من حيث الزمن مرتبط بالضعف الاقتصادي للنظام .

ان تاريخ البلدان التي تطورت فيها المزارع العلمية الكبيرة بشكل واسع ، عرفت بتتابع الاختناقات الفجائية متبوعة بالهبوط المفاجيء أيضاً ، مرتبطة بتدهور الأسعار ، نتيجة فيض الانتاج . وتمثل سريلانكا مثالاً معروفاً في هذا المجال : ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر طور فيها الهولنديون زراعة التوابل (القرفة *Cannelle* ، والفلفل *Poivre* ، والقرنفل *Clou de Girfole*) بينما طور الانجليز الذين خلفوهم اعتباراً من عام ١٨٣٢ زراعة البن التي وصلت أوج ازدهارها عام ١٨٧٥ ، قبل أن تدمر فجاة من قبل بعض الأمراض . ثم حل الشاي محل البن ، واحتل مكانة هامة ثم جاء دور الكاكاو ، ثم المطاط اعتباراً من عام ١٨٩٠ .

والمزرعة الكبيرة من صنع البرجوازية المحلية ، أو رؤوس الأموال الأجنبية الاستعمارية القديمة ، والاستعمارية الحديثة . وقد نتج عن ذلك سلسلتين من المشاكل : تلك التي نجمت عن وعي العمال لما هم فيه من استغلال اقتصادي ، أدى إلى مطالبات برفع الأجور ، وإلى هزات اجتماعية امتزجت بها – في حالة وجود شركات أجنبية – المشاعر الوطنية . وقد أدى ارتفاع الأجور إلى خلل بالادارة المالية . كما تعاظم المد الوطني بعد الاستقلال ، بممارسة الرقابة المتشددة من قبل الدولة (انشاء شركات تجارية وطنية مثلاً ، وتزايد التخفيضات المالية ، بل واطلاق التهديدات بالتصفية .

ويقدر الرد علي المشاكل الزراعية والاقتصادية الناجمة عن الزراعة الساوباولية (نسبة إلى ساوباولو) نحو الغرب ، كثفت من وسائلها . وبعد أزمة ١٩٢٩ أصبحت الفازندا (المزارع البرازيلية الكبري) مراكز لزراعة بعض المحاصيل . فقد

استقرت زراعة البن فى الأجزاء المرتفعة ، بينما احتل القطن المنحدرات المتوسطة . أما فى أعماق الوديان فقد أقيمت المراعى الصناعية المخصصة لتسمين الأبقار . وتعمق الزجف نحو الحدود مع بارجواى ، فى ولاية بارانا *Barana* ، وقد تم الانتقال من الزراعة الواسعة إلى الزراعة المختلطة : زراعة أنواع تتلاءم مع مناخ أكثر قسوة تحسين أنواع البذور ، زراعة الأشجار فى مجموعات خاصة من أجل مكافحة الانحراف ، رى بواسطة الرش ، استعمال الأسمدة الكيماوية والعضوية ، مع تكامل تربية الماشية مع الزراعة . وقد تم فى المزارع المهملة ، خلف الجبهة المتقدمة ، اعادة زراعة البن على هذه الأسس الجديدة .

ويقود ارتفاع الأجور أيضاً إلى تحسين إمكانيات الزراعة . ولم يتم هذا بدون مشاكل . ففى بورتوريكو ، أدى التحديث الذى أدخل فى بداية الستينيات إلى تعطيل عدد غير محدود من العمال . وقد أدخلت التحسينات التجديدية بشكل تدريجى بوجود عائق مزدوج يتمثل بالضغط العمالى وإرادة الحكومة (إزالة الأعشاب كيماوياً ثم الزراعة العلمية الواسعة الممكنة ، تحديث أولى لقطع قصب السكر) . وفى سريلانكا أدى استخدام المبيدات فى إزالة الأعشاب إلى انقاص العمل بنسبة ٢٠٪ .

ومع ردود الفعل الوطنية ، يلاحظ مشاركة أو احلال البورجوازية المحلية محل الشركات الأجنبية . فى سريلانكا مثلاً ، فان الرأسماليين السيلانيين *Cinghalais* ترسموا خطى أسيادهم ، واشتروا المزارع وأقاموا مزارع جديدة . وقد أصبحت شركات الربيات *Les Roupies Companies Autochtones* المستقلة تمتلك فيمابعد ثلث ماتمتلك " شركات الاسترلينى *Les Sterling - Companies* " .

وهكذا فعندما يهدد وضع الشركات بالانقلاب ، فانها تخفف من نشاطات فى المستوى الأدنى . تقسم المزارع الكبيرة ، ويتوسع نطاق اشراك أبناء البلاد : عقود بيع وقروض وتسهيلات مصرفية ومساعدات تقنية . ولكن السيطرة الاقتصادية بقيت قوية ، ولكنها أصبحت أكثر سرية . أنها السياسية التى كانت تتبعها الشركة المتحدة للثمار ، على أثر محاولات تصفيتها التى لم تفلح فى جواتيمالا خلال فترة الخمسينيات ، ولكنها نجحت فى كوبا ، والاكوادور وكولومبيا .

ثالثا : مكانة المزارع الصغيرة الوطنية ودورها :-

١ - مكانتهـا : -

تتعادل المزارع الصغيرة الأهلية ، بصورة دائمة تقريباً مع المزارع الكبيرة . ففى ماليزيا ، تمثل المزارع العائلية ٤٤ ٪ من المزارع المخصصة لأشجار المطاط ، ٩٦ ٪ منها ذات مساحة تصل إلى أقل من ١٠ هكتار . وفى سريلانكا ، يمتلك المزارعون الصغار ٣٠ ٪ من المساحة المزروعة بالشاى ونسبة مشابهة من المساحات المزروعة بالمطاط . وفى الكاميرون ، وغانا ، وكوت دوفوار ، ونيجريا ، فان زراعة الكاكاو والبن هى من عمل المزارع الصغيرة خاصة .

وفى جامايكا ، فان نصف زراعة قصب السكر يمتلكها (٢٥) ألف من المزراعين الصغار الذين يملكون فى الغالب أقل من (٢ هكتار) ، وحوالى النصف منهم ينتج أقل من (٢٠) طن من قصب السكر سنوياً .

ولم يتوقف دور هؤلاء المزارعين عن التعاظم : فقد أنتجوا ، فى جاميكا ، ٣٨٪ من محصول قصب السكر ، زادإلى ٥٤ ٪ نتيجة تقسيم وبيع الشركات الكبرى . وتنطبق الملاحظات ذاتها على أندونيسيا ، حيث ازدادت المساحة المخصصة للزراعات التجارية بواسطة المزارع العائلية أكثر من ٩ ٪ من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٦ ، بينما توقفت أو نقصت فى المزراع الكبيرة ، ولكن هذا لايعنى أن عددها ازداد بصورة موازية (أى المزارع العائلية) ، ولكنه نقص من الناحية العملية ، بسبب الميكنة والتكثيف الذى جرى على حساب المزراعين الصغار جداً .

٢ - دورهـا : -

تبدو المزراع الأهلية ثانوية فى غالب الأحيان ، من حيث مكانها أولاً : فالأراضى الجيدة هى حكر على المزارع الكبيرة ، بينما تقام المزارع الأهلية فى الأراضى الفقيرة على المنحدرات الشديدة .

ويبدو تنظيم الانتاج باهتاً مهتزاً ، بسبب نقصان رؤوس الأموال والتى تتوفر عند المزارع الكبيرة . ان السيتيانت *Le Sitiante* " مزارع البن البرازيلى الصغيرة " يؤخذ كمثال تقليدى : أولاً ، لايزرع سوى جزء من مزرعته ، أما المساحة الباقية

فتنتظر أشجار البن من خلال نجاح الزراعة العلمية . من جهة أخرى ، فان شجرة البن بتماسك جذورها تحمي التربة من الانجراف وتساعد النبات الطبيعي على الانطلاق من جديد . ولايتم تنظيف الأرض من الأعشاب بشكل منظم ، لذلك تختنق بعض الشتلات الجديدة قبل أن تصبح منتجة . وتصبح الحبوب الناتجة ذات نوعية رديئة ، فتكون جافة وذات رائحة غير مستحبة . وبالنهاية يصبح الانتاج غير مرغوب فيه . أما المردود فيصبح أقل بكثير مماتعطيه المزرعة الكبيرة (الفازندا) : ٤٠٠ كج / هكتار ، مقابل ٨٠٠ كج / هكتار في المتوسط .

ويعطى المزارع الوطني أهمية كبيرة للزراعات الأخرى . فالمزارع الصغير الذي لايملك سوى من ٥ - ١٥٠٠٠ شجرة بن ، يعيش من الزراعة الوحيدة ، مع سيادة البن . ويذكر (ب . مونبيج *P. Monbeig*) أن أحد المزارعين كان يملك ٨٠٠٠ شجرة بن ، تغطي مساحة (١٠ هكتار) يمارس تربية الماشية ، يزرع هكتارين ونصف بقصب السكر ، ويخصص (١٠ هكتار) لزراعات أو شتلات مختلفة : أشجار موز ، برتقال ، مانجو ، خيار ، بطيخ ، بطاطس ... الخ . وهكذا يتجنب المزارع الصغير الزراعة الأحادية لأنه يعرف محاذيرها ، وإذا مارس تربية الحيوان ، فانها لاتكون متكاملة مع الزراعة .

ومن جهة أخرى ، ترتبط المزارع الصغيرة بالمزارع الكبيرة ، سواء بشكل مباشر ، عندما تتكون من أرض مستأجرة من المزارع الكبيرة ، وبشكل تركيز المصانع عدداً غير قليل من المزارعين في وضع صعب بسبب بعدهم عن مصانع السكر التي يظهر ارتباطها أيضاً في مجال التسويق ، إذ تقع تحت سيطرة الشركات الكبرى الوطنية . من هنا نلمس أهمية الدور الاجتماعي الذي يمكن أن ينجم عن سيطرة الدولة على التسويق .

ويزيد الأمر حرجاً ، أن الشركات الكبرى ، والمزارع الصغيرة هي في وضع غير ثابت . وان عدم الثبات صفة أخرى تزيد من تباين هذه المزارع عن المزارع الغذائية التي تضم قطاعاً تجارياً واسعاً .

الفصل الثامن

حلول المشكلات الزراعية

أولاً : مساوىء النمو الاقتصادى .

ثانياً : الاصلاح الزراعى .

ثالثاً : معجزة أم سراب أخضر ؟

- الخلاصة .

الفصل الثامن
حلول ومشكلات الزراعة

ان تزايد المشكلات الغذائية فى الغالب بسبب التزايد السكانى السريع ، الذى يقابله انتاج قليل يبقى أن نقوم هذا التزايد وأن نذكر مساوئه قبل التطرق إلى دراسة العلاج اللازم لمقاومة هذه المساوىء .

اولا : مساوىء النمو الاقتصادى :-

١ - تقدم بطىء نسبياً : -

يعتبر مقدار النمو فى الانتاج الزراعى الكلى فى بلدان العالم الثالث في الوقت الحاضر أعلي منه فى البلدان المتقدمة . فإذا اعتبرنا الأساس ١٠٠ للانتاج المتوسط للفترة ١٩٦١ - ١٩٦٥ ، فيكون المؤشر (مقدار النمو) ١٢٤ بالنسبة للأولى فى عام ١٩٧٢ و١١٩ بالنسبة للبلدان الصناعية ، ويبلغ مقدار النمو السنوى فى مجموعتى البلدان ٢ ٪ فى السنة ، وهذا يعنى أنه مرتفع ، لأنه فى المراحل الأولى من التصنيع فى بلاد تتطور فى الوقت الحاضر ، فان هذا المقدار لايتجاوز ١ ٪ ، ماعدا فى روسيا والولايات المتحدة .

ويجب مع ذلك أن نلاحظ أنه إذا كان تزايد الانتاج الزراعى الكلى فى البلدان النامية (باستثناء البلدان الاشتراكية (سابقاً) هو فى حدود ٤٩ ٪ فان التزايد بالبنسبة للسبع منتجات التجارية الأولى ارتفع إلى ٧١ ٪ ، وهكذا فان توسع الانتاج الزراعى فى العالم الثالث ناتج عن المنتجات المخصصة لإشباع حاجات البلدان المتقدمة، وأن الزيادة فى المنتجات الخاصة بالبلدان النامية ذاتها (غذائية بصورة خاصة) هى متدنية عن المتوسط العام للاحصاءات . وهذا يدل على أننا نشهد الآن

واحدة من أخطر النتائج للتنمية العشوائية للزراعة التقليدية ، والمنافسة التى تمارسها المزارع الكبرى على الزراعات المعاشية .

وبالمقابل فان التزايد السكانى يزيل أثر التقدم فى الزراعات المعاشية فى البلدان الفقيرة ، فالبنسبة للفرد الواحد ، فان الانتاج يتجه للتناقص ، وبالنسبة للسنوات الأخيرة ، خلال الثلاثة أو الأربعة عقود السابقة ، فالمؤشر ١٠٧ بالنسبة لمتوسط السنوات ١٩٣٤ - ١٩٣٨ ، مثلاً ، يهبط إلى ١٠٤ خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ . ويزداد هذا الأمر خطورة إذا كان مستوى الانطلاق متدنيا . والخلاصة ، فان التباعد يزداد بين البلدان المصنعة والبلدان النامية . ويبدو التخلف ضخماً إذا تناولنا المقارنة المحددة للمردود أو الانتاجية .

لايزيد مردود الحبوب الذي يبلغ (٣١) كنتالاً فى الهكتار الواحد فى البلدان النامية فى عام ١٩٧٢ . ويزيد مالياً المردود بمقدار (٢) كنتال فى البلدان النامية ، و(١٠) كنتال فى البلدان المتقدمة . ومن الناحية الاقليمية ، تسجل أفريقيا أكبر قدر من التخلف ، بمردود متوسط يصل إلى (٨٫٥) كنتال / هكتار . أما الشرق الأوسط والشرق الأقصى ، وأمريكا اللاتينية ، فلها مستويات متقاربة ، تتراوح بين (١٣) وأكثر بقليل من (١٤) كنتال فى الهكتار الواحد . ولكن هذه المتوسطات تخفى اختلافات كبيرة : فى أمريكا اللاتينية ، مثلاً ، فان جواتيمالا ، وهاييتى لاتكاد تتجاوز (٨) كنتال / هكتار . ومن بين ٤٦ دولة أفريقية ، فان ثمان دول حصلت على مردود دون (٥) كنتال / هكتار ، و١٠ دول بين ٥ - ٨ كنتال / هكتار .

ويمكن أن نقوم بمقارنات مشابهة فى كل مجالات الانتاج . فالبنسبة لتربية الأبقار مثلاً ، فان البلدان النامية التى تمتلك ٥٨ ٪ من القطيع العالمى ، لم تذبح أكثر من ٢٩ ٪ ولم تنتج إلا ٢٦ ٪ من الانتاج العالمى الكلى (انتاج اللحوم) ، وفى نفس السنة ، كانت هذه النسب بالتتابع ٢٤ ٪ ، ٤٣ ٥ ، ٥٠ ٪ بالنسبة للبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد الحر .

وهناك مثل صارخ لهذا الخلل ، ففى قطيع هو أكبر بمقدار ٦٦ مرة من قطيع

الدانمارك ، فان صاحبته الهند تنتج من لحوم البقر أقل مماتنتجه الدانمارك . أما بالنسبة لمردود الحليب فان التفاوت يساوى ١ - ٥ بين البلدان المتطورة والبلدان النامية ، أما بين هذه البلدان ذاتها فيبلغ الفرق من ١ - ٣ فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

من جهة أخرى ، فى الوقت الذى يزداد فيه المردود فى المتوسط ١٥ ٪ ، فى البلدان ذات الاقتصاد المتقدم ، فأنه لم يزد بأكثر من ٧ ٪ فى البلدان الأخرى .

وإذا كانت الانتاجية معيار غير كاف ، فان الانتاج المحلى الإجمالى للعامل فى الزراعة يعطى فكرة عن الهوة التى تفصل البلدان النامية عن البلدان المتقدمة . ويبلغ التفاوت من ١ - ١٣ (من الانتاج المحلى الإجمالى للشخص الواحد يعمل فى الزراعة و٣٠٤٩ دولار مقابل ٢٣٢ دولار) .

وعلى المستوى الدولى ، فقد جمعت منظمة الفاو احصاءات عن ٨٣ بلداً نامياً (من أفريقيا والشرق الأقصى خاصة) ، تبين لها أن نصيب الفرد من الانتاج المحلى الإجمالى فى ٢٦ بلداً يبلغ أقل من ٣٠٠ دولار ، وفى ٢٥ بلداً أخرى يتروا ح بين (٣٠٠ - ٦٠٠) دولاراً (الغالبية العظمى من بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الاوسط) وفى (١١) بلداً تالية يتراوح بين (٦٠٠ - ١٢٠٠) دولاراً (أمريكا اللاتينية ودول أوربا المتوسطية والبرتغال واليونان وأسبانيا) .

ان هذه الانتاجية الضعيفة هى فى تراجع ، وخاصة فى الانتاج الغذائي ، من خلال دراسة لانتاج السعرات المباشرة (الانتاج النباتى محول إلى سعرات قبل أن يتحول إلى حليب أو لحوم) من قبل العامل الزراعى : " ان الانتاجية الزراعية الغذائية فى العالم الثالث فى الوقت الحاضر هى أضعف مماكانت عليه قبل ٦٠ عاماً ، بل ومن المحتمل قبل قرن من الزمن .. فالبنسبة لآسيا (باستثناء الصين) فان هذا الانخفاض بلغ نحو ١٥ ٪ ، وبلغ بالنسبة لافريقيا نحو ٢٥ ٪ ، أما فى أمريكا اللاتينية فيلاحظ شىء من التحسن ، ولكن بصورة ضعيفة جداً .

٢ - التخلف التقنى : -

يمكن تفسير التخلف كنتيجة للبيئة الطبيعية القاسية . ففى مجال الزراعة

تظهر قوة البيئة الواضحة . ان لعنة " المناخ " والتربة تبدو هى المسئولة عن كثير من المشكلات . ففى المناطق المدارية نذكر الدروع اللاتريتية ، والتى لها لون وخصوبة القرميد . نذكر أيضاً ظاهرة غسيل التربة من العناصر المخصبة القابلة للذوبان . كما نذكر بشكل خاص ، الجفاف المدمر الذى يضرب دورياً بلاد الساحل *Sahel* (غرب أفريقيا) ، وطغيان الموسميات الهندية ، والخسائر التى تحدثها ذبابة التسى تسى .

كل هذا صحيح ، ولكن كيف ستكون طبيعة المناطق المعتدلة ، بالمقابل ، هل كلها غنى وكلها جمال ؟ وبدون الخوض بأمور أخرى ، يجب أن نعترف أن التربة فى البلدان النامية هى فى الغالب أكثر فقراً ، وأكثر ضعفاً من تربة المنطقة المعتدلة . وان المناخات فيها تعرف بصفات قارية شديدة . ولكن أليست التربة فى جزئها الأكبر هى من صنع الإنسان ؟ إن سهل الفلاماند يعطينا مثلاً من بين أمثلة أخرى كثيرة . ماذا تريد تربة مزارع الأرز الآسيوية من الشروط الطبيعية ؟ ان المردود الناتج فى المزارع الصناعية ، يبين أن الزراعة الحديثة تعطى مردوداً مرتفعاً ومستقراً فى مناطق بين المدارين .

ويتعلق الأمر بندرة التقنيات التى تمكن من اغناء التربة ، وتصحيح انحرافات الطبيعة ، والتى هى الأساس فى الفرق بين الزراعة المتطورة والزراعة المتخلفة ، وكفى لكى نقتنع أن نقارن استغلال وسط متماثل كلياً على جانبى الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك : فى الشمال ان وادى امبريال *L'imperial Valley* الغنى يبرهن على مايمكن أن تفعله التقنية المعتمدة على المال والعلم ، بالمقارنة مع القطاعات المروية للمكسيكالى *Mexicali* ، والسنورا *Sonora* خاصة ، والتى تبدو مع ذلك فى المقدمة بالنسبة لعموم المكسيك .

ويجب ، مع ذلك ، ألا نقع فى انحرافات التقنوقراطيين (الفنيين) وأن نفكر بأن كل شىء يمكن أن يصلح بادخال مناسب للتقنيات الحديثة . وقد حدثت اخفاقات مشهورة فى مجالات الميكنة والتحديث فى الزراعة ، فى أفريقيا خاصة ، قادت المزارعين المفتونين بالتقنية إلى الكثير من الاعتدال . ان مشروع الفول السودانى

الشهير ، مثلاً ، الذى كان يهدف إلى استصلاح (۰۰۰ر۳۰۰ر۱) هكتار خلال أربع سنوات في تنزانيا ، وزامبيا ، وكينيا ، لم يحقق سوى استصلاح (۰۰۰ز۵۰) هكتار فقط اعتباراً من عام ١٩٤٧ ، ثم ألغيت التجربة عام ١٩٥٠ .

وتتعد المعايير التى يمكن أن تقيس التخلف التقنى فى الزراعة : استهلاك الاسمدة فى الهكتار ، استعمال المنتجات الوقائية والمبيدات ، معدل عدد الجرارات بالنسبة للمساحة المزروعة ، قلة استخدام البذور أو المنتجات المحسنة .. الخ . بدون مناقشة كل هذه العناصر ، نأخذ مسألة استهلاك الأسمدة . فى الوقت الذى نقص السماد الطبيعى بشكل حاد . نلاحظ أن استهلاك الزراعة للأسـ مدة الصـ د تناقص بمقدار ثلاث مرات . ويتراوح مستوى الاستهلاك بالنسبه مجموع العالم ، وبالنسبة لكل بلد ، من ١ر٠ كج / هكتار للهكتار المزروع (مقدار الآزوت ، والفوسفات والبوتاس مجتمعة) فى النيجر الى (٧٠٩) كج / هكتار فى هولندا فى حين يبلغ متوسط الاستهلاك فى أوربا الشمالية الغربية (٢٩٠) كج / هكتار ويبلغ معدل الاستهلاك فى ٤٧ بلداً نامياً من بين (١٠٥) بلدان (منها ٣٠ فى أفريقيا و٧ فى الشرق الأقصى و٥ فى الشرق الأوسط و٥ فى أمريكا اللاتينية ، ١٠ كج / هكتار بينما يتجاوز ٥٠ كج / هكتار فى ٢٦ بلداً (منها ٨ فى أمريكا اللاتينية و٥ فى الشرق الأقصى و٤ فى أفريقيا ، و٣ فى الشرق الأوسط ، أضف إليها بعض بلدان أوربا المتوسطية وأوربا الشرقية كرومانيا ، وألبانيا ، ويوغسلافيا (سابقاً) ، واليونان) ولابد من الاشارة إلى أنه تدخل فى هذه الزمرة الأخيرة عدة بلدان تلعب المزارع الحديثة فيها دوراً أساسياً (المارتينيك ، جواديلوب ، جزيرة موريشيوس ، ريونيون ...) وتمتص القسم الأكبر من المخصبات الكيماوية .

ويترجم الضعف العام هذه المعطيات ، قد تحققت مع ذلك نتيجة جهود مضنية ثم بذلها لاستدراك مافات ، فاستهلاك الأسمدة الكيماوية ، تضاعف بمقدار ٣ مرات فى حين لم يزد إلا بمقدار ٥٠ ٪ فى البلدان المتقدمة .

فى البلدان ذات المناخ الجاف ، أو ذات المناخ الذى يتصف بتذبذب أمطاره ،

فان عملية الرى تتصف بتقنية التبذير وعدم الكفاية . وتبدو قنوات تحويل الفيضان غير قادرة على تخزين الماء لوقت الجفاف ، كما أن الخزانات (مثل التانك *Les Tanks* القروية الهندية مثلاً) تسمح باطالة فصل الزراعة ، ولكنها تجف فى العادة قبل فصل الأمطار ، وتطرح مشكلة امتلائها بالمجروفات . والآبار التقليدية لاتصل سوى طبقات الماء الجوفية غير العميقة : فطرق رفع الماء ليست جيدة ، بل وغير ناجحة . ومهما كانت نوعية الرى ، فانه لايغطى إلا جزءاً من الأرض التى يصبح فيها مفيداً . ويزيد فى الهند - وهو من دواعى السرور - أن تزداد المناطق المروية بنسبة ٥٠ ٪ أو أكثر قليلاً منذ الاستقلال ، ولكن من المؤسف أن نعلم أن ٨٠ ٪ من المناطق المزروعة مازالت تعتمد على مياه الأمطار فى انتاجها .

ولاتستغل الأنظمة الزراعية المعاشية التقليدية مثلها مثل المزرعة الحديثة سوى جزء من الأرض التى تمتلكها ، كما أن عدم كفاية التقنية لاتفسر إلا جزئياً سوء الاستخدام هذا . ويتضح الأمر بالنسبة لأمريكا اللاتينية ، حيث توجد معطيات مدهشة حول هذه المشكلة فالأراضى الممكن زراعتها فيها تمثل ربع المساحة الكلية ، ولكن الأراضى المزروعة لاتمثل سوى ١٠ ٪ من مساحة المزارع العلمية الكبيرة وأقل من ١ ٪ من المساحة الكلية . وهنا أيضا توجد مفارقات تختفى خلف هذه الأرقام الإجمالية : فى جمهورية الدومينيكان ، ٨٥ ٪ من الأراضى الزراعية هى مزروعة فعلاً مقابل ٢٥ ٪ تقريباً فى شيلى ، وبوليفيا ، وبيرو ، أن وجود أنظمة زراعية قديمة مسؤول عن هذا الوضع . ان الارتفاعات الكبيرة عن سطح البحر تعطل قسماً كبيراً من المساحة القابلة للاستثمار ، وهى تشكل مخزوناً من الأراضى التى يمكن استغلاله بتقنيات لاتخشى على إنجراف التربة ، وهى مخزون عقارى صاف وطبيعى . وتوجد فى داخل البرازيل مساحات واسعة مملوكة ولكنها ليست مزروعة ، تنتظر وصول الطرق الجديدة لتتضاعف قيمتها عدة مرات .

أما فى المناطق النامية الأخرى ، فان سواء استخدام الأراضى القابلة للزراعة هى أقل استفحالاً . حيث يوجد فى آسيا الجنوبية ٨٥ ٪ من الأراضى القابلة للزراعة هى فى الوقت الحاضر مزروعة . وتصبح هذه النسب فى أفريقيا

الشمالية وفى الشرق الأوسط بالتتابع كمايلى : ٥٥ ٪ ، ٣٤ ٪ ، بينما تهبط فى أفريقيا الوسطى إلى ٤٤ ٪ وحتى ١٧ ٪ .

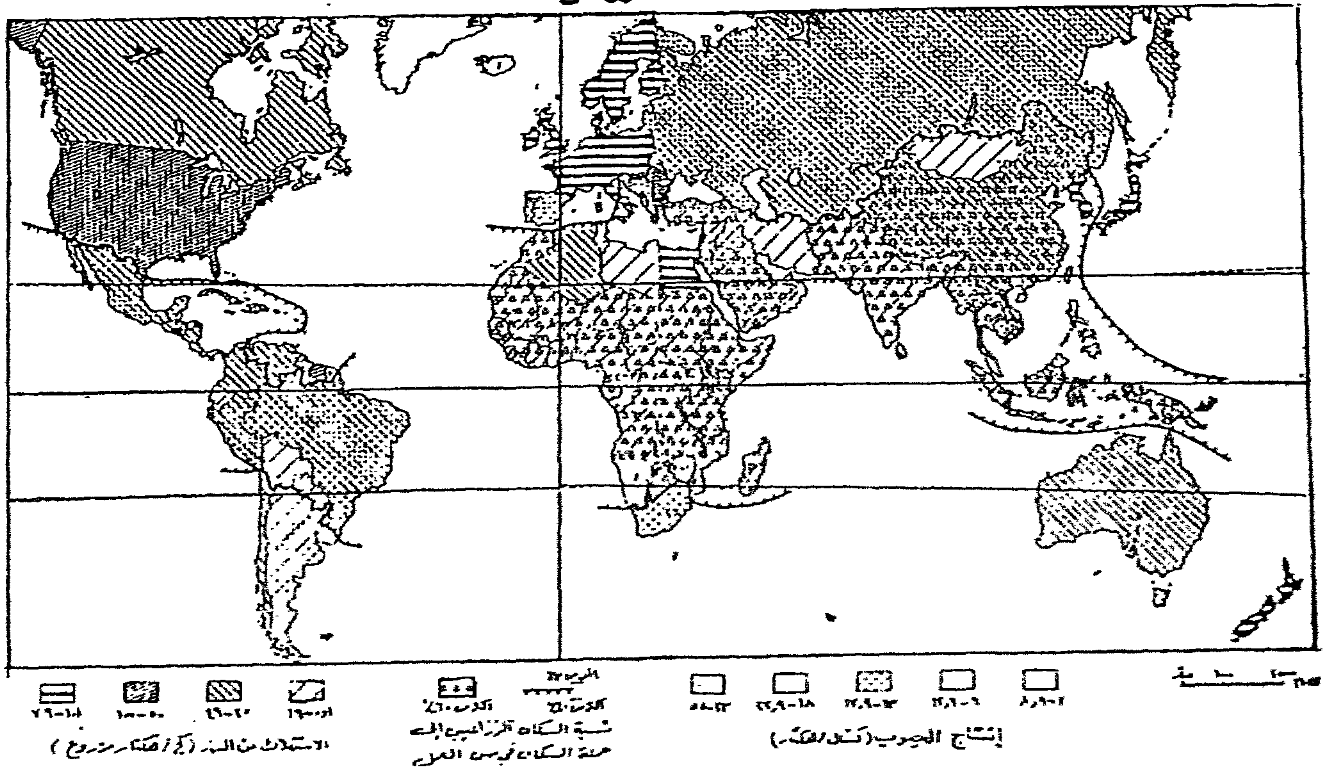
ويمكن ايراد سلسلتين من العوامل التى تفسر جزئياً مشكلات تعميم للتقنيات الحديثة . فالأولى هى من النوع المادى المحض : الثمن المرتفع للأسمدة ، والمبيدات ، والآلات ، والتى يجب استيرادها غالباً ، علماً بأن ثمنها قد ارتفع أكثر من ٥٠ ٪ بين ميناء تحميلها والبيع لسمتخدمها ، ضعف وسائل النقل وشبكة الطرق ، والتخزين ، والتسويق ، الذى يعيق وصول هذه المنتجات . كما يعيق تسويق المحاصيل الزراعية . أما السلسلة الثانية من العوامل فهى بشرية : الضعف العضلى بسبب نقص التغذية *Maluntrition* وسوء التغذية *La Sous - Ntrition* يشكلان العامل الأول . ثم هناك الأمية المتفشية بين جماهير الفلاحين والتي تكون عقبة جدية أمام التعميم . ففى أمريكا اللاتينية ٦٥ الى ٩٤ ٪ ممن تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة ، يعرف القراءة والكتابة فى المدن ، وتهبط هذه النسبة إلى ٢٣ - ٨٤ ٪ فقط فى المناطق الريفية . أخيراً ، أن عدم الكفاية فى عدد ونوعية الموجهين والمهنسين الزراعيين ، يبين قلة الاهتمام العملى بماتثيره المشكلات الزراعية . فى أرجواى بلغ عدد الطلاب المسجلين فى كلية الحقوق ٣٥ ٪ من العدد الكلى ، بينما سجل ٥ ٪ فى المعهد الزراعى . أن ضعف التعليم العام والفنى ، مضافاً إليه العقلية المحافظة لدى المزارعين ، يفسر بطء تعميم التقدم ، كما يمكن أن تأتى العوائق ، أيضاً من عدم المساواة الاجتماعية .

٣ - فلاحون محرومون من الملكية ، ويسوء استخدامهم : -

يرجع سوء الإستخدام إلى أصول مختلفة : -

- أنه أولاً تقنى : بطالة فصلية ، تشمل أعداداً كبيرة فى شيلى ، فى شهر تموز (يوليو) فان الطلب على الأيدى العاملة لايشمل سوى ٦٣ ٪ من الطلب فى آذار (مارس) . أما فى جمهورية كوريا ، فان ساعات العمل فى كانون أول (ديسمبر) لاتصل إلا إلى ٤٠ ٪ من ساعات حزيران (يونيو) .

التخلف الزراعى



شكل رقم (١١)

– ويتزايد سوء الاستخدام بسبب التزايد السكاني ، الذي لم تجاريه الزيادة في المساحة المزروعة كما لايمكن ايقاف الهجرة من الريف إلى المدينة . وإذا كانت اليد العاملة الزراعية قد هبطت ، بالقيمة المطلقة ، من ٧٣ ٪ الى ٦٦ ٪ من السكان القادرين على العمل ، فأنها ازدادت نحو (٥٦) مليون شخص ، كما زادت هذه الأعداد حسب تقديرات الفاو *FAO* ، وفي الوقت الذي ازدادت المساحة القابلة للزراعة بالنسبة للشخص العالم في الزراعة ، في البلدان المتقدمة ، فان الوضع المعاكس هو الذي يسود في البلدان النامية . في غانا ، هبطت حصة الفرد من ٣٥ر١ هكتار في عام ١٩٦٠ إلى ١٦ر٠ هكتار في عام ١٩٧٠ وفي أورجواي من ٧٧ر٥ هكتار الى ٩٥ر٣ هكتار ، وفي الهند من ٥١ر٠ هكتار الى ٤٤ر٠ هكتار .

– ان البنيات الزراعية تتحمل قسطاً كبيراً من المسئولية : يضاف إلى الفلاحين الذين لايملكون أرض إضافة إلى الملاك الصغار (لايحتاج العمل في مزارعهم إلى أكثر من ٣٠ – ٤٠ ٪ من السنة في أمريكا اللاتينية) الذين يعملون جزءاً من السنة . هذه البطالة المقنعة ، تجد مايماثلها في مزارع اللاتيفونديا (المزارع الكبيرة *Les Latifundia*) حيث تكثر الأيدي العاملة الفائضة عن الحاجة . وتصل هذه الأوضاع في بيرو إلى أن الاستخدام الفعلي لايستوعب سوى ٥٧ ٪ من الأيدي العاملة الزراعية المتاحة ، على أن يعمل كل رجل ٢٠٠ يوم في السنة ، و٤٦ ٪ إذا بنيت الحسابات على ٢٥٠ يوم عمل في السنة . أما في سري لانكا ، فأنه يوجد من بين أربعة ملايين عامل زراعي حوالي (٦٠٠ر٠٠٠) شبه متعطل أو نصف متعطل .

ويبدو تركيز الأراضي بين أيدي عدد قليل من الملاك هو أشد مايكون في أمريكا اللاتينية . ويقدر أن المزارع الكبيرة (اللاتيفونديا *Les Latifundia*) تضم ٢/٣ من مساحة المزارع ، في حين أنها لاتمثل أكثر من ١ ٪ من عدد المزارع .. وتتغير هذا التوزيع قليلاً على المستوى الإقليمي . وهناك مثالان واضحان في أرجواي (١٢٠٠) لاتيفوندا ، تعود إلى عدد قليل من الملاك يسيطرون على ٣٣ ٪ من المساحة الكلية ، في بارجواي (١٨٥) مالك يتقاسمون ٥٣ ٪ من الأرض الكلية .

ولاتقتصر هذه المشكلة على أمريكا اللاتينية ، ففى اطار حوض البحر المتوسط (الشرق الأوسط ، أفريقيا الشمالية ، ايطاليا الجنوبية ، الأندلس أو جنوبي أسبانيا) وأثيوبيا تسود أوضاع متشابهة ، قدر أن ٤٢ ٪ من المساحة القابلة للزراعة فى لبنان يملكها ٢ ٪ من كبار الملاك أن هذا غير عادل من الناحية الاجتماعية ، فمزارع اللاتيفوندا لاتستغل إلا جزئياً ، وبطرق قديمة على عكس الأشكال الأخرى من الملكيات الكبيرة ، كالمزرعة الصناعية .

وإذا كانت أهمية الملكيات الكبيرة ليست عظيمة فى مكان ما ، فمعنى ذلك الانتشار الواسع للملكيات الصغيرة . فى جواديلوب ، احتلت المزارع التى تقل مساحتها عن واحد هكتار (٥٥ ٪ من عدد المزارع) ١٥ ٪ من المساحة الزراعية ، أما فى لبنان فقد كان ٨٠ ٪ من الملاك يتقاسمون ٣٦ ٪ من الأراضى . أما فى اورجواى ، فان ٧٥ ٪ من المزارع كانت تضم ١٠ ٪ من مجموع الأراضى . فى جاوة ٩٠ ٪ من الفلاحين يملكون أقل من نصف هكتار . ويمكننا ذكر المزيد من هذه الأرقام ولكن المهم أن نذكر أن التجزئة العقارية ازدادت تحت ضغط الزيادة السكانية ، وهناك حالة قصوى فى سرى لانكا ، حيث أن التقسيم بلغ مرحلة يستحيل بعدها الإمعان فى تقسيم الأرض . وبدلاً من تقاسم أرث هو فى الأساس صغير ، تم الاتفاق على أن تزرع الأرض بالتتابع من قبل كل شخص من الورثة . وبعد عدة أجيال استمرت الكثافة الريفية فى تزايد ، وأصبح أصحاب الحق فى زراعة الأرض ينالون حظهم كل ست سنوات وأحياناً كل أربع وعشرين سنة .

ومن جهة أخرى ، فان الأزمات الزراعية أو الريفية ساعدت على تركيز االأرض لفائدة الميسورين . وقد سادت هذه الحالة فى الهند فى القرن التاسع عشر بسبب الضرائب التى رفعها البريطانيون ، اضافة إلى أزمة الحرف الريفية كما أن المشكلات الحالية فى بنجلاديش تشير إلى استمرار هذا النهج . ومن أجل التخلص من الجوع ، عمد صغار الملاك ، بعد أن باعوا حلى نسائهم المتواضعة ، وحيواناتهم وبيوتهم ، إلى التخلى عن أراضيهم . ويستمر بيع الأرض من أجل لقمة الخبز ، بخمس أو بربع قيمتها . أما المشترون فى الغالب من الملاك المتوسطين ، أو التجار

وقد ازداد عدد الفلاحين الذين لايملكون أرضاً في مقاطعة (رانجبور *Rangpour*) من ٢٥ – ٣٥ ٪ خلال مدة شهرين . بحدود (٤٠٠٠٠) هكتار تبادلتها الأيدي خلال هذه الفترة .

ويضطر الفلاح ، لإعاشة عائلته ، سواء كان يملك أرضاً غير كافية أو كان بدون أرض ، أن يستأجر قطعة من الأرض ، أو أن يؤجر نفسه كعامل زراعي . وفي الحالتين ، يقود الأمر للتراجع إلى وضع بائس . ويؤدي مختلف التشريعات الخاصة بالعمال وأصحاب المزارع ، إلى أن تكون معدة مسبقاً ، ولأغراض الدعاية وهناك أمثلة أخرى تبين اتساع المشكلة : ففي البلاد الإسلامية ، الخماس هو الفلاح الذي يدفع أخماس المحصول إلى المالك الذي يقدم له الأرض والتقاوي والالات . أما في سري لانكا ، فان القوانين الزراعية التي تحدد مقدار الإيجار بمقدار ٢٥ ٪ بدلاً من ٥ ٪ من المحاصيل لاتطبق في كل المناطق في الهند ، فان نظام التأجير المتدرج الذي يساعد على خرق قوانين الإصلاح الزراعي ، يشكل واحداً من أغرب الأمثلة التي يتحملها الفلاحون . اعتباراً من القرن الثامن عشر ، حولت السلطات البريطانية جباة الضرائب إلى ملاك عقارات بالمعنى الروماني للكلمة (زامندار *Zamindar* في البنغال ، وفي بيهار ، وفي مناطق بنارس ومدراس) ، بينما تحول الملاك الحقيقيون مرغمين ، إلى أجراء خاضعين لأعمال السخرة غير المقيدة . لقد تطور النظام مع الزمن : من جهة ترك الزامندار جمع الضرائب لمصلحة الوسطاء الجدد ، وبدأ بعض الملاك تأجير أراضيهم وهكذا انتهى الأمر بتكوين سلاسل من ١٠ إلى ٢٠ أو حتى ٤٠ من الوسطاء يعيشون كطفيليين على محاصيل المنتجين الحقيقيين .

ويعد الربا ، الذي سبق بيان دوره ، عاملاً آخر للتحكم في الفلاحين . فعدا دوره الطفيلي ، أدى إلى انتزاع ملكيات صغار المزارعين إذا أصيبوا بضائقة . ان ممارسة عقود الوفاء يعد من الأمور المعبرة والكثيرة الانتشار في الشرق الأقصى التقليدي ، فالمالك الصغير يبيع أرضه للدائن (بسعر بخس طبعاً) على أمل استعادة أرضه بنفس السعر فيما بعد ، وبانتظار وقت السداد واستعادة الأرض يصبح المالك أجيراً عند إدانته .

ان نتائج هذه البنى (جمع بنية) غير العادلة خطيرة علي الأشخاص وعلى الوطن . فعلى المستوى الفردى ، يتجلى ذلك من ضعف الدخل المريع . فى شيلى ، فى بداية الستسينيات كان ٧١ ٪ من الفلاحين يملكون ٣٣ ٪ من دخل الأرض ، بينما يملك ٣ ٪ من الملاك ٣٧ ٪ منه ، وهذا يعنى أن تعود عليهم الأرض بمردود يساوى ٢٦٠٠ مرة أكثر ارتفاعاً لكل عائلة . أما فى أمريكا اللاتينية ، فان ٦٥ ٪ من السكان الزراعيين العاملين لايزيد دخلهم عن ٣٠٠ دولار للفرد سنوياً (٥٠ - ٦٠ دولار بالنسبة للفلاحين الصغار) فى حين أن المزارعين الأغنياء (٨ر١ ٪ من العدد) يبلغ دخل كل واحد منهم (٧٠٠٠) دولار . وقد ازدادت نسبة الأسر الريفية الأكثر فقراً فى الهند (أقل من ١٥ روبية شهرياً للشخص ، أى أقل من ١٠ فرنكات شهرياً) من ٣٨ ٪ عام ١٩٦١ إلى ٥٣ ٪ عام ١٩٦٦ .

أما على المستوى الوطنى ، فان العدد الأكبر من المزارعين لايستطيع الحصول على فائض ضرورى لتحسين الانتاج . أما الطبقات العليا من المزارعين فهى الوحيدة القادرة على توظيف الأموال ، والوحيدة القادرة على الحصول على القروض المصرفية ، وصرف عائداتها على شراء المواد الاستهلاكية . ففى شيلى ، مثلاً ، فان الملاك الكبار ينفقون ١٨ ٪ من مواردهم على مواد استهلاكية ، و٥٢ ٪ على نفقات كمالية . ان عدم القدرة على مواجهة الحاجات الغذائية المتزايدة ، وضعف السوق الداخلية ، المسئولة عن اعاقة التطور الصناعى ، قد نتجت عن هذه البنى الزراعية غير المتوازنة .

ولمواجهة هذه المشكلات ، فقد طرح نوعان من الاجابات : الأول يقوم التطور فيه على الاصلاح الزراعى ، والثانى يتجه قبل كل شيء إلى التقدم التقنى .

ثانياً : الاصلاح الزراعي :-

لقد رمت الحكومات التى نادت بالاصلاح الزراعى إلى نوعين من الأهداف : الأول إلى إزالة الظلم الاجتماعى ، بتوزيع الملكية ومنح الأراضى ، وبكلمة موجزة تحقيق الشعار الذى يتردد ألف مرة ، برد الأرض إلى من يزرعها ، ويرمى الثانى

إلى إيجاد الآلات القادرة على مواكبة التحديث الزراعى ، من أجل رفع مستوى حياة الفلاح ، ومن أجل تسريع التطور الزراعى ، من أجل رفع مستوى حياة الفلاح ، ومن أجل تسريع التطور الزراعى للبلاد . أليس من الخطأ أن يتجه الاصلاح الزراعى إلى الملكية العائلية الصغيرة فى الزمن الماضى حيث يعتمد التقدم الزراعى على رأس المال اللازم للاستثمار ، وعلى العمل مثلما يعتمد على رأس المال العقارى؟ فإذا كان التوجه للقضاء على المشكلات العقارية هو أمر مشروع فيجب ، فى نفس الوقت ، أن نضاعف من التفكير فى الأمور الاقتصادية .

١ - بين الضرورة الاجتماعية والضرورة الاقتصادية : ـ

ان مشكلة التوفيق بين الهدف الاجتماعى والهدف الاقتصادى تبدو على ثلاث مستويات : ـ

(أ) **استعادة الأرض** : ان القضاء على الملكية التى لم تستغل جيداً هو واحد من أهداف الاصلاح الزراعى التي لايمكن التشكيك فيها . وبالمقابل ، فان تقسيم المزارع الكبيرة المتقدمة تقنياً ، يعنى أن تحل وحدات صغيرة ذات انتاج قليل مكان وحدة ذات انتاج كبير ، فهو بذلك قدم الحل للمشكلات الاجتماعية ، ولكنه يحمل فى طياته خطر التراجع بسبب نقص الوسائل التقنية والمالية ، فى غياب الارادة السياسية لانهاء الملكية الخاصة أو القضاء على الملكية الكبيرة (فرض تغيير سياسى واجتماعى شامل فى نفس الوقت ويمكن حل المشكلة باختيار حد أعلى مقبول للملكية الخاصة .

ان تحديد سقف للملكية يرتبط بعدة عوامل أهمها طبيعة الزراعة وطرق الانتاج (فزراعة الحبوب الميكنة تحتاج إلى مساحات أكبر بكثير من زراعة الأرز الأسيوية التقليدية) وعدد الفلاحين المراد تمليكهم ، وميزان القوة بين الإستقراطية العقارية والسلطة السياسية والجماهير الريفية .

لذلك توجد اختلافات كبيرة من بلد إلى آخر ، كما تحدث تبديلات ، فى الغالب فى السقوف المسموح بها . ففى مصر تم التحول من ٨٤ هكتار كسقف مسموح به

للشخص الواحد فى عام ١٩٥٢ إلى ٤٢ هكتار عام ١٩٦١ ، ثم إلى ٤٢ للعائلة عام ١٩٦٢ ، كما ثبتت الحدود على ٣٠٠ هكتار فى ايطاليا الجنوبية ، وتم الانتقال فى كوبا من ٤٠٠ هكتار عام ١٩٥٩ إلى ٦٧ هكتار عام ١٩٦٣ ، وقد حصل بعض الاستثناءات مقبولة بالنسبة للملكيات ذات الدارة الجيدة ، أو المتقدمة اجتماعيا : بالنسبة للشركات أو الأشخاص الذين أصلحوا أرضاً غير زراعية أو صحراوية فى مصر ، وفى كوبا خص ذلك مزارع قصب السكر والأرز التى يتجاوز مردودها ٥٠ ٪ من المتوسط الوطنى ، وكذلك الأراضى العائدة للتعاونيات .

ومع الأسف ، فان تحديدات الملكية السابق ذكرها لم تكن ناجحة كما كان يتوقع لها : ان التجزئة الوهمية للملكية الزراعية بين أفراد الأسرة ، والبيع إلى أشخاص مسخرين ، واستغلال عدم الدقة فى القوانين ، كلها أمور عملية قادت إلى التهرب من انتزاع الملكية وإعادة تقسيمها .

لقد تم القيام بحجز الأرض ، فى بعض الحالات ، بدون قيد أو شرط ، وتصبح هذه الوسيلة سهلة التطبيق إذا كانت تستهدف الملكيات الاستعمارية أو الأجنبية (الملكيات الالمانية فى أوربا الشرقية بعد عام ١٩٤٥) ، أو ملكيات بحوزة أشخاص معنويين . وكما أنه من غير الممكن دفع جميع التعويضات نقداً ، فانها تبقى سندات على الدولة بفائدة ضعيفة تمتد لزمن طويل : ٢ ٪ لمدة ٢٥ سنة فى تونس ، ٦ ٪ لمدة ١٥ سنة فى ايران ، وبذلك يتم تلافى توظيف الأموال المقدمة إلى الطبقات المعنية فى البلاد الأجنبية ، أو يتم انفاقها على المستلزمات الكمالية ، باستثناء استخدام هذه الأموال فى دفع الضرائب ، أو تخصص للاستثمارات الصناعية ، من أجل ضمان قرض . فى هذه الحالة تضطر الدولة أن تتحمل ثقل التعويض (كما فى بيرو والبرازيل) .

(ب) ايجاد بنيات جديدة : ان توزيع الأراضى يطرح مشكلات أكثر صعوبة من تجميعها ، يرى بعضهم فيها حجر عثرة لكل القوانين الزراعية .

ويبدو اختيار حجم الحصة المقدمة إلى المستثمر الجديد أمراً حساساً ، أهى

صغيرة جداً ، لاتكفى إلا للاستهلاك الذاتى ، ولاتسمح بفائض للتسويق أو التوظيف؟ أم هى كبيرة جداً فتكون غير مستغلة بشكل جيد ؟ .

تلعب الشروط التقنية والسكانية دوراً أساسياً فى سوريا ، إذ خصص ٨ هكتار لكل مستفيد من الأراضى المروية ، و٣٠ هكتار فى الأراضى البعلية . أما فى مصر ، حيث يزداد الضغط السكاني خاصة ، ولايعطى سوى ١ - ٢ هكتار .

وفى الاصلاحات ذات الطابع الاجتماعى المؤكد ، فان الأراضى توزع مجاناً " كما فى يوسلافيا (سابقاً) وكوبا " . فى بلدان أخرى ، يكون الدفع خلال ٢٠ - ٣٠ ، وحتى ٤٠ قسطاً سنوياً (مصر وسوريا) ، وهذا مايخفف ثقل التعويضات التى تدفعها الدولة إلى الملاك القدماء .

ان المستفيدين هم ، فى النصوص على الأقل ، مزارعون ، سواء كانوا من قدماء الملاك أو من الفلاحين ، يجب أن يكون لديهم شىء من المستوى الفنى . كما تراعى الاعتبارات المذهبية والسياسية عند اختيار هؤلاء وإن لم يكن مشترطاً فى القوانين الزراعية .

وقد أحيطت الحصص الموزعة بمايجنبها التجزئة المستقبيلة . وفى الغالب ، إذا أدى الأرث أو البيع إلى التقسيم ، فان واحداً من المعنيين يقوم بالاستثمار على عاتقه ، ويعوض على الآخرين . كذلك فان اعادة تركيز الأرض هو خطر يجب الاحتماء منه ، بايقاف الصفقات التجارية العقارية . وعلى الرغم من هذه التدابير ، فان الضعف الاقتصادى هو نقطة فى كل توزيع فردى : وكثيراً ماكانت زيادة الاستهلاك الفردى ، وانخفاض المردود هى ثمن التقدم الاجتماعى الذى قصده هذا الاتجاه . وهناك نوعان من الحلول المطروحة لتجاوز هذه المشكلة .

وتتعدد أشكال التعاونيات ، كما تتفاوت مضامينها ونتائجها . ففى المجال الاصلاحى تكمن المشكلة الأساسية فى استمرار أو عودة التناقضات الاجتماعية . ففى الهند ، أخفقت التعاونيات الانتاجية كما أخفقت تعاونيات القروض . لقد استنتج أن التعاون مستحيل بالنسبة للنوع الأول ، لأنها تجمع بين أشخاص من عامة

الناس متفاوتين ولهم مصالح مختلفة . أما بالنسبة للنوع الثانى فان الفلاحين المتوسطين هم الذين استفادوا منها . بالنسبة لسوريا ، تؤدى الإختلافات الاجتماعية بسبب سوء تطبيق الديمقراطية فى داخل التعاونيات إلى تأثير الأغنياء ، بسبب اتخاذ القرارات ، وأن يقتطعوا لأنفسهم حصة الأسد من القروض ، والتقاوى والأسمدة .. الخ ، حتى أفرغوا المؤسسة التعاونية من معناها .

ويختلف الوضع الذى انطلقت منه التعاونيات فى الدول الاشتراكية (سابقاً) ومع ذلك لم تنج من الاخفاقات التى سببها التسرع فى التطبيق أو الفهم الخاطىء للوسائل المتشددة . فى فيتنام الشمالية مثلاً ، فى عام ١٩٥٦ ، أى بعد مضى ثلاث سنوات على بداية الاصلاح الزراعى ، كان معظم الفلاحين يتصرفون بملكيات فردية وبعد أن أخفقت الحركة التعاونية الذاتية ، بدأ الأخذ بأسلوب العمل الجماعى اعتباراً من ١٩٥٧ ، حيث تم الوصول إلى التعاونيات الاشتراكية (ينتسب المالك إلى الجمعية ويقدم إليها أرضه ووسائل الانتاج بشكل حصص ، ويكون تعويضه بنسبة ماقدم من جهة ، وعلى عمله من جهة أخرى) وفى مرحلة تالية أقيمت التعاونيات الاشتراكية ، حيث أصبحت كل وسائل الانتاج ملكية جماعية .

ويقوم الحل الآخر على تكوين مزارع كبرى تحت اسم مزارع الدولة ، كما هو حال البلدان الاشتراكية فى أوربا الشرقية (سابقاً) مثال السوفخوز السوفيتية وكوبا ، وتنجم المشكلات هنا من صعوبة التخطيط المركزى ، ومن انتقاء ونجاح الأساليب التشجيعية (مادية أو عقائدية) المطبقة على العمال ، ومن نقص الكوادر الفنية والإدارية .

(جـ) وسائل إحتياطية ضرورية : ومن أجل الوصول إلى الانتاج المنتظر من كل اصلاح زراعى ، تتدخل الدولة فى عدة مجالات : محو أمية ، وتدريب مهنى للمزارعين ، تقديم البذور والتقاوى ، والسماد ، والآلات ، بسعر منخفض ، إيجاد نظام مصرفى حقيقى يمكن الاعتماد عليه ، ويلغى الربا ، تضع تحت تصرف الفلاحين رجالاً مختصين بالدعوة إلى الحياة التعاونية والجماعية ، بصورة عامة ،

اقامة الخدمات (الرى ، النقل ، التجارة) ، والحصول على منافذ فى الأسواق الخارجية ، ممايكمل دائرة القطاعات التى تتدخل خلالها الدولة . وفى غياب هذا ، فان مجرد توزيع الأراضى ، يمكن ألا يحل قليلاً من المشكلات .

٢ - نماذج من الاصلاح الزراعى : -

يمكن أن نرد معايير تصنيف الاصلاح الزراعى ، إلى ثلاثة أساسية : -

١ - نطاق ايديولوجى أو سياسى يدخل فيه الاصلاح الزراعى (اقتصاد حر أو اقتصاد اشتراكى) .

٢ - الاتساع المكانى للاصلاح الزراعى (متكامل أو جزئى) .

٣ - طبيعة الوحدة الانتاجية ، على أساس العامل الفعلى (عائلة ، تعاونية ، مزرعة دولة) .

ويقتصر البحث هنا على بعض الأمثلة الخاصة المعبرة ، للمشاكل التى صودفت خلال تطبيق الاصلاح الزراعى بصورة ، جذرية قليلاً أو كثيراً .

(أ) المثال الهندى ، إصلاحات محدودة : شكلت الهند عام ١٩٤٧ بعد حصولها على الاستقلال ، هيئة نزع ملكيات الوسطاء (الزامندار بشكل خاص) وقد انتهت هذه المهمة الآن . وقد ارتبط بالدولة (٢٠) مليون مزارع مقابل مكافآت دفعتها الدولة للوسطاء . وقد سمح للزامندار بالاحتفاظ بالأراضى التى كانت تعود لهم حقيقة ، بشرط أن يزرعوها بأنفسهم .

وقد حدد هذا ببعض الأراضى . وقد تم التحايل على هذه القوانين وسجل الزامندار مساحات كبيرة بأسمائهم فى السجلات العامة . وفى أغلب الولايات الهندية يطلق اسم المزارع *Cultivateur* على الشخص الذى يقوم بتمويل الانتاج بالمال .

وقد وزعت الأراضى التى أخذتها الدولة من الزامندار (مليون هكتار فقط فى مجموع الهند) من قبل الدولة على الفلاحين مع عقود لمدد طويلة مقابل أجرة معقولة ولكى يصبح المزارعون المستاجرون ملاكين يجب أن يدفعوا مبالغ مرتفعة نسبياً

تعوض بواسطتها الدولة الوسطاء . وكانت النتيجة قلة عدد الذين استفادوا من هذا الشرط أما بالنسبة للأراضي التي يرتبط مزارعوها بمالكها الحقيقي ، وليس بوسيط فان القانون يعطي للمزارعين المستأجرين حقوقاً بالاستثمار طويلة الأجل ويحدد نصيبهم بحوالي ٢٠ - ٥٠ ٪ من المحاصيل . ولكن للأسف لم يتم التقيد بهذه النسب في أحيان كثيرة . بل لقد استطاع بعض الملاك الحصول على جزء من أراضيهم . وكما في السابق فان بعض الحيل قد مكنتهم من الذهاب إلى أبعد من ذلك . وزيادة على ذلك فان القانون لايحمي إلا المزارعين الذين تواجدوا وقت تطبيق الاصلاح الزراعي . ولما كان إعداده وتطبيقه بطيئين ، فان [illegible] من [illegible] المستأجرين لديهم إلى عمال زراعيين ، ليتخلصوا من أحكام القانون

- ان تثبيت سقف للملكية اختلف كثيراً حسب [illegible] فبينما كان الحد الأقصى السقف في جامو *Gammu* ، وكشمير هو (١١) هكتار ، فانه يرتفع في ولاية أندهرا برادش *Andhra Pradesh* إلى [illegible] ١١ ويصل ٦٢ [illegible] هكتار [illegible] الشروط التي تسمح بتجاوز السقف : حجم الأسرة ، الحق بنقل ملكية الأرض الزائدة إلى الورثة . ولقد استثنى من الاصلاح الزراعي مزارع الشاي [illegible] السكر ، والكاوتشوك ، والجوت . وحدثت مفارقات عجيبة أثناء التطبيق [illegible] تحويل مزارع الأرز إلى مزارع لقصب السكر .

- وبصورة موازية تم تطوير الحركة التعاونية القروية : لقد سبق القول أن هذه المحاولات قد منيت بالفشل في غالب الأحيان بسبب التفاوت الإجتماعي في القرى .

ان نتيجة هذه التدابير ، والتي اتخذت لتكون حاسمة ، كانت غير كافية . وقد صدر تقرير عن هيئة الخطة الهندية يقول " يوجد اختلاف كبير بين قوانين الاصلاح الزراعي وتطبيقاتها " . ان الوجهاء المحليين الذين يجمعون سلطة اقتصادية وسلطة سياسية ، والاداريين الشاملين ، الذين يرتبطون بهم في الغالب ، وغياب الارادة السياسية الصلبة ، كلها تكون أهم العقبات لاتخاذ القرارات الواضحة وتطبيقها بحزم . ويمكن أن نستنتج ان الاصلاح الزراعي قد مس بقوة ذروة الهرم الاجتماعي وقد تطورت مكانها البرجوازية الصغيرة والمتوسطة الريفية من قاعدة ريفية ميسورة نسبياً .. أما جماهير الفلاحين فانها لم تستفد من هذه التحولات " ان الثورة

الخضراء ، التي يعود إليها تطور الزراعة منذ ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، ساعدت على اضطراد تقوية الملكية المتوسطة .

(ب) فى المكسيك ، لم يحل توزيع الأراضى الواسعة ، المشاكل الاجتماعية والاقتصادية : بدأت الثورة المكسيكية عام ١٩١٠ بتأييد جماهير الفلاحين الذين لايملكون ، والهنود الذين سلبت أراضيهم الجماعية ، وقد توصلت عام ١٩١٧ إلى نشر دستور ، مازال يعمل به ، حيث تحدد المادة ٢٧ منه قواعد السياسة الزراعية التالية ، وقد ذكرنا سابقاً مافيها من غموض . من البلاد خاصة . مقابل هذه النجاحات النادرة ، فان تقسيم الأرض ساعدة على الحفاظ على كثير من المحاسن والمساوىء (حصص فى الأرض غير متساوية ، حرب عصابات ريفية فى مقاطعة جيريرو *Guerero*) ، السلم الاجتماعى فى الأرياف ، فى حين تحقق التقدم الاقتصادى الأساسى بواسطة العمل الحر للرأسمالية فى الملكيات الصغيرة . بهذا المعنى فسر الاصلاح الزراعى المكسيكى تحت عنوان " اصلاح وخداع زراعى " ، وإذا كان هذا الحكم فجاً وقاسياً ، فلابد أن نشير إلى أن التوزيع المجرد للأرض لايمكن أن يكون اصلاحاً زراعياً حقيقياً .

جدول رقم (٤)

غموض الاصلاح الزراعى المكسيكى

طبيعة الاستغلال	انتاج زراعى خام	عدد أيام العمل للشخص الواحد
قطاع خاص		
> ٥ هكتار	+ ١٠٤ ٪	+ ٥٦ ٪
< ٥ هكتار .	+ ٢٦ ٪	- ٢٥ ٪
قطاع مشاع	+ ٣٦ ٪	- ٤٠ ٪

(جـ) كوبا : مشاكل مزرعة الدولة فى النظام الاشتراكى :

لقد تطورت الزراعة الكوبية قبل عام ١٩٥٩ كذيل للاقتصاد الأمريكى أكثر من ٧٥ ٪ من الصادرات (منها ٧٠٠٠٠٠ر طن سكر) ، ان المبدأ الأساسى الذى ينص على أن ملكية الأرض تعود للوطن ، عدل حالاً بتأكيد أصبح بمقتضاه أن الوطن له الحق بنقل ملكية الأرض والتصرف بها إلى أشخاص ، مكرساً بذلك حق الملكية الخاصة . أن هذا الابهام صاحب انتزاع ملكية اللاتيفونديا التى لم تنته ، وكذلك تكوين بنيات شبه جماعية .

ان اختفاء مزارع اللاتيفونديا لم ينه الملكية الكبيرة . يعترف القانون بوجود وضمان بقاء الملكية الصغيرة الأصلية ، والتى تصل فى وقتنا الحاضر إلى نحو (١٠٠ هكتار) من الأرض المروية ، و(٢٠٠ هكتار) من الزراعة البعلية أو المراعى القابلة للزراعة ، و(٣٠٠ هكتار) من الأراضى المزروعة بالموز أو قصب السكر ، أو البن أو جوز الهند أو العنب ، أو الأشجار المثمرة .. الخ) أما بالنسبة لتربية الحيوان فقد سمح بملكية المساحة الضرورية لتربية (٥٠٠) رأس من أكبر الحيوانات ، وهذا غموض سمح بالعديد من التجاوزات - فى عام ١٩٦٥ كان هناك (٤٠٠٠٠ر) ملكية صغيرة مساحة كل منها من ١٠٠ - ٢٠٠ هكتار ، وبقيت أيضا (٥٠٠) مزرعة كبيرة مساحة كل منها (٥٠٠٠٠ر - ١٠٠٠٠٠ر هكتار) تقع فى المناطق شبه الصحراوية أو تعود إلى أشخاص ذوى نفوذ سياسى . كما كثرت المزارع الصغيرة الخاصة : (٩٠٠٠٠٠ر) مزرعة (٣٤ ٪ من عدد المزارع) تضم مساحة تعادل ٦ ٪ من مجموع الأراضى الزراعية .

ان استمرار التوزيع يقود إلى تجزئة متزايدة فى مجال الملكية المشاعة . وقد وزعت الأراضى على الجمعيات القروية ، حيث أن الملكية الجماعية لايمكن أن تباع أو تصادر بأمر قضائى ، ولا أن تقسم . ولكن الانتفاع بالأرض بقى فردياً وقابلاً للوراثة . وبعكس الملاك الصغار ، فان الملاك فى الملكيات الجماعية هم من الدرجة الثانية ، إذ لايستطيعون نظرياً أن يؤجروا ، ولا يبيعوا ، ولايقسموا بالوراثة ، ولايستغلوا قطعة الأرض المخصصة لهم بالأجرة ، ولايزرعوا بشكل فردى ، وقد

أنجزت دراسة عن هذه المنوعات عام ١٩٦٠ من قبل (ت . شوارتز *T. Schwartz*) تبين أن ثلث المالكين للأرض المشاع في القرية المدروسة أخذوا أو أعطوا أراضي بالأجرة .

وعلى الرغم من استمرار التقسيم ، فإن قطعة الأرض المشاع في حدها الأدنى ٣ – ٨ هكتار ، ارتفعت إلى ١٠ هكتار في الأرض المروية و٢٠ هكتار في الأراضي البعلية . وعلى الرغم من توزيع (٧٠) مليون هكتار ، فإن نحو (٧٠٠٫٠٠٠) قطعة من الملكيات المشاعة ، كل واحدة منها أقل من ٤ هكتار . تمثل ٢٥٪ من عدد الحقول ، إلا أنها لاتغطي سوى ٨ ٪ من المساحة المزروعة .

ويقي في الأرياف (٢٫٥) مليون فلاح لايملك أرضاً بينهم أكثر من مليون شخص يشتغلون باليومية . أما الباقي يتألفون من فلاحي الأرض المشاع ، والذين يملكون أرضا من الناحية النظرية ، ولكنهم لايملكون منها شيئاً ، أو من العمال الموسميين . وهذا يعني ازدياد عدد الفلاحين الذين لايملكون قطعة أرض بالمقارنة مع عام ١٩١٠ .

وتوجد اختلافات كبيرة بين أصحاب الملكية المشاعة : في عام ١٩٦٠ كان هناك (٨٠٠) ألف مالك يستغل كل واحد نحو (٤) هكتار أي يمتلكون مايعادل ثلث المساحة الزراعية . في نفس السنة لم يتح لأكثر من ثلث الفلاحين أن يأكلوا اللحم أو السمك أو الحليب أو البيض ، كما كان الربع يمشون حفاة ، والخلاصة ، فإن رفع المستوى الاجتماعي للفلاح يكتسب أهمية أكثر من رفع مستواه الاقتصادي .

وتبدو خاصة في عدم قدرة الملكيات المشاعة السير في طريق التطور الزراعي وان نقص التعليم هو أحد الأسباب : ان من بين كل (١٠٠) تلميذ يدخلون المدرسة الابتدائية ، ستة تلاميذ ينهون المرحلة الابتدائية فقط في الوسط الريفي مقابل (٤٠) تلميذاً في المدينة . من جهة أخرى فإذا أقيم نظام متقدم من المصارف الزراعية الجماعية ، مصارف الدولة بهدف تمويل الزراعة ، فإنها سرعان ماتنحرف عن هدفها الأساسي وبما انها أقيمت لتخدم تطور العقلية الجماعية ، لذلك قصرت هذه

المصارف قروضها على الزبائن الذين يقدمون الضمانات الجيدة ، وأقامت الحواجز أمام أصحاب الملكيات المشاعية . وفي حالات أخرى ، فان تدخلها في الانتاج ، قد يصل إلى فرض الرقابة الكاملة على المالك في مجال الري ، يكرس التفاوت بين مالك المشاع وصاحب الملكية الخاصة ، وغالباً مايكون الدخل ، أقل من النصف في قطاع الملكية المشاعة عنه في القطاع الخاص .

ولكن في بعض الأمثلة النادرة ، يمكن أن يكون صاحب الملكية المشاعية حاملاً لبذرة التقدم : إذ توجد ملكيات مشاعية حقيقية تعطي نتائج اقتصادية مرضية ، في الاراضي الشاسعة المروية في الشمال الغربي وأكثر من ٦٠ / من الواردات قد تمت مع هذه القوة المجاورة ، ٧٠ ٪ من الأراضي تعود إلى أقل من ٨ ٪ من الملاك ، ٢٢ شركة سكر (منها ١٣ أمريكية) كانت تسيطر على ٧٠ ٪ من المساحة المزروعة بقصب السكر . أمام هذه التبعية فان الاصلاحات الاجتماعية لابد وأن تتخذ طابعاً وطنياً ، وقد دفع عداء الولايات المتحدة إلى تبني الاشتراكية التي تزداد تشدداً يوماً بعد يوم .

المراحل نحو الاشتراكية : -

١ - القانون المنشور عام ١٩٥٩ هو اصلاحي بصورة واضحة : حدد هذا القانون الملكية الكبيرة بمقدار (٤٠٣) هكتار ، أما الأراضي الزائدة فقد صودرت مقابل تعويض يمتد على (٢٠) سنة . أما مزارع قصب السكر والأرز والتي يتجاوز مردودها ٥٠ ٪ من متوسط المردود الوطني ، وتتطلب الفعاليات فيها مساحة تزيد عن (٤٠٣) هكتار دون أن تتجاوز ١٤٢٤ هكتار . وأراضي التعاونيات ، فقد تركت بدون تقسيم . وجملة القول ، ان ١٠ ٪ من المساحة الزراعية شملها القانون . أما الأراضي المحررة فيعاد توزيعها في قطع مساحتها (٢٧) هكتار في الحد الأدنى .

٢ - من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٢ : تمتد فترة اتخاذ التدابير الثارية من قبل الولايات المتحدة (الغاء حصة السكر المسموح به في الولايات المتحدة في نوفمبر

١٩٥٩ ، محاولات انزال " التحرير " خليج الخنازير عام ١٩٦١) وردود ثارية كوبية (انتزاع ملكية وتأميم مصانع السكر عام ١٩٦٠ ، تحويل المزارع التعاونية إلى مزارع الشعب ، أديرت من قبل الدولة عام ١٩٦١) .

٣ - في عام ١٩٦٣ : هدف قانون الاصلاح الزراعى الجديد إلى القضاء على معارضة الملاك المتوسطين ، باعادة السقف المسموح به إلى (٦٧) هكتار . ان اتفاق السكر مع الاتحاد السوفيتى (سابقاً) دفع بكوبا نحو الكتلة الاشتراكية ، وجرى تعميم مزارع الدولة .

مزارع دولة ومجمعات : -

١ - مبدءان أساسيان بالنسبة للأنظمة الاشتراكية الأوربيـة : أدى تعميم اقامة مزارع الدولة ، إلى القضاء على مرحلة تقسيم الأرض ، الأكثر سهولة . وتظهر الملكية الخاصة فى كوبا التى هى أقل تحذراً مما هى عليه الصين ، لذلك فان العامل الزراعى كانت لديه عقلية هى أقرب إلى البروليتارى المدنى منها إلى عقلية المتطلع إلى الملكية . وأما الميزة الثانية الأصلية فى الثورة الكوبية هى ألا يتحمل الفلاح تبعية التطور . لذلك زيدت الأجور بشكل مفاجىء : ارتفعت القوة الشرائية بمقدار ٦٠ ٪ ، والانتاج بمقدار ١٠ ٪ فقط بين عامى ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ، ثقة كبيرة بالانسان ، نبين أنها كانت كثيرة التفاؤل ، ويجب الحزم أمام استفحال ظاهرة الغياب عن العمل ، وتدنى الانتاجية ، واعادة تحديد الأجور بحيث تتناسب مع العمل المنجز . وبالمقابل ، فان الخوف من التضحية بالحوافز العقائدية من أجل الحافز المادى ، قاد للدعوة إلى العمل التطوعى ، سواء بالنسبة للفلاحين خارج أيام عملهم المأجور ، أو بالنسبة لسكان المدن (طلاب ، عمال عسكريين) .

مزارع الدولة هى الخلية الأساسية للانتاج ، وتتراوح مساحتها من (٨٠٠٠ - ١٠٠٠٠) هكتار فى المتوسط ، متفقة مع مجال تاثير القرية : أنها مقسمة إلى وحدات تقنية : أقسام ومزارع من مساحات مختلفة حسب نوع الزراعة والشروط

الطبيعية . وتضم هذه الحقول والمزارع فى (٨) مجمعاً تقريباً تركز ادارتها التقنية ، وتوجه اختيار المزروعات ، وتمتلك الآليات الثقيلة

وبالمقابل ، فقد تم تطبيق البنية المتكاملة الراسية · أو الكومبينا *Les Combinats* (زراعات قصب سكر ، دواجن ، تبغ) .

وعلى المزارع الخاصة التى تقل مساحتها عن (٦٧) هكتار أن تبيع انتاجها إلى المجمعات (الأغروباسيون *Les Agrupacions*) وأن تحاكى أنظمة زراعتها مزارع الدولة ، وحتى أن تتحد بها عن طريق التأجير

النتـــائج : -

إلى جانب المظاهر الايجابية : تجنب عشرة التوزيع ، تنويع الانتاج الزراعى للجزيرة ، رفع مداخيل الفلاحين الفقراء ، يجب أن نشير إلى بطء تطور الانتاج : لم يتم تحقيق الانتاج المخطط لعام ١٩٧٠ ، وهو عشرة ملايين طن من السكر ، ولم يتجاوز أعلى سقف للانتاج (٦) مليون طن ، وأصبحت الغلات الزراعية مقننة فى المدن .

ان أسباب هذه المشكلات تكمن أساساً فى الادارة المركزية الشديدة فى مزارع الدولة ، وإلى أخطاء التخطيط ، وإلى نقص الكوادر الفنية .

مقابل المشكلات التى صودفت وقت التحديد ، وخلال الاستثمار المستمر ، ومقابل التباطؤ فى النمو الاقتصادى ، أو قل التراجع الوقتى ، على الأقل ، بسبب تطبيق الاصلاح الزراعى ، فان بعض المختصين يمتدح التقدم التقنى ، وخاصة " الثورة الخضراء " .

ثالثاً : معجزة أم سراب أخضر ؟ كما يقول بيروش *P. Bairoch*

تعنى " الثورة الخضراء " أن تقوم البلدان النامية بتبنى ، وعلى نطاق واسع ، أنواعاً جديدة من الحبوب (قمح ، أرز ، ذرة صفراء) ، تعطى من المؤكد أن استمرار الأولى لصلحة القلة يؤدى إلى تنامى الوضع مردوداً ، يفوق أنواع الحبوب

التقليدية بثلاث أو أربع مرات ، دون الخوف من التقزم *Versage* ، وهى تقاوم الأمراض الكثيرة الانتشار (كالصدأ مثلاً) ، كما تعنى نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية) .

ان الانواع الجديدة من القمح قد جربت فى المركز العالمى لتحسين الذرة الصفراء والقمح ، المقام فى ضاحية مكسيكو *CIMMYT* وذلك بفضل المساعدة المالية المقدمة من مؤسسة روكفلر ومن قبل جماعة العالم (ن . بورلوج *N. Bor Laug*) الحائز على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٠ . ان القمح المحسن الداخل فى الزراعة المكسيكية منذ عام ١٩٥١ ، قد مكن من زيادة المردود المتوسط فى هذه البلاد من (٥ر٧) كنتال / هكتار عام ١٩٤٥ إلى ١١ ثم ٢٦ كنتال / هكتار عام ١٩٥٥ ، ١٩٦٤ . أمام هذه النجاحات المحققة ، فان أولى البذور المحسنة ظهرت فى آسيا الجنوبية الشرقية (الهند وباكستان) اعتباراً من عام ١٩٦٣ .

وقد جربت مجموعات محسنة من الذرة الصفراء ، بواسطة فريق آخر من الباحثين من نفس المعهد عام ١٩٦٤ . وقد تميزت بارتفاع المردود ، وارتفاع نسبة " الليستين *Lysine* " (بروتين ضرّورى لنمو الانسان والحيوان) ضعف المقدار المعتاد .

كذلك جرت تجارب فى المعهد العالمى للأبحاث على الأرز فى الفلبين *IRRI* وتم الحصول على أرز جديد ، صغير ، كبير الانتاج ، وذلك خلال الستينيات .

(١) الزيـــادة : ـ *La Croissance*

عرفت الذرة الصفراء " المعجزة " نمواً بطيئاً بسبب ضرورة البحث عن أنواع جديدة تتلاءم مع الشروط الطبيعية المحلية . بالمقابل ، أصبح الأرز والقمح الجديدان موجودين فى كل مكان ويزرعان على نطاق واسع ، وخاصة فى الجنوب الشرقى من آسيا ، التى تضم الجزء الاكبر من حقول القمح الجديد تقريباً . فالاتحاد الهندى يضم لوحده ٥٩ ٪ من مساحات الحبوب المحسنة مقابل ٢٠ ٪ في باكستان ، أما الباقى فيتوزع بين تركيا والفلبين وتونس . وبالنسبة لقارة آسيا بأكملها ، باستثناء الصين ، فان ٢٠ ٪ من الأراضى المزروعة قمحاً ، و١٠ ٪ من حقول الأرز ، تتلقى

هذه البذور . وبالعكس ، فان هذه البذور قليلة الانتشار فى أمريكا اللاتينية عدا المكسيك ، كما دخلت إلى أفريقيا باستثناء افريقيا الشمالية وافريقيا الشرقية .

لقد كانت النتائج مدهشة : فقد ازداد انتاج الحبوب بالنسبة للشخص الواحد بنسبة ٣٦ ٪ بين ١٩٦٠ – ١٩٦٨ ، أما الفلبين ، فقد ازداد مردود الأرز بمقدار ٢٠ ٪ للهكتار . كما ازداد انتاج الأرز فى الهند بنسبة ١٣ ٪ من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٧٢ ، إذ ارتفع من ٤ر٣٦ الى ٦ر٤٢ مليون طن . بينما لم تزد مساحة الأراضى المزروعة إلا بنسبة ٣٪ إلا المساحة المزروعة بالأرز ذى الانتاج المرتفع ، لقد ازدادت من ٨ر١ – ٧ مليون هكتار . لقد كانت النتائج عظيمة فى هذا البلد فيما يخص زراعة القمح ، فقد كانت المساحة المزروعة بالقمح عام ١٩٦٨ (١٥) مليون هكتار ، أنتجت (٥ر١٦) مليون طن ، وفى عام ١٩٧٢ ،ازدادت المساحة الى (٢٠) مليون هكتار انتجت (٥ر٢٦) مليون طن .

(٢) التباطؤ وأسبابه : ـ

لقد أصبح تباطؤ النمو ظاهرة متمكنة : لقد اتفق خبراء الفاو *(FAO)* وخبراء منظمة التنمية الاقتصادية الأوروبية *(L'OCDE)* على القول أن المرحلة الأولية للتطور قد انتهت ، وأنها لم تكلف الكثير لأنها تطورت فى وجود متطلبات الانتاج السابقة .

ان متطلبات البذور الجديدة تكون العائق الجدى أمام الانتشار السريع لهذه البذور : يجب أولاً تقديم كميات كبيرة من الأسمدة مثلاً ، فان كنتال الازوت المقدم بشكل نترات ، ضرورى للحصول على ٤٥ كنتال من القمح فى الهكتار ، كذلك الحال بالنسبة للأرز .

كذلك فان الحاجة إلى الماء والمبيدات كبيرة أيضاً ، كذلك فان الأعمال الزراعية المستمرة تصبح متعددة وضرورية : حراثة عميقة ، عزق مستمر .. الخ . لقد وصل انتشار هذه البذور الى مناطق وأشكال من الاستثمار جديرة بأن تستجيب لهذه المتطلبات . أن متابعة حركة التطور هذه تتطلب مقادير أخرى من الاستثمارات ، وفى نفس الوقت فان الانتاج الذى تزايد فجأة أدى إلى ظهور عدد من المعيقات الخانقة :

عدم كفاية وسائط النقل ، وعدم كفاية الأبنية اللازمة لتخزين الأسمدة والمحصول فى الارياف ، وقد حدث في البنجاب أن عطل التلاميذ من مدارسهم ليذهبوا إلى تخزين محصول القمح فيها ، كما يجب أن تقام نظم تخزينية فى المدن .. كل هذا يتطلب أموالاً جديدة لاتدفعها إلا المصارف الحكومية فى البلدان النامية .. ان استمرارية " الثورة الخضراء " يتطلب سياسة عامة وغالية الثمن للتطور الزراعى .

وبعد عدة سنوات من الانبهار والفرح ، ظهرت نتائج مشؤومة قوية أكثر من قوة الآمال التى علقت على الحبوب .

(٣) تبعية خارجية متزايدة : -

ان الطلب المتزايد على الأسمدة ، والمبيدات ، ومقاومة الطفيليات ، والآلات ، هو من العوامل المشجعة للصناعات الوطنية . ولكن بسبب التزايد السريع للطلب ، تضطر البلدان النامية الى الاستعانة برؤوس الأموال والتقنيات الخارجية . ان مثل صناعة الأسمدة فى الهند دليل على ذلك : أن أول مصنع خاص أقيم في البلاد عام ١٩٦٧ ، وهو (كورماندل فيرتيليزيزر *La Coromandel Fertilisers ltd*) تم بناؤه من قبل فرع لشركة استندارد أويل *Standard Oil* المشتركة مع مجموعة دولية أخرى ، ومع أكبر تاجر هندى للأسمدة ، وبمساعدة قرض مقدم من الولايات المتحدة . وهناك مشروع لبناء معمل لتصنيع سماد اليوريا *L'urée* كلفته (٧٠) مليون دولار ، تمت اقامته من قبل فرع للبنك العالمى ، ومجموعة من رجال الأعمال الأمريكيين *Steal Crop* وعائلة هندية صناعية كبيرة . وأخيراً ،فقد اشتركت شركة هندية مع ثلاث مجموعات يابانية لبناء معمل للأسمدة فى بومباى . وبالمقابل ، نرى هذه البلاد تقيم صناعة الأسمدة على قاعدة بترولية ، بينما يكثر فيها الفحم والذى يمكن أن يكون مادة أولية ميسورة . ان المشكلات الحالية للتزود بالبترول فى السوق العالمية تؤكد الأخطار الناجمة عن التبعية الخارجية .

من جهة أخرى ، قدر البنك الدولى أن الحاجة الى العملات الصعبة فى البلدان النامية لغرض الاستيراد المباشر للأسمدة والمواد الأولية المخصصة لتصنيعها محلياً

هى فى حدود (٧ر٤) مليار دولار عام ١٩٨٠ . وهذا رقم ضخم إذا عرفنا أن مجموع المساعدات العامة لهذه البلدان (٩ر٧) مليار دولار عام ١٩٧٠ .

(٤) حدة التناقضات : -

لقد علمنا بازدياد التناقضات فى الهند ، كما ذكر آخرون أموراً أخرى مشابهة فى باكستان ، وتونس ، والمكسيك . وأدى توسع الأنواع الجديدة التى تتوافق مع شبكات الرى الموجودة سابقاً . لقد أفادت الثورة الخضراء المناطق المتطورة سابقاً ، وتركت المناطق التى لاتمول بالماء بانتظام فى الهند ، فى السهول الغنية فى البنجاب ، وهاريانا *Hareiana* ، والشرق فى أوتاربرادش *Uttar Pradesh* ، وفى المكسيك ، فان الحقول المروية فى شمالى البلاد ، هى التى تحتكر التطور .

لقد تعمقت التناقضات في داخل المناطق المعنية بسبب عدم قدرة المستأجرين علي التمويل ، ولكن عندما تتوفر الأموال وتوظف ، يلاحظ تزايد مقدار المحصول المعلن من قبل المالك : وقد ازداد الانتاج من ٥٠ - ٧٠ ٪ فى الهند مثلاً . من جهة أخرى ، يتطلع الملاك إلى التخلص من اجرائهم من أجل أن يستغلوا أراضيهم بأنفسهم ، وأن يستعينوا بالعمال الزراعيين . لذلك فان عدداً من الأجراء *Métayers* يستغلون أراضى تناقصت مساحتها . وبالمقابل ، اهتمت طبقات اجتماعية جديدة بالأرض مندفعة وراء الربح ، ونرى فى الهند ملكيات مميكنة يديرها رجال الصناعة . وأخيراً ، ان البطالة تزداد بسبب تجهيز المالكين لمزارعهم بالآلات كالجرارات والأدوات الأخرى .

وقد لخص (بويرانا *A. Boerana*) مدير الفاو السابق ، الوضع فى مقابلة مع جريدة العالم *Le Monde* فى ١٩ ابريل ١٩٧٣ : " ان الثورة الخضراء أغنت الأغنياء ، وأفقرت الفقراء " ، كما أورد (ديمون *R. Dumont*) حكماً قاسياً بشأن تونس : " هذه الثورة الخضراء ، لن تكون مقبولة ، إلا إذا عادت بالفائدة أيضا ، بل خاصة ، على الفلاحين الصغار والأجراء ، والعمال ، وهذا يتطلب تغيير عنيف فى

البنيات الاجتماعية ، وبالتالى تغيير السلطة " . أما (لونجون *Longone*) فيقول : " ان الثورة الخضراء لاتستحق ماتحاط به من شرف منذ عدة سنوات ، ولا مايوجه إليها من انتقادات في الوقت الحاضر . ان التزايد المتعاظم للمردود الذى تنتجه هذه الأنواع الجديدة ، يبعد ، على الورق ، أخطار الجوع بالنسبة للسنوات القادمة والذى لايمكن تجنبه وقد مضت عشر سنوات : وككل التغييرات التقنية العنيفة يمكنها بالمقابل أن تحدث صدمات ذات طابع اجتماعى ، إذا لم تتخذ اجراءات مناسبة ، وإلا تركت الأمور تسير على هواها كما هو الحال فى الاقتصاد الحر " .

الخلاصة : -

هل يجب أن نختار بين " الثورة الخضراء " والاصلاح الزراعى ؟ أنه الوضع الاجتماعى المتفجر فى أرياف البلدان النامية . وبالعكس ، فالاصلاح الزراعى يكون مقدمة لاستمرار النمو . ويمكن القول ، بدون تحفظ ، ان الحلين يكمل بعضهما بعضاً ، وان كان الاثنان يصطدمان بالمعيق نفسه .

وتؤدى الثقة بالقيام بجهود ضرورية فى المجال الزراعى ، ضعيفة فى أغلب البلدان النامية ، فخلال العشر سنوات السابقة ، توجه ١٥ ٪ من الاستثمارات نحو هذا القطاع . ان خطط التنمية الجارية تعطى أهمية متزايدة للاستثمارات الزراعية : ومن بين (٣٨) بلداً جمعت الفاو عنها معلومات واحصاءات تبين لها أن ٢٠ بلداً منها تخصص ٢٠ - ٤٠ ٪ من الاستثمارات العاملة للزراعة ، أما البلدان الأخرى فتخصص نسب أقل من ذلك بكثير ، فى حين يحظى التصنيع فى كل مكان بفائق الرعاية والعناية .

ومن الضرورى ألا ينظر إلى الزراعة كمشكلة صغيرة ومنفردة ، وأن تطورها يجب أن ينخرط فى التنمية الشاملة ، ويخدم التطور الصناعى بانتاج المواد الأولية ، كما يعمل على تصريف قسم هام من منتجات الصناعة الوطنية ، وعلى كل حال ، فان رفع مستوى المعيشة للسواد الأعظم (٦٥ ٪) من السكان العاملين ، هو دعم مؤكد للصناعة ، بدل الاعتماد على الأسواق الخارجية المتقلبة .

الفصل التاسع

طموحات التصنيع وصعوباته

- مقدمة .

أولاً : اختلال النمو الصناعي .

ثانياً : العقبات .

ثالثاً : الخيارات والاستراتيجيات .

الفصل التاسع
طموحات التصنيع وصعوباته

- مقدمة : -

اعتبر التصنيع منذ زمن بعيد كأنه " الطريق الملكى " للتطور والاستقلال الاقتصادي . فقد كان ومازال محط العناية خاصة من المخططين . وضمن خطط التنمية الشاملة ، فمنذ بداية السبعينات مثلاً ، تتلقى الصناعات التحويلية (٣٧ ٪) من الاستثمارات الكلية فى بيرو و٢٠ ٪ فى الهند ، و٢٤ – ٢٧ ٪ فى نيجيريا وكوريا الجنوبية ، وايران ، وتنزانيا ، وماليزيا .. فإذا أخذنا بعين الاعتبار الاستثمارات المخصصة للخدمات المساعدة الأساسية (طاقة ، ماء ، مواصلات) فان الصناعة تستحوذ على أكبر قدر من الأموال، يصل إلى ٤٠ – ٦٠ ٪ من الاستثمارات .

ولابد من قرار بأن للتصنيع ، عدا دوره المحرك فى التنمية ، دوراً اجتماعياً من الدرجة الأولى : " أنه من الصعب تصور الانتقال من مجتمع تقليدى إلى مجتمع حديث بدون التحولات الاجتماعية والفكرية التى يحدثها التصنيع " .

ولكن مجريات الأحداث لاتتفق دائماً مع الطموحات . فكثيراً ماكانت انطلاقة النمو الصناعي قوية ، ولكنها سرعان ماكانت تضعف ، وتصطدم بعقبات خطيرة ، لذلك فانه لايتم الوصول إلى الأهداف والآمال الاقتصادية والاجتماعية المعقودة عليه إلا نادراً . وبدون التشكيك ، فان المناقشات الحالية تدور حول المسائل التى يجب اتخاذها للوصول إلى تصنيع ناجح ، كما يعرفه لامبير ومارتان *D. C. Lambert et J. M. Martin* أنه " القدرة على الانتاج ، ونشر التقدم التقنى فى مجموع الوسط الاقتصادى " .

وقبل تحليل العقبات ، وتدارك عناصر الحل ، من الضرورى تقويم النتائج

التى تم التوصل إليها حتى الآن . ويمكن أن يتم هذا التقويم بطريقتين متكاملتين :ـ

١ – من حيث المستوى العام .

٢ – من حيث البنية الهيكلية ، مع التركيز على الأهمية النسبية لمختلف فروع الصناعة .

أولاً : اختلال النمو الصناعي :ـ

١ – التخلف الصناعى : ـ

– دوره في تكوين الناتج المحلى الإجمالى *P. I. B* مازال متواضعاً ، فى حين أنه يساهم بحوالى ٤٧ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى المانيا الاتحادية ، و٤٦٪ فى بريطانيا ، و٤٠ ٪ فى فرنسا ، و٣٧ ٪ فى الولايات المتحدة ، و٣٦ ٪ فى اليابان ، وحتى ٦٥ ٪ فى المانيا و٦٠ ٪ فى الاتحاد السوفيتى (سابقا) ، وبولندا ورومانيا . فى حين لاتساهم الصناعة إلا باقل من ٢٠ ٪ (من الناتج المحلى الإجمالى) في ٢٠ بلداً من عينة تضم ٥٠ بلداً من العالم الثالث الأضعف تصنيعاً تم احصاؤها بينما تصل مساهمته إلى ٤٥ ٪ أو يزيد فى البلدان ذات الصناعات الاستراتيجية مثل ليبيا والمملكة العربية السعودية ، وزامبيا ، والعراق ، وشيلى .

– من ناحية العمالة : إذا أخذت الصناعة بمعناها الواسع والتى تضم المناجم والصناعات التحويلية ، والبناء ، والقطاع الحرفى ، والعاملين فى المنازل ، فانها كانت تضم ١٥ ٪ من القوى العاملة الاقتصادية فى البلدان النامية ، مقابل ١٢ ٪ فى عام ١٩٦٠ . وقد بلغ متوسط نسبة النمو السنوى ٤ر٤ ٪ فى (٥٦) بلداً (تضم ٧٥٪ من مجموع سكان البلدان النامية ، تعتمد عليها الأرقام التى نتعامل معها هنا ، والتى أوردتها " منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة *L'ONUDI* " وبذلك تتطور العمالة الصناعية ، بنسبة أعلى من نسبة تزايد السكان الكلية (٧ر٢ ٪) .

وعلى الرغم من ذلك يجب أن نفسر هذه الأرقام بحذر شديد . فالصناعة تضم قطاعاً حرفياً واسعاً يتفاوت من بلد إلى اخر . وتقدر الأمم المتحدة أن هذا القطاع

يزود العمل بنصف بل بنحو ٣/٤ العاملين المدرجين في الصناعات التحويلية : قدر الحرفيون في المدن والأرياف ، في السنغال ، بحوالي (١٠٠) ألف شخص ، في حين لاتضم الصناعة بمعناها الدقيق سوى (١٨) ألف شخص .

في الوقت الذي تمثل فيه العمالة في الصناعة ٣٠ - ٤٥ ٪ من القوة العاملة في أغلب البلدان المتقدمة ، فانها لاتتجاوز ٢٠ ٪ في بقية البلدان باستثناء بعض البلدان الأوروبية أو بلدان أمريكا اللاتينية مثل رومانيا والأرجنتين ، أو بعض البلدان المحدودة والمصنعة بصورة خاصة جداً مثل هونج كونج .

أما بالنسبة للصناعات التحويلية وحدها ، فان بلدناً ذات انتاج صناعي واسع ومتنوع مثل المكسيك والبرازيل ليس فيها أكثر من ١٠ - ١٥ ٪ من الأيدي العاملة موجودة في هذا القطاع ، وان أغلب بلدان افريقيا وآسيا لاتتجاوز ٥ ٪ .

ولاتشمل متوسطات النمو التي ذكرناها سابقاً سوى العمال الصناعيين الحقيقيين ، وهي قليلة العدد ، وزبعد من أن تمتص تزايد السكان في المدن (الربع فقط في أمريكا اللاتينية) . وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الصناعة توجد فرص استخدام غير مباشرة (فرصة عمل واحدة مقابل ٢ - ٣ في القطاعات الأخرى) فانها أبعد ماتكون عن امتصاص التزايد السكاني والهجرة الريفية .

يعم البلدان النامية في الوقت الحاضر نمو صناعي يزداد بنسب أعلى مماتسجله البلدان الصناعية : حيث ازداد الانتاج الصناعي بنسبة ٩٢ ٪ في البلدان النامية ذات الاقتصاد الحر منذ عام ١٩٦٣ و٦٣ ٪ فقط في البلدان المتقدمة الغربية . في حين تنمو الصناعات الاستخراجية عند بلدان الفئة الأولى بنسبة ٩٩ ٪ ، والصناعات التحويلية بنسبة ٨٥ ٪ ، فان الصناعات التحويلية هي التي تنمو بشكل أسرع عند بلدان الفئة الثانية : ٦٣ ٪ مقابل ٢٣ ٪ للصناعات الاستخراجية . وتعرف البلدان الاشتراكية حتى السبعينيات نمواً أعلى من نمو البلدان النامية (+ ١٠٦ ٪) بسبب ازدهار صناعاتها التحويلية .

أما من حيث الانتاج ، فيقوم العالم الثالث بدور بسيط حتى الآن على

المستوى العالمى : فى عام ١٩٧٢ ، لم يقدم سوى ٩ر٦ ٪ من مجمل انتاج الصناعة التحويلية . وإذا كان النمو اليوم سريعاً إلا أنه قدم كميات من الانتاج متواضعة لم يتغير معها ثقل الميزان الاقتصادى . وقد قدم العالم الثالث ٢ر٦ ٪ من الانتاج العالمى فى عام ١٩٥٥ ، وبالمقابل ، فقد ازدادت أهميته فى مجال الصناعة الاستخراجية ، كما أوضحه بجلاء الظاهرات البترولية فى بداية السبعينيات .

ان التخلف الصناعى والتخصص في الصناعات الاستخراجية هما قرينتان أساسيتان للقطاع الثانى لاقتصاديات البلدان النامية . أنهما يجسدان التقسيم العالمى للعمل الناجم عن التبعية السياسية والاقتصادية الذى عانت منه هذه البلدان فى العصر الاستعمارى .

وكانت الشريعة الاستعمارية تفرض على هذه البلدان استيراد منتجات الصناعة التحويلية من البلدان الأوربية ، وتترك حرفها النشيطة تندثر : فصناعة النسيج الهندية الحرفية التى اشتهرت منتجاتها فى السوق الأوربية حتى القرن الثامن عشر ، اختفت خلال القرن التاسع عشر أمام اكتساح القطنيات البريطانية التى تصنع القطن المنتج فى الهند . وكان لهذه الواردات نتائج مقابلة تتمثل بصادرات المواد الخام ، زراعية أو معدنية ولم يستطع الاستقلال أن ينهى الضغوط الاقتصادية ، كما يدل على ذلك النمو السريع لدور العالم الثالث كمنتج للمواد الخام .

٢ – اختلال البنية لكل فرع : ـ

لقد وجهت الصناعة الاستخراجية فى الصين لخدمة حاجات الصناعات التحويلية الوطنية . وعلى الرغم من النمو السريع ، فان الصناعة الاستخراجية هنا تختلف عنها فى البلدان النامية الأخرى .

تنتج البلدان النامية اليوم مقداراً ضخماً يصل إلى (٦٠ ٪) من الانتاج العالمى ، فى حين ينتج الاتحاد السوفيتى (سابقاً) والبلدان الاشتراكية الأوربية (حتى السبعينيات) الأخرى مجتمعة ، والبلدان الصناعية ذات الاقتصاد الحر الـ (٤٠٪) الباقية . وفى هذه البلدان الأخيرة لاتقوم الصناعة الاستخراجية بدورها فى

الانتاج الصناعى ، فى حين تحتل القسم الأعظم فى البلدان النامية : ٩٩ ٪ فى ليبيا وزائير ، و٩٧ ٪ فى ماليزيا ، و٧٦ ٪ فى زامبيا

ومع متوسط النمو السنوى السريع للانتاج المنجمى فى البلدان النامية الذى وصل إلى ٥ر٥ ٪ بين ١٩٠٠ - ١٩٤٨ ، فان مقدار التزايد قد سار بسرعة أكبر بين ١٩٤٨ - ١٩٧٠ حتى وصل ٩ ٪ سنوياً . ويميل نصيب البلدان النامية فى الانتاج العالمى إلى الازدياد الكبير . ولعل مثال البترول هو أكثرها وضوحاً . فى عام ١٩٣٨ فقد انتجت البلدان النامية (عدا الصين) ٢٥ ٪ من البترول العالمى . وقد تزايد هذا المقدار حتى وصل إلى ٣٧ ٪ عام ١٩٥٠ وإلى ٥١ ٪ عام ١٩٦٥ وإلى ٦١ ٪ عام ١٩٧٣ . وفى هذه السنة الأخيرة قدر أن ٧٥ ٪ من الثروة البترولية المعروفة موجودة فى هذه البلدان .

كانت المناجم المستثمرة ، خلال العديد من القرون ، هى تلك الخاصة بالمعادن الثمينة ، أما المعادن الأخرى فقد أصبحت هدفاً للاستخراج المتزايد ، خاصة منذ السنوات الخمسين . وأصبحت هذه البلدان تنتج فى الوقت الحاضر ٧٢ ٪ من الرصاص و٦٠ ٪ من الكروم والانتيمون ، و٥٥ ٪ من البوكسيت و٤٠ ٪ من النحاس ، ونحو ثلث فلزات الحديد . ان اختصاصها كمنتجة للمواد الأولية يتزايد أهمية

ولاتصنع الفلزات والوقود فى أماكن استخراجها باستثناء عمليات التركيز أو التقنية البسيطة . وهكذا لاتنتج البلدان النامية سوى ٦ ٪ من الصلب على المستوى العالمى فى الوقت الذى تنتج فيه ٣٢ ٪ من فلزات الحديد المستخرجة أو ٥٥ ٪ من البوكسيت المستخرج وتنتج ١٨ ٪ من الالومنيوم العالمى . ويذهب الجزء الأكبر من إنتاج الصناعة الاستخراجية لسد حاجة الصناعات فى البلدان الغنية . وتصل حصيلة الصادرات إلى الانتاج (أى المصدر بالنسبة للانتاج الكلى) إلى أكثر من ٧٠ ٪ . ان البلدان التى تنتج ٥ر٧٢ ٪ من الرصاص العالمى . مثلاً تصدر ٧٤ ٪ مماتنتج

ذكرناً سابقاً ان نصيب البلدان النامية من الصناعات التحويلية يصل إلى أقل

من ٧ ٪ . فى الوقت الذى يصل فيه نصيب الشخص الواحد من الانتاج ٥٠٠ - ١٠٠٠ دولار فى البلدان المتقدمة ، فأنه لايتجاوز ٢٥٠ دولار فى أحسن الحالات فى البلدان النامية (الأرجنتين ٢٥٧) كما يقع أغلبها تحت ٥٠ دولار بالنسبة للبلدان الاكثر فقراً .

صحيح أن التطور الكلى فيها أسرع فى الوقت الحاضر مما هو فى البلدان الغنية ، ولكن لايفوتنا أن نشير إلى نقاط الضعف الثلاث التالية :-

١ - أن النمو يتباطأ تدريجياً منذ أواسط الخمسينيات : نحو ٧ر٢ ٪ بالنسبة بين ١٩٥٥ - ١٩٦٠ ، ثم هبط إلى ٦ر٦ ٪ بين ١٩٦٠ و١٩٦٥ ثم إلى ٢ر٦ ٪ من ١٩٦٥ إلي ١٩٧٠ حسب تقديرات الأمم المتحدة . وإذا كان هناك تحسن سجل عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، فقد أشرنا سابقاً إلى العوامل التى تتجه لاعاقة التصنيع .

٢ - مكانة كبرى تحتلها المواد الاستهلاكية التى لاتدوم كثيراً (الوقتية) فقد كانت الصناعات الخفيفة ، عام ١٩٦٣ تحتل مكاناً هاماً نسبياً ، مقابل ماكان عليه فى البدلن المتطورة : ٤٢ ٪ من مجموعات الصناعات فى البلدان النامية ، مقابل ٣٠ ٪ فى البلدان المتقدمة . ان المنتجات الغذائية والنسجية تحتل وحدها ٣٠ ٪ ، وهو مايساوى ضعف أهميتها فى البلدان المتطورة ذات الاقتصاد الحر . وسنرى فيمابعد أسباب هذه البنية الخاصة ومحاذيرها . وبالعكس فلم تتطور الصناعات الثقيلة بقدر كاف (منتجات وسيطة ، مكائن) : فلم تدخل صناعة التعدين الأساسية إلا بمقدار ٤ ٪ فى الانتاج الصناعى ، ووصلت إلى ٤ر٧ ٪ فى البلدان المتقدمة . ويصبح الفرق كبيراً فى صناعة المنتجات المعدنية (١١ ٪ مقابل ٣٣ ٪) .

٣ - صحيح أن نمو الصناعات الثقيلة هو فى الوقت الحاضر أسرع من نمو الصناعات الخفيفة ، ولكنه يأخذ نفس المسار فى البلدان المتقدمة : أن التخلف القطاعى لايمكن تفاديه إلا ببطء بالنسبة للبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد الموجه .

وبشكل عام ، فان النمو السريع الأكيد للصناعات سيخفى انحرافات خطيرة أهمها ضعف الصناعات الأساسية وصناعة المكائن (أو صناعة التجهيزات *Les Biens D'équipement*) وينتج ذلك عن تصدير البلدان النامية القسم الأعظم من موادها الأولية للبلدان المتقدمة كما تتجه صناعاتها نحو إنتاج المواد الإستهلاكية ، لذلك ستبقى تابعة للدول المتقدمة من أجل الحصول على تجهيزاتها الوسيطة (الآلات الشاحنات) والمنتجات الوسيطة (فولاذ ، معادن غير حديدية ، منتجات كيماوية أساسية) والتي يجب أن تشتريها من البلدان الغنية .

٣ - تفاوت التصنيع فى البلدان النامية : -

إذا كانت الهوة بين البلدان المتطورة والبلدان النامية قد اتسعت ، فان اختلافات لايستهان بها تميز مختلف درجات التصنيع التى صلت إليها اليوم هذه البلدان النامية . كذلك فان مقارنة تخلفها بالبلدان الغنية يمكن تحديده على المستوى الكلى أو على المستوى القطاعى ، ويمكن معالجة هذه الدراسة بواسطة هاتين الطريقتين المتكاملتين ، وذلك بالتوجه لدراسة الصناعات التحويلية الأكثر توضيحاً لهذا الأمر .

كانت أمريكا اللاتينية تضم ٥٥ ٪ من الانتاج المصنع فى بلدان العالم النامى عام ١٩٧٢ ، مقابل ٣٧ ٪ لآسيا ، و٨ ٪ لافريقيا فقط . وعلى الرغم من تعاظم مقادير النمو فى الوقت الحاضر ، فان افريقيا دخلت متأخرة فى مجال التصنيع ، ولم تستطع التقليل من عمق الهوة التى تفصلها عن المناطق الكبرى النامية الأخرى . فقد وصل نصيبها الى ٧ ٪ مقابل ٥٤ ٪ لأمريكا اللاتينية ، و٣٩ ٪ لآسيا ، وإذا أردنا أن نقوم بدقة مستوى التصنيع ، يجب أن نوازن هذه الأرقام مع الثقل السكانى . ويمكن أن يقوم التصنيف على وحدات مكانية أكثر دقة كما هو آت : يبلغ مقدار التصنيع فى أمريكا اللاتينية للشخص الواحد ، خمس مرات أكثر من آسيا الجنوبية الشرقية ، وأربع مرات ونصف أكثر من أفريقيا والشرق الأوسط .

ويجرب (بيروش *P. Bairoch*) حساباً آخر قائماً على انتاج الشخص

الواحد ، محدداً الاختلافات بين مجموع هذه المناطق والبلدان المتطورة ، معبراً عنه بالوقت ، ومقدار التطور فى البلدان الغربية ذات التصنيع القديم ، مع الأخذ بالحسبان مجال الخطأ الذى قدره هذا الخبير بمالايزيد عن ٢٠ سنة ، فان هذا التخلف يقدر بالنسبة لافريقيا بأكثر من قرنين من الزمان ، ونحو (١٥٠) سنة بالنسبة لآسيا ، ونصف قرن بالنسبة لأمريكا اللاتينية ، وأكثر قليلاً من قرن بالنسبة للشرق الأوسط .

وإذا عمدنا إلى المقارنة على مستوى البلاد ، فان التخلف يصبح أبعد غوراً ، فقد حققت ٤ بلدان فقط ٥٥ ٪ من الانتاج الصناعى فى العالم الثالث (الهند ، البرازيل ، الأرجنتين ، المكسيك) . وأنتجت مع الـ (١٤) بلداً التى تليها فى الأهمية ٨٨ ٪ من الانتاج العام ، فى حين كانت تضم ٧٠ ٪ من سكان البلدان النامية . فى حين أنه فى عام ١٩٦٠ لم تحقق هذه البلدان الثمانى عشرة سوى ٨١ ٪ فقط من الانتاج الكلى . وإذا ماقيست الفروق بالكمية وليس بمعدلات النمو التي تزيد من الهوة بين البلدان الغنية وتلك الفقيرة فان هذه الفروق تزيد أيضاً بين البلدان السائرة فى طريق التصنيع وتلك الأكثر فقراً .

ان ملاحظة توزيع القيمة المضافة الصناعية بين : ـ

– السلع الاستهلاكية غير المعمرة .

– السلع الوسيطة .

– السلع التجهيزية والسلع الاستهلاكية المعمرة .

تدل على المستوى الذى وصلت إليه البلدان النامية : لأنها تعطى مؤشراً دقيقاً – رغم كونه غير مباشر – عن استقلالية الصناعات ألوطنية وعن العلاقات التكاملية الصناعية التى تؤلف بينها . وبالنسبة للبلدان التي يكون انتاج الصناعات التحويلية من المواد الاستهلاكية غير المعمرة نحو ٨٠ ٪ (مثل كوستاريكا ، باراجواى مالاوى) فانها تكون فى موقع التبعية التامة بالنسبة للمنتجات الصناعية الوسيطة والمكائن الضرورية لتشغيل صناعاتها الخفيفة .

لقد استطعنا الحصول علي عينة مكونة من (٤٦) بلداً ، وحصلنا على معطيات عنها تؤدى إلى تصنيف ذى دلالات : يوجد فى أفريقيا (١٢) بلداً ، تحقق أكثر من ٧٠ ٪ من القيمة المضافة للصناعة التحويلية من انتاج المواد الاستهلاكية غير المعمرة ، مقابل (٧) بلدان آسيوية من بين (١٣) بلداً ، وثلاث بلدان فقط من أمريكا اللاتينية من بين (١٣) بلداً . ان التقدم النسبى فى هذه القارة الأخيرة يبدو أنه أصبح الآن حاسماً أكثر من السابق .

يتجاوز انتاج الصناعات التحويلية فى البلدان نصف المصنعة للشخص الواحد (٩٠) دولاراً (وأحياناً أكثر من ذلك بكثير) ، وتمتلك قائمة طويلة من الصناعات ، تمثل صناعة المكائن والمواد الاستهلاكية المعمرة فيها ٣٠ ٪ من القيمة المضافة للصناعات التحويلية كما فى البرازيل ، والأرجنتين والمكسيك ، والهند ، ورغم قوة وتنوع صناعات هذا البلد الأخير ، ومع الأخذ بعين الاعتبار بنية صناعاتها ، وخاصة قيمة الانتاج للشخص الواحد ، فأنه يبدو فى تراجع بالنسبة للبلدان السابقة .

وتمتلك هذه البلدان ، عدا الصناعات الاستخراجية الهامة ، والتى لم نأخذها بعين الاعتبار هنا ، صناعة ثقيلة متطورة بشكل جيد (أنتجت البرازيل أكثر من ٧ مليون طن من الصلب عام ١٩٧٣ ، وأنتجت الهند نحو ٧ مليون طن ، والمكسيك ٥ر٤ مليون طن ، والارجنتين ١ر٢ مليون طن عام ١٩٧٢) ، كما أن صناعة النسيج متطورة فى هذه البلدان (الهند ثالث منتج فى العالم لخيوط القطن) ، وخاصة بالنسبة للخيوط الطبيعية كما تنمو فيها صناعة الخيوط الصناعية والتركيبية .

ان صناعة الألياف الصناعية والمنسوجات المصنوعة منها فى البرازيل والمكسيك تعادل صناعة كندا ، (وأدنى بقليل من مستوى الصناعة الأسبانية) فتستعمل ، على نطاق واسع ، المنتجات الأساسية الوسيطة المصنعة محلياً . وعلى الرغم من وجود الاختناقات والتى سنعود للحديث عنها ، فان هذه البلدان تسير نحو التصنيع الفعلى .

وقد تكونت فيها مناطق صناعية حقيقية ، كما هو الحال في الهند ، قامت على أساس من الصناعات الحديدية والتعدينية الثقيلة ، والصناعات الكيماوية الأساسية (مجموعة دامودار *Damodar*) ، ومجموعة جامشيدبور *Jamshedpour* كما أن المثلث المدنى ساوباولو ، ريو دوجانيرو ، بيلو هيروزنتى يقدم ٨٠ ٪ من الانتاج الصناعى فى البرازيل ، وان بوينس ايرس ، وروزاريو ، وسانتياجو ، وفالباريزو ، تنتج ٦٦ ٪ بالنسبة للأرجنتين وشيلى .

وتمتلك البلدان ذات البنية الصناعية المتجهة إلى التنوع ، صناعة تحويلية ، تمثل فيها المنتجات الاستهلاكية غير المعمرة ٤٠ - ٦٠ ٪ من القيمة المضافة ، كما يمثل قطاع المنتجات التجهيزية بعض الاتساع (١٨ - ٢٥ ٪) أما من حيث القيمة للفرد الواحد ، فيمكن أن نميز فيها مجموعات صغيرة مختلفة :-

- البلدان التى تبلغ فيها القيمة المضافة (٩٠) دولار أو أكثر (مثل فنزويلا ، بيرو ، أورجواى ، وهى المجموعة ب) .
- البلدان التى تبلغ فيها القيمة المضافة أقل من ٥٠ دولار (مثل الجزائر ، مصر ، كينيا ، وهى مجموعة ب) .

وتحاول كل هذه البلدان أن تقيم صناعات أساسية ومنتجات تجهيزية عن طريق تصنيع (تحويل) منتجات الصناعات الاستخراجية وإقامة الصناعات الحديدية .. وقد أقيمت الصناعات حول عدد قليل من المجمعات ، دون أن تظهر للوجود مناطق صناعية حقيقية . فى الجزائر ، مثلاً : تجتذب ثلاثة أقطاب الجزء الأكبر من الأموال المستثمرة : ارزوا ، بالقرب من وهران تمتلك منذ عام ١٩٦٤ أول مصنع لتمييع الغاز الطبيعى فى العالم ، ومصفاه بترول تنتج الوقود والأسفلت والشحوم ، ومعمل للأمونياك والأسمدة الآزوتية ، يضاف إليها مصنع ثان لتمييع الغاز الطبيعى عام ١٩٧٦ ، ووحدة للصناعة البتروكيماوية . وفى اسكيكده *Skikda* أقيم مجمع على نفس المبدأ : تمييع الغاز الطبيعى منذ عام ١٩٧٢ ، أمونياك ، تكرير نفط ، وأقيم مجمع لتصنيع المواد البلاستيكية فى سطيف *Setif* . أما فى

عنابة فان مصنع الحديد يعمل فيها منذ عام ١٩٦٩ ، بواسطة فلزات حديد لوانزا *L'Ouenza* ، ويقدر أن يتجاوز انتاجه (٢) مليون طن عام ١٩٨٠ ، ويوجد فيها مجمع آخر للأسمدة الفوسفاتية يستخدم نشادر أرزوا ، وفوسفات جبل " أونك " *Djebel Onk* . وفي بداية هذه الجهود التصنيعية ، كانت هناك هوة عميقة تفصل هذه الصناعات الأساسية الجديدة عن الصناعات الخفيفة الموروثة من العهد الاستعماري بشكل أساسي ، وتتركز في مدينة الجزائر (٤٥) من الأيدي العاملة الوطنية .

- البلدان ذات الصناعات الخفيفة السائدة : تقع القيمة المضافة للشخص الواحد بين ٣٠ – ٨٠ دولاراً ، وتحتل صناعة المنتجات الاستهلاكية الدائمة (مجموعة جـ) ٦٠ – ٧٠ ٪ من القيمة ، مثال : المغرب ، كولومبيا ، الفلبين .
- البلدان ذات التصنيع المبتدىء للصناعات الخفيفة : تبلغ القيمة المضافة للشخص الواحد أقل ٣٠ دولاراً ، وتقدم الصناعات التحويلية للمواد الاستهلاكية غير المعمرة ٧٠ – ٩٠ ٪ من القيمة المضافة (مجموعة د) ، مثال تنزانيا ، باراجواى ملاوى ، سريلانكا .

وتتميز البلدان الداخلة في المجموعتين الأخيرتين بقطاع صناعي هزيل ، يقتصر على بعض صناعات المواد الاستهلاكية غير المعمرة (الوقتية) .

- وتمثل البنية الصناعية في السنغال المجموعة الأخيرة ، إذ تبلغ مساهمة المواد الاستهلاكية الوقتية ٧٤ ٪ من القيمة المضافة للصناعات التحويلية ، ويبلغ نصيب الصناعات الغذائية والنسيجية لوحدها نحو ٦٦ ٪ وتضم داكار وشبه جزيرة الرأس الأخضر *(Cap Vert)* (٢٨ر٠ من المساحة الكلية ، و١٥ ٪ من السكان) ، ٧٨ ٪ من المصانع ، و٨٠ ٪ من الأيدي العاملة الصناعية . وفي الوقت الذي ترمي فيه خطط التنمية الي القيام بحركة واسعة لتوجيه الصناعات نحو المدن الداخلية ، فان الرأس الأخضر تحظى بحوالي ٥٥ ٪ من الاستثمارات في السنة الأولى للخطة . كذلك رصد اقامة مشروعين صناعيين كبيرين في داكار أحدهما منطقة

حرة والثانى بناء ورشة كبرى للاصلاحات البحرية من أجل البواخر البترولية الكبيرة .

والخلاصة ، فان اقامة أقطاب صناعية جديدة تتطلب جهوداً ضخمة من الاستثمارات العامة لاقامة المنشآت الأساسية ، التى لاتستقيم بدون التخطيط السليم .

ان اقامة ميناء سان بدرو *San Pedro* الباهظ الثمن الذى يهدف لتشجيع الانطلاقة الاقتصادية لكوت دوفوار الغربى ، يقدم مثالاً واضحاً لتاسيس قطب اختيارى للتطور ، يهدف لايجاد التوازن مع ابيدجان *Abdidjan* .

ثانياً : العقبـــات :ـ

يصطدم النمو الصناعى الذى تحدثنا عن مواصفاته الأساسية ، بسلسلة من المشكلات المعقدة متداخلة فيما بينها ، وتعود إلى ثلاث نقاط أساسية هى دور التمويل الخارجى ، واختيار التقنيات ، وضيق الأسواق الوطنية .

١ – تسلل رأس المال الأجنبى :ـ

لقد قامت البلدان الصناعية ذات الاقتصاد الحر من خلال الكاد لجنة مساعدات التنمية *Comité d'Aide au Développement* خلال الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٧ مبلغ (٣٣) مليار دولار ، اتجه منها للصناعة نحو (٢٤) مليار أى مايعادل ثلاثة أرباع المبلغ الكلى . وخلال الفترة ١٩٦٧ – ١٩٧٢ ، امتصت الصناعة سنوياً مايعادل ثلاثة مليار دولار .

وقد قدر أن ٤٥ – ٤٧ ٪ من المجموع قد اتجهت نحو قطاع البترول (حسب الفترات) و١٠ – ١٥ ٪ نحو الصناعات الاستخراجية الأخرى ، وامتصت الصناعات التحويلية النسبة المتبقية (٤٠ ٪) .

والحقيقة أن التوزيع المكانى لهذه الأموال هو أيضاً انتقائى : فعلى المستوى الإقليمى الكبير ، تلقت أمريكا اللاتينية فى عام ١٩٦٧ ، ٥٦ ٪ من المجموع الكلى ،

وافريقيا ٢٠ ٪ ، آسيا ١٥ ٪ ، والشرق الوسط ٩ ٪ . ومنذ ذلك التاريخ بدأت أنصبة أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط تتناقص (٣٨ ٪ ، ٧ ٪) لصالح أفريقيا (٢١ ٪) وخاصة لصالح آسيا (٣٤ ٪) . ان هذا الارتباط الضيق بين التوزيع الهيكلى والمكانى للصناعات فى العالم الثالث ، ورؤوس الأموال الخارجية ليس عرضياً . بل أنه يوضح إلى أية درجة يتأثر تصنيع البلدان النامية بالبلدان الغنية .

وتوضح بعض الأمثلة أن وزن الاستثمارات ثقيل فى بعض الأحيان ، من الناحية القطاعية على الأقل (أى فى بعض القطاعات الصناعية) .

وقدر فى عام ١٩٦٥ ان الشركات الأجنبية العاملة فى أمريكا اللاتينية تستخدم ٢٥ ٪ من الأيدى العاملة الصناعية ، و٥٠ ٪ من الأيدى العاملة فى الصناعات الحديثة . فى عام ١٩٧٢ كان ٣/٢ رؤوس الأموال فى نيجريا من أصل أجنبى وخاصة بريطانى . أما فى هونج كونج وسنغافورة فان ٨٠ ٪ من الاستثمارات هى من أصل أجنبى .

وكانت هذه الأموال توظف فى الصناعت المرغوبة وذات النمو الكبير من أجل الحصول على الربح الوفير . وفى البرازيل يملك الأجانب ٩٠ ٪ من مصانع السيارات (التى انتجت ٤٠٠،٠٠٠ سيارة عام ١٩٧٠ ، ٧٥٠،٠٠٠ سيارة عام ١٩٧٣ ، ونحو مليون سيارة عام ١٩٧٥) ، كذلك الحال بالنسبة لصناعة الكاوتشوك ، كما يمتلك الأجانب ٩٠ ٪ من صناعة الأسمنت و٨٦ ٪ من الصناعة الدوائية و٦٠ ٪ من صناعة الالات وقطع الغيار . وقد أحصى فى عام ١٩٧١ أن أكبر (٣٥) مصنعاً للنسيج فى البلدان الأفريقية الفرنسية أقيمت كلياً أو جزئياً برؤوس أموال أجنبية ، أما الدول الأفريقية فمساهماتها لم تتجاوز أربع حالات من عشر .

ويتضاعف التعارض بين رؤوس الأموال الأجنبية ورؤوس الأموال الخاصة المحلية ماعدا الحالات الاستثنائية ، بسبب الهوة الموجودة بين المصنع الصغير والمصنع الكبير . وبدون الاصرار على الاقتصاديات المنجمية التى تسيطر عليها بعض الشركات متعددة الجنسيات ، والتى تبتدىء بوضوح فى شيلى وغيرها ، فقد وجد فى شيلى فى عام ١٩٦٩ (١٦٠) شركة من أولى الشركات المساهمة فى البلاد

منها (٨٢) شركة تعود باكثر من ٣٣ ٪ إلى مساهمين غير وطنيين و(٣٧) شركة بنسبة ٥٠ ٪ .

ويرجع تهافت البلدان المتقدمة على الثروات الدفينة فى البلدان النامية من اجتماع ستة عوامل هى : -

١ - الخلل المتزايد بين الانتاج والاستهلاك ، أن مقدار الطلب على المعادن والوقود ازداد بشكل كبير فى العشرين سنة الأخيرة . لقد استعملت الولايات المتحدة من المعادن بين عامى ١٩٤٠ - ١٩٧٠ ، أكثر مما استعمله العالم كله قبل عام ١٩٧٠ ، ولم يسطع انتاج البلدان المصنعة أن يجاريه ، خاصة وأن المناجم الغنية والسهلة الاستثمار ، استنفذت مبكراً .

٢ - تملك البلدان النامية مناجم جديدة ذات امكانات كبيرة . ففى حين تبلغ نسبة الحديدة فى الفلزات الفرنسية والبريطانية واوكسمبرج ٢٥ - ٣٢ ٪ ، ترتفع هذه النسبة إلى ٦٠ ٪ فى فلزات الحديد البرازيلية ، والتشيلية ، والفنزويلية ، والموريتانية ، والهندية ويكون استثمار هذه المناجم فى الغالب سهلاً ، وعلى سطح الأرض وبواسطة آلات استخراج ضخمة ، وفرق فنية صغيرة قادمة من البلدان المتقدمة ، وعدد قليل من العمال المحليين غير المدربين .

٣ - هبوط أجور النقل البحرى أدى إلى تمزق الوحدة التى تجمع المنطقة المنتجة والمنطقة المصنعة . ويرجع هذا الهبوط إلى تزايد أعداد السفن الضخمة ، الذى تلاحق منذ بداية الخمسينيات بشكل خاص . فالبنسبة لنقل فلزات الحديد بين بيرو واليابان ، مثلاً هبطت أجرة نقل الطن الواحد من ٨١ر٨ دولار عام ١٩٥٩ إلى ٨٨ر٥ دولار عام ١٩٦٥ ، وإلى ٤ دولار في يونيو ١٩٧١ .، كذلك فان تحول التوطن الصناعى للبلدان المتقدمة نحو السواحل هو نتيجة لهذه الظواهر .

٤ - وتمثل الاستثمارات الأجنبية فى الصناعات التحويلية المحلية وسيلة الدخول إلى الأسواق الداخلية للبلدان النامية ، والتى تزداد فيها الحماية الجمركية ضد واردات من المنتجات الاستهلاكية . ويسمح هذا الوضع بالانتاج بأسعار منخفضة

(بغرض التصدير نحو البلدان الغنية ، يفضل استخدام أعداد كبيرة من الأيدى العاملة الرخيصة) لمؤسسات متعددة الجنسيات تشترك مع مؤسسات محلية . لقد حصلت الشركات الأمريكية ، خلال الستينيات ، على مردود متوسط سنوى يعادل ٣٠ ٪ فى آسيا ، و٢٤ ٪ فى أفريقيا و١٢ ٪ فى أمريكا اللاتينية ، مقابل ٧ر٥ ٪ فى أوربا الغربية .

٥ – وقد تحقق الجزء الأكبر من هذه الأرباح من جراء رخص الأيدى العاملة ، كما تعلن عن ذلك كل البلدان الراغبة باستقبال رؤوس الأموال الأجنبية .

٦ – أضف إلى ذلك تشريعات اجتماعية مرنة ، وقلة النفقات الاجتماعية ، وتمثل هذه ٢٥ ٪ من الأجور فى السنغال ، وأكثر من ٥٠ ٪ في البلدان ذات التصنيع القديم وإذا كانت اليد العاملة هذه ذات انتاجية ضعيفة بالنسبة لمثيلتها فى البلدان الغنية ، فانها تستحق أن تدرب .

وفى سيول ، فان الستين ألف عامل تضمهم معامل (بوينج هوا) *P'yong Hwa* للملابس – ٨٣ ٪ نساء ، وتبلغ أعمار الغالبية العظمى منهن دون ١٧ عاماً – يشتغلون ١٢ – ١٣ ساعة فى اليوم ، فى شروط لايمكن تخيلها فى الغرب ، ويتقاضى العامل أجرة شهرية متوسطة تقدر بنحو (٥٠) فرنك فرنسى وليس لهم الحق بالاضراب ولاتكوين نقابات ، ولا التأمين الاجتماعى ، ولا الأجازة مدفوعة الأجر .

ومن جهة أخرى ، فان العديد من الميزات المالية تقدم من قبل تشريعات الاستثمارات التى تنشرها البلدان النامية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية .

وأخيراً يمكن القول أن وجود المكان المناسب ، وغياب محاذير التلوث هى عوامل مرغبة تزداد أهميتها مع الأيام . ومع ذلك تسبب الصناعات الأساسية مثالب خطيرة على البيئة (الصناعات الحديدية ، تكرير البترول ، صناعة عجينة الورق) مما جعلها تتجه نحو البلدان الأقل تطوراً .

أما بالنسبة للدول النامية فيرجع التهافت على استجلاب رأس المال الأجنبي إلى عوامل منها : -

١ - ارتفاع ثمن التصنيع : حيث يتضح الاهمية المتزايدة لرؤوس الأموال اللازمة للتصنيع . وبسبب ضعف التقنية الحالية للتصنيع ، فان رأس المال اللازم لتشغيل العامل في الصناعة البريطانية كان يمثل (١٨٠٠ فرنك) أي نحو ٤ - ٥ أشهر من الأجرة المتوسطة للعامل الذكر . أما إذا أخذنا بعين الاعتبار تعقد التقنية في الوقت الحاضر ، فان رأس المال اللازم في العالم الثالث يصبح مساوياً إلى مايقارب (٣٥٠) شهراً (٣٠ سنة) تمثل نسبة تعادل ١٢ مرة من مثيلتها في الولايات المتحدة و٤٥ - ٦٠ مرة أعلى من مثيلتها في فرنسا في بداية القرن التاسع عشر .

ومع ذلك ، فإذا أريد للمصنع أن يكون مربحاً ، يجب أن يكون كبير الانتاج . ومع الأخذ بعين الاعتبار لهذا العامل الثاني فان الفروق الوسطى للمستوى المالي الضروري لاقامة الصناعة في بداية القرن التاسع عشر وأيامنا هذه هو بنسبة ١ - ٢٥٠ في الحد الأدنى ، نفهم من هذا معنى الصعوبات التي تصادفها بلاد ضعيفة الموارد لتجميع رؤوس الأموال اللازمة لانطلاقها ، والتي تعادل ثلث دخلها الوطني .

٢ - قلة رؤوس الأموال : -

لايكفي الادخار الوطني الخاص لتجميع الاستثمارات الضرورية ، ولكن الجزء الأعظم من السكان يخصصون دخولهم القليلة للنفقات الضرورية (غذاء ، لباس ، سكن) ، أما الجزء الميسور من الناس - وهو ضيق كما رأينا - فهو القادر على أن يجد المال اللازم ، وتبقى المشكلة تتمثل في قلة أصحاب المشاريع .

٣ - قلة أصحاب المشاريع : -

ان أصحاب رؤوس الأموال ، كما ذكرنا في عدة مرات ، يعزفون عن الصناعة لصلحة التجارة ، والسياحة ، والأرض ، والمنتجات الأجنبية أو بصورة بسيطة النفقات الكمالية . أما بالنسبة للاقلية التي تهتم بالصناعة إذا عرفنا أن ايجاد

فرصة عمل فى صناعة الحديد أو الكيمياء الأساسية يحتاج إلى استثمارات فى حدود ٢٥٠ - ٣٠٠ ألف فرنك فرنسى ، بينما يكفى (١٠) آلاف فرنك فى الصناعات الخفيفة ، لعرفنا السبب الأساسى الذى توجه إليه (أى هذه الأقلية) رؤوس أموالها الخاصة إلى هذا النوع من الصناعات . ومع ذلك ، حتى فى القطاعات التى لاتحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ، فان هناك حاجة للبحث عن تمويل مكمل .

ويمكن أن يكون هذا التمويل من قبل الدولة ، ولكن اللجوء إلى المعدات الخارجية يفرض نفسه فى أغلب الحالات .

وتحاول النخبة الوطنية (من يفضلون الاعتماد على الامكانيات الوطنية المتاحة) كما فى الصين تجريب الطرق الصعبة للتطور الذاتى المستقل .

فى الوقت الذي تتوقف فيه المساعدات العامة العالمية ، أو تتراجع فلابد من الاتجاه نحو رؤوس الأموال الخاصة . ولكن دخول الشركات الأجنبية لايعنى دائماً جلب رووس أموال جديدة . وقد أظهرت دراسة قامت بها منظمة الأمم المتحدة شملت (٣٣٠٠) فرعاً صناعياً أقامتها (٣٩٦) شركة متعددة الجنسيات تعمل فى مجال الصناعات التحويلية فى البلدان النامية ، بينت أن ٥٧ ٪ من الحالات كانت تخص مصانع قديمة وليس بناء مشاريع جديدة .

ويرتبط الاعتماد على رأس المال الأجنبى باعادة الأرباح إلى الموطن الأصلى فقد حققت الشركات الأمريكية المتواجدة فى الأرجنتين (١٢٦) مليون دولار من الأرباح الصافية عام ١٩٦٦ ، عاد منها إلى الولايات المتحدة (٩٤) مليون دولار . لقد أجريت حسابات بصورة أوسع ، تبين من خلالها أن أمريكا اللاتينية تلقت من الولايات المتحدة مليار دولار ، وبنفس الوقت أخرج من القارة (٥٤) مليار دولار لتذهب للولايات المتحدة ، وذلك خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٦٨ .

وتختلف مقادير الأموال العائدة حسب قطاع الصناعة : فهو يتجاوز ٨٠ ٪ بالنسبة للصناعات الاستخراجية ، أما بالنسبة للصناعات التحويلية . فقد بينت دراسة (روبير *Reuber*) أنه إذا كانت الصناعات المتجهة نحو التصدير ، لاتترك

فى البلاد المستقبلة ، سوى ٣٤ ٪ من ثمن مبيعاتها ، بشكل مشتريات للمواد الأولية ، والأجور ، وضرائب ، ومخصصات اجتماعية ، فان الشركات الممولة للسوق المحلية تترك فيه ٧٣ ٪ من هذا المبلغ .

ولابد من الإشارة ، أيضاً إلى أن التحويلات الحقيقية هى أكبر من التحويلات الرسمية ، بصورة تعسفية أسعار المواد الأولية والخدمات التى تقدمها فروعها الموجودة فى البلاد المختلفة .

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية ، آخذين بعين الاعتبار تدفق رؤوس الأموال فانها تساعد البلدان المستقبلة من خلال الأجور والعوائد المالية . أن شركة فولكسفاجن هى من أكبر المساعدين فى أمريكا اللاتينية ، كذلك فان ميزانية فنزويلا تدين بثلثيها إلى الرسوم التى تدفعها الشركات البترولية .

وعلى الرغم من كل شىء ، فان رؤوس الأموال الأجنبية ، لاتقوم بدور الموجه والمدرب ، كما ينتظر منها بشكل عام ، ولكنها تمثل مخاطر جدية من التطفل والتسلط .

ويمثل الاستغلال المتزايد للمواد الأولية ومنتجات الطاقة ، يمثل خطراً جسيماً : ويتجلى ذلك بالنفاذ المبكر للثروات غير القابلة للتجدد ، وعدم بقاء الأرباح داخل البلاد . ألا تعلق البلدان النامية مستقبلها من أجل أرباح فورية زهيدة ؟ أليس من العبث السماح باستنزاف المناجم الأكثر انتاجاً وربحاً ؟ .

ان (٤٠٠) مليون طن من فلزات سيروبوليفار *Cerro - Bolivar* فى فنزويلا استخرجت بمعدل (٢٠) مليون طن فى السنة ، مما لايجعل هذه المناجم تدوم أكثر من (٢٠) سنة . وقد بيع هذا الحديد : فى بعض السنوات كان سعر الطن ٧٫٩٧ دولار للطن ، فى حين كان فى الولايات المتحدة فلز مشابهاً سعره (٩٫٥٣) دولارر للطن . وعندما تصبح شروط الانطلاقة الحقيقية مواتية للبلدان النامية ، يخشى ألا تجد هذه البلدان إلا مناجم متواضعة قليلة المردود .

أليس من الحكمة أن تستغل المناجم الحالية بصورة أكثر اعتدالاً ، من أجل

خدمة المصانع الوطنية ؟ مع ذلك فان اختزان هذه الثروات قد يؤدى إلى يوم تصبح فيه قليلة الفائدة ، فالبترول خاصة ، يفقد قسماً من قيمته إذا توفرت الطاقة النووية البديلة . ان الفاصل بين الاستغلال المبكر ، الذى يتضمن الفرصة لتصنيع مستقبلى أكثر سهولة ، والخطر من الانتظار الذى يتضمن المخاطرة بتناقص جدى للقيمة الاقتصادية للمناجم ، يبدو أمراً حرجاً ، ومن الصعب تحديده كما يقول (بيروش *P. Bairoch*) .

من جهة أخرى ، فان اسناد قسم كبير من الصناعة الوطنية إلى الشركات ذات رؤوس الأموال الأجنبية ، يمثل اضعافاً لقوة القرار الذى تخشاه حتى البلدان المتطورة .

كذلك فان استراتيجية الشركة الأجنبية واستراتيجية الشركة فى البلد المضيف ليست بالضرورة متطابقة ، خاصة فى مجال سياسة الاستخدام والأجور ، وتحديد الأسعار ، وتقاسم الأسواق ، وتوطن النشاطات ، وهكذا فان تخطيط التنمية يصبح أكثر صعوبة ، وربما طغت القوة الاقتصادية على المجال السياسى .

ب - التقنيات المستوردة ومشكلات العمالة : -

(١) بالنسبة للتقنية ، فان الاستعانة بالبلدان الأجنبية كان أكثر تنسيقاً من التمويل .

وتعنى إقامة مصنع جديد فى بلدان العالم الثالث ، استعمال طريقة فى التصنيع جربت من قبل فى البلدان المتطورة . وكذلك يجب الحصول على الرخص التى تكفل ملكية طرق الصناعة لمخترعيها . وهذه أيضاً لاتكفى للانتقال إلى العمل ، بل لابد من الحصول على مجموعة من المعلومات الدقيقة ، وطريقة تشغيل الآلات والتعليمات التى تبين طريقة التركيب واستخدام الآلات ، وصيانتها .

وقدم تقرير فى المؤتمر الثالث لهيئة الكنوسيد : (مؤتمر الأمم المتحدة من أجل التجارة والتنمية) *COnférence des Nations Unies pour le Commerce et le Développement (CNUCED).* المنعقد فى سانتياجو فى شيلى عام ١٩٧٢ ،

وقد قدر هذا التقرير التكلفة الكلية للعالم الثالث بمليار دولار لعام ١٩٦٨ ، ويقدر ذلك بتسع مليارات عام ١٩٨٠ . وقد اعتبرت البلدان المتقدمة هذه المبالغ مساعدة لها فى البحث والتطور العلمى ، بينما قدرت البلدان النامية أنه ثمن متعسف وغير منطقى ، بل ترى فيه زيادة فى الأرباح تحققت على طرق أصبحت الآن قديمة .. بل أنها عملية قرصنة كما أعلن ذلك مندوب الأرجنتين فى كراكاس عام ١٩٧٣ .

ولنقل التكنولوجيا نتيجة أخرى ، عدا ثمنها المرتفع ، تتمثل فى تبعية البلدان النامية بصورة دائمة للبلدان المتقدمة وان تغير مضمون هذه التبعية ، أنها تعنى تقسيم جديد للعمل، " ويكفى لاستمرار البلد فى تخلفه ، أن يوضع تحت تصرفه بصورة دائمة معطيات التكنولوجيا الجديدة " ، كما لاحظ ذلك واضعوا خطة التنمية العلمية والتكنولوجية فى البرازيل عام ١٩٧٣ .

ان استيراد التكنولوجيا يؤدى إلى عقم البحث فى الأرجنتين ، والبرازيل ، والمكسيك ، إذ أن ميزانية البحث من أجل التنمية لاتتجاوز ٠٫٢ من الانتاج المحلى الإجمالى . إن استخدام مواد جديدة جربها مجموعة من الباحثين ، ووجود مخابر محسنة ، أمر غير ممكن . ولذلك فان كثيراً من الباحثين الوطنيين لايجدون عملاً فى بلادهم ، فينضمون إلى صفوف الفرق العلمية فى البلدان المتقدمة .

وتشمل هجرة العقول (١٦) ألف فنى وعلمى أرجنتينى يشتغلون فى أوربا والولايات المتحدة وذكرت إحدى اللجان الخاصة أن ٥٧ / من السوريين الحاصلين على مستويات تعليمية وفنية عالية تركوا سوريا بين عامى ١٩٥٦ — ١٩٦٩ .

(٢) نقص فرص العمل : تنطبق الطرق الفنية المستوردة على الحالات التى استخدمت من أجلها فى البلدان المصنعة . فهى لاتتطابق بالضرورة مع الثروات التى تمتلكها البلدان الفقيرة . فهى قائمة على استخدام رؤوس الأموال وليس على الاعتماد على الأيدى العاملة الوفيرة .

ولاتحتاج الصناعات الاستخراجية كثيراً إلى الأيدى العاملة . فهى فعاليات ذات ميكنة عالية ، اضافة إلى أن المناجم المستغلة هى الاكثر سهولة ويسراً . أما

بالنسبة للصناعات التحويلية فالأمر أفضل . لكن يجب أن نذكر أن ٥٧ ٪ من فروع الشركات المتعددة التى أحصتها منظمة الأمم المتحدة قد اشترت مصانع كانت موجودة سابقاً ، ولايمكن ايجاد فرص العمل إلا من خلال توسيعها .

وتستخدم الصناعات الاستخراجية والتحويلية ، عند قيامها فى البلدان النامية أيدى عاملة قليلة الخبرة . ففى الصناعة التحويلية السنغالية ، بلغت نسبة العمال المهرة ٧ ٪ من العاملين ، ونسبة الفنيين ٤ر١ ٪ فى حين قدر " سمير أمين " أن الصناعة الحديثة تحتاج ٤٠ ٪ من العمال المهرة و١٥ ٪ من الفنيين . أضف لذلك أن غالبية الكادر الأساسى هو من الأجانب . ففى أفريقيا ، يوجد ٥ - ١٠ ٪ من الاستخدامات الصناعية بأيدى المهاجرين الأجانب : ويحتل هؤلاء ٩٠ ٪ ، من وظائف المراقبة والأعمال الفنية ، و١٠ - ٢٠ ٪ من الأعمال الإدارية . وهذا الأمر يعتبر منطقياً بالنسبة للشركات الأجنبية التى تحتاج إلى قدرات فنية عالية يستطيع العمل على المنشآت التى أقامتها ، حيث لاتتوفر الكوادر الوطنية المؤهلة .

ويلقى اللوم هنا على البنية التعليمية القائمة على أسس قديمة موروثة وغير مناسب . وأن القلة المثقفة تتجه فى غالب الأحيان إلى الأعمال الإدارية والأعمال الحرة . فى عام ١٩٦٦ ، لم يكن فى بوركينا فاسو أى طالب فى الاختصاصات الفنية ، بينما كانوا يمثلون ١٣ ٪ فى تنزانيا . ومن بين (٢١) بلداً من أكثر البلدان فقراً ، يوجد (٦) بلدان فقط ، تمتلك فى نفس التاريخ ، مؤسسات لتأهيل المهندسين . ويعطى المغرب مثالاً حياً فى هذا المجال حيث " أن أصحاب الشهادات كثيرون ، نصادفهم فى كل زاوية من الوزارات والادارات . فهم مازالوا شباباً ، أنيقيين جداً ، فنيين أكثر من أمثالهم الأوربيين . بينما هناك نقص فى الكوادر المتوسطة ، ورؤساء العمال ، والعمال المؤهلين .. " .

جـ - ضيق الأسواق المحلية : -

ان ضيق الأسواق المحلية ، حتى فى البلدان الواسعة والكثيرة السكان ، يضع الصناعة فى موقف حرج . وقد أحصى أن ٦٠ ٪ من السكان فى البرازيل ، لايتعاملون مع اقتصاد السوق (يتعاملون مع الاقتصاد العائلى) ، فى هذه الشروط

يصبح النمو الصناعي محدوداً . فهو يتأثر بتقلبات قطاع الزراعة . فعندما يسجل عجز محصول الفول السوداني السنغالي نقصاً يحول دون وصوله خمس مليارات وثلاثمائة فرنك ، فان صناعة البلاد تسجل خسارة في أرقام أعمالها بحدود ثلاث مليارات ومائتي مليون فرنك سنغالي .

ويمكن للبلدان النامية اذن اقامة صناعات متوسطة الأهمية (صناعات غذائية منسوجات ، بناء) . وتأخذ أغلب البلاد الأفريقية نفس البنية القطاعية . فأما أن تكون المصانع صغيرة الحجم ، ترتفع فيها كلفة الانتاج ، أو ذات أحجام واسعة ، تنتظر اتساع السوق ، وهي أيضاً ذات أثمان مرتفعة بسبب ارتفاع قيمة النفقات الثابتة .

ويوضح ضعف السوق الداخلية عدم امكانية قيام صناعات تجهيزية وهنا يمكن الاشارة إلى أن بلداً متطوراً كالسويد (٨ ملايين شخص) يستهلك وسطياً من منتجات الصناعة التجهيزية أكثر مما تستهلكه باكستان وأندونيسيا ونيجيريا مجتمعة (٣١٥ مليون نسمة) ، أو استهلاك (١٣٠) بلداً صغيراً نامياً مجموع سكانها (٣٥٠) مليون نسمة كما يقدر (بيروش *P. Bairoch*) والنتيجة فان ٩٠ ٪ من المكائن تأتي من الخارج . وقد أحصي أن واردات المكائن تمثل ٣٧ – ٤٠ ٪ من الاستثمارات المحلية ، رأس المال الثابت للبلدان النامية . ان البلدان التي تنمو فيها الصناعات التحويلية ، بصورة أسرع من غيرها ، تزداد وارداتها من المكائن بنسبة ١٢ ٪ في المتوسط سنوياً ٣١ ٪ في كوريا الجنوبية خاصة ، حيث تنمو القيمة المضافة في الصناعات التحويلية بمقدار سنوي يصل ١٧ ٪ بين ١٩٦٠ – ١٩٧٠ .

ثالثاً : خيارات واستراتيجيات :ـ

١ – بعض الخيارات الحاسمة : ـ

(أ) مراقبة رأس المال الأجنبي واجتذابه : ـ

تبدو ضرورة الاشراف على رأس المال الأجنبي واضحة . وقد تعرضت الشركات المصدرة لهجمات عديدة منذ عشرين سنة . ومنذ طرد الشركات البترولية الأمريكية من المكسيك من قبل الرئيس كارديناس *Cardenas* عام ١٩٣٨ ، مروراً

بتجربة مصدق فى ايران عام ١٩٥١ ، فان موجة كبرى من مراسيم التأمين قد طغت على كل الشركات . وقد أصاب الشركات المنجمية فى شيلى ، وزائير ، وزامبيا ، وبيرو ، ثم فى موريتانيا ماأصاب الشركات البترولية .

ومن جهة أخرى فان الحكومات كانت تمارس ضغطاً على المستثمرين الأجانب كى يتركوا لها مشاركة فى مشاريعهم . ومثال ذلك اتفاق نيويورك ، فى اكتوبر ١٩٧٢ الذى نص على مشاركة تدريجية للدول المنتجة للبترول فى الخليج العربى ، من ٢٥ ٪ عام ١٩٧٣ ، تمر بعدها بمراحل إلى أن تصل إلى ٥١ ٪ (أما ماحدث فعلاً فهو نقص البلدان الموقعة للاتفاق ، ووصلت إلى ٦٠ ٪ منذ عام ١٩٧٣ أو ١٩٧٤) . وفى بعض البلدان لاتسمح التشريعات بممارسة النشاطات الانتاجية إلا للشركات التى يكون فيها رأس المال الوطنى هو الغالب ، مما أجبر المستثمرين الأجانب عن التخلى عن إدارة مشاريعهم .

ومع ذلك فان هذه السياسات قد تمثل بعض المخاطر ، اجراء عكسى مثلاً ، من جهة أخرى ، فان الاشراف على ادارة الانتاج يمكن أن يؤدى إلى التحايل ، إذا لم يتم الاشراف بنفس الوقت على التصنيع والتسويق . فى زائير مثلاً ، فان احلال الجيكامين *La Gécamines* محل الاتحاد المنجمى المؤمم فى شابا العليا ، لايبدو أنه قد عاقب الشركة العامة البلجيكية التى استمرت فى تسويق النحاس . بل على النقيض من ذلك فان اجبار هذه الشركة على تنقية المعدن فى نفس مكان انتاجه حقق لها بعض المميزات ، إذا ماوضعنا فى اعتبارنا ارتفاع التكلفة فى البلدان المتقدمة .

ولاتتفق هذه الاجراءات مع إرادة تشجيع واردات رؤوس الأموال . وإذا كانت بعض الدول قوية بمايكفى لفرض قوانينها (الجزائر ، ايران) فان بلداناً أخرى لاتملك نفس الموارد ، تلعب بورقة الحرية إلى أبعد الحدود (كوت دىفوار ، سنغافورة هونج كونج) وهناك بلدان أخرى متأرجحة (المغرب ، السنغال ..) ففى المغرب مثلاً فان " مغربة " (أى جعلها مغربية) الشركات الأجنبية ترافق مع نشر قانون

الاستثمارات الليبرالى (الاعفاء من الضرائب على الأرباح والمهنة ٥ - ١٠ سنوات ، السماح بحذف مستهلكات متزايدة على الاستثمارات ، تحويل بعض الأموال السائلة أرباح الأسهم بدون ضرائب ، اعفاء من الفوائد ...) الخ .

(ب) استثمار رأسمال أم استثمار عمل ؟

إذا انطلقنا من المقارنة البسيطة بين رأس المال النادر والأيدى العاملة الوفيرة تكون المشكلة كما يأتى : هل يجب استخدام تقنيات للانتاج تحتاج قليلاً من العمل ، وكثيراً من رأس المال ؟ (رأسمال كثيف) . أم بالعكس ، يجب التركيز على العمالة باستعمال تقنيات أقل تجهيزاً ؟ إن الجواب ذو حساسية أكثر مما يبدو.. وإذا أخذنا كنموذج الشركات المصنعة ، فمن المؤكد أن الفروع الأكثر نشاطاً تتطلب استثمارات ضخمة لكل فرصة عمل .

- فاذا كان الهدف هو النمو الأسرع فلابد من اختيار هذا الطريق . وهذا يقتضى جهوداً كبيرة لتدريب العمال المؤهلين على كل المستويات : ومن أهم محاذير هذه الشركات يتمثل فى قلة فرص العمل التى تتيحها فلاتساعد على حل المشكلات الاجتماعية ، وربما يؤدى ذلك أيضاً إلى هجرة العقول من فنيين ومهندسيين ، ممن لايجدون عملاً مناسباً .

ومن أجل تدريب العمال والفنيين لابد من توقيع عقود ، ليس فقط بتسليم المصانع جاهزة ، ولكن تسليم المنتجات جاهزة ، مع شرط تدريب الفنيين والمساعدين الفنيين . ولايشكل بند التدريب أكثر من ١ ٪ من مبلغ العقد من الصنف الأول ، ويتجاوز ١٠ ٪ وأحياناً يصل إلى ٤٠ ٪ فى الصنف الثانى . ان التبعية التقنية قوية ولكن يمكن أن يؤمل الاستيعاب السريع للتقنية المتطورة .

- وإذا كان الخيار ، بالعكس ، أى إيجاد الحد الأقصى من فرص العمل فتكون النتائج الطبيعية هى ، نمو بطىء وتطور محدود (صناعة غير قادرة كثيراً على المنافسة) ، تجميع تقنى بطىء . ولكن من الناحية الاجتماعية ، يصبح التصنيع أكثر تحملاً .

(جـ) حماية وتوسيع الأسواق : ـ

مهما كان الحل المقترح للأسئلة السابقة ، فان سياسة الحماية تفرض نفسها على الأقل فى البدايات الأولى للتصنيع . وقد عملت كل البلدان التى اندفعت لتلحق بالمملكة المتحدة فى القرن التاسع عشر ، على رفع الحواجز الجمركية أثناء مرحلة انطلاق التصنيع ، وربما إلى أبعد من ذلك .

ومع ذلك فيجب تكييف تطبيق القوانين الجمركية . فالحماية الجمركية ، تنطوى على محاذير أكيدة ، من ناحية أخرى . وتؤدى اطالة مدة الحماية إلى قدم المصانع ، ويحول نهائياً دون الوصول إلى عتبة المنافسة مع الشركات الأجنبية . فهى ليس سوى اجراء انتقالى يجب أن يتبع (أى الحماية) باجراءات ترمى إلى توسيع الأسواق .

ويمكن إيجاد تجمعات إقليمية على غرار *(CEE)* أو *(L'AELE)* أن يساعد ، بواسطة الأسواق الواسعة ، على ايجاد مؤسسات ذات أحجام أفضل ، لانتاج بأفضل الأسعار ، أما النتائج المتوقعة فتكون ذات أشكال مختلفة : ـ

١ – إن إقامة صناعات جديدة ، أو توسيع المعامل القديمة يكون من نتائجه الاكثار من فرص الاستخدام . عندها يكون توسيع السوق الداخلية مفيداً لمجموع النشاطات الاقتصادية .

٢ – ان الخطوة السابقة تؤدى إلى تحسين الميزان التجارى بتصدير المنتجات المصنعة .

٣ – التقليل من تكلفة الانتاج ، وتحسين المنافسة فى الأسواق الخارجية وبالتالى تشجيع الصادرات .

ولكن هذه النتائج لايمكن أن تبرز إلى حيز الوجود بدون الدراية العلمية باقامة المصانع الجديدة (من حيث العدد والتوطن) ، واتفاق الشركاء على الأولويات القطاعية وعلى السياسات المناسبة أو المكملة ، من ناحية استقبال رؤوس الأموال الأجنبية ، والتأهيل المهنى ، والقضايا الضريبية النقدية . الخ ، وبالتالى إلى إضاءة بعض قناديل السياسة الاقتصادية الوطنية .

ان المشاريع التى تحققت منذ عشرين عاماً أو أكثر تصطدم اليوم بمشكلات مختلفة : -

- سواء من حيث صغر حجم التجمعات المقامة (مثال السوق المشتركة لأمريكا الوسطى *MCAC* الذى يضم جواتيمالا ، وهندوراس ، ونيكاراجوا ، والسلفادور ، وكوستاريكا

- سواء بتباين البلاد المشتركة ، فالدول الأكثر تقدماً تجذب إليها الجزء الأكبر من الأرباح من خلال توسيع السوق (الجمعية الأمريكية اللاتينية للتبادل الحر - *ALAIC* - المكونة من الأرجنتين ، والبرازيل ، وشيلى ، وكولومبيا ، والاكوادور ، والمكسيك ، وبارجواى ، وبيرو ، وأورجواى ، وفنزويلا) .

وعلى الرغم من هذه المشكلات ، يبدو أن التكامل الاقليمى شرط ضرورى للتنمية الصناعية لأغلب البلدان النامية .

(د) توطن الصناعات : استقطاب أم تناثر ؟

لقد تبنت البلدان النامية بصفة عامة نظرية النمو الاستقطابى *La Théorie de la Croissance Polarisée* التى يدافع عنها فرانسوا بيرو *Francois Perroux* ، رغم الانتقادات التى كانت توجه إليها أحياناً . ويدعو هذا المفكر إلى تركيز الاستثمارات فى عدة أقطاب مختارة بعناية ، ويبين عدم نجاح انتشار المصانع فى أرجاء البلاد . فهذا التركيز يسمح بنمو التكامل الصناعى ، والإقتصاديات المتدرجة ، وتركيز اليد العاملة الفنية ، والنشاطات الاقتصادية الثلاثية بمستوى رفيع ، ممايشجع على استمرارية النمو .

يجب أن نشير مع ذلك إلى أن التصنيع بواسطة الأقطاب يحرك التناقضات الاقليمية (على الأقل فى مرحلتها الأولى ، لأنه بسبب هذه الأقطاب ، فان التحديث المتدرج سيشمل كل البلاد) . ان هذا يحتم أن تكون هذه الأقطاب متمحورة على حاجات البلاد . ان المجمعات الصناعية التى تفرض توطنها أحياناً الشركات المتعددة الجنسيات ، تسبب أحياناً عقبات ذات مصدر خارجى تحول دون عملية الاستقطاب .

هذه هى بعض الخيارات الأساسية التى يجب أن يستخلصها المسئولون فى البلدان النامية . والاستراتيجيات الكبرى التى تقوم على جهود التنمية الصناعية . لقد مرت بعض الأسئلة الهامة بدون جواب ، مثلاً : ماهى المكانة ، وماهو الدور المناط بالصناعة الوطنية فى مجال التقدم الوطنى ؟ .

٢ - استراتيجيات التصنيع : -

يمكن أن تصنف فى ثلاث أنوع رئيسية : -

(أ) الاستغناء عن الواردات : -

يقوم المبدأ الأساسى لهذه الاستراتيجية على احلال المنتجات الوطنية محل الواردات السابقة ، ابتداء بالمواد الاستهلاكية الآتية (مواد غذائية ، منسوجات) ثم نصعد إلى المرحلة الثانية نحو منتجات المكائن أو الوسيطة البسيطة أولاً (الآلات الزراعية ، الاسمنت) ، وتتدرج شيئاً فشيئاً باتجاه الاكثر تعقيداً . أما المرحلة الثالثة فيجب أن يكون من المستطاع الدخول إلى الأسواق الخارجية . وقد انتشرت هذه الاستراتيجية بشكل واسع فى البلدان النامية ، فى أمريكا اللاتينية ، أولاً ، خلال فترة مابين الحربين ، ثم فى اسيا الجنوبية الشرقية ، وحديثاً فى عدة بلدان أفريقية .

ولكن هذا التطور المتوقع لم يمكن تحقيقه للأسف . ففى أمريكا اللاتينية مثلاً لم تتخط المرحلة الثانية دون تدخل رؤوس الأموال العامة . وبعد مرحلة الانطلاق الأولى التى أدت إلى تشجيع سريع للأسواق الموجودة ظهرت بعض الصعوبات منها : -

- **اختلال الميزان التجارى** الناتج عن كثرة الواردات من المكائن والمواد الوسيطة : فان زيادة الواردات فى البلدان النامية ، قابلها زيادة فى الصادرات من البلدان المتقدمة .

- **حصاد داخلى** : فى الوقت الذى يتم فيه الاستغناء عن العالم الخارجى فان النمو الصناعى يتباطأ ، لأن توسعه لايرتبط إلا بالطلب الداخلى .كما أن ضيق السوق يقصر توسيع التصنيع على القطاعات الأساسية .

– قلة المنافسة : وهنا لايمكن دخول الأسواق الخارجية ، وهناك مثال واضح عن ضعف المنافسة : لقد أنفقت البلدان النامية (١ ر٢) مليار دولار لانتاج السيارات ، وكانت قيمة ماأنتجته حوالى (٨ر٠) مليار دولار .

(ب) تقويم وتنمية الصادرات : ـ

اختار عدد من البلدان الحل الذى يقوم على تصدير بعض المواد ذات القيمة المرتفعة ، بعد اجراء بعض التحويلات عليها ، بدل تصدير المواد الخام التى تدهورت قيمتها منذ عشرات السنين .

تلك هى حالة البلدان المنتجة للمواد المنجمية التى تنخفض قيمتها بسبب تصديرها على حالتها الخام . غير ان اضفاء هذه القيمة يظل أمراً مشئوماً وبدائياً . ويبقى هذا التقويم فى حدوده الدنيا ، ويتم غالباً من قبل الشركات المصدرة ، ولاينتج عنه أى تدرج للتصنيع نحو القاعدة .

ومن الأفضل أن تتبنى هذه الاستراتيجية من قبل البلدان الواسعة ذات الموارد الطبيعية الزراعية أو المنجمية الهامة ، وتمتلك صناعة قائمة على أساس استبدال الواردات . مثال : البرازيل ، الأرجنتين ، والمكسيك ، ومصر بين ١٩٦٥ – ١٩٧١ ، وقد ضاعفت البرازيل ثمان مرات ونصف صادراتها من ألواح الخشب والأبلكاج والخشب المصنع ، و(٤٥) مرة صادرتها من الأحذية .

وتفيد هذه السياسة البلدان الصغيرة ، التى تستفيد إلى أقصى حد من الأيدى العاملة الرخيصة ، وتؤسس صناعاتها على معالجة المواد الأولية ، أو المنتجات نصف المنتهية المستوردة . إن الصناعات المناسبة لهذا الخيار هى صناعة الملابس ، وتركيب الأدوات الالكترونية ، والصناعات الميكانيكية الصغيرة ، وصناعة الألعاب . وقد لوحظ نمو مدهش لهذه الصناعات فى هونج كونج ، تايوان ، سنغافورة ، وكوريا الجنوبية ، وفى بعض بلدان أمريكا الجنوبية المذكورة سابقاً (المكسيك) . ان هذه البلدان الخمس قدمت لوحدها ٣/٤ صادرات منتجات الصناعات التحويلية فى العالم الثالث . وتبقى هونج كونج المثال النموذجى لذلك .

وبعكس استراتيجية استبدال الواردات ، فان هذه الاستراتيجية تقود الى تحسين حقيقى فى ميزان المدفوعات ، ومتناسب مع إيجاد مصانع أكثر انتاجية . وإذا كانت هذه الصناعة أقيمت لاستغلال الأيدى العاملة الرخيصة ، إلا أنها تتحمل مسئولية الوقوع فى مخاطر كبيرة هى :-

- تبعية للسوق العالمية ، ليس فقط من حيث الصادرات ، ولكن أيضاً من حيث التزود بالمواد الأولية ، وموارد الطاقة ، خاصة فى البلدان الصغيرة الفقيرة بالموارد .
- ارتباط بالشركات متعددة الجنسيات ، والتى تقدم الجزء الأكبر من التمويل لهذا النموذج من الصناعات .

(جـ) الصناعات التصنيعية : -

Les Industries Industrialisantes

الصناعات التصنيعية هى تلك التى يجب أن تقود الجهود القاعدية وتؤدى إلى بناء مجموع قطاعات الاقتصاد وحسب أحد المبادىء النظرية لهذه الاستراتيجية يجب أن تقام بنية صناعية متماسكة (أن تتوافق إلى أقصى حد مع المبادلات فيما بين القطاعات) . لقد اختارت الجزائر هذه الطريق ، معتمدة على النفط والغاز الطبيعى والتعدين كقاعدة لتطورها . ان وضوح هذه الخيارات تبدو من خلال توزيع الاستثمارات المرصودة فى الخطط الرباعية : ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ - ١٩٧٧ ، فالقطاعان (أى النفط والتعدين) يستحوذان على ٥١ ٪ من الاستثمارات الصناعية التى خصص لها ٤٥ ٪ ثم ٥ر٤٣ ٪ من الاستثمارات الكلية فى الخطتين المذكورتين .

ان نتائج هذه الجهود كانت حقاً مذهلة ، لأن الانتاج الصناعى : المنطلق من هذه القاعدة ، سجل نمواً متصاعداً : ٩ ٪ عام ١٩٧٠ و١٣ ٪ عام ١٩٧١ و١٢ ٪ عام ١٩٧٢ ، و٢٠ ٪ عام ١٩٧٥ .

أما التقنيات المعتمدة فى الانتاج فقد كانت من أكثر التقنيات تقدماً ، ويرجى ألا تصبح المكائن قديمة بسرعة ، وأن يرفع بسرعة المستوى الفنى للكوادر والأيدى العاملة ، والحصول على منتجات قادرة على الانتشار الكبير فى السوق الداخلية (أسعار رخيصة) .

وتتحمل هذه الاستراتيجية المخاطر المرافقة لاختيار تكنولوجيا متطورة ، حيث لاتستطيع الجزائر ، أو لاتعرف كيف تنتجها دائماً :-

١ - ان بناء مصانع كبيرة يطرح مشكلة الطاقة الانتاجية الزائدة : معمل سماد عنابة مثلاً ، الذى يستطيع تغطية خمس احتياجات السوق الفرنسية ، وقع فى مشكلة تصريف الانتاج منذ عام ١٩٧٠ : بينما وصل الاستهلاك المحلى (١٠٢ر٠٠٠) طن عام ١٩٧٠ - ١٩٧١ فى حين أن الأهداف الانتاجية كانت (٢١٣ر٠٠٠) طن . وقل نفس الشيء بالنسبة لمعمل الجرارات فى قسنطينة ، الذى يعانى هو الآخر من قلة تصريف الانتاج الذي يصل إلى (١٤ر٠٠٠) جرار سنوياً اعتباراً من عام ١٩٧٣ (فى الوقت الذى كانت فيه الحاجات الوطنية عام ١٩٦٩ (٥ر٠٠٠) جرار .

٢ - لم تستطع الجزائر ، رغم جهودها من الناحية التعليمية ، تأهيل كوادرها وفنييها بالمقدار المطلوب (٦٣٢٠) شخص من الكوادر يجب اعدادها ، وهو مالم يتحقق منه سوى (٣٣٢٠) شخص فقط تلقوا التدريب اللازم .

٣ - ان فرص العمل التى أوجدتها الصناعات الأساسية المتطورة جداً هى فى أدنى الحدود ، فمعمل النشادر فى أرزوا يستخدم (٦٥) شخص ، ومعمل سماد عنابة (٤٥٠) شخص .

٤ - أخيراً ، ان الثمن الضخم للاستثمارات ، أجبرا المخططين ، ليس فقط على اهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى ، خاصة الزراعة ، ولكن أيضاً على وقوع البلاد ضحية الديون : ان نسبة المساعدات الخاصة ازدادت إلى ٧١ ٪ من التمويل الخارجي ، الذى يمثل أكثر من ثلث الاستثمارات المنفذة عام ١٩٧١ . لقد ازدادت ، القروض الأوربية بالعملات الصعبة من ١٢٠ الي ١٣٥٠ مليون دولار سنوياً من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٣ . فالتبعية للخارج أصبحت بعد كل هذه المعطيات ثقيلة جداً .

من عرض اختيارات التصنيع السالفة ، يجدر بنا أن نفرق بين نقطتين :-

١ - ان حرية الاختيار لم تكن كاملة : ان البلدان الواسعة الكثيرة السكان ، خاصة

إذا كان لديها الحظ بامتلاك ثروات هامة على سطح الأرض أو فى باطنها ، يصبح أمامها خيارات حقيقية . أنها تستطيع فرض بعض الشروط على الشركات متعددة الجنسيات التى اجتذبتها أهمية السوق المحلية . ولكن سعة هذا السوق تتيح فرصة انطلاق التصنيع أيضاً ، والحدود مقفلة . أما البلدان الصغيرة ، فانها بالعكس لاتستطيع الاعتماد على أسواقها المحلية أنها مجبرة على تبنى سياسات الانفتاح ، واجتذاب الشركات متعددة الجنسيات .

٢ - من جهة أخرى ، تختلف ميزات ومحاذير الاختيارات المتنوعة حسب مرحلة التطور : ففى المراحل الأولى من التصنيع يمكن اختيار الصناعات ذات المستوى التقنى غير المتطور جداً (متطور قليلاً) ، وفى مرحلة أخرى متقدمة ، فان متابعة التصنيع يجعل من التبعية التقنية أمراً يمكن تجنبه ، ولكن بصعوبة . ومن الخطأ أن نرى فى الخيارات السابقة اختيارات نهائية وشاملة : ان كل بلد هى حالة خاصة ، وفى الوقت المحدد يجب أن نجد لها الجرعة المناسبة : فالصناعات التصنيعية ، فى بعض الأحيان ، لاتستبعد التقنية البدائية من خياراتها .

الفصل العاشر

العمران والتحضر

اولاً : تحضر ضعيف ولكن فى تزايد مستمر .

ثانياً : اسس العمران الهشة .

ثالثاً : الازدواجية الحضرية .

رابعاً : التحضر ، والتنمية ، والتخطيط .

الفصل العاشر
العمران والتحضر

ان ظاهرة نمو المدن الحالية فى البلدان النامية ، لاتبدى فقط اختلافاً فى الدرجة والمقدار مع مايحدث فى البلدان الصناعية ، ولكن تبدى اختلافاً حقيقياً فى النمط والطبيعة أيضاً . ويتخذ التحضر (أى نمو المدن) فى البلدان النامية أشكالاً أصلية ومعبرة ، سواء من حيث أصولها ، أو آفاقها ، أو بالنسبة لنماذجها ومشكلاتها . ويمكن ابراز التفسيرات الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية من خلال المقارنة مع الأوضاع فى البلدان المتقدمة . فالأمر يتعلق بحركة عميقة الجذور ، يمكنها أن تغير البنيات التقليدية بصورة سريعة ، وتؤدى إلى أنواع عديدة من المدن ، تعود إلى أرث تاريخى ، وحضارات ، وأواسط بشرية ومناطق اقتصادية متباينة .

اولاً : تحضر ضعيف ولكن فى تزايد مستمر :-

تثير حركة النمو الحالية لسكان المدن - حيث وصفها المؤلفون بأشكال مختلفة : انفجار *Expolsiòn* أو ثورة *Revolution* أو غليان *Bouillomenet* - الدهشة ، لأنها ترتكز على قواعد ضيقة . ان نسبة الحضرية (نسبة سكان المدن / مجموع سكان البلاد) لاتتجاوز ٢١ ٪ فى البلدان النامية ، مقابل ٦٢ ٪ فى المناطق المتقدمة ، بينما بلغ المتوسط العالمى ٣٣ ٪ .

بقى العالم الثالث ، مع اختلافات كبيرة من قارة إلى قارة أو بلد إلى بلد - عبارة عن كتلة ريفية - حيث أن ٨٠ ٪ من السكان يعيشون فى الأرياف ، مقابل ١٠ - ٣٠ ٪ فى أرياف البلدان الصناعية ، عدا أمريكا اللاتينية ، وبعض الحالات الاصطناعية فى آسيا (هونج كونج ، سنغافورة ، الكويت) ، فان سكان المدن يشكلون أقلية فى كل مكان من العالم النامى ، فى حين تتجه الأمور إلى أن يسود سكان المدن فى العالم المتقدم .

ويوضح الجدول التالى وجود مجموعات أقليمية متناقضة حسب نسبة الحضرية .

جدول رقم (٥)

نسبة الحضرية فى كل قارة

التطور خلال ١٩٥٠ – ١٩٨٥ (بالنسبة المئوية)

القارة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
المتوسط العالمى	٢٨ر١	٣٢ر٩	٣٧ر٢	٣٩ر٥	٤١ر٩	٤٤ر٣
أفريقيـــــا	١٣ر٥	١٧ر٨	٢٢ر٢	٢٤ر٧	٢٧ر٤	٣٠ر٢
أمريكا الجنوبية	٤٠ر٥	٤٨ر٤	٥٦ر٢	٥٩ر٩	٦٣ر٥	٦٦ر٨
آســـــيا	١٥ر٧	٢٠ر٢	٢٤ر٧	٢٧ر٣	٣٠ر٠	٣٢ر٨
أوقيانوسيا	٦١ر٦	٦٥ر٦	٦٧ر٩	٦٨ر٨	٧٠ر٠	٧٠ر٥
أوربـــــا	٥٢ر٢	٥٧ر٣	٦٢ر٧	٦٥ر٣	٦٧ر٨	٧٠ر٤
أمريكا الشمالية	٦٣ر٦	٦٩ر٧	٧٤ر٣	٧٦ر٤	٧٨ر٥	٨٠ر٣

ان المجموعة الأكثر تحضراً هى أمريكا اللاتينية بنسبة متوسطة تصل إلى ٥٦ ٪ ، توجد هناك نسب متطرفة تنحدر إلى ١٨ ٪ كما فى هاييتى ، وترتفع إلى ٨٠٪ فى الأرجنتين ، ونسب تعبر عن المتوسط من ٥٠ – ٦٠ ٪ (كوبا ، المكسيك ، البرازيل ، بيرو ، كولومبيا) .

– مجموعة متوسطة ، ترتفع قليلاً عن ٤٠ ٪ ، حيث نجدها فى أفريقيا الشمالية خاصة (تونس ٤٤ ٪ ، الجزائر ٤٣ ٪) ، والشرق الأوسط (مصر ٤٣ ٪ ، لبنان ٤١ ٪ ، ايران ٤١ ٪ ، سوريا ٤٤ ٪) .

– مجموعة آسيوية ، نجد فيها بعض المستويات المنخفضة جداً كما فى أفغانستان ٨ ٪ ، وبنجلاديش ٥ ٪ ، بينما تتراوح أغلب البلدان حول النسبة المتوسطة للقارة والتى تبلغ ٢٥ ٪ (أندونيسيا ١٧ ٪ ، الهند ٢٠ ٪ ، سرى لانكا ٢٠٪ باكستان ٢٤ ٪) .

– مجموعة أفريقية : ذات متوسط يبلغ ١٥ ٪ (باستثناء المغرب) وفيها أيضا مجموعة داخلية قليلة التحضر (بوروندى ٢ ٪ ، بوركينا فاسو ٤ ٪ ، موزمبيق ٦ ٪ ، تشاد وملاوى ٧ ٪ ، والنيجر ٨ ٪ ، اثيوبيا وموريتانيا ٩ ٪) ، كما تضم واجهة بحرية أكثر تحضراً (كوت دوفوار والكاميرون ٢١ ٪ ، نيجيريا ٢٣ ٪ ، السنغال ٢٦٪ غانا ٣١ ٪) ، وتتركز أغلب البلاد الأخرى حول نسب ضعيفة ١٠ – ٢٠ ٪ .

وإذا أردنا أن نعبر عن عن مشكلات التزايد السكانى فى العالم الثالث ، يمكن أن نتخيل مايخص التحضر منها : لقد سجل أنه خلال العشرين سنة الأخيرة ازداد سكان المدن ٢ر٣ ، ٥ر٣ مرة أكثر من الزيادة العامة للسكان : بلغت نسبة الزيادة السنوية للسكان فى المدن ٦ر٤ ٪ بين ١٩٦٠ – ١٩٧٠ ، في حين لم تتجاوز ١ ٪ فى أوربا ، وهو تزايد مهم بالنسبة للعشر سنوات السابقة ازداد خلالها سكان المدن بنسبة ٣١ ٪ فى البلدان المتقدمة ، و٥٩ ٪ فى البلدان النامية . وهذا ماتبينه الحالة الخاصة لآسيا فى الجدول التالى . أنه انقلاب حقيقى بالنسبة للمستوى العالمى ، فالتزايد المدنى ينتظم فى العالم الصناعى ، بينما يحتدم فى العالم الثالث .

جدول رقم (٦)

نسبة التزايد كل نصف قرن للسكان المقيمين فى المدن

ذات (١٠٠) ألف شخص وأكثر .

	المتوسط العالمى	آسـيا	أوربا وأمريكا الشمالية
١٨٠٠ – ١٨٥٠	+ ٧٦ ٪	+ ٢٤ ٪	– ١٨٤ ٪
١٨٥٠ – ١٩٠٠	+ ٢٢٢ ٪	+ ٥٩ ٪	– ٢٣٧ ٪
١٩٠٠ – ١٩٥٠	+ ٢٥٤ ٪	+ ٢٥٤ ٪	– ١٦٠ ٪

وقد ذكر ميلتون سانتوس *Milton Santos* فى عدة مقالات أن هذا التطور قد تسارع حديثاً . وترتب ذلك على التداخل فى الزمان والمكان لمختلف المراحل ، وتراكم التخلف السابق . وقد تمت البرهنة على هذا من ملاحظة نمط التزايد الذى كان سريعاً فى البلدان ضعيفة التحضر ، من بين هذه البلدان التى كانت فيها نسبة تزايد سكان المدن تزيد عن ٥ ٪ بالنسبة من عام ١٧٦٠ الى ١٩٧٠ فان أقل الأعداد (٧) كان فى أمريكا اللاتينية ، والعدد المتوسط (١٣) فى آسيا ، والأكثر ارتفاعاً فى أفريقيا (٣١) . وقد عرفت هذه القارة وصول (٥ر٢) مليون شخص كل سنة إلى مدنها ، فى حين لم يكن فى أفريقيا السوداء على أبواب الحرب الثانية سوى (٢) مليون من سكان المدن (٥ر٢ ٪ من مجموع السكان) ومدينة كبيرة واحدة (أبادان *Ibadan* ٢٤٠ ألف شخص) . وقد أحصى فى عام ١٩٥٥ (٢٠) مدينة يزيد عدد سكانها عن (١٠٠) ألف شخص ، تضم أربعة ملايين شخص ، وأحصى عام ١٩٧٠ (٧٠) مدينة ، منها سبع مدن تقارب أو تزيد كل منها عن نصف مليون شخص .

وهكذا فخلال ثلاثين سنة ، ازداد عدد سكان المدن فيها من ٢ إلى ٣٠ مليون شخص تقريباً ، ومن ٥ر٢ ٪ إلى ١٥ ٪ من مجموع السكان .

ان تزايد سكان المدن كان كبيراً فى كل مكان (وإن كان أكبر مايكون فى أفريقيا ١ر٨ مرة خلال خمسين عاماً) . فقد تضاعف (٨ر٧) مرة فى أمريكا اللاتينية و(٦ر٦) مرة فى جنوبى آسيا ، و(٥ر٥) مرة فى اسيا الشرقية و(٣) مرات فقط فى أوقيانوسيا ، و(٧ر٢) مرة فى أمريكا الشمالية ، و(٩ر١) مرة فى أوربا .

ويتركز التضخم بصورة خاصة فى المدن الكبرى ، حيث أصبحت فى سنوات قليلة عواصم ضخمة تعد من أكبر مدن العالم . وقد ضم العالم الثالث عام ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، من (٤٩) مدينة يبلغ عدد سكانها أكثر من مليونى نسمة ، (٢٣) مدينة ، بعضها غير معروف على نطاق واسع لدى الناس . سيول وتينتزيا *Tientsia* ، ونوهن *Nuhan* تضم كل واحدة منها (٨) مليون نسمة ، أما بوينس ايرس ، فقد كانت تحتل المرتبة الرابعة بعد نيويورك وطوكيو وباريس . فى ذلك الوقت ، وصلت شنغهاى ومكسيكو ، والقاهرة ، وبومباى هذا الرقم ، فى حين قاربته كلكتا ، وساوباولو عام ١٩٧٠ . ومن المدهش أن نجد طهران وكراتشى وسانتياجو ، ودلهى تتقدم روما أو برلين ، إذ تبلغ مقادير التزايد هناك حداً كبيراً . ومن الأمثلة التى يمكن ايرادها مدينة مكسيكو ، التى كانت تضم مليون نسمة عام ١٩٣٠ ، ووصلت إلى (٣) مليون ١٩٥٠ و(٥) مليون عام ١٩٦٠ ، و(٨ر٧) مليون عام ١٩٧٠ . كذلك تضاعف عدد سكان ليما *Lima* (عدد سكانها ٣ مليون نسمة) (١٠) مرات بين ١٩٣٠ و١٩٧٠ ، وقد استقبلت شخص واحد من عشرة من سكان بيرو عام ١٩٤٠ ، وواحد من خمسة أشخاص عام ١٩٧٠ ، وواحد من ثلاث عام ١٩٨٠ ، كذلك كنشاسا ، ازداد عدد سكانها من (٣٥٠) ألف عام ١٩٥٤ إلى مايزيد عن (٢ر١) مليون نسمة عام ١٩٦٨ كما قفز سكان شنغهاى من (٦٥٠) ألف عام ١٩٣٠ إلى (٤) مليون عام ١٩٤٠ ، وإلى (٦) مليون عام ١٩٥٠ ، وإلى (٧) مليون عام ١٩٦٠ ، و(١٠) مليون فى الوقت الحاضر بدون شك ، وتتوزع هذه الزيادة على محيط المدن الجديدة على بعد ٣٠ - ٤٠ كم من المركز القديم .

توقعات نمو العواصم العالمية الكبرى (١٩٧٠ – ١٩٨٥) (المصدر اليونسكو ١٩٧٤)

جدول رقم (٧)

الـ ١٢ مدينة الأكثر نمواً في العالم (بملايين الأشخاص)	١٩٧٠		١٩٨٥	الـ ١٢ مدينة الكبرى في العالم (بملايين الأشخاص)	١٩٧٠	١٩٨٥	نسبة الزيادة
١) نيويورك	١٦ر٣	١) طوكيو	٢٥ر٢	١) باندونج	١ر٢	٤ر١	٪٢٤٢
٢) طوكيو	١٤ر٩	٢) نيويورك	١٧ر٨	٢) لاجوس	١ر٤	٤ر٠	٪١٨٦
٣) لندن	١٠ر٥	٣) مكسيكو	١٧ر٩	٣) كراتشي	٣ر٥	٩ر٢	٪١٦٣
٤) شنغهاي	١٠ر٠	٤) ساوباولو	١٦ر٨	٤) بوجوتا	٢ر٦	٦ر٤	٪١٤٦
٥) مكسيكو	٨ر٤	٥) شنغهاي	١٤ر٣	٥) بغداد	٢ر٠	٤ر٩	٪١٤٥
٦) لوس انجلوس	٨ر٤	٦) لوس انجلوس	١٣ر٧	٦) بانكوك	٣ر٠	٧ر١	٪١٣٧
٧) بوينس ايرس	٨ر٤	٧) بومباي	١٢ر١	٧) طهران	٣ر٤	٧ر٩	٪١٣٢
٨) باريس	٨ر٤	٨) كلكتا	١٢ر١	٨) سيول	٤ر٦	١٠ر٣	٪١٢٤
٩) ساوباولو	٧ر٨	٩) بكين	١٢ر١	٩) ليما	٢ر٨	٦ر٣	٪١٢١
١٠) أوزاكا	٧ر٦	١٠) أوزاكا	١١ر٨	١٠) ساوباولو	٧ر٨	١٦ر٨	٪١١٥
١١) موسكو	٧ر١	١١) بوينس ايرس	١١ر٧	١١) مكسيكو	٨ر٤	١٧ر٩	٪١١٣
١٢) بكين	٧ر٠	١٢) ريودى جانيرو	١١ر٤	١٢) بومباي	٥ر٨	١٢ر١	٪١٠٩

ان الشيء المهم الذي رصده هو ذلك الاستقطاب الشديد للمكاسب المدنية فى عدد محدود من المدن الكبرى التى تتجه إلى اقتلاع نفسها فجأة من ظهير مازال ريفياً ، وإن وجدت بعض المدن الصغيرة التى استطاعت النمو . ان نسبة التركز الاقليمى للسكان المدنيين (جزء من السكان يقطن فى مدن تزيد عن مليون نسمة) فى أمريكا اللاتينية يتجاوز مافى أوربا : ٧ر١٤٤ ٪ مقابل ٥ر١٢ ٪ : وهنا نجد أنفسنا أمام نوعين من البنيات المدنية المتعارضة ، الأولى واقعة تحت الهيمنة القوية للعواصم الضخمة (ظاهرة تضخم الرأس المدنى) ، والأخرى أكثر تكاملاً وكثافة ، مع شبكة متراصة من المدن المتوسطة ، يتم من خلالها نشر التقدم بصورة أنجح وأكثر عدالة ممافى البلدان النامية .

ثانياً : أسس العمران الهشة :-

بناء على أساس من التطور الحديث للتحضر ، لانصادف الانتقال من الإقتصاد الزراعى إلى الاقتصاد الصناعى ، وإنما نجد زيادة كبيرة فى القطاع الثالث والتجارة والخدمات ، مع نمو ضعيف فى القطاع الثانى ، خاصة صناعة البناء . والسمة الثانية لحركة التحضر التابعة هى تشييد مراكز سكانية كبرى ، بدون تطور مناسب للكفاءة الانتاجية ، انطلاقاً من الهجرة الريفية بدون انصهار المهاجرين فى النظام الاقتصادى للمدن . ان هذا التحديد لحركة التحضر التابعة تتفق مع مفهوم التحضر السكانى *L'urbanisation Démographique* الذى استعمله سانتوس *M. Santos* لمعارضة مفهوم التحضر التقنى *L'urbanisation Technologique* فى هذا المفهوم الأخير – الخاص بالبلدان المتقدمة حاليا – فان نمو المدن ناتج عن التصنيع والتحديث الاقتصادى ، فى حين أنه فى المفهوم الأول – حالة العالم الثالث – فان حركة التحضر تسبق تجديد وتطوير القطاعات المنتجة ، ولاتوجد فرص العمل إلا فى القطاع الثالث غير المنتج ، فهى حركة ناجمة عن التطور السكانى .

وهناك مجموعة من الأسباب المختلفة والتى يمكن على أساسها تفسير

الاتساع المقلق للهجرة الريفية نحو المدن : كثرة سكان المناطق الزراعية ، اختلال الدخل ، الانتاجية المتدنية ، بنية زراعية ضعيفة ، القيام بأعمال زراعية متعبة ، الاطلاع على نمط الحياة والدخل في المدن .. الخ . ان العوامل الطاردة ، والتي هي كمضخة ضغط ، تبدو متفوقة على العوامل الجاذبة ، وان بالغ المهاجرون في تقدير العوامل الأخيرة : ان المدنية سراب يلهث خلفه أفقر الناس وأكبر المقاولين . وتتجه الهجرات - حسب البلدان - نحو المناطق الصناعية التي هي في طور الانشاء (زائير ، زامبيا ، فنزويلا) ونحو الموانىء الكبرى النشيطة بسبب علاقاتها الممتازة مع العالم الخارجي ، وأخيراً ، نحو العواصم وضواحيها الملاصقة .

ان دور الهجرة الريفية هام جداً ، إذ يؤدي إلى زيادة في سكان المدن تصل إلى ٦٠ - ٧٠ ٪ من الزيادة الكلية . ويمثل المهاجرون الجدد الطابع العام للسكان ، إذ أنهم يكونون ثلاثة أرباع السكان المدنيين في ريودو جانيرو ، وساوباولو ، وداكار ، وجاكرتا ، ٦٩ ٪ في ابيدجان ، و٦٠ ٪ في بوينس أيرس ، و٥٧ ٪ في أنقرة ، وكنشاسا .

والواقع أن بعض المجموعات العرقية تضررت بفعل الهجرة ، مثل الموسى في بوركينا فاسو ، والذين حسب طرق الهجرات القديمة ، ورغم آلاف الكيلومترات التي يجب قطعها ، ورغم عائق اللغة والعادات المختلفة ، فقد حلوا في كوت ديفوار وخاصة في ابيدجان ، إذ يوجد منهم (٢٥) ألف ، كذلك " التوكولور *Toucouleur* " في وادي السنغال الأوسط ، الذين تفرقوا على مساحات واسعة : (٣١) ألف في داكار و(١٥) ألف في سانت لويس ، و(٤٥٠٠) في تييس *Thies* ، و(٤٠٠٠) في روفيسك *Rufisque* وكولاك *Kolak* ، و(١٢٠٠) في ابيدجان ، و(٥٠٠) في كوناكري . كذلك فان مثال كنشاسا يبين لنا وجود هذه الظاهرة في مناطق متعددة : ٥٧ ٪ من السكان ولدوا خارجها ، الرجال المهاجرون إليها أكثر من النساء (١١٠ - ١٠٠) ان نسبة المواليد ، والتزايد الطبيعي هما كمايلي بالتتابع : ٦ر٥ ٪ ، ٦ر٤ ٪ ، في حين أن نسبة التزايد الإجمالي تبلغ ١٠ ٪ ، ونجد فيها واحداً يعمل مقابل كل (٦ر٥) نسمة و(٣) بالغين في سن العمل . وتجلب الهجرة معها إلى المدن الشباب ،

مما يساعد على النمو السكاني الطبيعي ببعد فترة انتقالية ، يظل فيها الاختلال النوعي (بين عدد الرجال والنساء) واضحاً ويلاحظ في المدن الكبيرة ذات التطور القديم ، ان الولادات أخذت تزاحم الهجرة في دورها في زيادة السكان : في مكسيكو تساهم الهجرة بأكثر من ٥٥ ٪ من الزيادة الكلية ، أما في ليما ، فقد تجاوزت الزيادة الطبيعية للسكان ماجاءت به الهجرات ، والذي مازال كبيراً (من ١٩٦١ - ١٩٨٠) نزل في المدينة ٧ر١ مليون مهاجر ، وهذا مايزيد عن عدد السكان عام ١٩٦١) ، وهكذا يتضافر عاملا النمو الطبيعي والهجرات لزيادة السكان المدنيين بمعدل ٢ - ٣ مرات أسرع من المتوسط الوطني ، وخمس مرات أو أكثر من سكان الارياف .

صحيح أن المدن هي الأماكن المفضلة للمشاريع الصناعية ، ولكن ضيق هذا القطاع بشكل عام (أقل من ١٠ ٪ من العاملين في المتوسط ، و١٥ ٪ في البلدان الأكثر تقدماً) لايسمح بامتصاص الطلب على العمل من قبل المهاجرين الجدد ، ان الصناعة الأصلية المقسمة إلى وحدات انتاجية ذات أحجام منطقية ، وذات تقنية عالية ، فان ايجاد فرص العمل فيها ضعيف وهامشي . ان مثال داكار يعبر عن ذلك بوضوح : مقابل (٠٠٠ر١١٠) فرصة عمل ، أحصي (٠٠٠ر٣٧) شاب يبحث عن عمل ، و(٠٠٠ر٧٠) شخص يلتمسون العيش بشتى الوسائل ، في حين يصل إليها سنوياً على الأقل (٠٠٠ر٢٥) مهاجر . ومن ناحية أخرى ، فان الصناعة - والتي هي أكثر تقدماً مما في غيرها من المدن الأفريقية - لم تقدم سوى (٠٠٠ر١٣) فرصة عمل في (٢٤٣) شركة صناعية (٥٧ عامل في المتوسط في كل مؤسسة) ، في الوقت الذي يوجد فيها (٣٠٠٠) تاجر صغير ، و(٠٠٠ر٧) بائع تجزئة في الأسواق . ان حالات التصنيع الواسع للمدن تبقى اصطناعية وغامضة : فقد زاد الاستخدام في هونج كونج (٠٠٠ر٣٠ فرصة عمل عام ١٩٤٦ و٠٠٠ر٣٠٠ عام ١٩٦٢) هو أمر استثنائي ، وحتى في سنغافورة حيث توجد عدة شركات أجنبية (جنرال الكتريك ، وايسو *Esso* ونستلة ، وانيلفر *Unilever* ، وروليفلكس *Rolleiflex*) في قطاعات مختلفة : تكريرنفط ، صناعات نسيجية ، تركيب سيارات ،

طباعة ، آلات تصوير ، وآلات كهربائية ... الخ . ولكن ، على الرغم من المراقبة الشديدة للهجرة والطلب الحاد على الاستثمارات الجديدة ، مازالت البطالة ماثلة فيها : وتعجز الصناعة عن ايجاد الـ (١٠٫٠٠٠) فرصة عمل اضافية ضرورية كل سنة . وهذا ممايؤدى إلى تضخم القطاع الثلاثى بصور اصطناعية : تجارة ، خدمات مختلفة ، نقل ، سياحة .

ويمكن تعميم هذه الملاحظة على أغلب مدن العالم الثالث : تزداد حركة التحضر فيها بصورة غير مرتبطة بالتصنيع (فى تونس ، فان الصناعة التحويلية لاتستوعب سوى ٣ ٪ من العاملين ، فى حين تضم المدن ٤٥ ٪ من مجموع السكان) فى شيلى ، لم يتوقف سكان المدن عن الازدياد : ٦٤ ٪ عام ١٩٦٠ ، ٧١ ٪ عام ١٩٧١ ، وفى نفس الوقت كان قطاع الصناعة يتناقص ، ويقدم القطاع الثالث (التجارة والخدمات) ، الذى يرتبط بالاستهلاك أكبر من الانتاج ، القسم الاكبر من فرص العمل الجديدة ، بما فى ذلك البناء والاشغال العامة ، وتكون العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى إحدى بواعث نمو المدن ، حيث يزيد من التبعية وعدم الثبات ، فلايمكن اذن التخلص من البطالة التى تصيب ١٥ ٪ من العاملين ، وتصل الى ٢٠ - ٢١ ٪ فى المدن المغربية ، وكوت ديفوار ، وجويانا ، و٢٧ ٪ فى المدن الجزائرية . ويتأثر الشباب من سن ١٥ - ٤٥ سنة بنسب عالية ، تصل إلى ٤٠ ٪ (الجزائر ، وجويانا ، وسرى لانكا) ، وأهم أسباب البطالة الهجرات غير المنظمة .

ثالثاً : الازدواجية الحضرية :-

تعكس المدينة فى البلدان النامية ، بشكل صارخ التوترات والتناقضات العميقة للنظام الاجتماعي والاقتصادى : ان الاطلاع على ذلك سهل ، لأن هذه المفارقات الوظيفية تبرز فى المدن ، وتتجزأ إلى عدد من القطاعات المتنافرة .

١ - الازدواجية فى مستوى النشاطات الاقتصادية : -

ان التعارض شديد ، بين شريحة رقيقة من الأعمال فى المستوى الراقى - كلها محتكرة من قبل المدينة الكبيرة : الإدارة العليا ، الادراة السياسية ، النشاطات

المالية والمصرفية ، استيراد وتصدير وتجارة الجملة ، صناعات حديثة ذات تقنية عالية – وجملة من النشاطات من النوع البدائى وقبل الصناعى (قطاع تقليدى) .

ان هذا القطاع التقليدى يتميز بتحديد النشاطات الزراعية فى المدينة أو ضواحيها القريبة: لقد كان القطاع الأول يحتل عام ١٩٦٠ ، نحو ٢٠ ٪ من العاملين فى مدينة فالنسيا *Valencia* (فنزويلا) و١٤ – ١٥ ٪ من العاملين فى بانكوك ، وداكار وبواكيه *Bouaké* و١٢ ٪ فى بانجى *Banguie* ، و٥ – ٧ ٪ فى برازافيل ، وابيدجان وجاكارتا . وتضم هذه النشاطات فى الغالب زراعة الخضروات وتربية الحيوان وصيد السمك ، وهى التى تدوم وتنمو بفضل بيعها فى أسواق المدن . واضافة إلى ذلك ، تمارس زراعة الغلات الغذائية التقليدية كمحاصيل مساعدة ، من قبل سكان المدن القادمين حديثاً من الأرياف وخاصة فى الحدائق التى تحيط ببيوتهم . وتمارس مهنة تربية الحيوان من سكان المدينة فى باماكو *Bamako* ، أنها المهنة الرئيسية لجماعات البول *Peul* ، انهم رعاة قبل كل شىء ، لذلك يخرجون من المدينة كل يوم مع قطعانهم ، ليرعوا حيواناتهم . ويمكن أن يصل عدد قطيعهم الى (٣ر٠٠٠) بقرة فى المدينة . . يضاف إلى تربية الحيوانات الكبيرة المشتركة بين كل مدن المناطق التى يسود فيها الرعى ، تربية الأغنام والماعز والطيور ، التى تهيم فى كل مكان وتسد الطرق فى بعض الأحيان ، مما يسبب صدم السيارات لها لتجد مصيرها المحزن . فالأرياف ترحف نحو المدن ، ويحتفظ الوسطاء بعلاقات ضيقة وحيوية ، وان تحريك قسم من السكان غير الثابتين ، من أحدهما إلى الآخر ، يكون كبيراً : فالمدنيون (النساء خاصة) يأتون إلى الأرياف فى أوقات محددة للعمل فى الحقول الزراعية ، فى حين يهرب الريفيون نحو المدينة على أمل الحصول على دخل بسيط أثر حلول الأزمات الزراعية . وتزداد هذه الحركات كثافة ، عندما تكون المدينة فى طور النمو : فى الأوضاع الأخرى تتجه النشاطات الاقتصادية إلى الاستقرار والتخصص ، ويختفى القطاع المدنى الأول (الزراعة وتربية الحيوان) تدريجياً .

أما المجموعة الثانية الكبيرة فهى فئة العمال المشتغلين فى الحرف ، والتجارة والخدمات ، ان التداخل بين هذه القطاعات الثلاث كبير ومن الصعب حله فى الحقيقة

اليومية ، كما يصبح التمييز بين الأنشطة الثانية (الصناعة) والثالثة (التجارة والخدمات) ، اصطناعياً وغير واقعي . ان شغل أو محل الحرفي يقتصر على أشياء بسيطة : فهو ليس سوى ملجأ في العراء ، وسجادة على الأرض ، أو طاولة وكرسي أمام بيته ، ويقدم بضائعه في نفس المكان ، كما يمارس أيضا البيع المتجول ، ومن باب الى باب . فمن ناحية الانتاج والبيع ، تولد الحرف والتجارة المشاغل الصغيرة للألبسة ، (خياطين ، مصابغ ، دباغين ، صانعي أحذية ...) ، ومشاغل الصناعات الغذائية والحرف الفنية والأعمال الثمينة (عمل الخشب ، البرونز ، العاج ، الخزف ، الحلي ...) أما مجموع البائعين الصغار فيمكن أن نذكر منهم : صاحب المطعم وبائع الشوربة ، واللحم المشوي في الهواء الطلق إلى البائع والشخص الذي يبيع - مخبأة تحت معطفه - حاجته التي اختلسها من دكان أو من أحد الموانيء ، مروراً بعدد ضخم من بائعي القطعة ، والثمار والخضار ، والسجائر ، والصابون ، وشفرات الحلاقة ، والصور الدينية ، والوصفات الطبية غير العلمية ، والحاجيات الفنية المشكوك في أصالتها .. الخ .

وهناك مكانة خاصة للمهن المتفرعة عن السيارة ، سواء مايختص منها بالنقل والصيانة ، توزيع وجلب السيارات المتنوعة ذات النوعية الممتازة . ان النشاطات الخاصة بالنقل لوحدها ، في منطقة داكار ، كانت تمثل ، حسب احصاءات ١٩٦٤ ، (١٢٫٠٠٠) عامل بالأجرة ، أو عامل حر ، أي مايعادل ربع العاملين ، وثلث المؤسسات المعلن عنها في كامل القطاع الخاص . ان نسبة العمال الذكور العاملين في النقل داخل المدن كانت ١٣ ٪ في ابيدجان ، و١٥ - ٤٠ ٪ في مختلف المدن في زائير . ان سيارات الأجرة الصغيرة الجماعية ، تسد النقص في النقل العام وسيارات الأجرة الصغيرة الفردية هي من العناصر المميزة للمدينة في العالم الثالث ، فهي كثيرة ، ذات حركة دائمة نشيطة كالنملة الشغالة ، كما في بورت أو برنس *Port - au - Prince* ، ومثلما في ابيدجان ، في تونس كما في بوجوتا ، ويوجد منها في كاراكاس واحدة لكل مائة شخص ، مقابل واحدة الى ٤٠٠ شخص في مكسيكو ، وواحدة الى ٦٠٠ في نيويورك " أنها تقف على الطلب ، أينما كان في وسط الشارع

أو المنعطف ، تعيق صفاً من العربات لعدة دقائق ، ثم يقطع عدة صفوف وهو ذاهب من أجل أن يكسب الوقت ، ويظهر فى مدن الصفيح فى كراكاس ، أهمية السيارة فى حياة أبناء هذه المدن الذين يعملون إما كسائقى حافلات أو شاحنات ، أو سيارة أجرة صغيرة (*Taxis*) ، أو ميكانيكين ، أو بائعى قطع غيار قديمة . ان مقار السيارات كثيرة العدد فى هذه الأحياء العشوائية (أو كما تسمى هناك رانشو *Ran-chos*) ، تسمح بالحصول على كل أنواع القطع ، حيث يركبها أشخاص ، ذو خبرات عديدة ، على سيارات من أصناف مغايرة . ويضم هذا القطاع جامعى القمامة ، والسحرة ، والدجالين ، كما تضم ميكانيكين حقيقيين ، وتعد من أكثر النشاطات انتشاراً . ويمثل هذا القطاع نقطة الاحتكاك بين اليد العاملة البائسة غير المؤهلة ، إلا قليلاً ، والحضارة الحديثة ذات الكوادر الفنية . ويجب الاشارة فى هذا القطاع التقليدى ، الى المكانة الهامة للخدمات المنزلية ، التى تضم فى امريكا اللاتينية ٢٠ - ٢٥ ٪ من العاملين فى القطاع الثالث ، و٦ - ٧ ٪ من مجموع العاملين فى المدن الافريقية ، وكل فرص العمل المتاحة للنساء تقريباً (٧٨ ٪ من العمالة تشغلها النساء فى الأحياء الفقيرة فى كراكاس) .

بعيداً عن نطاق هذه الأرقام الرسمية ، يجب أن نؤكد على بعض المعايير العامة لهذا التنظيم الاقتصادى المدنى :-

١ - التقسيم الشديد للمؤسسات (فى كوستاريكا ٨٥ ٪ من المؤسسات الصناعية المدنية تضم أقل من ٥ عمال) وهى ذات قوام عائلى وإدارة حرفية .

٢ - عدم ثبات هذه القطاعات الأولية ، بسبب قلة التأهيل ، وقلة رأس المال الضرورى لفتح حانوت أو مشغل .

٣ - مقادير العمالة غير المنتظرة التى تقدمها هذه القطاعات ، وخاصة البناء ، حيث نجد نشاطاً مدهشاً ، مع ملاحظة عدم الانتظار فى هذا القطاع .

٤ - اختلاف الدائرتين الاقتصاديتين ، فالطبقات الشعبية تتجه إلى الصناع الصغار أو البائعين التقليديين ، أما الطبقات الميسورة فتستهلك وبفرض المفاخرة

المنتجات المستوردة التى توزع على محلات واسعة أو من قبل تجار مختصين ، يستعينون بالقروض المصرفين أو بروؤس الأموال الأجنبية عند الضرورة .

٢ - الازدواجية فى مستوى البنيات الاجتماعية : ـ

لقد تم التعرض للتباينات الاجتماعية السابقة ، ونرمى هنا إلى تبيان ماتمثله المدنية فى هذا المجال . فهناك تعارض أساسى - من السهل ملاحظته فى الوضع المدنى - بين الاستخدام الدائم ، والأعمال المؤقتة ، المتغيرة ، والتى تخفى البطالة الحقيقية : فى مكسيكو وفى عام ١٩٦٠ تم احصاء (٤ر١٧) مليون فرصة عمل ثابتة و(٦٠٥) ألف فرصة عمل هامشية تبساوى بعض ساعات من العمل كل أسبوع أو بعض الأسابيع فى السنة ، أعمال منزلية ، بناء ، وأعمال صناعية وادارية . وهناك تباينات اضافية يمكن أن تؤكد المفارقات المدنية : ـ

- بين العمال الحرفيين أو الصناع الصغار ، وموظفى القطاع الحديث وهم قليلو العدد ، ولكن أجورهم أفضل : فى فنزويلا ، فان أجور العاملين فى مصافى النفط تساوى سبع مرات أكبر من أجور العاملين فى المؤسسات العائلية .

- بين موظفى القطاع الخاص والقطاع العام : والأخير هو الأوفر عدداً (٢٩ - ٣٣ ٪ من العاملين فى بانكوك ، وجاكرتا ، و٢٨ ٪ من الأجور المدفوعة فى كوت دوفوار) ، فهو مرغوب بسبب ضمانات التوظيف والقيمة الاجتماعية .

- بين جماعات من أصل ريفى حديث ، قليلى التعليم ، بدون مؤهلات ، ومجموعة قليلة من الفنيين المتخصصين ومن أصحاب الأعمال الحرة : ويدخل هنا أيضاً الفنيون الأجانب الذين يبقون فى مواقع المسؤولية (يوجد ٤٥ ألف أوربى فى داكار ، و٤٠ ألف فى لواندا ، و٢٠ - ٢٥ ألف فى أبيدجان ، و٢٢ ألف فى نيروبى) ينتظرون أن يحل محلهم أبناء البلاد (كما فى محاولات السنغلة أو المركشة) ويستمر التداخل بالنسبة لمقدار التفاوت النسبى للاختلافات الاجتماعية للرد على التساؤل التقليدى : عدم المساواة هل هو أوضح فى المدينة أم فى الريف ؟ " ويرد المؤلفون بصور مختلفة وبشكل قليل الاقتناع . وعندما يمكن قياس التفاوت ، فانه يبدو ضخماً

(١ – ٢٠٠ فى برازافيل بالنسبة للدخول فى المدينة) ، كما يكون التفاوت بين مختلف الطبقات الاجتماعية عنيفاً . وهذا مايشرحه (بيير جورج *P. George*) : لقد انتقل البؤس من الأرياف ، وانتشر وتركز فى المدينة ، قبل أن نصف مأساة هذه الجماعات التى تنتظر سلام المدينة والتى لم تستطع أن تقدم لهم الآفاق التى كانوا يتمنونها .. " .

٣ – الازدواجية فى مستوى التنظيم والمظهر الحضرى : -

ويمكن أن تأتى التناقضات فى المدينة من ميراثها ومن نواتها التاريخية ، فكل مدن العالم الثالث تمثل صفات متشابهة غالباً ، تنتج عن الظروف الحالية للتحضر ، التى تتصف بالقوة وعدم التنظيم والفوضوية : وتعد هذه من الصفات الأساسية : امتداد وتطاول الأحياء على طول محاور الطرق ، تكثيف وتجديد المناطق المركزية ، التباين الشديد فى المكان ، انقسامه إلى أحياء متقطعة ، منعزلة ، تتصل ببعضها بصورة سيئة ، يتم تنظيمها وتطويرها بشكل مستقل إلى حد ما . إن كل شىء فى هذا المشهد يوحى بانطباع عدم الاكتمال ، والارتجال ، واستسلام عام أمام العوامل الفردية للتحضر ؛ سكان مدن بسطاء أمام من يفرزون العقارات والمتعهدين . ان التنظيم المدنى يتم حسب أهواء المصلحة الفردية ، والربح ، والمضاربات المنتشرة هنا بشكل لامثيل له (فى كراكاس وليما ، ومكسيكو ، والعديد من المدن الأفريقية ، رصدت حوادث بيع غير قانونية لأراضى البناء ، وبلغ ثمن الأرض فى كولومبيا ٤٠٪ من الثمن الكلى للبناء ، كما ازداد (١٢) مرة فى ليما من عام ١٩٥٠ – ١٩٦٧ ، كما بلغت عمليات المضاربة وارتفاع الأسعار فى طهران مبلغاً عظيماً) .

ان هذا التسيب الذى تحاول بعض التدخلات العامة تعديله ، باعادة النظر فى الأمور التنظيمية ، كانت نتيجته تأكيد عمق اختلافات الأحياء حسب أصولها ، ومورفولوجيتها ، وخدماتها ، ومحتوياتها البشرية العرقية ، والإجتماعية والمهنية ، أى أن الظاهرة المهيمنة هى العزلة الأصلية والإرادية ، وبالنسبة لأفريقيا فقد قال (*P. Vennetier*) " هناك مبدأ يراعى فى كل مكان ، وهو الفصل بين مدن البيض

ومدن السود الذين يرفضون العيش معاً ، بسبب اختلاف العادات . ان الحد الفاصل يكون واضحاً على الأرض : أما أن يكون عقبة تضاريسية ، أو منطقة مستنقعية أو طريق عريض ، أو سكة حديدية ... فى كل مكان يتفرد مجموعتان من الأحياء مختلفة كلياً من حيث الشكل ، والمنظر ، والمحتوى البشرى : ويتجمع الأوربيون فى أحياء اصطلح على تسميتها " مدينة البيض " تكون جزءاً من المدينة الأكثر تحضراً ، وذات منظر أكثر حداثة ، أما الأحياء التى تضم جماهير أبناء البلاد الأصليين فتدعى " المدينة السوداء " وهى من نوع السكن التقليدى ، يعيش فى الظلام ، وتحت التبعية الاقتصادية للأولى .

يأخذ هذا الانفصال شكلاً مخففاً فى اسيا وأمريكا اللاتينية ، حيث أن الاختلافات العرقية هى أقل وضوحاً ، بينما تتضاعف الفوارق المهنية التى تقابل نواة مركزية هى "قلب المدينة *City* " حيث تبدو غابة من الأبنية الضخمة ، تضم الشركات الكبرى المصرفية ، الصناعية ، والتجارية ، والنقل ، وكتلة ضخمة من البيوت السكنية ، منخفضة بصورة عامة ، ممتدة ، ثم تتناثر وهى تبتعد عن الموقع الأولى خارج محيط الضواحى الأولى . أما الواجهة المدنية ، فلاتختلف أبداً عن نموذج أمريكا الشمالية ، الذى امتد فيما بعد إلى العالم أجمع : طرق عريضة (فى الغالب أوتوستراد يشق الأحياء القديمة) عليها حركة سير قوية ، تتوغل فى عنق طويل بين ناطحات السحاب ، فى هندسة عمارة دقيقة ، حيث تتركز الادارات ، والمكاتب ، والتجارة الحديثة ، وهنا تكون الصناعة نادرة ، وتسعى لتقوم على مناطق واسعة متخصصة ، ماعدا بعض الحالات الاستثنائية .

وتحتل الأحياء السكنية أكبر قدر من المكان ، فى قلب المنطقة المركزية ، أو أكثر الأحيان بعيداً جداً عن المركز ، ويمكن أن نميز فيها الأنواع التالية : ـ

١ – مناطق السكن الحديث والميسور ، بالقرب من المركز ، مؤلفة من أبنية ذات حجم متوسط ، جيدة العناية ، مجددة أو حديثة البناء ، أو عدد كبير من الفيلات ، تقطع على الأطراف ذات الوضع المميز (هضاب أو كورنيش مثلاً) ، ذات كثافة ضعيفة ، كثيرة النباتات ، واضحة العناية (مثل داكار – فان - *Dakar*

Fain وهي ديدييه *Didier* في فورت دوفرانس *Fort - de - France* أو مولينا *Molina* في ليما) .

٢ – قطاعات سكن الطبقات المتوسطة ، وخاصة موظفى القطاع العام على نمط " المجمعات الكبرى *Grand Ensemble* " في البلدان الصناعية ، في مناطق محسنة بواسطة أعمال جماعية محلية (كما هو الحال في داكار الكبرى) .

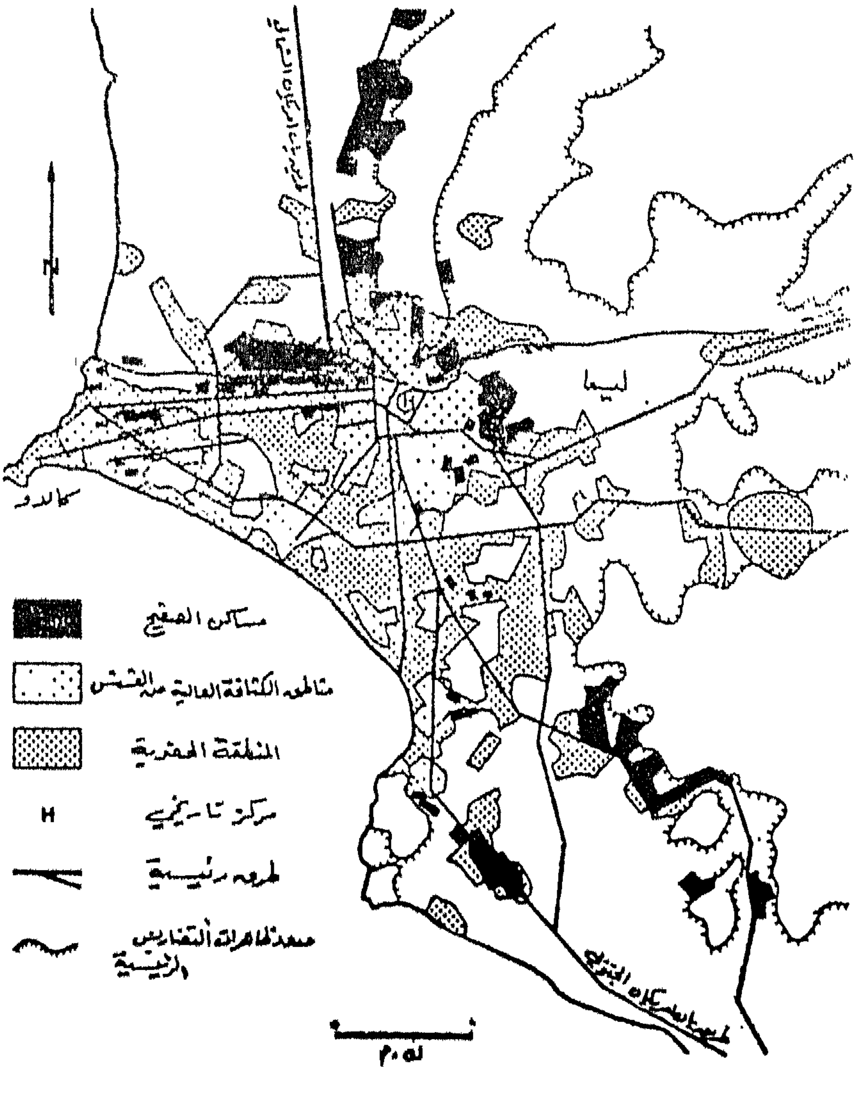
٣ – احياء السكن الشعبي ، وتتصف بعدم الاستقرار والاختلافات ، مثل الجماعات الضخمة التى تقطنها والتى تتجدد دائماً وأبداً : أنها تشكل " المدينة غير النظامية *La Ville Illégale* مقابل المدينة النظامية *La Ville Légale* " ويمكن أن نحدد فيها أربعة نماذج عامة :-

(أ) أكواخ الأحياء المركزية : واقعة في الحزام المباشر حول المدينة الأولية ، انها تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين حديثاً إلى المدينة (نصف مليون في ليما ، حيث يقيم ثلاثة أرباعهم في الوسط ، وبالأجرة أولاً) ، وفي شروط المعاناة من التكدس البشرى ، والفوضى ، وقلة النظافة ، و .. قصور الخدمات الأولية : " جر المياه ، الاضاءة ، اخراج فضلات المياه ، الأمور الصحية " على أطراف المدينة الحديثة ، أو الفناء الخلفى ، أو على طول شارع صغير ، وأحياناً على سطوح الأبنية الحديثة .

(ب) مناطق السكن البدائية أو مدن الصفيح *Bidonville* التى أصبحت رمزاً للتخلف في البلدان النامية . وقد أمكن التعرف على العديد من أوجه الاختلافات المحلية فيما بينها (مثلاً المراكب الشراعية *Janque* ، أو المركب ذو المجداف *Sampan* في الموانىء الآسيوية) ، ويمكن تصنيفها في نوعين رئيسيين .

(جـ) مدن الصفيح : التى ترصع النسيج المدنى ، أقيمت منذ عدة عشرات من السنين ، تضخمت بسبب توسع المدن ، وتقوت بسبب تجديد بنائها ، وأصبحت أكثر كثافة ، وخالية أحياناً من أدنى حد من الخدمات ، وتتردد

العشش ومساكن الصفيح (نموذج ليما — بيرو)



شكل رقم (١٢)

فيه التوسعات غير القانونية فى الضاحية نصف الريفية ونصف المدنية ، قد بنيت خفية على أراضى لايعرف وضعها القانونى من قبل القادمين الجدد . لقد ولدت الباريدا *La Barrida* (أى مدينة الصفيح) فى بيرو ، وشيلى من التوسع المدنى الهائل بشكل عام ، إذ تكتسح مجموعة العائلات مساحة من الأرض . بعدها يضطرون لتحسين شروط سكنهم بأن يعملوا للحصول على الحد الأدنى من الخدمات مثل الكهرباء والمدارس .

(د) – مدن سكنية كبيرة مخصصة للايجار فى الضواحى ، والتى أقيمت كرد فعل لازدياد بناء الأكواخ ومدن الصفيح تنظمها السلطات العامة على نفقتها ، وبسعة كبيرة الحجم (١٠٠٠ شخص فى مدينة الترانزيت *Cité de Transit* السكنية فى لوريسيك *Lauricique* فى بوانت – آ – بيتر – أى مايعادل ١٠/١ سكان المدينة ، ١٢٠,٠٠٠ شخص فى بكين بالقرب من داكار (٥/١ المنطقة المدنية) ، و ٢/١ مليون فى المستعمرة البروليتارية بالقرب من مكسيكو (٧/١ من سكان المدينة) ان هذه الحالة الأخيرة هى من أغرب مايمكن وصفه : فقد ازداد سكانها من ٦٠,٠٠٠ شخص عام ١٩٦٠ إلى ٥٨٠,٠٠٠ عام ١٩٧٠ وإلى أكثر من مليون فى الوقت الحاضر ، أنها تزداد بمعدل ١٠ – ١٥ ألف شخص جديد فى الشهر .

وتمثل هذه المناطق الشعبية ، بمجموعها عدداً من الصفات تكون عناصر هامشيتها ، تقوم على مناطق خطرة (منحدر شديد ، وادى ، حفرة انهدامية ، كثبان أو ضفاف بحيرات ...) اقامة منشآت مدنية بأشكال ريفية (البناء ، عائلة كبيرة الأسوار ، الزراعة ، تربية الحيوانات) ، وعدم الاستقرار (فى السكان) من حيث (الأبنية ، الازدواج ، العمل ، المواد المعاشية) ، نقص مخيف فى الخدمات بالنسبة للأحياء الأخرى (٥ ٪ من الماء فى المنازل فى مدن الصفيح فى ليما) ، الاقامة فى الضواحى البعيدة ، يقلل من امكانات الاندماج فى المدينة . كما أن اتساع العوز

يدعو الى القنوط فى بلاد فقيرة : منذ عام ١٩٦٣ ، كان يعيش في مدن الصفيح (٥ر٤) مليون نسمة فى أمريكا اللاتينية ، وان نصيب السكن الهامشى وصل الى ٥٠٪ من مجموع السكان فى كلكتا ، وأنقرة ، ورسيف ، وكنشاسا ، أو ٣٠ - ٣٥ ٪ فى بوجوتا ، وكراكاس ، ومكسيكو ، و٢٥ ٪ - ٣٠ ٪ فى ليما ، وريودو جانيرو ، ومانيلا . وقد جرت عدة محاولات لازالة مدن الصفيح ، إلا أنها لم تكلل بالنجاح . ان مشكلات التمدن ناجمة عن أزمة اقتصادية واجتماعية عميقة ، تستلزم الحل قبل أى شيء آخر .

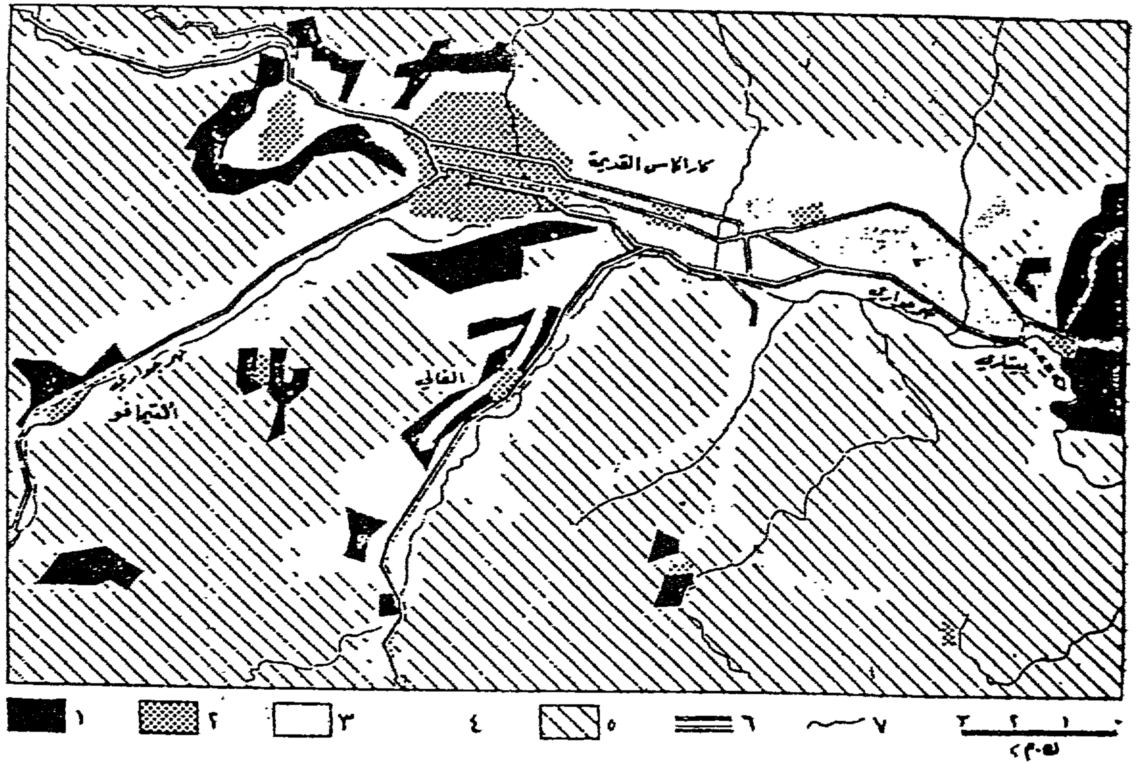
رابعاً : التحضر والتنمية والتخطيط :-

أمام اتساع الأزمة المدنية فى البلدان السائرة فى طريق التنمية ، والأزمة القائمة التى يجتازها عالم الريف ، والتى تشهد على أهمية الهجرة الريفية ، فقد سجلت ردود فعل مختلفة . وقد توصل بعض الخبراء والباحثين إلى فرضيات متناقضة كلياً بالنسبة لنتائج النمو الحضرى ، مماأدى إلى ظهور سياسات حضرية متفاوتة فى العالم الثالث ، نادى بها المخططون والمسؤولون الوطنيون : ويمكن ايراد ثلاثة نماذج من الآراء والمقولات فى هذا المجال .

١ - النقد المدنى وسياسات تجميد المدن : -

ان الآراء التى ساقها أصحاب هذه المقولة (منهم رينيه دومون *René Dumont* ، وايف لاكوست *Yves Lacoste* أصبحت معروفة ومؤكدة ، دور المدينة الطفيلى (تأخذ عمالها ومداخيلها من الوسط الريفى ولاتقدم إليه إلا القليل) ، تمنت الطبقات العليا التقليدية ، تعمق عدم المساواة فى الدخول مع الأرياف ، نمو الاستهلاك من الطراز الغربى الغالى الثمن بالنسبة للبلاد جميعها ، ليس لها سوى دور بسيط يقتصر على دور الوساطة مع البلدان الأجنبية ذات الاقتصاد المتفوق .. الخ ، وتبدو المدن - وخاصة الكبيرة منها - كعضوية غير منتجة ، ومستهلكة ، ويقوم حفظها واستمرارها فى جزئه الأكبر على أكتاف جماهير الريفيين الكادحين ، وعلى الزيادة الاصطناعية والخادعة ، حيث تتفوق نتائج الجمود الاقتصادى والاجتماعى

التخطيط الحضرى لمدينة كاراكاس



١ ـــ مساكن الصفيح
٢ ـــ المركز القديم
٣ ـــ الامتداد العمرانى .
٤ ـــ محاور النمو .
٥ ـــ جبـــال محيطة .
٦ ـــ طرق حضرية رئيسية .
٧ ـــ أنهار رئيسية .

شكل رقم (١٣)

على أعمال الخير والمعونة . إن أولوية الاستثمارات والخدمات والتجهيزات يجب أن تتجه إلى الأرياف ، في حين يتجمد بل يتوقف بصورة ارادية النمو المدنى . هذا الوضع المستقى من المبادىء الاشتراكية ، للتخفيف من التفاوت بين المدنية والريف خاصة في الصين ، حيث حددت الهجرة الريفية بأعداد لايجوز تجاوزها ، بينما تم تشجيع الهجرة المعاكسة (من المدن إلى القرى) . أما في كوبا ، فقد جرى البحث ، منذ عام ١٩٦٣ ، عن الوسائل الكفيلة بالقضاء على الدور الطفيلي لهافانا . ومن أهم الوسائل التي اتبعت : توزيع المعامل على الأرياف ، التخفيف الكبير من الأعمال المكتبية ، المشاركة الاجبارية لسكان المدن في الأعمال الزراعية ، تطوير شريط زراعي حول المدينة من أجل طبعها بالطابع الريفي ، تشجيع الهجرات المعاكسة .

٢ - النمو الحضرى المناسب : -

أنها تبدو على أشكال متنوعة وقابلة للنقد في مختلف دراسات (ميلتون سانتوس *Milton Santons*) . فهو يعتقد أن المدينة تحمل في ذاتها بذرة التطور والتجدد . إذ أن الحجج المقدمة هنا من الصعب دحضها : -

- ظاهرات باتجاه واحد لايمكن ضبطها تخص الهجرة الريفية ، والتضخم المدنى ، وهى مرتبطة بتحديث الأرياف .
- اتساع المجال للعمل وتحسين الوضع الاجتماعى ، وتوفر امكانات الدخل في المدينة أكثر من الأرياف .
- تعدد ومرونة القطاعات التي توجد فيها فرص العمل : الحرف ، التجارة ، النقل ، الخدمات ، تتيح استيعاب (ليس بصورة كاملة) الفائض من السكان القادمين من الوسط الريفى .
- توفر الخدمات (مدارس ، صحة ، اجتماعية ، ثقافية) في المدينة بسبب نقص كلفتها عندما تقدم إلى عدد كثيف من السكان .
- انتشار أصعب ، ولكنه أكيد ، لأشكال الاقتصاد الحديث ، وعادات اجتماعية أكثر تقدماً (السيطرة على الولادات) .. فقد كانت المدن على مر الزمان مراكز للتقدم وبوتقة للحضارة .

٣ - ضرورة تغيير بنية الشبكة المدنية : -

ان الشرخ بين المدينة والريف في العالم الثالث لايمكن تضييقه ، حيث يتعارض عادة ، ضمن شبكة مدنية غير كاملة ، ومفككة ، وسط ريفي قليل الخدمات ، مع بعض المدن القليلة الكبيرة التي تستقطب معظم الفعاليات الوطنية . هذه الظاهرة الأخيرة يعبر عنها " بتضخم الرأس *Macrocéphalie* " والتي تأخذ بعداً مخيفاً : ذكرناها سابقاً في ميناء ساوباولو ، ويمكن أن يدلل عليها بأمثلة أخرى عن داكار (١٧ ٪ من السكان فقط ولكن ٤٧ ٪ من الحرفيين في البلاد ، و٥٣ ٪ من الأطباء ، و٦٦ ٪ من العاملين بالأجرة) وبانكوك (٨ ٪ من السكان ، ولكن ٦٤ ٪ من الأطباء ، و٧٨ ٪ من حملة الشهادات الجامعية ، و٦٧ ٪ ، ٧٥ ٪ من السيارات العاملة) وليما (٢٠ ٪ من السكان ، ولكن ٥٢ ٪ من العاملين في القطاع الثالث ، و٦٧ ٪ من العاملين في القطاع الثاني ، و٦٠ ٪ من قيمة الانتاج الصناعي والخدمات ، و٨٠ ٪ من أرقام عمل الصناعة و٧٥ ٪ من التجارة ، و٥٤ ٪ من عائد الضرائب على الأشخاص و٦٢ ٪ من السيارات العاملة و٨٣ ٪ من استهلاك المنتجات المستوردة ..) ان القوة التجمعية لهذه المدن المهيمنة تميزها بسرعة عن المدن الأخرى في البلاد ، ومن المدينة الأولى إلى المدينة الثانية ، فان الفرق يصبح كبيراً من حيث عدد السكان في السنغال كما في كوت ديفوار ، وبيرو ، وتونس ، أن أغلب بلاد العالم الثالث مهتمة باعادة التوازن إلى أراضيها ببذل جهود في مجال التخطيط والتنظيم والتي قادت إلى التدخل في ثلاث اتجاهات رئيسية : -

- بذل الجهود الوطنية لاقامة شبكة مناسبة من الطرق باتجاه المناطق الداخلية غير المربوطة بطرق : كينيا وكوت ديفوار (شبكة طرق برية وحديدية) الكنغو (طرق حديدية) والبرازيل (طرق كبيرة عابرة للبلاد نحو الشمال الشرقي ، نحو الماتوجروسو والأمازون) تعد كأمثلة ، بالحاحها على المحاور الوطنية بدل الشبكات الاقليمية الثانوية .

- ايجاد أقطاب جديدة بهدف إيجاد التطور الوطني المتوازن : اقامة عواصم جميلة

جديدة (برازيليا ، أنقرة ، شانديجار *Chandigarh* واسلام آباد ، ونواكشوت ، وكوالا لامبور *Kuala - Lumpur* أو نواة المدن الصناعية (باويتو *Paoteou* فى الصين ، وشيمبوت *Chimbot* وبوكالبا *Pucallpa* فى بيرو وسيوداد جويانا *Ciudad Guyana* فى فنزويلا ، وسان بيدرو فى كوت ديفوار فى المناطق المتخلفة ، حيث يجب أن تقوم بدور منشط ، ومعلم .

– تقوية بمساعدة توزيع أفضل للاستثمارات ، المدن الصغيرة والأقاليم المرتبطة بالوسط الريفى ، وحيث أن امكانات العمل والخدمات الأساسية يجب أن تكون قد تحسنت لتجارى المدن الكبيرة فى فعالية الجاذبية . تستقبل هذه المراكز الريفية مع وجود العلاقة بالانتاج الزراعى ، مؤسسات صناعية من الحجم المتوسط ، وكذلك بعض المنظمات والخدمات (ادارات ، مكاتب ، أسواق ، فنادق ، كما فى كوت ديفوار ، إذ يتم خلال الاحتفال السنوى بالاستقلال تدشين بعض المشاريع التى تربط وتخدم المدن الداخلية .

وتسير هذه الوسائل المختلفة ، والتى لم تعمم حتى الآن ، فى الاتجاه المرغوب ، وبالاتفاق مع تناقص الانقطاع بين التمدن والزراعة ، ومع التفاعل المتبادل والمستمر والعادل بين الوسطين ، وبين النوعين من التطور .

الباب الرابع

التبعية والاستقلال

الفصل الحادى عشر

التبعية التجارية

- مقدمة .

اولاً : ضعف البنية التجارية .

ثانياً : التسلط وآثاره على قيمة التبادل التجارى .

ثالثاً : البحث عن موقف تجارى اكثر عدلاً .

الفصل الحادى عشر
التبعيـــة التجـــاريـة

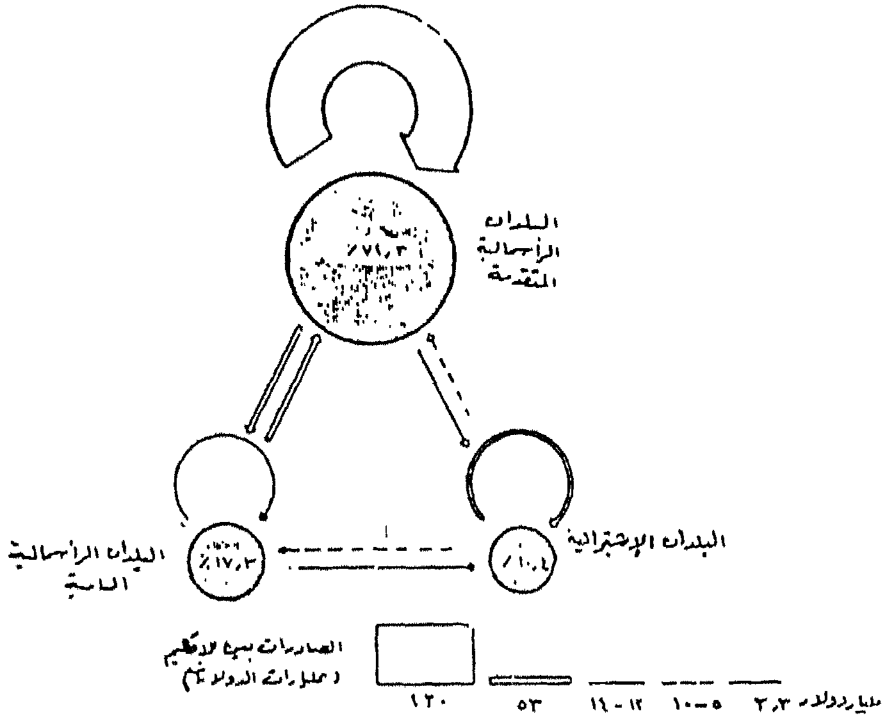
- مقدمة : -

شهدت التجارة الدولية فى البلدان النامية نمواً سريعاً حتى منتصف القرن العشرين . وقد ساعد على هذا النمو زيادة الطلب على المواد الأولية الصناعية وزيادة الاستهلاك فى الدول الغنية بالاضافة إلى الانخفاض الذى طرأ على تكلفة النقل . وفى عام ١٩٥٠ كانت هذه البلدان - باستثناء الصين - تسيطر على ٣٠ ٪ من حجم التبادلات الدولية .

ولكن هذا النمو مالبث أن انعكست صورته منذ النصف الثانى من القرن العشرين فانخفضت صادرات العالم الثالث من ٢٥ ٪ من الاجمالي العالمى فى ١٩٥٥ إلى ٢٠ ٪ فى ١٩٦٥ وإلى ١٧ ٪ فى ١٩٧٢ . وحدث الأمر نفسه بالنسبة للواردات حيث تدهورت نسبتها من ٢٧ ٪ فى ١٩٥٨ ، إلى ٢١ ٪ فى ١٩٦٣ وإلى ١٨ ٪ فى ١٩٧٢ . وأصبحت التجارة الدولية فى العالم الثالث بذلك تحتل مكاناً هامشياً .

وكان التراجع فى نصيب الدول النامية من الصادرات العالمية شاملاً فى كل المجموعات الاقليمية فيما عدا مجموعة دول الشرق الأوسط وذلك للاسهامات المتزايدة لهذه الدول فى مصادر الطاقة اللازمة للدول الكبرى المصنعة فقد شاركت استيرادات اليابان وأوربا فى ازدياد اسهامات هذه الدول فى السوق الدولية من ٥ر٢ ٪ فى ١٩٣٧ إلى ١ر٤ ٪ فى ١٩٧٢ .

ورغم ذلك فان الزيادة المطلقة تبدو سريعة ومتلاحقة ففى خلال السنوات العشر الأخيرة ، ازدادت الدول النامية التى تلتزم بالنظام الرأسمالى القيمة النقدية لحجم مبادلاتها بنسبة ١٢٨ ٪ ، ولكن فى هذه المدة ذاتها زادت القيمة النقدية للمبادلات فى الدول الغربية المصنعة بنسبة ١٨٦ ٪ . أما بالنسبة للبلدان النامية



شكل رقم (١٤)

الاشتراكية فى آسيا فتبدو كحالة خاصة فالتطور الذي طرأ فيها كان بنسبة ٨٣ ٪ فقط - ولكن الانفتاح التجارى على الاقتصاد الغربى - الذى بدأ منذ عام ١٩٧٢ أدى إلى تطور سريع فى المبادلات الدولية - والواقع أن ضعف أهمية البلدان الاشتراكية فى مجال التجارة (إذا استثنينا الحركة التجارية الاقليمية فان مساهماتها لاتزيد على ١ ٪ من الصادرات العالمية) والخصائص النوعية لهذه الدول تدفعنا إلى أن نستثنيها من التطورات التى قد تحدث .

ويمكن أن نرجع التدهور المتزايد فى دور الدول النامية على المسرح العالمى إلى طبيعة بنياتها التجارية التى سوف نفرد لها المبحث الأول فى هذا الفصل وأما النتائج والأسعار والتبعية فسوف نتناولها بعد ذلك بينما السياسات التنظيمية المختلفة للأسواق فيمكن أن نتناول بالتحليل فى مبحث ثالث .

أولاً : ضعف البنية التجارية :ـ

(أ) دول مصدرة للمواد الخام : ـ

تتمثل أهمية الصناعات الاستخراجية فى البلدان النامية فى أهمية صادراتها من مواد الطاقة ومن المواد الأولية الصناعية ومن المنتجات الزراعية . فقد كانت $\frac{3}{4}$ قيمة الصادرات من هذه الدول فى ١٩٧٢ مكونة من المواد الخام بينما لم تتجاوز المنتجات الصناعية $\frac{1}{4}$ هذه القيمة . غير أنه ينبغى الاشارة إلى أن هذا الوضع قد طرأ عليه التحسن . فقد ارتقى دور المنتجات المصنعة فى المدة بين ١٩٥٠ - ١٩٧٢ من ١٢ ٪ إلى ٢٥ ٪ من إجمالى الصادرات . إلا أن تعبير " المنتجات المصنعة " الذى يرد فى الاحصاءات السنوية التى تصدرها الأمم المتحددة يعتبر هنا مضللاً ، فالخامات المعدنية التى تخضع لعملية صهر أولية والتى تمثل ٨ ٪ من صادرات العالم الثالث وليس المواد المصنعة ، وفى هذا الحال تصبح نسبة ٨٥ ٪ من الصادرات مكونة فى الحقيقة من مواد خام بينما تنعكس الصورة تماماً بالنسبة للبلدان المصنعة .

ويرجع السبب الرئيسى فى هذه الظاهرة الأخيرة إلى " التقسيم الدولى الشهير للعمل الذى فرض على العالم بقوة السلاح " . ويكفى أن نسوق مثالاً من الولايات المتحدة حيث تستورد هذه الدولة من العالم الثالث حسب معدلات السنوات الأخيرة كل انتاجه من المطاط الطبيعى والبن والكاكاو والموز والكروم *Chrome* . كما تستورد ٩٩ ٪ من انتاجه من المنجنيز و٩٢ ٪ من النيكل و٨٨ ٪ من البوكسيت و٨٥ ٪ من الاسبستوس و٦٦ ٪ من القصدير و٤٠ ٪ من السكر ومن الزنك .

ويمكن أن يضاف إلى ماذكرنا عن مجموع العالم الثالث قائمة وحقائق أكثر تفصيلاً لو تناولنا الدراسة على مستوى الدولة .

٢ - اعتماد الصادرات على سلعة أو سلعتين : ـ

من بين حوالى مائة دولة يذكر عنها احصاء الأمم المتحدة التجارى السنوى المعلومات الأساسية ، توجد ٣٢ دولة تعتمد بنسبة ٧٥ ٪ من صادراتها على سلعتين

أو مجموعتين من السلع ، كما توجد ٢٥ دولة تعتمد على هذه الصادرات بنسبة تقل عن ٥٠ ٪ .

وقد تؤدى الجهود الرامية إلى تنويع الصادرات ، فى كثير من الدول النامية ، إلى التقليل من خاصية الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة : فعلى سبيل المثال كان البن يمثل ٤٤ ٪ من صادرات البرازيل فأصبح لايمثل إلا ٢٩ ٪ . كذلك الحال بالنسبة للسكر فى كوبا (من ٨٥ ٪ إلى ٧٦ ٪) والقطن فى تشاد (من ٨٣ ٪ – ٦٥٪) والمطاط الطبيعى فى فيتنام (٨١ – ٧١ ٪) والشاى فى سرى لانكا (٦٥ – ٦١ ٪) ... الخ .

وفى السنغال ، بعد أن ظلت منتجات الفول السودانى ثابتة نسبياً حوالى ٧٧ – ٨٠ ٪ فقد انخفضت لتصل إلى ٣٣ ٪ فقط ولايمكن تفسير هذا التناقض فقط بالمحصول السىء الناتج عن الجفاف بل يمكن أن نرجع ذلك إلى الزيادة الملحوظة فى الصادرات من المنتجات البحرية ومن الفوسفات والأسمدة والمنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية والمصنوعات الحديدية والمصهورات والصمغ العربى والخضروات . وعلى ذلك ارتفع نصيب السلعتين التصديريتين التاليتين للفول السودانى من ٥ر١٢ ٪ إلى ٥ر٣٢ ٪ ، وازدادت نسبة بقية السلع المصدرة مو ٤ر٦ ٪ إلى ٩ر٣١ ٪ .

وطبيعى أن يواجه الاقتصاد التعدينى صعوبات أكثر فى البدء فى هذا التنويع أكثر مماتواجه الاقتصاديات الزراعية .

ويمكن أن نستثنى من هذا الإتجاه البلاد التى تمثل مصدراً أساسياً للسوق العالمية من المنتجات الخام والتى تتنوع اقتصادياتها بخطى سريعة والتى تستحق أن يطلق عليها – على الأقل على مستوى النتائج الاقتصادية – ان لم يكن على مستوى نتائج التقدم الاجتماعى أيضاً – " بلاد فى طور التنمية " ومنها مثلاً البرازيل والمكسيك .. الخ ، وينبغى أن نستثنى أيضاً الدويلات الصغيرة مثل هونج كونج وسنغافورة حيث تمثل المنتجات المصنعة دوراً أساسياً (٩١ ٪ و٧٠ ٪ على التوالى من اجمالى الصادرات) والواقع أن السبب فى وجود مثل هذه الحالات الخاصة يعود إلى انخفاض تكلفة اليد العاملة والمزايا الضريبية التى تجتذب رؤوس الأموال الغربية .

(٣) زيادة اختلال الميزان التجارى : -

باستثناء بعض الدول البترولية أو التعدينية أو الحالات الخاصة التى سبقت الاشارة إليها فان الميزان التجارى يبدو دائماً فى غير صالح الدولة - وقد ارتفع نقص الميزان التجارى فى العالم الثالث إلى ٢٨٥٠ مليون دولار - دون حساب النقص المترتب على التبادل مع الاتحاد السوفييتى (سابقاً) - وكان توزيع هذه المبالغ بواقع ٨٠٠ مليون دولار فى أفريقيا و٣١٩٠ فى أمريكا اللاتينية و٣٩١٠ فى أسيا والاقيانوسية مجتمعين (باستثناء الشرق الأوسط) - ولايكون الميزان التجارى موجباً إلا فى الشرق الأوسط حيث تزيد الصادرات على الواردات بمقدار ٦٣٩٠ مليون دولار .

ومن الملاحظ أن اختلال الميزان التجارى كان فى حالة تزايد مستمر حتى هذه السنوات الأخيرة فان معدل تغطية الواردات عن طريق الصادرات قد تناقص من ٩٩٪ فى ١٩٦٣ إلى ٩٥ر٦ ٪ فى ١٩٦٦ ثم إلى ٩٤ر٥ ٪ فى ١٩٧٠ ثم حدث صعود فى ١٩٧٢ إلى ٩٦ر٢ ٪ ، وترجع هذه الظاهرة الأخيرة بالطبع إلى ارتفاع أسعار البترول فى ١٩٧١ .

ويمكن أن نفسر اختلال الميزان التجارى بوجود ظاهرتين : -

(أ) الاتجاه إلى استيراد السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة التى تنتهى إلى الطبقات الاجتماعية الموسرة والتى لاتستطيع الصناعات المحلية أن تنتجها . وقد سبق أن ألمحنا إلى ذلك .

(ب) العمل على زيادة سرعة النمو الاقتصادى والتى تؤدى إلى زيادة فى استيراد السلع التجهيزية ، وعلى سبيل المثال أنه فى أمريكا اللاتينية يزيد معدل استيراد هذه السلع بسرعة أكبر من معدلات النمو الاقتصادى وهى نفس الفكرة التى تناولها بورينيه *Bourrinet* بقوله " ان أى تكثيف فى سرعة النمو الاقتصادى يترجم بزيادة فى الضغط على ميزان المدفوعات "

(٤) ضعف التبادل بين دول العالم الثالث : -

شملت المبادلات التجارية بين أقاليم العالم الثالث ١٩ ٪ فقط من اجمالى حجم

التبادل فيه بينما كانت هذه النسبة ٧٨ ٪ فى الدول الغربية المتطورة بعضها مع البعض الآخر ، وكانت ٦١ ٪ فى الدول الاشتراكية ، وعلاوة على ذلك فان نسبة التبادل التجارى بين الدول النامية بعضها البعض أخذة فى الانخفاض التدريجى كما أن هذا الانخفاض لم يصحبه أبداً تحسن فى الموقف الاقتصادى لهذه الدول .

وتمثل البلاد المتطورة ذات الاقتصاد الرأسمالى المصدر الرئيسى لدول العالم الثالث كما أنها فى الوقت ذاته المستورد الأول ففى ١٩٧٠ صدرت الدول المتقدمة إلى الدول النامية ماقيمته ٧٢ ٪ من إجمالى استيراد هذه الأخيرة ووصلت هذه النسبة إلى ٧٣ ٪ فى ١٩٧٢ ، كما امتصت الدول المتطورة فى ١٩٦٠ ماقيمته ٦٩ ٪ من اجمالى صادرات الدول النامية ووصلت هذه النسبة فى ١٩٧٢ الى ٧٥ ٪ وفى الوقت الذى تصبح فيه الدول النامية أكثر اعتماداً فأكثر على الدول المتطورة فان هذه الأخيرة تعتمد على الأولى أقل فأقل (على أساس القيمة النقدية للصادرات والواردات) . أما من حيث الكمية فالأمر يختلف حيث أن الدول المتقدمة تستورد حاجياتها من موارد الطاقة ومن المواد الأولية بصفة دائمة من الدول النامية ومن هنا فان التبعية تصدق على الدول النامية كما تصدق على تلك المتقدمة .

(٥) التبادل التجارى حسب الدولة : عميل أساسى واحد : -

على مستوى الدولة ، يضاف إلى خاصية غلبة سلعة تصديرية واحدة فى عدد من البلدان النامية ، وجود دور رئيسى ومميز يلعبه عميل تجارى واحد . فان أكثر من ٤٥ ٪ من دول العالم الثالث تمارس على الأقل ١/٣ تجارتها الخارجية مع دولة واحدة هى غالباً المستعمر القديم أو القوة العظمى الأقرب . وعليه فان أمريكا اللاتينية تتعامل تجارياً على وجه الخصوص مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وأفريقيا مع أوربا (المملكة المتحدة - فرنسا - البرتغال - بلجيكا - ايطاليا) بينما فى آسيا أخذت اليابان والولايات المتحدة ماكان للمملكة المتحدة من دور سابق .

وفى السنغال على سبيل المثال لم يتوقف نصيب فرنسا عن التناقص خلال هذا العقد الأخير فقد انخفضت صادرات السنغال إلى فرنسا ، وهبطت الصادرات الفرنسية إلى هذا البلد من ٦٥ ٪ إلى ٤٨ ٪ .

ثانياً : التسلط وآثاره على قيمة التبادل التجارى :ـ

١ - التبعية فى بلدان العالم الثالث : ـ

كان لتطور الأسواق العالمية آثار سيئة على الدول المصدرة للمواد الخام وذلك من ناحيتين : ـ

- أصبح عدد كبير من هذه المنتجات مواجهة بمواد بديلة : خاصة وأن الزراعة فى الدول المتقدمة قد حققت تقدماً سريعاً خلال العقدين الأخيرين . وتعتبر نباتات الزيوت مثالاً للمنافسة القوية بين الزراعات المعتدلة والزراعات المدارية . فعلى اعتبار امكانية استبدال أى مادة دهنية بأخرى فان المستوردين يشترون السلعة التى تستخلص منها هذه المواد بأرخص الأسعار السائدة وقت الشراء . وتبعاً لارتفاع الجدارة الانتاجية فى البلاد المصنعة فانها تنتج من هذه السلع بكميات أكبر وبأسعار أرخص . وقد ظلت الصادرات المدارية تغذى السوق العالمية بأكثر من نصف احتياجاتها من المواد الدهنية لمدة ٢٥ سنة . أما الآن فان الصادرات العالمية تتكون فى أكثر من ثلثيها من زيوت المنطقة المعتدلة . ومن ناحية أخرى فان منافسة الألياف الصناعية قد وضعت المنتجات الزراعية فى العالم الثالث فى موقف دفاعى فقد حل الرايون ثم النايلون والترجال والرلسان محل الألياف الطبيعية وقد تراجعت أهمية الأكياس المصنوعة من الجوت أمام مواد التعبئة الأخرى مثل البلاستيك والكرتون والورق كما استبدل المطاط والسماد الطبيعى بالمطاط الصناعى والأسمدة الكيماوية .

- وحتى فى حالة غياب المواد البديلة فان " المنافذ " *Débouchés* تتزايد بمعدلات أقل سرعة مما كانت عليه فى بداية هذا القرن . فان تطور الاستهلاك فى الدول المتطورة قد سبب المضايقات للدول الفقيرة لأنه شمل فى الأساس السلع الاستهلاكية المتطورة (جيدة الصنع) والخدمات وليس المواد الخام . وهذه الظاهرة التى عرفت تحت اسم " قانون انجل *Loi d'Engel* " تأثرت بها على وجه الخصوص المنتجات الزراعية المدارية فقد وصلت الدول المتطورة الى مرحلة التّشبع منذ ١٩٥٥ حتى من أكثر هذه المنتجات أهمية . وفى الوقت ذاته فان الدول

الاشتراكية لاتعطى أهمية كبيرة للاستهلاك . وقد أدى ذلك إلى أن الانتاج من البن مثلاً الذى زاد فيما بين ١٩٠٠ - ١٩٣٦ مرتين ونصف ، زاد بين ١٩٣٦ - ١٩٦٠ مرتين فقط بل وتناقص فيما بين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ .

وفوق ذلك فان التقدم التقنى قد أدى من ناحيته إلى تقليل الكمية اللازمة من المواد الخام لانتاج سلعة معينة . وعليه فان الطلاء الالكترونى يوفر من القصدير ، وكذا تحسين العائد من المفاعلات الحرارية الذى يقلل من كمية الوقود .

وهكذا فان السوق العالمية يظهر فيها من العرض من المنتجات التى تتخصص فيها دول العالم الثالث أكثر ممايظهر من الطلب وعليه فان الدول " البائعة " تقع فى حالة منافسة بين بعضها البعض ومن ثم تكون هذه الدول فى موقف الضعيف بالنسبة للمشترين . إلا أن سلعاً قليلة مثل المنتجات البترولية وبعض المعادن كانت موضع طلب استمر خلال هذه العقود الأخيرة وحتى فى هذه الحالات فان البلاد المصنعة هى المتحكمة فى الطلب ومازالت تهدف إلى تقليل الكميات التى تستوردها وإلى أن يتراكم الفائض لدى المنتجين .

(٢) تفاوت أهمية العملاء التجاريين : -

يؤدى اختلاف الوزن الاقتصادى للعملاء التجاريين إلى وضع العالم الثالث فى موقف من التبعية لايمكن تفاديه . وهنا يتأكد أثر البعد الاقتصادى *Dimension* الذى أثاره كثير من الاقتصاديين . وينتج هذا الأثر اختلافان : يتمثل الأول فى اختلاف الأبعاد الاقتصادية (الدخل القومى) ويتمثل الثانى فى اختلاف درجة الانفتاح على التجارة الخارجية (وقد سبق أن أشرنا إلى أن درجة الانفتاح هذه لها علاقة بالبعد الاقتصادى للدولة) " فلو قدر - على سبيل المثال - للولايات المتحدة أن توقف صادراتها إلى المكسيك (حوالى مليار دولار) فان أثر ذلك على تجارتها التصديرية سوف يكون كبيراً (٥٨ مليار دولار) ولكن الأثر على الدخل القومى لن يتعدى ١ : ١٠٠٠ وفى المقابل ، إذا قدر للمكسيك أن تفقد الولايات المتحدة كسوق (٦٥ ٪ من صادراتها) فان الأثر على الدخل القومى (٣٢ مليار دولار) سوف يكون

كبيراً (١ : ٣٣) وخاصة وأن فتح أسواق جديدة سوف يكون أصعب بالنسبة للمكسيك منه بالنسبة للولايات المتحدة .

ومن الممكن أن تصل هذه السيطرة التلقائية بطريقة متعمدة إلى مستوى أكبر تبعاً للرغبة الشديدة في ضمان وصول الإمدادات والحصول على المنتجات بأحسن التيسيرات في دفع أثمانها ، وعادة ماتؤدى هذه السيطرة التجارية الى تحكم البلاد المصدرة في الكيانات الاقتصادية والسياسية للدولة المستوردة بل وأكثر من ذلك فقد تؤدى السيطرة التلقائية إلى الامبريالية (الاستعمار) من جانب المجتمعات التي تمتد سيطرتها إلى ماوراء حدودها .

وهناك حقيقة أخرى قد تبدو مناقضة للوهلة الأولى تلك أن هذه السيطرة لاتميل نحو التدني حينما تنجح الدولة النامية في تحقيق التقدم السريع . وقد سبق أن أشرنا إلى أن الزيادة السريعة في الانتاج تؤدى إلى مزيد من الاختلال في الميزان التجاري حتى في حالة الاستغناء عن استيراد بعض السلع التي تعتبر غير ضرورية ، ذلك لأن الاقبال على استيراد مستلزمات الانتاج والسلع التجهيزية سوف يتزايد بسرعة كبيرة وحتى هذه الأخيرة لايمكن التقليل من استيرادها دون المخاطرة بخفض معدلات النمو .

وإذا ماوصلت الحال إلى خسارة في الميزان التجاري فليس أمام الدولة النامية إلا أن تستنجد بالقروض الخارجية ومن ثم يصعب عليها أن تقطع انتماءها إلى أحد العملاء ذوي الامتياز . خاصة وأن التنويع المكاني في عملية الاستيراد يبدو أصعب كثيراً من تحقيق التنويع المكاني في التصدير .

ويرجع اختلاف أهمية العملاء التجاريين ، أخيراً إلى تحكم البلاد الغنية في النقل البحري حيث أن أكثر من ٤٠ ٪ من الحمولة من السلع الصلبة و٩٠ ٪ من المنتجات البترولية التي تنقل عبر البحار تأتي أساساً من دول فقيرة . ومن بين هذه الدول لم يكن هناك حتى أول عام ١٩٧٤ سوى ٧٠ دولة فقط تمتلك أسطولاً تجارياً – أو نواة أسطول بالنسبة للغالبية – وإذا ماستثنينا الدول ذات " الأعلام المزيفة " مثل ليبيريا وسنغافورة وقبرص التي تكون سفنها في الواقع مملوكة للدول الصناعية ،

فان العالم الثالث لايمتلك سوى ٨ر٥ ٪ من مجموع حمولات السفن العاملة فى العالم ورغم زيادة هذه الحمولة بمعدل يصل إلى ٥ر١٣ ٪ من مجموع حمولته (العالم الثالث) حتى ١٩٧٢ فان نصيبه من الحمولة العالمية فى تناقص حيث كان ٦ ٪ فى أول ١٩٧٢ فى الوقت الذى كان يمثل ٧ر٧ ٪ فى ١٩٦٩ وهنا تتاكد مرة أخرى " هامشية العالم الثالث " المتزايدة غير أن طلبات انشاء السفن الحالية يمكن أن تقلل من الهامشية فى خلال ثلاث أو أربع سنوات .

ومهما كان التطور المرتقب فى السنوات القادمة فمن المؤكد أن الدول النامية يجب عليها – بل سوف يجب عليها ولمدة طويلة – أن تستعين فى تجارتها الخارجية بالسفن الأجنبية وأن تدفع تكاليف نقل متزايدة لايمكن تفاديها ، وتؤدى هذه التبعية إلى خسائر نقدية جسيمة (تقدر فى أمريكا اللاتينية بحوالى ١٠ ٪ من دخلها من الصادرات) كما تؤدى إلى مزيد من السيطرة التجارية والنقدية .

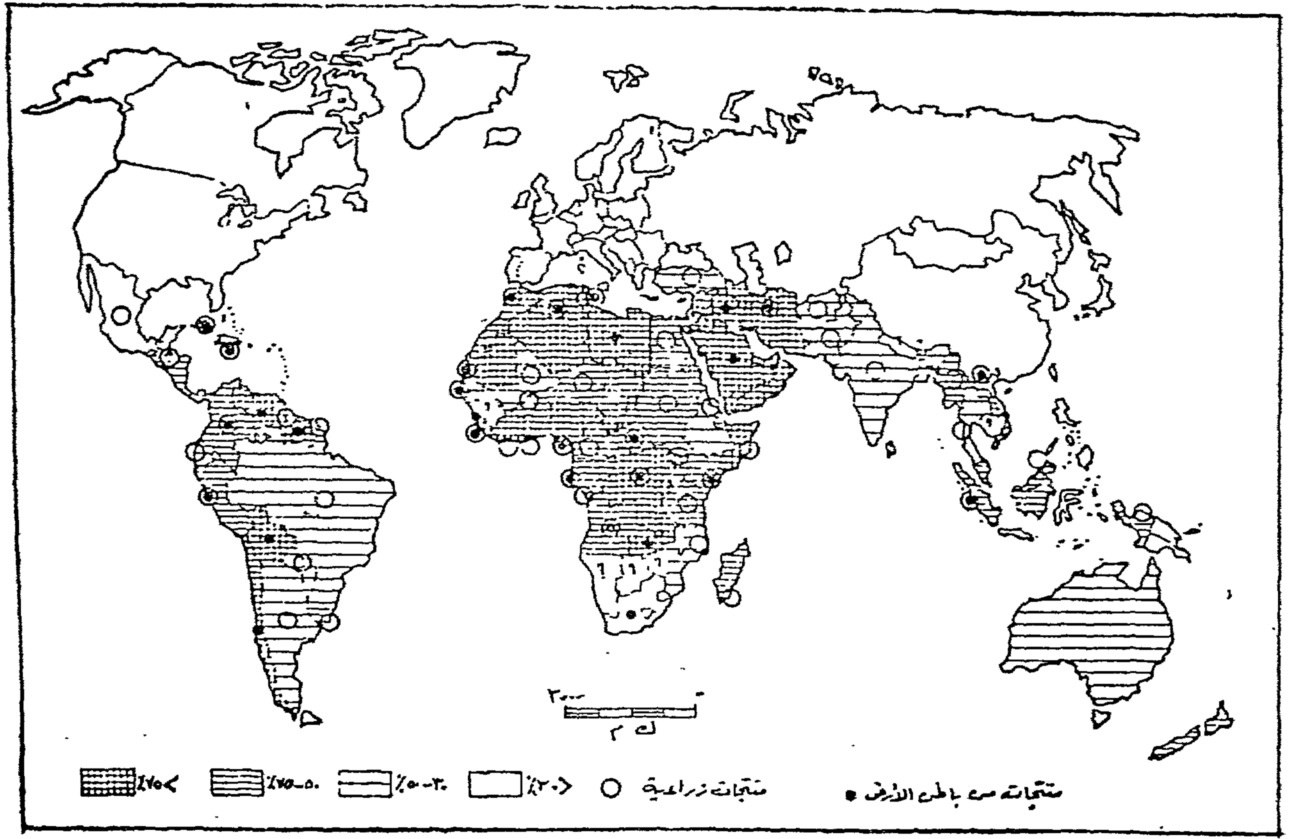
(٣) – تذبذب الأسعار وتدهور حدود التبادل : ـ

يؤدى عدم تحكم الدول النامية فى الأسواق إلى ظهور تطور فى الأسعار ويصبح هذا التطور سلبياً من ناحيتين : ـ

(أ) عدم ثبات أسعار السلع الأساسية : ـ

يتميز تطور الأسعار العالمية للسلع الأساسية بتذبذب شديد أحياناً ، وفجائى غالباً على مدار السنة أو على مدى بضعة شهور . وإذا مااتخذنا على سبيل المثال رقماً قياسياً لأول عام ١٩٧٣ يساوى ١٠٠ ، فسوف نلاحظ أن أسعار الكتان مثلاً قد صعدت إلى ١٦٠ ٪ فى منتصف هذا العام وصعدت أسعار القطن والمطاط والنحاس إلى ٢٠٠ ٪ والكاكاو إلى ٢٢٠ ٪ والزنك إلى ٢٥٠ ٪ . وبالمثل يحدث انخفاض فجائى فى بعض الأسعار كما يحدث الارتفاع فالمطاط والقطن واصلا صعودهما بنسب تصل إلى ٧٥ و٦٠ ٪ على التوالى حتى نهاية ١٩٧٣ ولكن هذه الأسعار نقصت إلى ١٠٠ و١١٥ على التوالى فى أول ١٩٧٤ . ويعطى تطور أسعار النحاس فى بورصة لندن مثالاً جيداً ومعبراً عن هذه الذبذبات .

نسبة السلعتين الرئيسيتين الى اجمالى الصادرات



شكل رقم (١٥)

وتبعاً للتناقص الشديد فى أسعار النحاس فان القيمة النقدية للصادرات من شيلى قد انخفضت فعلاً بنسبة ٢٥ ٪ عما كانت عليه قيمتها فى ١٩٧٠ .

وفى الوقت الذى لم تعرف فيه صادرات الولايات المتحدة بين سنتى ١٩٤٦ – ١٩٧٢ سوى ثلاث سنوات من التراجع ، أمام الاتجاه العام ، وهو الزيادة المنتظمة وشبه الثابتة منذ ١٩٦٠ ، فان صادرات شيلى وبوليفيا وغانا وكوبا تسجل من ٩ – ١٣ سنة من التراجع . وينتج عدم ثبات الأسعار من عدة عوامل تؤثر فى العرض كما تؤثر فى الطلب :-

– **فمن ناحية الطلب** : نجد أن العشوائية التى تتعلق ببعض الظروف فى الدول المتقدمة ، تمثل نقطة انطلاق لعوارض نفسية وتزايدية ، تؤدى إلى تقوية الاتجاه نحو زيادة أو نقص الطلب ، خاصة فى فترات الأزمة النقدية أو التضخم الحاد . فقد حدثت مثلاً فى ١٩٧٣ أزمة اقتصادية وتضخم مالى ، أديا إلى تقليل قيمة الدولار وإلى ارتفاع قيمة الين ، مماأعطى لليابانيين ميزة نقدية للين تعادل ٤٠٪ بالزيادة ويفسر هذا سر تسابقهم على استيراد السلع الأساسية .

ومن ناحيــة أخرى فان كل توتر دولى خطير يؤدى إلى الحرص على وجود " المخزون الاستراتيجى " ممايؤدى بالطبع إلى ارتفاع كبير فى الأسعار تبعاً لزيادة الطلب ثم بعد أن تمر الأزمة يتحول الأمر إلى اغراق للأسواق (الحرب الكورية فى بداية الخمسينيات – الأزمات المتتالية فى الشرق الأوسط منذ عام ١٩٥٦) .

– **ومن ناحية العرض** : نجد أن العوامل المناخية أو الحيوية يمكن أن تؤدى إلى ندرة أو افراط شديدين فقد أدى الجفاف الذى حدث فى السنوات الأخيرة فى اقليم غرب أفريقيا (الساحل) إلى تناقص فى انتاج المحاصيل الزيتية وتعاصر ذلك مع اختفاء أسماك الانكوفى من سواحل بيرو مماأدى إلى زيادة الطلب على زيت الصويا فى الولايات المتحدة .

وطبيعى أن يؤدى عدم ثبات الأسعار إلى اضطراب خطير فى خطط التنمية فى بلدان العالم الثالث التى يصعب عليها الارتكاز على دخول مؤكدة يمكن أن تسدد

بها قروضها ، ويؤدى الأمر أيضا إلى التضخم ومن ثم إلى تعطيل الاستثمارات وعرقلتها بواسطة " خطط التجميد " التى لاتلبث أن تفرض نفسها .

(ب) تدهور حدود التبادل : -

تهدف دراسة " حدود التبادل " إلى قياس تطور القوة الشرائية لصادرات بلد معين ، وتتمثل أبسط الطرق التقديرية لقياس هذه القوة فى حساب العلاقة بين الرقم القياسى لسعر التصدير ولسعر الاستيراد ، وذلك فى فترة معينة . ويعبر عن ذلك عادة بنسبة مئوية ، فإذا كان سعر التصدير مثلاً فى بلد أو مجموعة بلدان فى الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٤ قد تطور من ١٠٠ إلى ١١٠ بينما تطور سعر الاستيراد من ١٠٠ الى ١٢٠ فان حدود التبادل قد تدهورت اذن من ١٠٠ الى ($\frac{١١٠ \times ١٠٠}{١٢٠}$) = ٦٦ر٩١٪ أى أن القوة الشرائية للتصدير قد انخفضت بمقدار ٣٤ر٨ ٪ (= ١٠٠ - ٦٦ر٩١) .

ويجب أن يعتمد التعبير الدقيق للأرقام القياسية التى تنبنى عليها هذه الطريقة الحسابية على احصاءات لكل سلعة مصدرة أو مستوردة ولكن نقص المعلومات الدقيقة يؤدى إلى تقدير حدود التبادل فى البلدان النامية على أساس قيمة السلعة لدى " مصدر بحت " بالنسبة للمواد الأولية ولدى " مستورد بحت " بالنسبة للسلع المصنعة أى أن الأمر يعتمد على حساب العلاقة بين المواد الخام والمواد المصنوعة . وعموماً فانه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح الباحثون يلتزمون بطرق حسابية أخرى أكثر دقة وأكثر جدية .

وحسب التفسير الذى ظل لفترة طويلة مقبولاً كبديهية ، فان حدود التبادل فى الدول النامية تبدو متدهورة منذ قرن من الزمان ولكن كثيراً من المتخصصين يشككون اليوم فى استمرارية هذه الظاهرة .

(٤) شكوك جادة حول الاستمرار " القرنى " للتدهور : -

يعتمد تفسير التدهور القرنى (مائة عام) فى علاقات الأسعار على دراسة نشرتها عصبة الأمم فى ١٩٤٥ وكان التراجع حسب هذه الدراسة بنسبة ٥٠ ٪ فيما بين ١٨٧٦ - ١٨٨٠ و١٩٣٦ - ١٩٣٨ إلا أن كثيراً من الانتقادات قد وجهت إلى هذا

التقدير باعتبار أن طريقة حسابه قد تمت على أساس الأسعار فى موانى الاستيراد الانجليزية وعليه فان الانخفاض الذى قدر ، يتوازى مع الانخفاض الهائل فى تكاليف النقل البحرى . ويعنى هذا من ناحية أخرى أن أسعار المواد الخام فى موانى التصدير قد انخفضت بنسب أقل كثيراً مما اعتقد الباحثون . فقد كان هناك على العكس تحسن وصلت نسبته من ٢٠ - ٤٠ ٪ فيمابين ١٨٧٦ - ١٨٨٠ و١٩٢٦ - ١٩٢٩ وفيما بين ١٩٢٦ - ١٩٢٩ و١٩٥٠ الى ١٩٥٤ وكانت هذه النسب فى تحسن سريع . بينما يقدر بعض الباحثين أن علاقات الأسعار فيما بين ١٨٧٠ - ١٩٧٠ كانت ثابتة ومطابقة بالفعل لما كانت عليه منذ قرن مضى .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية (العوز الشديد للمواد الأولية فى الدول التجارية) ثم فى أعقاب الحرب (فترة اعادة البناء) وأخيراً فيما بين ١٩٥٠ - ١٩٥٣ (الحرب الكورية) كانت حدود التبادل جيدة للغاية بالنسبة للدول المصدرة للمواد الخام .

ولكن التدهور كان مؤكداً فيما بين ١٩٥٤ - ١٩٦٢ (١٢ ٪ تقريباً) . وفى المقابل كان هناك استقرار حول المستوى المنخفض من حدود التبادل منذ ١٩٦٢ - ١٩٧٠ الذى مال إلى تحسن طفيف فى نهاية هذه الفترة . إلا أن هناك أمثلة عديدة تدل على التدهور الشامل بين ١٩٥٠ - ١٩٧٠ ، ففى غانا مثلاً كان على المزارع أن يبيع فى ١٩٧٠ ثلاثة أمثال كمية الكاكاو التى كان يبيعها فى ١٩٥٠ لكى يشترى جراراً زراعياً أمريكياً أو انجليزياً . وعلى سبيل المثال كان من الممكن فى بيرو فى ١٩٥٠ شراء سيارة جيب بما قيمته ١٧ جوالاً من البن أما فى ١٩٦٧ فكان يلزم ٥٧ جوالاً لشراء نفس السيارة (ولكن من الواجب أن نتساءل رغم ذلك عما إذا كان هذا الجرار أو هذه السيارة لم يطرأ عليهما تحسينات فنية فى خلال عشرين عاماً) . كما أن القوة الشرائية للشاى قد انخفضت إلى النصف فى سيلان منذ ١٩٥٥ - ١٩٥٦ وحتى ١٩٧١ .

وعلاوة على ذلك فان الموقف الضعيف للبلدان النامية فى أسواق التصدير - والذى سبقت الاشارة إليه - يمكن أن يفسر بعاملين آخرين :-

- الحماية الجمركية فى البلدان المتقدمة وماأدت إليه من تقليل الاعتماد على الاستيراد بالنسبة لبعض السلع .

- آراء بريش *R. Prebisch* وسنجير *Singer* المتقاربة والتى أضحت الآن تقليدية :

" تحافظ الدول الغنية على مستوى عالٍ من الأسعار لانتاجها الصناعى رغم التحسن السريع فى الانتاجية ذلك لأن العائدات المترتبة على التقدم التقنى تتأثر ولاشك بارتفاع الأجور وبالأرباح (تبعاً لنفوذ النقابات والشركات التى تتحكم فى العرض) . وعلى النقيض من ذلك فان التقدم التقني الذى كان بالطبع أقل سرعة - فى العالم الثالث - قد استغل فى تخفيض الأسعار تبعاً لضغوط المستوردين الذين هم أقوياء وقادرين ، كما أن العمال الذين لم يصلوا بعد إلى مستوى عالٍ من التنظيم لم يحصلوا على زيادات فى رواتبهم يمكن أن يتفاخروا بها .

وتوجد فى الواقع اختلافات واسعة فى السلع ومن ثم فى البلاد المنتجة لها : ففى الوقت الذى لاقت فيه بعض المنتجات الزراعية التى نافستها مواد بديلة انخفاضاً هائلاً (٥٩ ٪ فى البرازيل فى السنين بين ١٩٦٣ - ١٩٧٠ ، ٣٦ ٪ فى الكتان ، ٣٠ ٪ فى السكر) فان مواد أخرى أصابت زيادة ، حيث تقدم النحاس بنسبة ١١٥ ٪ والرصاص ٦٨ ٪ والبن ٥٢ ٪ .

وينبغى أن نضع فى الاعتبار أيضاً نوعية السلعة المستوردة التى تتخذ أساساً لحساب تطور حدود التبادل : فمن الملاحظ أنه بالنسبة للمواد التجهيزية كان التدهور أشد منه بالنسبة إلى جملة المواد الصناعية وفى هذا تفسير لمعاناة أمريكا اللاتينية شبه المصنعة أكثر من معاناة أفريقيا مثلاً منذ ١٩٥٠ .

وينبغى بالمثل أن نضع فى الاعتبار الوقت الذى تم فيه حساب حدود التبادل فان تقديم هذا الوقت أو تأخيره عدد من السنين يؤدى إلى نتائج قد تبدو متناقضة .

ثالثاً : البحث عن موقف تجارى أكثر عدلاً :ـ

(١) أسعار البترول : الثورة النفطية فى أكتوبر ١٩٧٣(١) :ـ

فى ما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٣ نجحت الدول الأعضاء فى منظمة الأوبك (أو الأويب OPEC - OPEP . *Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole, crée en 1960)* فى تحويل مجريات الأمور - التى كانت سائدة حتى ذلك الوقت - والمتعلقة بتحديد أسعار النفط ، ذلك المورد الذى أصبح حيوياً بالنسبة لاقتصاديات الغرب : فتبعاً لاتفاقيتى طهران (١٤ / ٢ / ١٩٧١) وطرابلس (٢ / ٤ / ١٩٧١) فان الأسعار المعلنة - وهى الأسعار النظرية التى تستخدم كأساس لحساب الاستحقاقات والضرائب التى تدفعها الشركات للدول المنتجة والتى كانت قد ارتفعت ارتفاعاً جوهرياً وزيدت زيادة قياسية تبعاً لانخفاض سعر الدولار مرتين ، هذه الأسعار ازدادت أيضاً بنسبة ٥ر٨ ٪ فى يناير ١٩٧٢ ثم بنسبة ٩ر١١ ٪ فى يونيو ١٩٧٣ .

ولكن قرارات الزيادة تلك التى اتخذت فى أعقاب حرب العبور (العاشر من رمضان) بين اسرائيل وجيرانها العرب . تعتبر قرارات ذات بعد طفرى ، ذلك لأن أسعار البترول قد تحددت من جانب واحد أى من قبل الدول المنتجة فقط . فعلى مدى ثلاثة شهور من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٧٣ فرضت هذه الدول - مستخدمة فى ذلك سلاح قطع امدادات البترول - أربعة أمثال استحقاقاتها المالية على كل برميل يستخرج من أراضيها (البرميل = ١٦٠ لتر تقريباً) : من ٣ دولارات فى أوائل اكتوبر ١٩٧٣ للبرميل من الزيوت الخفيفة فى المملكة العربية السعودية إلى ٦٥ر١١ دولار فى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣ - أى أن معدل الزيادة الاجمالى كان ٥٠٠ ٪ فى خلال ١٨ شهراً ، وبمعنى أخر فان الرقم القياسى ١٠٠ لسنة ١٩٧١ قد تطور إلى ١٤٤ حتى نوفمبر ١٩٧٣ ثم ازداد إلى الرقم القياسى ٢٨٤ وإلى ٦٤٥ اعتباراً من ديسمبر ١٩٧٣ .

---

(١) يصور المؤلف فى هذا المبحث الوضع البترولى العالمى سنة ١٩٧٥ باعتباره وضعاً راهناً غير أن هناك تغيرات كثيرة قد حدثت بعد ذلك ويمكن بالتأكيد أن تستكمل أبعاد الوضع الحالى المتعلقة بهذا الموضوع من غير هذا الكتاب (المعرب)

وينبغى أن نلاحظ - رغم ذلك - أنه فى خلال ١٩٧٤ وبداية ١٩٧٥ كان هناك اتجاه إلى الثبات بل الانخفاض فى أسعار البترول التى حددها أعضاء الأوبك . فالرقم القياسى ٦٤٥ الخاص بشهر ديسمبر ١٩٧٣ قد انخفض انخفاضاً طفيفاً إلى ٦٢٨ فى نوفمبر ١٩٧٤ (٢٥ر١١ دولار) . وكانت النتيجة هى زيادة المبيعات الخارجية من الدول المنتجة بحوالى ثلاثة أمثالها فى ١٩٧٤ . فقد ارتفعت هذه المبيعات إلى ١٣٣ مليار دولار وكانت ٤٣ مليار فقط فى ١٩٧٣ . ومن هنا فان الفائض التجارى قد زاد بأربعة أمثال : ٩٧ مليار دولار فى ١٩٧٤ فى مقابل ٢٢ مليار فى ١٩٧٣ .

ومنذ ذلك الحين ، تحاول الدول المصدرة أن تتخذ من الضمانات المالية مايؤكد القوة الشرائية لدخولها البترولية . وعليه فقد زادت نسبة الاستحقاقات من ٥٠ر١٢ ٪ من الأسعار المعلنة إلى ٥٠ر١٤ ٪ ثم إلى ٦٧ر١٦ ٪ و٢٠ ٪ . وبالمثل فقد زيدت الضرائب على الشركات من ٥٥ ٪ الى ٧ر٥٦ ٪ ثم إلى ٨٥ ٪ فى ديسمبر ١٩٧٤ .

(٢) " عدوى " ارتفاع الأسعار :

لم تكن الانتصارات التى حققتها بلدان العالم الثالث (بيرو وليبيا والجزائر خاصة) فى التحكم فى مورد االبترول ، سوى خطوة أولى فى اتجاه عام نحو السعى فى البحث عن المواد الأولية وارتفاع أسعارها . والواقع أن اعتماد الدول الكبرى الصناعية - الذى لم يكن بمثل هذه الحدة سوى بالنسبة للمنتجات البترولية - على الموارد المعدنية التى تأتى من بلدان العالم الثالث قد أعطى الفرصة للآمال فى ارتفاع الأسعار . ويمكن أن تؤدى الضغوط المحتملة من الدول الغنية بمواردها المعدنية (زائير - الجابون - أندونيسيا - البرازيل - شيلى - بيرو) - كعدوى مماحدث فى البترول - الى نتائج رهيبة على المستوى العالمى .

وتتداخل فورة ارتفاع أسعار المواد الأولية فى ١٩٧٢ - ١٩٧٣ مع موجة تضخم عالمية وإلى اضطرابات نقدية لايمكن للدول النامية أن تتحكم فيها بل تعانى منها بصفة مستمرة . ولكن هذه الطفرة تعنى - ولو جزئياً - مفاهيم جديدة ، وتعتبر مؤشراً لتحولات حقيقية فى العلاقات الاقتصادية العالمية . وقد أدت القرارات

الأساسية التى اتخذتها الدول المنتجة ، مستفيدة من الظروف العالمية المواتية إلى نتائج متعددة منها : انحياز فنزويلا ونيجيريا إلى موقف الدول العربية البترولية ، وارتفاع أسعار الفوسفات المغربي الذى يمثل نصف الاحتياطى العالمى فى يناير ١٩٧٤ الى ثلاثة أمثال سعره - القرار بتخفيض صادرات النحاس بنسبة ١٠ ٪ فى نوفمبر ١٩٧٤ من جانب الدول الأربع الأكبر انتاجاً (شيلى - بيرو - زائير - زامبيا) والتى يجمعها المجلس الأعلى للدول المصدرة للنحاس *(Conseil International des Pays Exportateurs de Cuivre) (CIPEC)* ، تقارب بين الدول المنتجة للبن بعد انخفاض أسعاره (مجموعة جنيف التى تمثل ٨٠ ٪ من الانتاج) - تكوين منظمة الفلفل (الهند - أندونيسيا - ماليزيا - سرى لانكا ١٩٧١) المصدرة للموز (كولومبيا كوستاريكا - جواتيمالا - هندوراس - بنما ١٩٧٤) والبوكسيت (استراليا - جاميكا - غينيا - جيانا البريطانية - سورينام - يوغسلافيا (سابقا) - سيراليون : ١٩٧٤) واليورانيوم والزئبق .. الخ . وهكذا نلاحظ بواكير تكوين " اتحادات المنتجين الفقراء (الكارتلات) *Cartellisation des Pauvres* التى تستخدم من جانب واحد سلاح قطع الامداد أو الرفع غير المتوقع للأسعار .

ولايمكن لهذه الأحداث أن تمضى دون أن يكون لها مخاطر سياسية واقتصادية منها حالات التوتر فى العلاقات مع الدول المصنعة وظاهرات " البوميرانج *Boomerang* " (الغضب الذى يعود على صاحبه بالأثر السيء) التى تتعلق بارتفاعات أسعار المنتجات المصنعة التى تصدرها هذه الدول . وإذا كانت هذه الظاهرات تتعرض للنمو والتطور فذلك راجع إلى بطء خطوات التقدم أو التوقف الذى يظهر فى البحث عن حلول بطريق التفاوض .

(٣) عدم جدوى الحلول التفاوضية : -

هناك منهجان التزم بهما من أجل تحسين الوضع التجارى للدول النامية وكان ذلك فى اطار أو تحت وصاية الهيئات الفرعية للأمم المتحدة (الكتوسيد *CNUCED*) .

(*Conference de Nations, Unies sur le Commerce et le Devel-oppement*) وهى مؤتمرات عقدت فى جنيف فى ١٩٦٤ وفى نيودلهى : ١٩٦٨ وفى سنتياجو بشيلى : ١٩٧٢ .

– والآخر " الجات *Accord General sur les Traifs Douaniers et le Commerce* " " *GATT* " وهو الاتفاق الذى وقع فى ١٩٤٧ .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقعت ستة اتفاقيات خاصة بالقمح (١٩٤٩) والسكر (١٩٥٣) والقصدير (١٩٥٦) وزيت الزيتون (١٩٥٦) والبن (١٩٦٢) والكاكاو (١٩٧٢) ، وكان الهدف من تلك الاتفاقيات هو تثبيت أسعار هذه المنتجات . وكذلك النتائج التى توصلت إليها ذات أنماط ثلاثة : ـ

– توزيع الحصص على المصدرين بطريقة لاتؤدى إلى زيادة فى العرض (السكر والبن والقصدير) .

– تكوين مخزون منتظم (القصدير) .

– ابرام عقود دولية طويلة الأجل تحيد السعر الأدنى والسعر الأعلى (القمح) .

ورغم أن هذه الاتفاقيات قد نجحت فى حل مشكلات عديدة إلا أنها – ويجب أن نعترف بذلك – فشلت إلى حد بعيد فى هدفها الأساسى وهو تنظيم الأسعار .

وهناك حواجز عديدة تعترض دخول المنتجات الأولية أو المصنعة القادمة من البلدان الفقيرة إلى الدول المصنعة فبالإضافة إلى ضريبة الاستيراد المعروفة فى كل الدول ، هناك اجراءات التفرقة التى أصبحت مثالاً للشكوى الصارخة ومن ذلك تحديد الاستيراد ، والمعونات التى يتلقاها المنتجون فى الدول المعنية ، بالإضافة إلى وسائل التشجيع المختلفة للمصدرين من هذه الدول (اعانات ، اعفاءات ضريبية ، و" اعادة الحقوق " فى مجال السياسة الزراعية للسوق الأوروبية المشتركة مثلاً ..) .

ولاترضى البلدان النامية عن مبادىء المساواة فهى تطالب بمعاملة ذات أفضلية وبتخفيف لنظم الحماية الجمركية . خاصة وأن مثل هذا التخفيف من جانب كل البلاد سوف يشجع الصادرات بين البلاد المتقدمة بعضها البعض .

ويميل النظام المعمم لأفضليات التعريفة الجمركية الذى تبناه مؤتمر الكنوسيد فى جلسته الثانية (نيودلهى ١٩٦٨) والذى وافق عليه اتفاق الجات (رغم تعارض هذا النظام مع مبادىء الجات التى تمنع أى تمييز وتؤكد على المعاملة بالمثل فى أى معيار جمركى – ولكن النظم الجمركية للسوق الأوربية المشتركة *CEE* تعترف ببعض الاستثناءات) يميل هذا النظام المعمم إلى الاستجابة لما تطالب به الدول النامية ويتعلق ذلك على وجه الخصوص بالمواد المصنعه أو شبه المصنعة واستثنى من ذلك المنتجات الأساسية ماعدا بعض المنتجات الزراعية المحولة أو شبه المحولة مثل الكوبرا *Coprah* والمعجنات وزبدة الكاكاو والفواكه والعصائر . وتوجد بعض الاختلافات فى هذه القائمة ، فالولايات المتحدة مثلاً تستثنى اتفاقية المنسوجات التى تعتبر من أهم الصادرات المصنعة من العالم الثالث . وكذا المنتجات البترولية والأحذية وبعض المواد الكيميائية . وبينما تسمح دول السوق الأوربية المشتركة باعفاءات كاملة من الحقوق الجمركية على دخول هذه المنتجات ، فان هناك دولاً أخرى لاتسمح بتخفيض هذه الحقوق سوى بنسبة ٣٠ ٪ .

وتعتبر مثل هذه الأمور – دون شك – انتصاراً للعالم الثالث ومع ذلك فينبغى أن نؤكد ماقاله ف . سيمونو *Ph. Simonot* عن المغزى والأبعاد الحقيقية : ألم ترض الدول الغنية بهذه التضحية من أجل أن تتحاشى تعطيل سياسة المعونة ؟ .. فحيث أن الديون العامة – حسبما يعتقد ماكنمارا فى تقريره – كانت أكبر من المعونة التى تقدمها الدول المتقدمة منذ ١٩٧٧ فكان من الضرورى أن يتزايد التصدير من البلاد التى تتولى الإمداد بالمواد الخام قبل أن يحين موعد استحقاق هذه الديون . وفوق ذلك فان سياسة التفضيل ، تشجع تخصص البلاد المتقدمة اقتصادياً فى القطاعات التى يتزايد فيها الاستهلاك . ويستفيد من ذلك فى المقام الأول الشركات العالمية التى توجد مقار لها فى الدول النامية ذلك لأنها تستفيد بطريقة أفضل ، مما يتحقق للشركات المحلية – من الأيدى العاملة الرخيصة ، كما أنها تمتلك الامكانات لفتح منافذ جديدة على الدول الغنية . ولاينبغى أخيراً أن ننخدع بمايحتويه المضمون العملى للنصوص المستخدمة فى المنظمات الدولية من أن البلدان النامية تمتلك فى هذه المنظمات " مقعداً " و" صوتاً انتخابياً " لأغلبية يمكن تحريكها آلياً . فان الدول

النامية يسهل عليها فعلاً أن تجد فى هذه النصوص مايخدم مصالحها ، ولكن هذه المنظمات لاتملك سلطة أكثر من تقديم " التوصيات " وليس " الاتفاقيات " التى لاتملك صلاحيتها إلا " الدول الموقعة على الاتفاق *Les états Signataires* " فالعالم الثالث له نفوذ على الكلمات أكثر مما له على الموجودات وعلى الكلمات التى يستفتى عليها أكثر من تلك التى يوقع عليها وحتى لايستغرقنا تشاؤم مفرط ينبغى أن نعترف بأن هذا الشكل من التركيز لم يؤت ثماره الناضجة حتى الآن .

ولكن .. هل أدى التكامل التجارى بين الدول النامية إلى نتائج أكثر أهمية ؟ .

(٤) التضامن الإقليمى والتبادل التجارى : -

تهدف التضامنات الاقليمية للبلاد النامية فى مجال التصنيع إلى تحقيق تطور سريع فى التبادلات التجارية التى يمكن أن تشكل قوة دافعة نحو التصنيع ; والواقع أن السوق الاقليمية تقدم - من ناحية المبدأ - مزايا التقسيم الدولى للعمل وتتحاشى فى الوقت ذاته سلبيات المنافسة بين القوى الاقتصادية المتفاوتة .

ويعتبر مثال منظمة الـ (الالاك *L'ALALC* " [١] معبراً عن الصعوبات التى تواجهها مثل هذا التضامنات فقد كان هدف الاتفاقية التى عقدت فى منتفديو فى ١٩٦٠ هو تحقيق منظمة واسعة فى أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة وذلك فى مدى ١٢ سنة . وقد أدى التحرير الجزئى للتجارة فى البلاد الأعضاء فى هذه المنظمة - (من ٦ ٪ فى ١٩٦١ إلى ١١ ٪ فى ١٩٧٢) - إلى تنشيط التبادل التجارى فيما بينها . ولكن الملاحظ أن هناك ثباتاً حول هذه النسبة الأخيرة منذ منتصف الستينيات وصعوبات متزايدة فى توسيع قائمة السلع المحررة خاصة تلك الصعوبات التى تتعلق بالتطور الصناعى والتى نجمت عن التفاوتات بين الدول الأعضاء فى هذه المنظمة والتى تتدخل أيضاً فى اعاقة التكامل التجارى . ومايصدق على منظمة الالاك (يصدق أيضاً على منظمة الـ *MCCA* السوق المشتركة لأمريكا الوسطى *(Marché Commun d'Amérique Centrale* حيث زادت التجارة بين الدول

---

(١) اختصار لـ " منظمة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة " . المعرب .
Association Latino - Américane de Libre - Commerce (ALALC).

الأعضاء فى هذه المنظمة الأخيرة فيما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٧ بمعدل ٣٥ ٪ سنوياً فى المتوسط وشملت هذه الزيادة ٤ر٧ ٪ من جملة التجارة الخارجية للدول الخمس الأعضاء (سلفادور - جواتيمالا - هندوراس - نيكاراجوا - كوستاريكا) فى ١٩٦٠ إلى ٧ر٢٢ ٪ فى ١٩٦٧ . ولكن تبعاً للتعطيل الذى أدت إليه سياسة الاحلال الاستيرادى ، تناقصت معدلات الزيادة فى التبادل التجارى بين الدول الأعضاء بعد أقل من عشر سنوات من إنشاء هذه السوق المشتركة وفى مواجهة صعوبات التكامل التجارى الاقليمى ، وفى الوقت الذى ظل فيه العملاء الأساسيون - وربما سوف يظلون لوقت طويل - ممثلون فى الدول المصنعة وفى الوقت الذى لاتتقدم المفاوضات مع هؤلاء العملاء بخطى سريعة ، فان النزعات إلى العنف الاقتصادى تبدو كبيرة وسوف يصعب تحاشى هذا العنف مالم تتنازل البلاد المصدرة للبترول .

الفصل الثانى عشر

تدفق رؤوس الأموال نحو العالم الثالث

دور ومشكلات المعونة والاستثمار الدولى

- مقدمة .

أولاً : الاستعانة الحتمية برؤوس الأموال الأجنبية .

ثانياً : حجم ومكونات المعونة المالية للعالم الثالث .

ثالثاً : الاتجاهات العامة للنمو .. خفض المعونة الحقيقية .

رابعاً : كفاية المعونة والاستثمار .. نتائج غير مؤكدة .

الفصل الثانى عشر

تدفق رؤوس الأموال نحو العالم الثالث

دور ومشكلات المعونة والاستثمار الدولى

- مقدمة : -

توجد بعض المسائل التى تتعلق بالتخلف والتى تبدو حاسمة ، ولكنها فى الوقت ذاته مبهمة ومضطربة :

فالمشكلات التقنية مثلاً لايمكن تجاهل دورها حينما نتحدث عن ضآلة الأعمال المالية . ولكن هذه المشكلات تتعقد أكثر تبعاً لوجود منهجين متناقضين لدراسة الأسباب التى تؤدى إليها . ويتعلق المنهج الأول .. بطبيعة هذه المشكلات ويتعلق الثانى بطريقة التعريف بها ، والواقع أن الأمور ، التى يكتنفها الغموض والاضطراب عديدة ويصعب تحاشيها ، من ذلك مثلاً العلاقة بين المعونة الحكومية والاستثمار الخاص أى بين المنح والقروض (ذات الفوائد المختلفة) من ناحية ، ووضع رأس المال فى ظروف تسويقية عادية من ناحية أخرى . ومن المسائل الأخرى : الأشكال شديدة الاختلاف للمعونة (مالية ، فنية ، عسكرية ، سياسية ..) والهيئات ذات الاهتمام العالمى أو الوطنى والأهداف العديدة المختلطة غالباً ، سواء أكانت انسانية أم أخلاقية أم اقتصادية أم استراتيجية .. الخ .

ونجد من بين المناهضين لسياسة المعونة الدولية للبلدان المتخلفة من يرون الاحتفاظ بطريقة أنانية برؤوس الأموال لبلادهم الأصلية (مثال " الكارتيريه " فى فرنسا) كما نجد خبراء ومسئولين من العالم الثالث من ذوى الآراء المعارضة تماماً لأصحاب الرأى الأول ولكنهم - وفى نفس الوقت - يخشون زيادة مشكلات " التبعية " فى بلادهم ، وطبيعى إذن أن يصعب فهم آثار المعونات المالية كما يصعب التكهن بها

وعادة مايؤدى ذلك إلى تفسيرات جد متناقضة ، ولكنها دائماً غير مقنعة . ورغم ذلك يميل كثير من الباحثين إلى الاعتقاد بوجود ظاهرة أساسية تلك أنه على الرغم من استمرار تقديم المعونات لدول العالم الثالث لمدة تزيد على عشرين عاماً – فأنها رغم الآمال العريضة التى تبنى عليها السلطات الرسمية خططها – تكشف عادة عن قضايا العوز بل الافلاس . كما أن الأهداف التى ترمى إليها الدول التى تقدم المعونات أو تلك التى تستقبلها ، لم تتحقق ، بل تبدو متنافرة ، والنتيجة أن الفروق العالمية لم تمح بعد ، بل هى فى حالة تزايد ويترتب على هذه الحقائق القول بأن اعادة تقييم لجدوى المعونة الدولية – كماعرفناها وكما طبقناها – تبدو الآن أساسية وفى هذا الفصل سوف نجتهد فى اثارة الملاحظات المختصرة أكثر من الاهتمام بدراسة تفصيلية ومعقدة عن الأعمال ، وعن الهيئات .

أولاً : الاستعانة الحتمية برؤوس الأموال الأجنبية :-

سبق أن أشرنا فى نهاية الفصل الخاص بدراسة مشكلات البطالة إلى ضخامة الجهود الضرورية فى مجال الاستثمار ، والتى تهدف إلى توظيف القوى الانتاجية وإلى وضع البلاد على سلم النمو الاقتصادى . ولكى ندرك مدى الصعوبة التى تواجهها مثل هذه الجهود ، ينبغى أن نتذكر أولاً أن معدل النمو السكانى السريع يستدعى أن يكرس ثلثا الاستثمارات لسد حاجة هؤلاء السكان المتزايدين فى حين أن هذه النسبة لاتصل إلى الربع فى البلاد المصنعة .

وهكذا فإذا استعرضنا الأمر فسوف نلاحظ أنه ينبغى على الدول النامية من أجل تقليل تأخرها أن تزيد انتاجها القومى الخام بمعدل ٦ر٦ ٪ سنوياً على الأقل : (٦ر٢ ٪ من أجل تتبع الديموجرافية + ٤ ٪ زيادة فى متوسط الدخل بالنسبة لكل فرد) وذلك فى مقابل ٦ر٣ ٪ فى البلدان المتقدمة ولكى تصل الدول النامية إلى هذا المعدل ينبغى أن يتراوح معدل الاستثمار بين ٤ر٢٦ ٪ – ٧ر٢٩ ٪ على أساس أن معامل كثافة رأس المال يتراوح حول ٤ – ٥ر٤ . فإذا ماأخذنا أدنى المعدلات فمن السهل أن نحسب المجموع السنوى للاستثمارات اللازمة فى البلدان النامية ، فالبنسبة لناتج قومى عام يصل إلى ٣٠٠ مليار دولار فان معدل الاستثمار المساوى

لـ ٤ر٢٦ ٪ (وهو المعدل الأدنى الذى ينبغى أن يوجد لكى يزيد معدل نمو الناتج القومى بنسبة ٦ر٦ ٪ سنوياً) يشمل ٨٠ مليار دولار تقريباً من هذا الناتج .

ويعتبر معدل الادخار الداخلى – الذى قدر بمبلغ ٤٥ مليون دولار فى نفس السنة – غير كاف بالمرة حتى على افتراض أن كل هذه المبالغ سوف تكرس جميعها وبطريقة أولوية فى أغراض انتاجية : فمن المعروف بأن هروب رأس المال إلى الدول المتقدمة أمر شائع وظاهرة واسعة . وهكذا فانه فيمابين ١٩٥٢ – ١٩٦٤ خرجت أربعة ملايين دولار من دول أمريكا اللاتينية إلى بنوك أمريكا الشمالية وأوربا . ومن ناحية أخرى لاتسمح الانتاجية الضعيفة والدخول المحدودة بآمال عريضة فى زيادة الادخار الوطنى غير أنه من الممكن أن تزيد معدلات الادخار من ١٥ – ١٨ ٪ من الدخل أى مايوازى ٤٥ – ٥٤ مليار دولار .

ومن جهة أخرى يؤدى تقليل النمو السكانى من ٦ر٢ ٪ الى ٢ ٪ إلى تخفيض معدل الاستثمار اللازم إلى ٢٤ ٪ وتقليل الأموال المطلوبة لهذا الاستثمار إلى ٧٢ مليار دولار بدلاً من ٨٠ . والدليل على ذلك واضح ومجرد .

فحتى فى حالة وجود مجهود ضخم يهدف إلى تحديد النسل وزيادة الإدخار القومى – وهو حالة مشكوك فى وجودها – فأنه سيظل هناك عجز تبلغ قيمته ١٨ مليار دولار سنوياً (٧٢ – ٥٤ = ١٨) فى معدل الاستثمار اللازم . وهو عجز لاتستطيع الامكانات الوطنية الوفاء به . ومن هنا تظهر ضرورة الاستعانة بالدول الأجنبية التى تملك رؤوس الأموال والعملات القوية . وتقدر المبالغ التى سوف تطلب من هذه الدول بحوالى ١ ٪ من ناتجها القومى (الذى يبلغ إجماليه ١٧٠٠ مليار دولار بالنسبة للبلاد المتقدمة غير الشيوعية) . وتقترب هذه النسبة من المساعدة المالية الفعلية التى دفعتها البلدان المتقدمة إلى العالم الثالث فى ١٩٦٧ (مايوازى ١١ مليار) وحتى ١٩٧٣ (٢٤ مليار) وهذه المبالغ لاتمثل إلا حوالى ٨٠ر٠ ٪ من إجمالى الناتج القومى فى البلدان المصنعة ولعل هذا هو أحد العوامل التى تقف وراء البحث الدؤوب عن رؤوس الأموال من جانب بلدان عديدة فى العالم الثالث ووراء المزايدات العقيمة التى تنتج عنه .

ثانياً : حجم ومكونات المعونات المالية للعالم الثالث :-

يظهر مختلف أنواع المعونة من أجل التنمية التى قدمتها لجنة الـ .C.A.D (لجنة مساعدات التنمية *Comitéd' aide au developpement*) التى أنشئت فى ١٩٦١ لتنسيق مساهمات الدول الصناعية الرأسمالية السبع عشرة (١٢ دولة اوربية تشمل : النمسا - بلجيكا - الدانمارك - فرنسا - المانيا - ايطاليا - هولندا - النرويج - البرتغال - السويد - سويسرا - المملكة المتحدة) + دولتان فى أمريكا الشمالية : الولايات المتحدة وكندا + استراليا + نيوزيلندا + اليابان) وتمثل هذه المساهمات الجزء الأعظم (٩٠ ٪) من الموارد العامة والخاصة الموضوعة تحت تصرف العالم الثالث .

وتصل مساهمات الاتحاد السوفيتى والصين والتى تقترب الآن من ٥ر٢ مليار دولار أو بمعونات الدول النامية لبعضها البعض التى تأتى على وجه الخصوص من الدول البترولية العربية (الكويت والمملكة العربية السعودية وليبيا) والتى لازالت متواضعة جداً وتبلغ قيمتها ٢ر٠ مليار دولار غير أنها يمكن أن تزيد إلى حد كبير تبعاً لزيادة الدخل المترتب على البترول وقد عرضت ايران مثلاً فى بداية ١٩٧٥ أن تضع سنوياً فى خدمة العالم الثالث مبلغ ٥ر٣ مليار دولار على أن ترتفع المعونة التى تعد بها الدول المنتجة للبترول إلى ١٠ مليار دولار فى ١٩٧٤ - ١٩٧٥ . وهكذا وصل التطور الإجمالى حتى ١٩٧٣ إلى مايقرب من ٢٧ مليار دولار . ويمكن التأكيد على العناصر المهمة الآتية :-

١ - المعونة العامة : وتتكون من الأموال التى تقدمها الدول فى هيئة منح أو قروض ذات فوائد أكثر ملاءمة مماهى فى السوق المالية العادية ، واتفاقيات قروض أو استحقاقات أو مخصصات للتصدير . وتستخدم هذه المعونات قناتين : قناة ثنائية *.Bilatéral* أى من دولة إلى دولة أو قناة متعددة *Multilatéral* أى بواسطة المنظمات الدولية المتخصصة (الأمم المتحدة - الصندوق الأوربى للتنمية - مجموعة البنك العالمى على وجه الخصوص) .

٢ - المعونة الخاصة : وهى لاتستحق الذكر فى الحساب التفصيلى للمعونات إلا

بالنسبة للمنح المقدمة للهيئات الخيرية وهى تأخذ شكل قروض (مخصصات معاونة للتصدير) أو توظيف استثمارى أو حصص أو استحقاقات (استثمار من الممارسات التجارية) أو استثمارات مباشرة من أجل انشاء أو توسعة مؤسسة معينة سواء كانت هذه الاستثمارات مفردة أو مشتركة .

وتسير الأحجام المقارنة للبنود المختلفة في اتجاهات متغايرة فى خلال السنوات الأخيرة وتساعد معرفة الخط التطورى على فهم أفضل لأصول المشكلة التى سبقت اثارتها ولسلوك الدول المتقدمة للمعونات . وهذا السلوك متغاير جداً ، من نمط الولايات المتحدة حيث يزيد نصيب المعونات الخاصة إلى حد كبير إلى نمط الدول الاسكندنافية وكندا حيث تسود المعونات العامة خاصة ذات القنوات المتعددة ، مروراً بالنمط الفرنسى الذى يدور حول المساعدة الفنية والثقافية أكثر مما هو بالنسبة للمعونات المالية ، أو النمط السوفييتى (سابقاً) الذى يستحيل فعلاً أن نميز فيه بين المعونات المرتبطة بالعلاقات التجارية والعلاقات الدبلوماسية .

ثالثاً : الاتجاهات العامة للنمو . تقليل المعونة الحقيقية :ـ

١ - الأهداف العامة لم تتحقق : ـ

ان الزيادة فى تدفق رؤوس نحو العالم الثالث أمر مؤكد بل تبدو هذه الزيادة للوهلة الأولى رائعة : فالبنسبة فقط لدول لجنة الكاد *C.A.D.* (لجنة مساعدات التنمية) كان هناك ١٠٢ مليار دولار انتهت إلى العالم الثالث فى خلال السنوات العشر من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ وكان التطور من ١١ر٨ مليار سنوياً فى ١٩٦٠ إلى ١٥ر٢٤ مليار فى ١٩٧٣ أى بنسبة زيادة تبلغ ٨ر١٩٧ ٪ ولكن كثيراً من التحفظات رغم ذلك - فى هذا المجال لابد وأن تثار : ـ

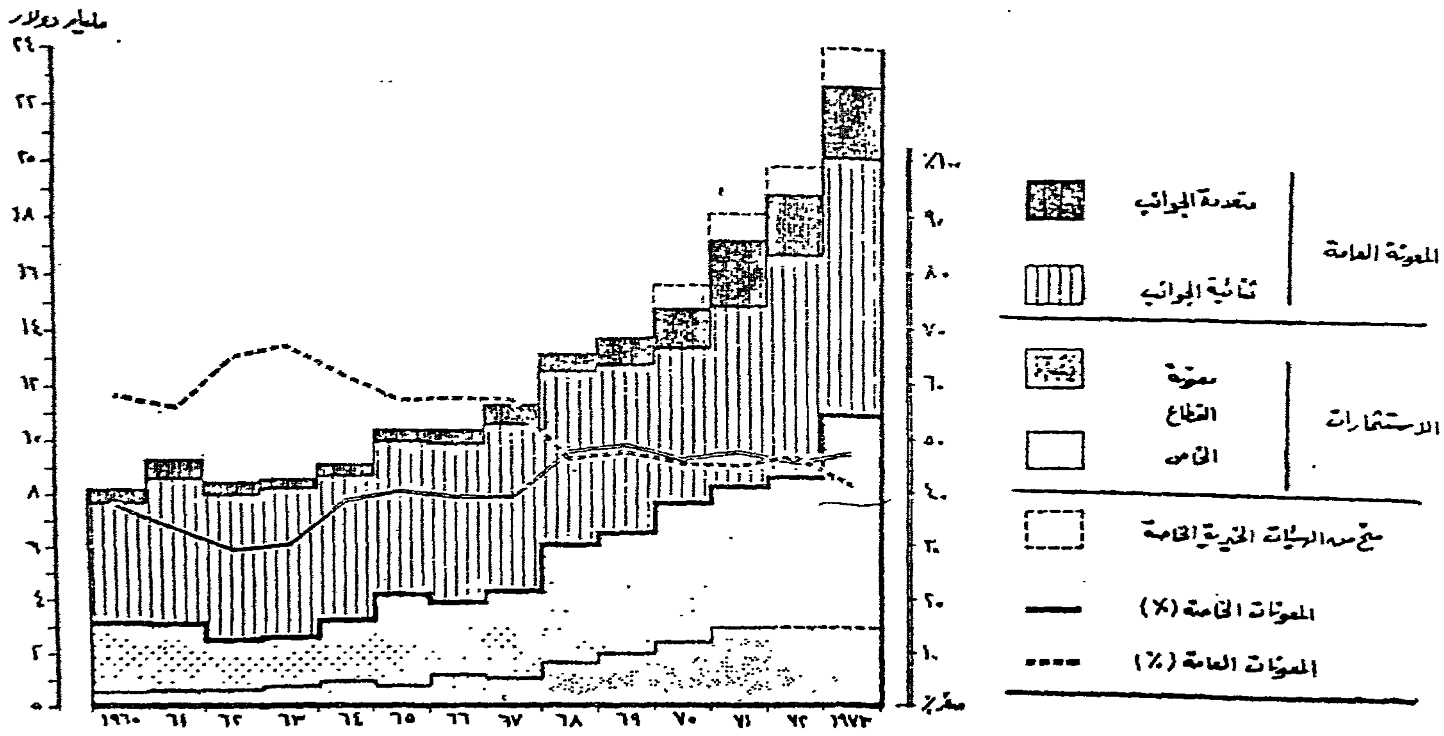
(أ) أن اجمالى المعونات المسجلة فى ١٩٧٠ أى مايساوى ١٥ مليار دولار ظلت دون مستوى الأهداف التى اعتبرت ضرورية من قبل عدد من الباحثين ٣٥ - ٤٠ مليار بالنسبة لفرانسوا ليشير ، ٣٤ مليار بالنسبة لبول بيروش ، من ٥٠ - ٦٠ مليار بالنسبة لايف لاكوست ، ٧٥ مليار بالنسبة لخبراء آخرين كتب عنهم ادوارد بونفو .

(ب) أن الزيادة الظاهرية المحسوبة بالسعر السارى للدولار ينبغى أن تصحح بمعدل انخفاض قيمة العملة وبالزيادة المقابلة فى سكان الدول المتلقية للمساعدة : فبينما زاد إجمالى المعونات بمقدار ثلاثة أمثاله فان المعونة الحقيقية للفرد فى العالم الثالث (٣ر١٢ دولار فى ١٩٧٣) لم تزد إلا بنسبة ٤٠ ٪ وبالنسبة للمعونة العامة وحدها انخفض متوسط نصيب الفرد بنسبة ٣٠ ٪ .

(جـ) على الرغم من أن بيانات عديدة عالمية أوصت فى مرات عديدة (١٩٦٠ – ١٩٦٤ – ١٩٦٨ – ١٩٧٣) بأن تخصص البلدان المتقدمة ١ ٪ من دخلها ثم من ناتجها القومى للمعونة ، يبدو أن هذا الهدف لازال بعيد المنال . فقد انخفضت هذه النسبة من ٩٦ر٠ ٪ فى ١٩٦٠ إلى ٧٩ر٠ ٪ فى ١٩٦٨ ثم استقرت عند ٧٨ر٠ ٪ فى ١٩٧٣ و١٩٧٤ . وبالنسبة للمعونات العامة فان المعدل الذى حددته الأمم المتحدة وهو ٧٠ر٠ ٪ يبدو أكثر بعداً عن التحقيق حيث وصل متوسط هذه المعونة من دول الـ *C. A. D.* إلى ٣٠ر٠ ٪ فى ١٩٧٣ فى مقابل ٥١ر٠ ٪ فى ١٩٦٣ . وتظهر النتائج على مستوى المجموعات الاقليمية أو على مستوى الدولة الواحدة موقف شديدة الاختلاف خاصة مايتعلق بالتناقص السريع فى مساهمات الولايات المتحدة : ٧ر٢ ٪ من الناتج القومى فى ١٩٤٩ (بداية مشروع مارشال) إلى ٦٦ر٠ ٪ فى ١٩٦٨ و٥٨ر٠ ٪ فى ١٩٧٣ ، وكانت المعونات العامة هى الأكثر تأثراً : ٥٩ر٠ ٪ فى ١٩٦٣ ، ٣٧ر٠ ٪ فى ١٩٦٨ ، ٢٣ر٠ ٪ فى ١٩٧٣ وقد انخفض نصيب هذه المعونات من إجمالى المعونات التى تقدمها دول الـ *C. A. D.* من ٦٢ ٪ الى ٣٢ ٪ فى خلال العشر سنوات الأخيرة على الرغم من أنها تشكل وحدها ٥٢ ٪ من الدخل الإجمالى لهذه الدول ومن بين البلاد التى تصل فى بعض السنين إلى الوفاء بالتزاماتها (بلجيكا – فرنسا – اليابان – هولندا – البرتغال – الدنمارك – المانيا) توجد ثلاث دول (فرنسا وهولندا والبرتغال) ذات موقف مبالغ فيه لأن جزءاً مهماً من المعونة يذهب إلى المستعمرات التى ترتبط بهذه البلاد (مثل أراضى ماوراء البحار *Outre - Mer* الفرنسية التى تستقبل أكثر من ٢/١ المعونة العامة) وتعتبر

المعونة المالية للعالم الثالث القادمة من دول C. A. D.

(لجنة مساعدات التنمية) — التطور من ١٩٦٠ — ١٩٧٠



شكل رقم (١٦) .

فرنسا – رغم التحفظ الذي ذكر واحدة من أهم البلاد المقدمة للمعونات وواحدة من البلاد الوحيدة التى احترمت التزاماتها ورغم ذلك فنصيبها فى المعونات يتناقص فقد بلغ إجمالى المعونات التى قدمتها فى ١٩٦١ إلى ١٦ر٢ ٪ من الناتج القومى بينما هبط هذا المعدل إلى ١ ٪ فى ١٩٧١ وهبطت المعونات العامة من ٩٨ر٠ ٪ فى ١٩٦٣ إلى ٥٨ر٠ ٪ فى ١٩٧٣ .

(د) والواقع أن إجمالى المساهمات التى تقدمها البلدان المتقدمة الرأسمالية لازالت فى النهاية هامشية : ففى ١٩٧٠ كانت هذه المساهمات موازية بالكاد للمعونات التى أعطيت للزراعة الأوربية وكانت أقل ١٤ مرة من نفقات التسليح العالمية . ومن ١٩٦٠ حتى ١٩٧٠ زادت النفقات العسكرية " والقضائية " بمقدار ٤٠ مليار دولار لتصل فى ١٩٧٠ إلى ٢٠٥ مليار ويعنى هذا أنه فى مقابل كل زيادة سنوية تصل إلى ١٠٠ دولار فى الدخل فى البلاد الغنية (فى خلال هذا العقد) هناك ٣٠ دولاراً تخصص للنفقات العسكرية و٨٠ر٠ من الدولار تخصص للمعونة الحقيقية للبلدان محدودة التطور .

٢ – التصيب المتزايد للمعونات الخاصة : ـ

تميزت الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية بظاهرتين أساستين تتعلقان بالاستثمار الدولى : ـ

فهناك أولاً : العودة القوية إلى النشاط فى الاستثمار (٣ مليار دولار سنوياً حتى ١٩٥٥ ثم ٦ مليار بين ١٩٥٦ – ١٩٥٩ و٢٠ مليار فى ١٩٧٠) ، وثانياً : الدور المتزايد للاستثمارات ذات الأصول العامة والتى تمثل النصف إلى الثلثين من الإجمالى العام ، وبالنسبة للعالم الثالث الذى كان يمتلك فى ١٩٧١ ٥ر٣٣ ٪ من إجمالى الرصيد العالمى من الاستثمار المباشر فقد استقبل فى المتوسط من ١٩٥٠ من ٧٠ – ٧٥ ٪ من الاجمالى السنوى لرؤوس الأموال المحولة للخارج (أى ١٥ مليار دولار من إجمالى ٢٠ مليار فى ١٩٧٠) كما يلاحظ أن فى خلال هذا الربع الأخير من القرن العشرين أن الاستثمارات التى تأسست فى البلدان المتقدمة هى فى

معظمها ذات أصول خاصة (رؤوس أموال الأمم المتحدة فى أوربا مثلاً) بينما تسود الاستثمارات ذات الأصول العامة فى العالم النامى . ولكن هذا الاتجاه العام الذى استمر فترة طويلة سوف يطرأ عليه تحولات جذرية من الآن فصاعداً حيث كان نصيب الاستثمارات العامة في دول العالم الثالث من الآن فصاعداً حيث كان نصيب الاستثمارات العامة في دول العالم الثالث منذ ١٩٥٠ فى حالة تراجع مستمر بينما تزايد بالتالى نصيب الاستثمارات الخاصة فقد كانت النسبة بين الاثنين هى ٧٠ ٪ ، ٣٠ ٪ على التوالى فى ١٩٦٣ ثم أصبحت ٥٠ ٪ فى ١٩٧٣ . وعليه فقد زادت الاستثمارات الخاصة فى العقد الممتد من ١٩٦٣ - ١٩٧٣ بنسبة ٣٢٥ ٪ (٣٧٨ ٪ إذا أضفنا منح الهيئات الخيرية) بينما لم تزد المعونات العامة سوى بنسبة ٩٨ ٪ أى أن سرعة نمو هذه الأخيرة كانت أبطأ بمقدار ٣ر٣ مرة . وهكذا فان نصف الأموال المنصرفة إلى العالم الثالث تعتمد اذن فى الوقت الحاضر على قرارات خاصة تتخذ غالباً بواسطة عدد محدود من البنوك وشركات التوطين والمؤسسات الكبرى متعددة الجنسية . ففى الولايات المتحدة مثلاً نجد أن ٨٠ ٪ من الاستثمارات الدولية تقوم بها ٣٠٠ مؤسسة فقط . ولكننا سوف نكتفى هنا بابراز بعض الملاحظات الخاصة بالوضع فى البلدان النامية :-

(أ) من إجمالى يقدر بـ ١٥٠ مليار دولار فى ١٩٧١ - ١٩٧٢ : ويشمل ذلك الدول الشيوعية (سابقاً) ، يمتلك العالم الثالث ١/٣ الرصيد العالمى من الاستثمارات المباشرة (٣٠ مليار فى ١٩٦٦، ٤٥ مليار فى ١٩٧١) .

(ب) يختلف دور الاستثمار الأجنبى اختلافاً كبيراً بحسب الدول المستقبلة : فهو يمثل بالنسبة لـ ٣٥ دولة من بين هؤلاء نسبة ٤٠ ٪ من المدخرات الداخلية و٨ ٪ من الناتج القومى أى أن له هنا دوراً أساسياً فى التنمية : الهند والبرازيل على سبيل المثال فى حين أن ثمانى دول (الهند - باكستان - أندونيسيا - كوريا الجنوبية - ايران - تركيا - البرازيل - المكسيك) تحتكر نصف نصيب العالم الثالث بأجمعه . وفى ١٩٦٨ كان نصيب القارات المختلفة كالاتى : أمريكا اللاتينية ٥ر٣٥ ٪ وأفريقيا ٢٣ ٪ وآسيا

والأقيانوسية ٢٠ ٪ والشرق الأوسط ١٣ ٪ ويبلغ نصيب المؤسسات التى يتحكم فيها رأس المال الأجنبى ١/٤ عدد العاملين بالصناعة فى أمريكا اللاتينية وتبلغ هذه النسبة النصف فى القطاعات الصناعات الحديثة .

(جـ) **أن دور الدول المصدرة لرأس المال هو أيضاً شديد الاختلاف بالنسبة للعالم الثالث** : فإذا كانت الولايات المتحدة تحتكر السوق العالمية بنصيبها الذى يصل إلى ٦٢ ٪ تقريباً من جملة المعونات الكلية فهى لاتوجه أكثر من ٣١ ٪ من هذه الجملة إلى الدول النامية ، فى الوقت الذى تساهم فيه دول أخرى فى سياستها الاستثمارية التقليدية أو الحديثة بنصيب أهم مثل اليابان (٦٠ ٪) وفرنسا (٥٢ ٪) والمملكة المتحدة (٣٩ ٪) .

(د) **يختلف توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة من فترة لأخرى** : فقد كانت التوجيه قبل ١٩١٤ إلى أعمال المرافق العامة (السكك الحديدية والموانى) وإلى الزراعات العلمية الواسعة ، ثم كان هناك الاستغلال المعدنى (خاصة البترول) فى فترة مابين الحربين العالميتين مع استمرار فى هذا الاتجاه حتى الوقت الحاضر -- ثم الصناعات اليدوية منذ ١٩٦٠ خاصة فى البلاد التى أخذت طريقها فعلاً نحو التنمية (المكسيك -- الأرجنتين -- تايوان ..) ولكن هذا الاتجاه الأخير لازال محدوداً لأن أربحية الاستثمار فيه أضيق كثيراً من القطاعات الأولية خاصة الاستخراجية منها وتمثل هذه الأخيرة (خاصة البترول) ٤٢ ٪ من الاستثمار الكلى لأمريكا الشمالية فى أمريكا الوسطى (٦٨ ٪ فى فنزويلا و٦٧ ٪ فى بيرو ، ٦١ ٪ فى شيلى فى مقابل ١١ ٪ فى البرازيل وفى المكسيك) . ويتحدد نصيب الصناعات التحويلية بحسب مستوى التطور والتنوع الاقتصادى .

(هـ) **يتعرض التكوين الداخلى للاستثمارات الخاصة لتحولات تدريجية** : فبينما لاينمو التوطين المالى إلا بنسب ضئيلة (+ ٤١ ٪ من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠) فان الاستثمارات المباشرة تتزايد بسرعة (+ ٩٣ ٪) وتبلغ

الزيادة أقصاها بالنسبة لمخصصات التصدير (+ ٢٩٧ ٪) ويرجع هذا التزايد إلى " المنافسة " أو بالأحرى المزايدة التى تقبل عليها الدول المصنعة لتتيح الفرصة لاقتصادها لأن يصدر المزيد إلى أسواق البلدان النامية . والواقع أن هذه القروض التى تعطى غالباً على أساس السداد فى مدة قصيرة وبفوائد مرتفعة والتى تسمح للدول المستفيدة أن تشترى من الشركات المقرضة تمثل عبئاً ثقيلاً ومتزايداً فى اتمام السداد ممايهيىء الفرصة لمشكلات مالية واقتصادية جسيمة . وعلاوة على ذلك فان هذه القروض تدفع الدول الفقيرة إلى اللجوء مباشرة إلى النجدة الخارجية التى يحمل نظامها الحالى مثالب عديدة ومن ناحية أخرى فان استقبالها لهذه القروض يشجعها على التصدير .. وتعد هذه علامات لظاهرة " التوجيه الخارجى *Extravérsion* " للاقتصاديات المتأخرة التى أشار إليها كثير من الباحثين .

٣ - معونات عامة محدودة وثنائية : ـ

يؤدى الاتجاه المستمر إلى " تخصيص " المعونات الذى سبق أن أشرنا إليه والذى تعتبر الولايات المتحدة منذ ١٩٦٩ مثالاً كاملاً - إلى تقليل أهمية المعونة العامة للتنمية (وهى فعلاً المعونة الوحيدة الحقيقية) وإلى تناقص دورها إلى أن أصبح الآن ثانوياً حيث لم يزد على ٣٩ ٪ من المعونات الكلية فى ١٩٧٣ . ويؤدى التعمق فى التفصيلات إلى قلق آخر خاصة فى اتجاهات ثلاثة : ـ

(أ) معونة متعددة القنوات فى حالة تزايد ولكنها تمثل دائماً نسباً ضئيلة :

فقد تزايد نصيبها من المعونات الكلية من ١٢ ٪ إلى ٢٢ ٪ فى مدى ١٣ سنة أى ماقيمته ٦٠٢ مليون دولار فى ١٩٦٠ الى ٢٦٤٩ فى ١٩٧٣ . وتتمثل هذه المعونات على وجه الخصوص فى المبالغ التى تصبها الدول فى المنظمات الدولية المتخصصة على مستوى اقليمى كبير (مثل الصندوق الأوربى للتنمية وبنك انتر أمريكان - والبنك الآسيوى والبنك الافريقى ..) أو على مستوى عالمى (برنامج الأمم المتحدة الانمائى - اليونسكو - الفاو - اليونيسيف ..) ولكن الدور الرئيسى كان ذلك الذى لعبه البنك

العالمى *Banque Mondiale* وفروعه *S. F. I., A. I. D.* الذى أسس فى ١٩٤٤ فى المؤتمر النقدى الذى عقد فى *Bretton Woods* والذى أدير منذ ١٩٦٨ بواسطة ماكنمارا فأعطاه دفعة قوية . ويمارس البنك العالمى عمليات بنكية عادية : اقتراض من الدول المتقدمة ، أقراض فى مقابل فائدة إلى دول العالم الثالث ويجتهد العاملون فيه فى تحقيق الاتزان فى ميزانيته حيث أنه لايحقق دائماً أرباحاً ، وقد زادت مسئولياته المالية من ١٣ مليار دولار بالنسبة للالتزامات الخمس التى قام بها ، إلى ٣٠ مليار وإلى ٥٠ مليار (مرتقبة) . والواقع أن التزامات النفقات تتجاوز إلى حد كبير المبالغ المنصرفة فعلاً فقد ارتفعت هذه المبالغ الأخيرة فى تجربة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ إلى ٦ر١ مليار (فى مقابل ٥ر٣ مليار كالتزامات) أى مايعادل ٦ر٢٠ ٪ من المعونة العامة و٥ ٠ر٨ من المعونة الكلية وهو مبلغ يكاد يتوازى مع المصاريف الدعائية التى ينفقها العشر معلنين الأول فى الولايات المتحدة . أما القروض التى تسمح بها هيئة الايد *Association Intérnationale pour le Développement "A. I. D."* والتى توجه أساساً إلى البلدان الاكثر فقراً فهى بدون فائدة أحياناً أو بفائدة محدودة جداً (٧٥ر٠ ٪) ولكنها تمثل فقط أقل من ٣ مليار دولار استثمرت فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ أى أنها ذات مبالغ ضئيلة للغاية . وينبغى أن نلاحظ أخيراً أن مساهمات البنك العالمى - التى تعتبر حاسمة فى انجاز مشاريع المرافق القومية الكبرى - هى مخصصة بالتحديد للدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى *Fonds Monétaire Intérnational) "F. M. I."* أى للدول غير الشيوعية فيما عدا يوغسلافيا (سابقاً) .

(ب) هناك تناقص نسبى فى " عنصر المنح " ضمن المعونات الثنائية :

تتكون المعونات الموجهة للدول - كما أشرنا - من منح مجانية تماماً ومن قروض وعادة ماتعطى هذه الأخيرة وفق شروط " تسامحية " أو " تفضيلية " أى لمدد أطول وبفوائد أقل مماهى فى السوق المالية وهذا يسمح باعتبارها منحاً " مقنعة " أو على الأقل " جزئية " وينبثق المفهوم الرسمى لـ " عنصر المنح " من حسابات معقدة تتم على هذه الأسس التى أشرنا إليها ، وهنا لابد من الاشارة إلى ملاحظتين :-

الأولى هى أن دور" المنح " الحقيقية لم يتوقف عن التناقض (٥٢٪ من المعونة الكلية من دول الكاد فى ١٩٦٠ إلى ٣٢٪ فى ١٩٦٩ وإلى ٥ر١٨٪ فى ١٩٧٣) .

والملاحظة الثانية هى هبوط " عنصر المنح " من٨٠ ٪ فى ١٩٦٠ - ١٩٦٢ إلى ٧٠ ٪ فى ١٩٧٣ . وأصبح الوضع فى مساهمات البلدان المتقدمة هو تضييق فى " الكرم المالى الضائع " (المساعدة الغذائية مثلاً) وتوسعة فى الاقراض الذى ينتظر من ورائه ربحاً على الأقل دون أربحية الاستثمار العادى وفى المجالات التعويضية مثل المخصصات العامة للتصدير .

(جـ) تعميم " المعونات المشروطة " : ـ

تؤدى المعونات الثنائية التى قال عنها جاليه " أنها - بطريقة غير مباشرة - الأكثر أهمية ، مع كونها تقود إلى الارتباط السياسى وإلى الخنوع الاقتصادي " إلى مزيد من العقبات بالنسبة للدول التى تتلقاها خاصة وأن هذه المعونات تتمشى مع القواعد الصارمة وهذا هو مبدأ " المعونة المشروطة *Aide Liée* " فهى مجموعة من التقييدات تعمل بها الدولة المقدمة للمعونة على منع الدولة المستقبلة لها من التوجه لأى بلد آخر للحصول على المشتروات التى تسمح بها المعونة المالية " أى أن البلد المقترضة عليها أن تشترى من البلد المقرضة دون التحكم فى الجودة ولا فى السعر ولا فى الطريق التى تأتى منها البضائع . وفى بعض الحالات مثل اليابان والولايات المتحدة وايطاليا ودول أوربا الشرقية تصل نسبة هذه المعونات المشروطة إلى ١٠٠ ٪ تقريباً من المعونة الثنائية بينما تتمسك دول أخرى بجعل هذا الشكل فى حده الأدنى مثل الدول الاسكندنافية وكندا . وعموماً يتراوح المتوسط العالمى منههذ المعونات المشروطة بين ٧٠ - ٨٠ ٪ من اجمالى المعونات العامة .

رابعاً : كفاية المعونة والاستثمار : نتائج غير مؤكدة :ـ

١ - صعوبة تقدير المعونة الحقيقية : ـ

أكدت الملاحظات السابقة تدهور الظروف المصاحبة لتقديم المعونات ومايمكن فعله الآن هو أن نحيط بدقة بالمدى الحقيقى لمساهمات الدول الغنية فى الانطلاق

الاقتصادى للدول المحتاجة . حيث شبه بعض الباحثين المعونة الخارجية ساخراً بالخرشوف " حينما يكون مزهراً يبعث السرور فى النفس بشكله وبلونه ومع مضى الوقت يتحول إلى نبات شائك لايؤكل منه إلا جزء ضئيل . ولكن حتى تكتشف القيمة الحقيقية لهذا النبات لابد من نزع أوراقه العديدة واحدة بعد الأخرى حتى نصل فى الداخل إلى قلب صغير يمثل مكافأة لذيذة للمجهود والصبر الذي بذل فى انتزاع الأوراق محدودة أو عديمة القيمة والتى كان يختبىء وراءها هذا القلب " . ويفسر " ماند " بدقة هذه المسألة : فمن بين ٥ر١٣ مليار دولار تقريباً يصل هذا الباحث إلى تحديد ٣ مليار فقط تمثل المعونة الحقيقية السنوية بعد استبعاد المعونات الخاصة والقروض ذات الفوائد العادية والتقليل من قيمة المعونات المشروطة والمعونات الفنية للبلاد المستقبلة . وهناك احصاء آخر مشابه قدر القيمة الفعلية للمعونة بحوالى ٦ر٥ مليار دولار فى ١٩٧٣ من بين الإجمالى الرسمى للمعونات من دول الكاد *C.A.D.* والبالغ ٢٤ مليار دولار أى نسلبة ١٨ر٠ ٪ من الناتج القومى لهذه الدول ويعنى هذا أنه فى كل مرة يكسب الانسان فى البلاد الغنية خمسين فرنكاً ، يقتطع منها ١٠ سنتيمات باسم التضامن الدولى (الفرنك = ١٠٠ سنتيم ، الدولار = ٨ فرنك تقريباً فى ١٩٨٣) مع اعطاء تبريرات منتظمة وعلنية لهذا الاقتطاع مع الاشارة دون شك إلى أن ذلك من قبيل المصلحة الذاتية للمقتطع منهم .

٢-التضخم الشديد فى الحركة المرتدة نحو البلدان المتقدمة

وينبغى – كما وصلنا بالنسبة للمعونات – أن نميز بين نوعين من هذه الديون : **الدين الخاص** : وهو عبارة عن عوائد وأرباح الاستثمارات الخاصة ، **والدين العام** الذى تتحمله أو تضمنه الدولة ويشمل سداد رأس المال المقترض ودفع فوائده . وقد تعرض حجم الدين العام لزيادة كبيرة من ٣٧ مليار دولار فى ١٩٦٥ إلى ٢٨ مليار فى ١٩٦٧ و٦٧ مليار فى ١٩٧١ ثم ٧٥ مليار فى ١٩٧٢ ليصل إلى ١٠٠ مليار فى ١٩٧٥ وإلى ١٥٠ مليار فى ١٩٨٠ . أى أن هذا الحجم يتضاعف مرة كل خمس أو ست سنوات . ويعبر ذلك عن الثقل المفرط للأعباء السنوية فى رد هذه الديون والتى تبلغ نسبتها من ٩ – ١٠ ٪ من الدين العام الاجمالى أى ٧ر٤ مليار

دولار فى ١٩٦٧ و٦ مليار فى ١٩٧٠ و٩ مليار فى ١٩٧٤ ثم ١٠ مليارات فى ١٩٧٥ . وبهذه الطريقة فان السداد السنوى للديون يمتص منذ ١٩٦٨ أكثر من ٦٥ ٪ من المعونات العامة الجديدة ووصلت هذه النسبة فى ١٩٧٤ إلي ٧٥ ٪ . أى أنه من بين كل مائة دولار تذهب إلى العالم الثالث يطرح منها فوراً من ٧٠ - ٧٥ دولار أى نسبة ٣/٤ لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة ! ولكن تختلف خطورة هذا الوضع من مكان لآخر فقد كان سداد الديون يمثل فى آسيا فى ١٩٦٩ ، نصف المعونة العامة السنوية ويمثلا الثلاثة أرباع فى أفريقيا ونسبجة ٩/١٠ فى أمريكا اللاتينية . بل وتتفق " الاسقاطات المختلفة " على اعتبار أنه من الآن حتى ١٩٧٨ - ١٩٨٠ ينبغى على العالم الثالث أن يسدد من الديون والفوائد أكثر ممايستقبل من المعونة وهكذا " فان الباب الضيق سوف يغلق تماماً " .. ومنذ ١٩٧٠ نجد أن مايقرب من ١/٣ الدخل النقدى من الصادرات يخصص لسداد الديون وحسب المعدلات الحالية فأن البلاد الأكثر استدانة (الهند - أندونسيا - باكستان - المكسيك - شيلى - تركيا - تونس ..) ينبغى تخصص للسداد فى ١٩٧٧ ٦٠ ٪ من مواردها التصديرية التى يزداد حجمها بمعدل يقل عن النصف بالمقارنة بأحجام الديون . وهناك أمثلة أخرى للتطرف فى الاستدانة بالمقارنة بالسكان والانتاج تتمثل - باستبعاد اسرائيل التى تعتبر حالة شاذة - فى كوريا الجنوبية (٦ر٢ مليار دولار كديون فى ١٩٧٢) واليونان (٤ مليار فى ١٩٧٣) وشيلى (٨ر٣ فى ١٩٧٢) وتعتبر هذ الحالة الأخيرة ذات وضع خطير إذ أن متوسط نصيب الفرد من الديون يصل إلى ٤٣٠ دولا بينما لايزيد متوسط نصيبه نمن الانتاج عن ٦٥٠ دولاراً ! .

وتؤدى الاستثمارات الخاصة إلي حركتين مرتدتين نحو البلدان المتقدمة : الفوائد على القروض المعطاه ، وكل - أو جزء - من الأرباح التى حققتها الاستثمارات . وقد بلغ التقدير الإجمالى لهذه المبالغ ٧ر٣ مليار دولار فى ١٩٦٣ وتطور إلى ٧ر٤ مليار فى ١٩٦٥ ثم ٨ر٥ مليار فى ١٩٦٧ و٣ر٦ مليار فى ١٩٦٩ ، و٨ مليار تقريبا فى ١٩٧٥ أى أن قليلاً من مبلغ السداد السنوى للدين العام - وهكذا فان حركتى الارتداد مجتمعتين تمثلان فى السنتين الأخيريتين من ٦٠ - ٧٠ ٪ من

المعونة الكلية غير أن هذه النسبة تختلف من اقليم لآخر فقد وصلت فى ١٥ دولة فى آسيا فى المدة من ١٩٦٥ – ١٩٦٧ إلى ٢ر٢٥ ٪ بينما وصلت إلى ٥٧ ٪ فى ١٣ دولة من أفريقيا وإلى ٩ر١٠٤ ٪ فى ٢٠ دولة من أمريكا اللاتينية وإلى ٢ر٥٢١ ٪ فى سبع دول مصدرة للبترول . ويعطى هذا الرقم الأخير دلالة واضحة على ظاهرة ترحيل عوائد الاستثمار : ففى دول الشرق الأوسط وفى الفترة من ١٩٦٢ – ١٩٧٢ كان هناك ٥ر٩ مليار دولار حولت إلى بلادها الأصلية بواسطة الشركات البترولية والتعدينية الأجنبية بينما لم تحمل هذه الشركات من الاستثمارات الجديدة سوى ٦٨ر٠ مليار وكان الفائض فى ١٩٧٠ فقط (الناتج من الفرق بين عوائد استثمارات الشركات الأجنبية ، والاستثمارات الجديدة) مساوياً لـ ٢ر٣ مليار أى ضعف الرقم الخاص بسنة ١٩٦٧ . وينبغى رغم ذلك أن نذكر أن موقف القطاع البترولى يعد حالة خاصة ذلك لأن الاستثمارات الأجنبية فى هذا القطاع قديمة وضخمة . كما أن العوائد غير عادية وإعادة الاستثمار المالى نادرة : ٨٠ – ٩٥ ٪ من الأرباح المحققة فى القطاع البترولى رحلت فى مقابل ٥٠ – ٦٠ ٪ فى قطاعى الصناعات والخدمات والواقع أن حجم الفوائد المرحلة يتجاوز دائماً رؤوس الأموال الجديدة أو التى يعاد استثمارها وكان الفرق بين الاثنين (حسب تقدير جاليه) يمثل فائضاً تبلغ قيمته ٥ر٢ مليار دولار بالنسبة لبلاد الكاد *C.A.D.* فى ١٩٦٤ وفى ١٩٦٨ . كما أن حرية ترحيل العائدات التى تضمنها معظم الدول المستقبلة للمستثمرين تؤدى على المدى الطويل إلى مخاطر شديدة من العجز أو إلى " زقاق مالى ينتهى إلى باب الانتحار المادى " (جيل برتان *Jilles Bertin*) ذلك لأن الدول " المصابة " تطلب عادة مهلة فى سداد الديون أو تطويل فترة السداد أو تطلب قروضاً جديدة تغطى بها فوائد القروض السابقة .

٣ – الآثار الداخلية والخارجية للمعونة والاستثمار : ـ

تتخذ بلدان العالم الثالث واحداً من طريقتين لمواجهة التبعات الجسيمة التى أشرنا إليها : ويتمثل الموقف الأول فى : توقيف فورى وتام للممارسات السابقة والبحث عن حلول ذاتية وأصلية لمشكلات الانطلاق الاقتصادى ، أما الثانى فيتمثل

فى الدفاع والتحمس لانطلاقة قوية فى التضامن الدولى واعادة تنظيمه سواء فيما يتعلق بالتجارة أو المعونات وفى هذا الاختيار الثانى ، وفى اللحظة التى يقبل فيها مبدأ الاستعانة برأس المال الأجنبى بوصفها أمراً لازماً ومربحاً فان هناك ثلاث توصيات أساسية لابد أن نبرزها – وهى تمثل فى الوقت ذاته انتقاداً شديد للنظام المالى : ـ

(أ) لاينبغى أن ترتبط المعونة بالخنوع : ـ

ويكون ذلك أشكال المعونة العامة والمتعددة القنوات وغير المشروطة . ويعنى هذا اعادة توجيه كاملة للنظم الحالية التى لاتمثل فيها المعونة إلا استمراراً للعلاقات الاستعمارية تحت شكل أكثر قبولاً . فن " خيوط التعاون " تربط أكثر من أى شىء آخر بريطانيا العظمى بدول الكومنولث التي تستقبل ٨٠ ٪ من معوناتها . والحال نفسها بالنسبة لفرنسا ودول أفريقيا الناطقة بالفرنسية . وايطاليا والصومال وهولندا وسورينام أو أندونيسيا ، اليابان واليابس الآسيوى المجاور ... الخ . وقد أوقف الاتحاد السوفيتى (سابقاً) معوناته الصين حينما رفعت سياسياً راية العصيان . وتستخدم الولايات المتحدة معوناتها لاثراء منافذ الكتلة الرأسمالية ففى هذه السنوات أعطيت ٣/٤ المعونة العامة للبلاد الواقفة على الهوامش غير المستقرة (تركيا – ايران – الهند – باكستان – فيتنام الجنوبية – كوريا الجنوبية – تايوان ..) وإلي جانب هذه الضوابط الدبلوماسية أو الاستراتيجية هناك الأهداف التجارية التى ترمى إلى التوجيه المستمر للتبادل بين بلد صناعى ومجموعة من البلدان المحتاجة وبهذا تتقوى مجالات النفوذ فى نفس الوقت الذى تزداد فيه الأشكال المتعددة للتبعية فى العالم الثالث .

(ب) ينبغى أن توزع المعونة بطريقة أكثر عدالة : ـ

أى وفق الحاجات الداخلية للبلاد النامية وليس للاعتبارات السياسية التى أشرنا إليها . والواقع أن التوزيع الحالى غير متكافىء . فأمريكا اللاتينية لاتستقبل أكثر من ١٥ ٪ من المعونة العامة وتستقبل أفريقيا الربع وآسيا النصف وبينما كان

متوسط مايستقبله الفرد في العالم الثالث كمعونة عامة من البلدان الرأسمالية هو ٤ر٣٤ دولاراً فان الفريق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لهذا المتوسط كان يتراوح بين ٤ر٥٨ دولاراً في غينيا الجديدة و١٦ر٠ في كوبا ، وكثيراً من الدول تعانى من صعوبات جمة يستقبل فيها الفرد مايقل عن دولار في المتوسط (أثيوبيا – السودان – هايتي – بورما – نيبال – الهند – نيجيريا – مصر ..) بينما هناك بلاد أخرى ذات تعاطف سياسى مع الدول المانحة (فيتنام الجنوبية – لاوس – اسرائيل – الأردن – جيانا) أو أقل حاجة لرؤوس الأموال (الكنغو – الجابون – تونس) يستقبل فيها الفرد أكثر من ٢٥ دولار .

(جـ) ينبغى أن تستغل المعونات بطريقة أفضل فى البلاد المستقبلة : ـ

أى لاتستخدم بطريقة أولوية – كما يحدث اليوم – فى شراء السلاح (الذى يساوى ٣/٢ المعونة المستقبلة) أو فى مصاريف التوظيف أو فى الاستيراد الاستهلاكى أو فى الانجازات الضخمة المكلفة والمنعزلة (مثل سد موها فيلى فى سرى لانكا وسد أسوان العالى فى مصر وسد كوسو فى كوت دوفوار) بل يجب أن يكونَ لها هدف أساسى هو : بدلاً من الاستيراد المرتفع التكاليف للتكنولوجيا المعقدة ولنظم التعليم التى لاتتكيف مع الواقع بسهولة ، أن يبحث عن الحلول الجدية للمشكلات الأساسية والقاعدية المرتبطة بالتنمية الداخلية خاصة مايتعلق منها بالتنمية الزراعية . وهناك تطلعات واسعة تتطلب اعادة نظر جوهرية فى السلوك الحالى – سبق أن أشرنا إلى بعضها – ومن ذلك مثلاً العلاقة بين فرنسا من ناحية ودول أفريقيا الناطقة بالفرنسية ومدغشقر من جهة أخرى .

الفصل الثالث عشر

اختلافات سياسات التنمية

- مقدمة .

(أ) نموذج البرازيل : نجاح وحدود " الرأسمالية المفرطة " .

(ب) نموذج الجزائر : الاستقلال والتصنيع .

الفصل الثالث عشر
اختلاف سياسات التنمية

- مقدمة : -

ان اعتبار العالم الثالث - بعد الدراسات القطاعية السابقة - كل متشابه يحتوى على تراكيب أصلية متماثلة يبدو أمراً بعيداً عن الحقيقة ومجانباً للصواب . بل أن ظواهر النمو الاقتصادى - على العكس - ذات المدى المتغاير ، تبرهن على تنوع كبير فى الاتجاهات وفى الأنماط التى لم تعرفها البلدان الصناعية الحالية ، فى خلال فترات نموها فى هذا القرن . ويترتب على هذه الحقيقة صعوبات جمة فى تصنيف مختلف بلدان العالم الثالث ، وفق النظم الاجتماعية الاقتصادية التقليدية التى يشارك فيها العالم المتقدم ، كما أن سياسات التنمية " التوليفية " *Hybrides* تكون دائماً فى العالم الثالث غير ثابتة بل تتذبذب على مدى فترات قصيرة ، وهناك عقبة لابد من تفاديها ، تلك هى الاستغراق فى وصف التجارب المحلية التى تأخذ عادة شكلاً اصطناعياً ، يؤدى إليه ضعف التركيب الاجتماعى والاقتصادى ، أو تبعاً لظروف سياسية خاصة . وتكون النتيجة بالطبع هي صعوبة التعميم . تلك مثلاً هى حالة هونج كونج وبورتريكو . وعلى ذلك فان محاولتنا هنا سوف تقتصر على الأنماط العامة من التنمية التى تستمد أهميتها من اتساعها ومن استمرارها ، والتى تبنى على قاعدة مكونة من نموذجين ينتظم حولهما عدد من الأنماط الكلية للصورة التى نحاول تقديمها هنا ، وإن لم تكن شمولية ، فهى تحاول على الأقل ، تشخيص الاتجاهات الرئيسية للتطور الحالى فى العالم الثالث .

اولا : نموذج البرازيل : نجاح "الراسمالية المفرطة" وحدودها :ـ

١ - واحدة من أعظم القوى فى العالم الثالث : ـ

يأتى نصف الانتاج الصناعى فى العالم الثالث منذ سنة ١٩٦٣ من أربع دول فقط (الهند - الأرجنتين - المكسيك - البرازيل) وتقدم البرازيل وحدها ٣٠ ٪ من الانتاج الزراعى و٢٩ ٪ من الانتاج الصناعى فى أمريكا اللاتينية (التى تشغل البرازيل نصف مساحتها وتحتوى على ثلث سكانها) . وبعدد السكان الذى يزيد على ١٠٠ مليون نسمة والذى يضعها فى المرتبة السابعة على المستوى العالمى والرابعة فى العالم الثالث وذلك باحتوائها على ٥ر٣ ٪ من مجموع سكان هذا الأخير ، فقد استقبلت البرازيل أكثر من ربع (٢٧ ٪) المعونات الخاصة التى استثمرت فيها وجعلت منها الثامنة بين دول العالم الثالث من ناحية الديون . وقد ساهمت البرازيل بعشر (١/١٠) الدخل الكلى لدول " العالم الثالث ذات الطابع الرأسمالى " . وهى فوق ذلك تحتل مكاناً بارزاً فى العالم فهى أول منتج للبن ، والثانية فى انتاج الذرة والموالح ومنتجات الخنزير ، والثالثة فى انتاج المنجنيز والكاكاو ، والرابعة فى انتاج السكر والقطن والماشية .. الخ . فقد أدى النضج المبكر لتجربة البرازيل التنموية إلى أن تحتل موضعاً قيادياً . وهناك ظواهر عديدة أخذت مجالها فى هذه الدولة منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر مثل تطوير الزراعية الكبرى التصديرية (خاصة البن) ومساهمات المجموعات المالية الدولية ، والاندفاعات المحمومة نحو العمليات البنكية والتضخمية ، والضغط الديموجرافى الهائل ، وميلاد السنوات الصناعية الأولى التى واصلت نموها باستمرار ، وكذلك بداية التوتر بين القوى الثلاث الاقتصادية السياسية (كبار ملاك الأراضى وأصحاب المؤسسات الصناعية والمستثمرين الأجانب) الذى أدى إلى مشكلات لم تتوقف منذ ذلك الحين .

٢ - النمو والتصنيع : أرقام هائلة : ـ

(أ) النمو الشامل : ـ

تمثل سرعة النمو الظاهرة الأساسية فى تجربة البرازيل فعلى مدى خمسين

عاماً من ١٩٢٠ – ١٩٧٥ كان معدل النمو السنوى ٢٥ر٤ ٪ وكان الخط التطوري لهذا النمو – وفق الفترات الأقصر – بنسبة ٣ ٪ في فترة مابين الحربين ثم ٦ر٥ ٪ فى ما بعد الحرب العالمية الثانية و٧ ٪ في المتوسط منذ ١٩٦٥ ليصل التطور فى ١٩٧١ الى رقم قياسى عالمى ١١ ٪ ثم ثبات حول ٩ – ١٠ ٪ فى ١٩٧٢ – ١٩٧٣ وقد لاحظ لامبير *D - C. Lambert* أن هذا المعدل التطورى يفوق الحد الأقصى منذ الحرب العالمية الثانية لكل من روسيا فى خططها الخمسية واليابان منذ العهد الميجى *MEI-JI* [(١)] وفرنسا منذ مابعد الحرب العالمية الثانية ، ومعظم البلدان الصناعية فى نهاية القرن التاسع عشر ورغم ذلك فان الاشارة واجبة الي عدم الانتظام الشديد فى معدلات النمو : فقد تتابعت الزيادة فى هيئة ومضات فجائية (١٩٤٥ – ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ – ١٩٦١ ، ١٩٦٨ – ١٩٧٣) كما كانت هناك فترات توقف عنيفة (خاصة من ١٩٦٣ – ١٩٦٥) . وعلى أية حال فان النمو الاقتصادى فاق كثيراً – على المدى الطويل والمتوسط – الزيادة الديموجرافية . فقد تزايد متوسط الدخل الفردى بمعدل ٩٠ر٠ ٪ سنوياً فى ما بين الحربين وبمعدل ٥٥ر١ ٪ بين ١٩٤٠ – ١٩٥٠ و٩٠ر٢ ٪ فى ١٩٦٠ و٥٠ر٣ ٪د بين ١٩٦٠ – ١٩٦٩ ليصل الى ٨ ٪ فى ١٩٧١ – ومن المفروض أن يتضاعف (حسب الاسقاطات التى حسبت قبل أزمة البترول) فى خلال الفترة بين ١٩٧٠ – ١٩٨٠ فى حين أنه لم يزد إلا بمعدل الثلث فى العقد السابق .

(ب) نمو اتجاهات التصنيع : -

شهد القطاع الصناعى زيادة اسهامه فى الناتج المحلى الاجمالى *.P.I.B*[(٢)] من ٧ر١١ ٪ فى ١٩٢٩ إلى ١٦ ٪ فى ١٩٤٥ ، و٢٠ ٪ ١٩٥٠ ، ٢٥ ٪ فى ١٩٧٠ أى

---

(١) العهد الذى يبدأ بسنة ١٨٦٨م فى التاريخ اليابانى . المعرب .

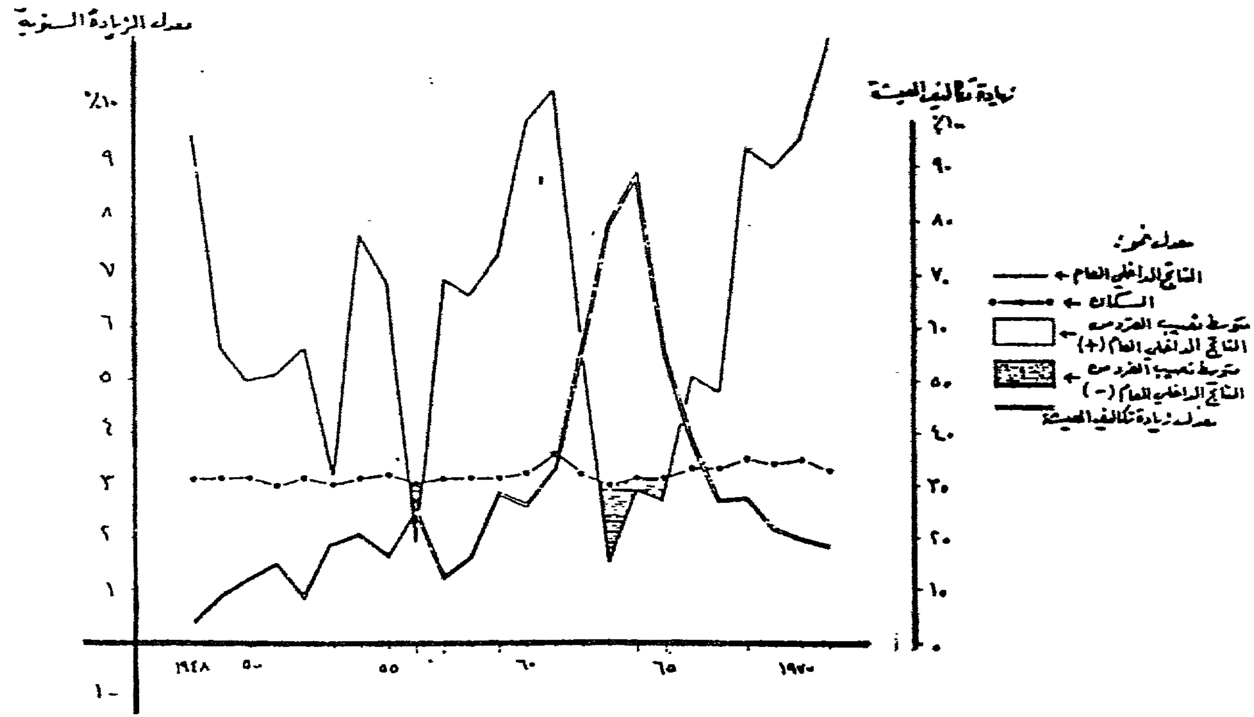
(٢) يقصد بالناتج المحلى الإجمالى *Produit Interieur Brut, P.I.B.* مجموع القيم المضافة والناتجة من كل فروع النشاطات الاقتصادية مطروحاً منها المصاريف الاستهلاكية الوسيطة . والفرق بينه وبين الناتج القومى الكلى (الإجمالى) *Produit National Brut, PNB* ان هذا الأخير يضاف فيه إلى الناتج القومى المحلى العوائد التى تأتى من الخارج مطروحاً منها العوائد التى تذهب إلى الخارج . المعرب .

أكثر من القطاع الزراعى (٢٠ ٪ فى ١٩٧٠) . وذلك مع عدم انتظام شديد فى النمو بين سنة وأخرى فمن ٩ ٪ سنوياً فى المتوسط بين ١٩٤٥ - ١٩٦١ الى ٤ر٨ ٪ فقط من ١٩٦٣ - ١٩٦٨ ثم من جديد الى ١١ ٪ فى ١٩٧٠ ويشير هذا التذبذب بوضوح الى وجود الاختناقات المتكررة واعادة تنظيم بدائل للسلع المستوردة (النسيج والملابس - المنتجات الغذائية - مواد البناء - المنتجات البترولية ..) حيث انتهى الأمر بعدم استيعاب السوق الداخلية للانتاج وضرورة البحث عن أسواق خارجية ، إلى محاولة توظيف المعونات الاستثمارية العامة فى الصناعات القاعدية (الصلب - الاسمنت - الكيماويات - بناء السفن - الطاقة ..) التى كانت الحلقة الأولى منها هى مجمع الحديد والصلب فى فولتا ريدوندا *Volta Redonda* فى ١٩٦٤ ، هذا بالاضافة الى انجازين معاصرين يمثلان رمزاً لهذا الاستثمار : مجمع الحديد والصلب فى أراتو *Aratu* قرب باهيابلانكا) الذى يندرج ضمن خطة قومية تهدف الى رفع الصلب الى ٢٠ مليون طن فى ١٩٨٠ ، ثم مجمع الكهرباء المائية فى أوربونجا *Urubupunga* (الثالث فى العالم) وهو أضخم مجمع فى البرنامج الموسع الذى يهدف إلى انشاء ٧٧ محطة ، حيث تصل طاقته الى ٣٠ مليون كيلو وات فى ١٩٨٠ .

(جـ) المهارة فى كبح التضخم : ـ

من الطبيعى أن يصحب مثل هذه الزيادة السريعة وغير المنتظمة والتى يصعب التحكم فيها ، موجات من التضخم تمثل فى نفس الوقت السبب والنتيجة . وقد بلغ هذا التضخم أقصاه فى ١٩٦٤ حيث زادت تكاليف المعيشة بنسبة ٩٢ ٪ كما زادت الأرقام القياسية للأسعار بين ١٩٤٥ و١٩٦١ من ١٠٠ الى ١٥٣٠ (!) ولكن بدءاً من ١٩٦٨ أمكن تقليل هذا التضخم الى حد معقول (٢٠ ٪ في ١٩٧٠ ، ١٨ ٪ فى ١٩٧٢ ، ١٤ ٪ فى ١٩٧٣ ، ١٢ ٪ تقريباً أى أقل من كثير من الدول الصناعية) وذلك بفضل نظام مركب ومحكم من " التضخم المخطط *Inflation Planifiée* " شمل ضبطاً عاماً للأرقام القياسية (الرواتب - الايجارات - الادخار - الضرائب) مع تخفيضات ضئيلة ومتعددة فى سعر العملة (٢٨ فى المدة من أغسطس ١٩٦٨ حتى نوفمبر ١٩٧١ و٨ فى ١٩٧٢ .

ظاهرات النمو فى البرازيل



شكل رقم (١٧)

٣ - الانفتاح الكبير على رأس المال الأجنبي : -

يرجع الفضل إلى عدد من الاعتبارات (الأقراض السهل والميسور ، الثبات على الرواتب المنخفضة ، ضمانات تحويل العوائد ، التسهيلات الضريبية ، حماية الاستثمارات ، المشاركة المباشرة في رأس المال) في أن تقبل البرازيل - بكل ثقلها خاصة بعد ١٩٦٤ - على اجتذاب رأ س المال الأجنبي خاصة الشركات متعددة الجنسيات منتظرة من وراء ذلك عدداً من المزايا منها التنمية الصناعية ، والتركيز المالي والتقدم التقني وتحسين الانتاجية والانفتاح السهل على السوق الأجنبية . والواقع أن النجاح الذي أصابته البرازيل فاق كل الآمال الى الحد الذي وجب معه منذ ١٩٧٣ التباطؤ في هذا الاتجاه بأن تنتقي الدولة من بين رؤوس الأموال الأجنبية مايضمن لها الفائدة فقد انهمر على هذه البلاد " سيل من الدولارات " ٦٠٠ مليون في ١٩٦٤ و ٢٣٠٠ مليون في ١٩٧٢ . ورغم محاولات تنويع المصادر لازالت الولايات المتحدة تسيطر على الموقف (٤٠ ٪) أمام دول السوق الأوربية المشتركة (٢٩ ٪) - وخاصة ألمانيا - وأمام اليابان (١٤ ٪) وتحقق هذه الأخيرة تقدماً سريعاً حيث تتدخل الشركات اليابانية الكبرى (نبيون ستيل - متسوبيشي - كواساكي) في المشاريع الكبرى الخاصة بالحديد والصلب وبناء السفن . ورغم أن رؤوس الأموال الأجنبية تمثل أقل من ٢ ٪ من الاستثمارات السنوية ، فهي تلعب دوراً أساسياً في القطاعات الرئيسية ذات النمو السريع حيث تمثل ٩٠ ٪ من جملة الأموال المستثمرة في صناعة السيارات و٦٨ ٪ في الصناعات الدوائية و٧٢ ٪ في الصناعات الكهربائية و٦٥ ٪ في الصناعات الكيماوية ، ويترتب على ذلك نتائج واضحة منها : زيادة التبعية للشركات متعددة الجنسيات وزيادة ثقل الدين القومي (اجمالي ٩٫٨ مليار دولار في ١٩٧٣ وقد غطت الأموال المودعة في ١٩٧٤ ديون ١٩٦٤ أي مليار واحد تقريباً) .

٤ - الجهود الكبرى في مجال التجهيزات : ملحمة الاندماج :

كرست البرازيل كل جهودها من خلال خطة تنشيط قومية مبنية على واحدة

من أعظم خطط العمل فى العالم حيث تتضمن : البحث عن المعادن والبترول ، وانشاء محطات الطاقة ، التعمير الزراعى الداخلى (المدن الزراعية فى أمازونيا) ، خطط التنمية الاقليمية ، انشاء " أقطاب " صناعية وحضرية جديدة (برازيليا : ٦٠٠,٠٠٠ نسمة) وعلى الأخص شق شبكة ضخمة من الطرق (الطرق الترانسأمازونية) "العابرة للأمازون " والبيريمترية " المحيطة " ، ١٢,٠٠٠ ك م من الطرق باستثمار قدره ٣ مليار فرنك فرنسى) وعلى طول هذه الطرق عمرت الشركات الأجنبية مساحات شاسعة .

٥ – تجربة مكلفة اجتماعياً : ـ

لاتكون التنمية بالضرورة – كما رأينا – على الأقل فى خطواتها الأولى مرادفة للتحسين والتنسيق والارتقاء الاجتماعى وتقدم البرازيل على ذلك مثالاً حياً . فلازالت علامات التأخر والبؤس سائدة ، فمن متوسط ضعيف فى الدخل (٤٠٠ دولار فى ١٩٧٢) الى نقص فى فرص العمالة (١/٣ من هم فى سن العمل فى حالة بطالة جزئية) كما لازال القطاع الصناعى ضيقاً (١٣ ٪ من العاملين فى مقابل ٣٤٪ فى التجارة والخدمات و٥٥ ٪ فى الزراعة) والأمية منتشرة (٣٠ ٪) وهناك سوء تغذية (٤٠ ٪ من السكان) وتراكيب زراعية متأخرة (٥٣ ٪ من الأرض يملكها ٣ ٪ من الحائزين) وأحوال ديموجرافية غير ثابتة (معدل مواليد ٣٨ فى الألف ومعدل وفيات أطفال ١١٠ فى الألف) . والأسوأ من ذلك ،ان هذا النموذج من النمو ينتهى – منطقياً – الى توسعة الفروق الاجتماعية والاقليمية المفرطة : فقد ثبتت الرواتب فى مستوى منخفض جداً وذلك فى سبيل تشجيع الاستثمار ، وشهدت البلاد تراجعاً فى القوة الشرائية . وفضل التعمير الزراعى على الاصلاح الزراعى . وحدث غزو شامل للمدن الكبرى بواسطة هجرة ريفية غير منظمة ، وتضاءلت المؤسسات الوطنية المتوسطة والصغيرة ، واحتفظ الريف بنسبة ٦٠ ٪ من السكان خارج سوق الاستهلاك ، وفى سنة ١٩٦٧ كان هناك ٥٠ ٪ من السكان لايملكون إلا دخولاً " دون انسانية " لاتزيد علي ١٣٠ دولار سنوياً بينما هناك على الطرف الآخر ١ ٪ من السكان يزيد دخل الفرد منهم على ٦٥٠٠ دولار أى بنسبة خمسين ضعفاً . كما أن

الفروق فى الدخل بين سكان الولايات الأكثر فقراً *(Piaui)* وسكان الولايات الأكثر غنى *(Sao Paulo)* تصل الى نسبة ١ : ١٠ أى بمثل نسبة الفرق فى الدخل بين البرازيل والولايات المتحدة ! وفوق ذلك فان البنيات الأساسية للدولة لم يصل إليها التحديث إلا مساً خفيفاً ولكنها دخلت كغيرها ضمن ظاهرات من التطور لا راد لها فى اطار نظام سياسى سلطوى *Autoritaire* ممايؤدى فى النهاية الى النصح بعدم اتخاذ هذه التجربة كنموذج يحتذى فهى " تحوى ضغطاً اجتماعياً هائلاً وتؤدى إلى تراكمه بحيث لايمكن تثبيته عند الحدود الحالية " .

ويمكن أن نذكرمن بين البلاد التى تتفق فيها خطوط التنمية مع حالة البرازيل . كوريا الجنوبية – وتايوان – وكولومبيا – وكوت دوفوار ، ومع بعض الفروق الجوهرية يمكن أن نشبهها بتونس ، وزائير ، وماليزيا ، وسنغافورة ، وهونج كونج وبورتريكو .

ثانيا : نموذج الجزائر : الاستقلال والتصنيع :ـ

تحتل الجزائر اليوم – دون شك – مكاناً قيادياً بين دول العالم الثالث ، فقد نجحت هذه الدولة بارادتها الصلبة فى أن تلحق استقلالها الاقتصادى بالاستقلال السياسى التى عانت فى سبيل الحصول عليه ، وبدقة اختياراتها الاقتصادية ، خاصة فيما يتعلق بالصناعة ، الذى يتأكد الدور الرسمى للدولة من خلالها .

١ – الادرارة الذاتية والرأسمالية الحكومية : ـ

أ – اشتراكية الادارة الذاتية : ـ

كان الميلاد الرسمى للادارة الذاتية التى ارتبطت " بالقرارات التاريخية " فى مارس ١٩٦٣ ، بمثابة تقنين لحالة واقعية : حيث تحمل العاملون – تلقائيا – مسئولية الملكيات الزراعية والمؤسسات التى هجرت أثناء رحيل ٩٠٠ ألف أوربى فى خلال ١٩٦٢ . وتبعاً لذلك فقد نما بالتدريج القطاع الزراعى الذى أدير ذاتياً حتى وصلت مساحته فى يونيو ١٩٦٥ – عند سقوط بيللا – الى ٢ر٥ مليون هكتار يعمل به ٢٠٠

ألف مزارع (أى ٣/٢ اجمال الأراضى المزروعة فى البلاد وأنتجت هذه الأراضى الجزء الأعظم من المنتجات التصديرية : ٩٥ ٪ من النبيذ والعنب و٩٠ ٪ من الموالح و٥٥ - ٦٠ ٪ من الخضروات و٤٠ ٪ من محصول الحبوب الوطنى) .

وعلى النقيض من ذلك ، بعد أن امتدت الادارة الذاتية الصناعية الى ٤٥٠ موقع لم يزد عدد مؤسساتها فى يونيو ١٩٦٥ عن ٣٩٥ فقط وكانت فى معظمها مؤسسات حرفية لاتضم أكثر من ٨ ٪ من اجمالى العاملين فى الصناعة وفى قطاع البناء .

ومع مجىء بومدين الى السلطة ، وان لم تتعرض الادارة الذاتية الزراعية لتعديلات جوهرية ، فقد أصبح هناك تنظيم للتدخل المباشر للدولة فى الاقتصاد .

ب - سيطرة الدولة على الجهاز الاقتصادى : -

تأكدت السيطرت للدولة على الجهاز الانتاجى من خلال سلسلة من عمليات التأميم امتدت من مايو ١٩٦٦ (تأميم الحديد والفوسفات والرصاص والزنك والرخام) حتى فبراير ١٩٧١ (السيطرة على شركات البترول الفرنسية) .

وقد عهد بالمؤسسات التى أممت الى الشركات الحكومية التى كانت بدايتها الأولى فى عهد بن بيلا ولكنها وصلت اليوم الى حوالى الخمسين ، ولعل أحسن مثل لها هى شركة سوناتراك *Sonatrach* (التنقيب والانتاج والنقل والتمويل والتسويق للمنتجات اللبترولية) و *S.N.S.* (الحديد والصلب) وسوناكوم *Sonacome* (المعدات الميكانيكية) . والواقع أنه مامن قطاع له بعض الأهمية إلا وقد دخل تحت اشراف الدولة ويديره مديرون شبان تتوفر فيهم الحيوية وتعطى لهم السلطة .

وقد شملت هذه السيطرة أيضاً القطاعات النقدية والمالية وتضمن انشاء بنك الجزائر المركزى (١٩٦٣) وسك الدينار الجزائرى (١٩٦٤) وضبط التحويلات النقدية (١٩٦٣) وتأميم البنوك (١٩٦٦ ، ١٩٧٧) وانشاء ثلاثة بنوك ايداع فى ١٩٦٩ (البنك الوطنى الجزائرى وبنك الجزائر الخارجى وبنك الائتمان الشعبى الجزائرى) بالاضافة إلى انشاء الخزينة الجزائرية للتنمية فى ١٩٦٣ .

جدول رقم (٨) خطوات تاميم الجهاز الانتاجى

التاريخ	القطاع	محتوى القرار
مايو١٩٦٦	المناجم	تاميم شركات استخراج المعادن (الحديد - الفوسفات - الرصاص - الزنك - الرخام) .
أوائل١٩٦٧	المنتجات البترولية	شراء شبكة توزيع .B.P فى الجزائر ، تاميم شبكة توزيع اسو وموبيل ، اتمام تاميم توزيع البترول والغاز الطبيعى (١٤ شركة) .
مايو/ أغسطس ١٩٦٨	الصناعة	تاميم ٥٨ مؤسسة صناعية فرنسية (المعدات الميكانيكية والكهربائية ومواد البناء والسماد والصناعات الغذائية . . الخ) .
اكتوبر١٩٦٨	المنتجات البترولية	تكوين مجموعة سوناتراك (٥١ ٪) وجيتى (٤٩ ٪) .
يونيو / يوليو ١٩٧٠	المنتجات البترولية	تاميم شل (الجزائر) - AMIF (ايطاليا) SOFA GEL (المانيا الإتحادية) - -PHIL IPS (الولايات المتحدة) - SINCLAIR (الولايات المتحدة) .
فبراير ١٩٧١		تاميم خطوط الأنابيب والغاز الطبيعى و٥١ ٪ من ممتلكات شركات البترول الفرنسية . C.F.P., ERAP, ELF.

٢ - أولويات الصناعات الثقيلة : -

شملت الخطة الثلاثية (١٩٦٧ - ١٩٦٩) التى تبعتها الخطتان الرباعيتان (١٩٧٠ - ١٩٧٣) و(١٩٧٤ - ١٩٧٧) كاختيار اقتصادى : التصنيع السريع وفق استراتيجية " الصناعات التصنيعية " *Industries - Industrialisantes* وقد شملت الاستثمارات الصناعية بذلك جزءاً ضخماً بلغت نسبته ٣٥ ٪ من الانتاج الداخلى فى ١٩٧٣ ثم بواقع ٤٥ ٪ و٥ر٤٣ ٪ من اجمالى هذا الانتاج المقدر فى الخطتين الرباعتين . وكانت المنتجات البترولية (٣٦ ٪ ثم ٤١ ٪ من الاستثمارات الصناعية) والحديد والصلب (١٥ ٪ ثم ١٢ ٪) هما أهم صناعتين احتوت عليهما هذه الخطط وإذا كانت الخطة الرباعية الثانية تركز الجهود على الصناعات الكيماوية (نصيبها من الاستثمار الصناعى تطور من ٤ ٪ الى ٨ ٪) فان السلع الاستهلاكية قد قل الاهتمام بها (خاصة الصناعات الغذائية والنسيج حيث استقبلت كل منهما ٥ ٪ ثم ٣ ٪ من جملة الاستثمارات) .

٣ - التضحية بالزراعة : -

أ - ركود الانتاج : -

لاتستقبل الزراعة سوى ١٥ ٪ من الاستثمارات سواء فى الخطة الأولى أو الثانية على الرغم من أنها تقدم حوالى ٦٠ ٪ من فرص العمل الحقيقية . ويتمخض هذا الاهمال عن تراجع أو بالأحرى ركود فى الانتاج الزراعى . فمحاصيل الحبوب مثلاً ثبتت عند ٠٠٠ر٠٤٩ر٢ طن كمتوسط سنوى فى ١٩٧٠ - ١٩٧٢ فى مقابل ٠٠٠ر٠٦٠ر٢ فى ١٩٦٢ - ١٩٦٤ . وبناء على ذلك تتزايد الاستعانة بالاستيراد الغذائي ورغم ذلك فان الاحتياجات لم تغط إلا بنسبة الـ ٢/٣ من الاحتياجات من الحبوب ، و٥٥ ٪ من الألبان ، و٢٥ ٪ من الزيوت و٢ ٪ من السكر ومن اللحوم . وكانت هذه النتائج السيئة ردود أفعال للصعوبات التى مر بها القطاعان الانتاجيان .

ب - صعوبات القطاع المدار ذاتياً : -

يغطى هذا القطاع ٣١ ٪ من المساحة الزراعية المستخدمة (٣ر٢ مليون

هكتار ويقدم ٦٠ ٪ من الدخل العام من الانتاج النباتى ويستخدم ١٣٠٠٠٠ عامل دائم و١٠٠٠٠٠ عامل موسمى ويحتل أجود الأراضى ممثلة فى ٢٢٠٠ حيازة زراعية (ألف هكتار فى المتوسط) كما أن الزراعة به مميكنة الى حد كبير . ومع كل هذه الامكانات كان لابد لهذا القطاع الذى يستقبل ٣/٤ الاستثمارات الزراعية من أن يتقدم بخطى سريعة ولكنه يعانى - رغم ذلك - من صعوبات خطيرة لاترجع كلها إلى مشكلات التصريف التى يعانى منها انتاج الكروم مثلاً . ولكنها الادارة السيئة والبيروقراطية المتطرفة التى حلت محل الزراعة الاستعمارية الواسعة (خاصة فى مجال زراعة الحبوب) وعليه فان ٣/٤ الحيازات تعانى من عجز فى الانتاج منذ ١٩٦٩ . ورغم الاصلاحات التى تمت فى هذا التاريخ فان الصعوبات باقية .

فمن أجل تنشيط الانتاج أعطى العمال بالاضافة الى الحد الأدنى المقرر (وهو ١٢ دينار فى اليوم سنة ١٩٧٣) مكافآت عن الانتاج الجيد بالاضافة الى امكانية زراعة فردية لقطعة أرض صغيرة مساحتها ٥ أفدنة (ازداد الاستهلاك الأسرى من الانتاج *Autoconsommation* زيادة كبيرة منذ ١٩٦٣) ومنذ سنة ١٩٦٩ تأسست ٤٧ جمعية تعاونية للادارة والمحسابة تحتوى كل منها على ٣٠ - ٦٠ حيازة من أجل اتمام الموازنة المالية وضبطها وهو الأمر الذى لم يتم حتى الآن .

والواقع أن السلطة لازالت مركزة - رغم المجلس واللجنة المنتخبين - فى يد الرئيس (منتخب أيضاً) والمدير (معين من قبل وزارة الزراعة) والمحاسب . ويعتبر العمال أنفسهم - فضلاً عن ذلك - كموظفين أكثر من كونهم اداريين . ولازال ثقل البيروقراطية جاسماً خاصة فى مرحلة التسويق حيث تقوم به مكاتب متخصصة . وصفوة القول أن الادارة الذاتية قد أصابها التخاذل بعد ماتحولت عن مراميها الأصلية لحساب الدولة .

(جـ) القطاع الخاص والثورة الزراعية : ـ

يعانى القطاع الزراعى التقليدى من صعوبات اكثر خطراً حيث كانت مساحته التى تبلغ ٧٫٢ مليون هكتار موزعة توزيعاً غير عادل : فهناك ٤٢٠ ألف أسرة (٦٨٪

من الملاك) تمتلك أقل من ١٩ ٪ من المجموع بينما كانت ٢٤ ألف أسرة فقط (٤ ٪) تحوز ٣٩ ٪ من هذا المجموع وعلاوة على ذلك كان هناك ٥٠٠ ألف فلاح دون أى ملكية يخضعون لنظام ايجارى تعسفى (المشاركة بنسبة الخمس) (الخماسات) وعلى الرغم من الغائها بالقانون منذ ١٩٥٦ كانت موجودة فى ١٩٧١) . ويعانى ٢/١ الريفيين من البطالة ويتراوح متوسط الدخل السنوى لمعظم الفلاحين بين ١٢٠ - ٣٠٠ دينار ولم يتوقف هذا الوضع عن أن يزداد خطورة بتأثير الزيادة السكانية وتعرية التربة .

وقد أدت هذه الظروف الصعبة التى ترتبط فيها مشكلات تصريف المنتجات الصناعية بالسوق الزراعية الراكدة وبنقص الامدادات اللازمة لمصانع الجلود والأخشاب واللحاء .. الخ . إلى اعلان " الثورة الزراعية " فى ١٩٧١ .

وقد طبق الاصلاح وفق خطوات وئيدة شملت تحديد الملكيات الخاصة بالمساحة التى تستغلها الأسرة وتوزيع الفوائض المؤممة فى شكل حيازات صغيرة وتجميع المستفيدين اجبارياً فى تعاونيات من مختلف الأنواع ، ومع نهاية ١٩٧٤ وزعت مساحة مليون هكتار تقريباً من الأرض " العامة " على ٦٠٫٠٠٠ فلاح تحتويهم ٢٠٠٠ جميعة تعاونية . ولكن الفلاحين كانوا متحفظين رغم ذلك بسبب مجموعات الضغط المحلية من ناحية وبسبب نقص المعلومات من ناحية أخرى . غير أن القطاع المدار ذاتياً وقطاع الاصلاح الزراعى أدخلا معاً ٢٥٠ ألف عامل إلى البنيات الزراعية الجديدة ووصل عدد العاملين بالزراعة الى ١٫٣٠٠٫٠٠٠ نسمة .

وعلي الاجمالى ، فان ضعف السياسة الزراعية يرجع فى الأساس الي عدم القدرة على تعبئة السكان . ولن تتأتى مثل هذه التعبئة إلا عبر سياسة استثمارية (الرى - مقاومة التعرية - استزراع الفواكه) تهدف إلى محو أو تقليل الثنائية التى خلفها الاستعمار والقضاء على البطالة الريفية .

٤ - عدم الضبط السكانى والبطالة والهجرة : -

أ - يشهد النمو الديموجرافى فى الجزائر سرعة تدعو الى القلق : فقد تطورت معدلات المواليد من ٤٢ فى الألف فى ١٩٤٦ الى ٤٨ فى الألف

فى ١٩٦٩ بينما هبطت الوفيات من ٣١ فى الألف الى ١٦ فى الألف فى نفس الفترة وهكذا فان عدد السكان الذى كان ٥ر١٢ مليون فى ١٩٦٦ وصل الى ١٥ مليون فى ١٩٧٤ ومع معدلات النمو الحالية سوف يتضاعف السكان فى خلال العشرين سنة القادمة . ورغم ذلك فقد توقف العمل بسياسة التشجيع على الحد من المواليد والتى كانت قد بدأت منذ الاستقلال .. وعلى أية حال فان الرأى النهائى لم يبت فيه بعد ، ولكن لايمكن لضبط النسل أن يؤدى دوره الحقيقى دون تحرير حقيقى للمرأة ولكن ذلك بدوره يمكن أن يؤدى فى التو إلى نقص خطير فى فرص العمالة .

(ب) من الصعب الوصول إلى تقدير حقيقى للبطالة المقنعة بينما تشمل البطالة الكاملة أو الجزئية ٥ر١ – ٢ مليون شخص فان هناك ٣٠ – ٥٠٪ من السكان الذكور دون عمل . وإذا ماوضعنا فى الاعتبار وصول الصغار الى سن العمل فلابد من خلق ٠٠٠ر١٥٠ فرصة عمل سنوياً و٠٠٠ر٢٠٠ ابتداء من سنة ١٩٨٠ وحسب خطة ٧٠ – ١٩٧٣ فان ٦٦ ألف فرصة عمل يجب أن توجد سنوياً ولكن الحقيقة تشير إلى أرقام أقل من ذلك (٢٠ ألف فرصة فى ١٩٧١) .

(جـ) تشكل الهجرة النازحة اذن صمام أمن ضرورى : فمن ٥٠٠ – ٥٥٠ ألف فى ١٩٧٣ ويمثل هؤلاء ٥ ٪ من سكان الجزائر و٢٠ ٪ من السكان العاملين و٥٠٪ من العمال المستثمرين فى فرنسا .

ورغم هذه الصعوبات الكثيرة فان بلاداً قليلة من العالم الثالث قد وصلت إلى ماوصلت إليه الجزائر من ضبط لاقتصادها ووضع له على طريق اعادة التنظيم الكامل . ولايعتبر هذا اطلاقاً أن النموذج الجزائرى يمكن أن يطبق على أية دولة نامية . فالواقع أن غنى الجزائر بالمواد الأولية وخاصة المنتجات البترولية يعطى لها امكانيات أكثر من معظم البلدان الافريقية ويشمل ذلك البلدان التى لازالت تعانى من مخاطر أكثر أو ترتكب أخطاء جسيمة الى البلدان الاكثر فقراً .

وتقترب تجارب زامبيا وتنزانيا ومصر من النموذج الجزائرى ولكن بدرجات متفاوتة .

المراجع الأساسية

- Yves Lacoste, 1. Géographie du sous - developpement, magellan, PUF, 1965.

2. Les pays sous - developpés, Que Sais - Je ?, PUF, 1 ére éd. 1959.

- Paul Bairoch, Le Tiers Monde dans L'impasse, Idée, NRF.

- Jean - Maire Albértini, Les Mécanismes du sous - developpement, Edit. ouvriéres, 4e éd., 1967.

- Angélos Angélopolos, Le Tiers - Monde face aux pays riches, PUF, 2e éd., 1973.

- Pierre Jalée, Le Tiers - Monde en chiffres, Maspéro, 2 éd., 1974.

- Christian Casteran, Tout savoir sur le Tiers - Monde, Filipacchi, 1973.

- Yves Benot, Qu'est - ce que le developpement ?, Maspéro, 1973.

- Tibor Mende, De L'aide á la récolonisation : Les leçons d'un echec, Sevia, 1972.

- Robert Mac Namara, Une vie meilleure pour deux milliards d'hommes, denoel, 1973.

- Samir Amin, 1. L'accumulation a l'echelle Mondiale, An thropoes, 1971.

2. Le developpement inégal, Ed. de Minuit, 1973.

- Denis -Clair Lambert, Les economies du Tiers - Monde, A. Collin, 1974.

محتويات الكتاب

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الباب الثالث

الفصل السابع